الدكتور
فيصل محمود الغرايبه

# أبعاد التنمية الإجتماعية العربية

## في ضوء التجربة الأردنية







# أبعاد
# التنمية الاجتماعية العربية

## في ضوء التجربة الأردنية


الدكتور

**فيصل محمود الغرايبه**



١٤٣١ هـ / ٢٠١٠ م



دار يافا العلمية للنشر والتوزيع




2010

٣٠٧,١

الغرايبة، فيصل محمود

أبعاد التنمية الاجتماعية العربية في ضوء التجربة الأردنية / فيصل محمود الغرايبه._ عمان: دار يافا العلمية للنشر والتوزيع ، ٢٠١٠.

( ) ص.

ر.إ: ٢٠١٠/٤/١١٥٦

**الواصفات:** /التنمية الاجتماعية // التنمية الاقتصادية//الاردن/

* تم إعداد بيانات الفهرسة الأولية من قبل دائرة المكتبة الوطنية

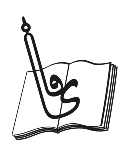





2010

**الآراء الواردة في الكتاب لا تعبر بالضرورة عن رأي الجهة الداعمة**

الطبعة الأولى ، ٢٠١٠



**دار يـــافـــا العلمية للنشر والتوزيع**

الأردن – عمان – تلفاكس ٤٧٧٨٧٧٠ ٦ ٠٠٩٦٢

ص.ب ٥٢٠٦٥١ عمان ١١١٥٢ الأردن

E-mail: dar_yafa @yahoo.com

# إهداء وامتنان

**أرجأت كتابة هذه الصفحة حتى تكون خاتمة الجهد الذي بذل لإخراج هذا الكتاب إلى حيز الوجود، ولأسجل فيها بعضا عما في مشاعري تجاه من ساهموا في انجاز الكتاب، فاستحقوا إهدائه إليهم. وفي مقدمة هؤلاء الذوات الذين تولوا تحكيم الكتاب والنظر في متطلبات نشره واتخاذ قرار دعمه لدى وزارة الثقافة الموقرة في المملكة الأردنية الهاشمية، حيث كان ذلك مصدر فخر واعتزاز.**

**وكذلك هؤلاء الذين استقبلوني بالتفهم والترحاب في المؤسسات الزاهرة التي قصدتها واستمعت منهم عن نشاطاتها الدؤوبة في مضمار التنمية الاجتماعية في المجتمع الأردني العزيز، وزودوني بالوثائق التي كانت مفيدة ونيرة.**

**وكذلك أولئك الأعزاء الذين ساهموا في طباعة المشروع الأول للكتاب وتوضيحه وهم: السيد ليث توفيق العلمي، والشاب راشد علي غرايبه، وابنتي سناء، حيث كان لجهودهم راحة تامة واطمئنانا كبيرا.**

**ويسعدني عند قطف ثمار هذا الجهد وانجاز هذا الكتاب أن أهديه إلى كل العاملين في قطاع التنمية الاجتماعية على امتداد الوطن الكبير، وأن**

**أضعه بين يدي زملائي وتلاميذي من هؤلاء العاملين الاجتماعيين، والذين أسهموا في تطوير أفكاري وتصويب اتجاهي علما وعملا خالصا لوجه الله ولخير الإنسان.**

**داعيا الله عز وجل أن يديم على الجميع نعمة العزم والحماس والرغبة في خدمة الإنسان، كما أدعوه سبحانه وتعالى أن يديم على الأردن ... هذا الحمى الهاشمي النبيل والملاذ العربي الأمين ... نعمة النماء والاستقرار والهمة العالية والهامة المرفوعة.**

**فيصل**

# فهرس المحتويات



## الفصل الأول
## التنمية البشرية



## الفصل الثاني
## التنمية والتخلف

## الفصل الثالث
## التنمية الاجتماعية



## الفصل الرابع
## السياسة الاجتماعية والتخطيط الاجتماعي



## الفصل الخامس
## المشاركة الشعبية



## الفصل السادس
## التطوع في العمل من أجل التنمية الاجتماعية

## الفصل السابع
## الخدمة الاجتماعية والتنمية الاجتماعية



## الفصل السابع
## المسؤولة الاجتماعية للقطاع الاقتصادي الخاص



## الفصل الثامن
## نماذج أردنية في التنمية الاجتماعية

## ملحقات

# المقدمة

تعود صلتي بالتنمية الاجتماعية إلى السنوات الأخيرة من دراستي الجامعية الأولى للخدمة الاجتماعية في جامعة دمشق(١٩٦٣-١٩٦٧)، حينما كانت سوريا قد أعلنت دخولها إلى مرحلة التحول الاقتصادي، سعيا إلى تحقيق العدالة الاجتماعية ورفعا لمستوى الحياة في المجتمع، حينها أدركت من خلال ما درست أهمية العمل المجتمعي الذي يقوم على المبادرة والمشاركة من قبل أهالي المجتمعات المحلية لتنمية مختلف جوانب حياتهم سعيا لرفع مستوى الحياة وتطوير جوانبها، بما يدرأ عنها شرور الجهل والفقر والمرض. ومنذ تلك البداية الأكاديمية في العلاقة بيني وبين التنمية الاجتماعية توجهت باهتمامي إلى التركيز على هذا الجانب في قراءاتي النظرية واطلاعي العلمي واختياراتي العملية، حيث زاد إيماني بفائدة العمل مع المجتمعات وتفضيله على العمل مع الأفراد ومع الجماعات، مثلما زادت قناعتي بأن الجهد التنموي أكثر جدوى من الجهد العلاجي أو الجهد الوقائي، وأن التركيز على تنمية الإمكانيات وزيادتها والاعتماد عليها في إدارة الحياة، أكثر نفعا من التركيز على علاج الخلل أو ترقيع الأحوال أو سد الفجوات، أو حتى التركيز على الوقاية المحدودة الأجل أو ضيقة النطاق.

لذلك بنيت معرفتي وتراكماتها في إطار تخصصي العام على التنمية الاجتماعية والعمل المجتمعي، كإطار دقيق لهذا التخصص، والذي ظل هاجسي في حياتي العملية، فما أن بدأت حياتي العملية حال تخرجي

بالدرجة الجامعية الأولى، في مؤسسة رعاية الشباب الأردنية (١٩٦٨-١٩٧٧)، في أعقاب حرب حزيران ١٩٦٧، والتي أكدت على أعادة بناء شخصية الشاب الأردني على أسس موضوعية واضحة وجادة، وجدت نفسي ميالا إلى التعامل مع فكرة العمل مع الشباب بمقاصده التنموية:تنمية الشخصية اتجاهات ومهارات وسلوكيات، والنظر إلى الشاب كعضو نشط في مجتمع متفاعل، وغير ميال إلى التعامل مع الفكرة كمجموعة من الأنشطة الترويحية يغلب عليها النشاط الرياضي عادة، وتهمل فيها قضايا التطوير والاستزادة من أجل الانطلاق نحو مستقبل أفضل للشباب بداية وللمجتمع نهاية، فصرت أبحث عن التأطير الفكري لرعاية الشباب الأردني، بالتعامل مع القناعات والاتجاهات والميول والقدرات والخصائص والطموحات والتأكيد على دور الشباب في المسيرة التنموية للبلاد،وواجب المؤسسات العامة تجاه الشباب، بشكل متكامل متعمق ومتناسق، وقد انعكس ذلك في أطروحة الماجستير التي تناولت السياسة المتكاملة للتخطيط لرعاية الشباب العربي(١٩٧٥)، عندما أوفدت إلى القاهرة، حينما كانت مصر قد بدأت مرحلة الانفتاح والعودة عن الاشتراكية وقراراتها، التي بدت أنها لم تؤسس لمجتمع الكفاية والعدل والرفاه العام. وتعزز هذا الاتجاه لدي عندما بدأت التدريس والتدريب والبحث في الخدمة الاجتماعية، من خلال معاهد وكليات عدة (١٩٧٦- ١٩٨٤) فأصبحت أركز على الخدمة الاجتماعية التنموية التي تسعى إلى تنمية القدرات والإمكانيات لمواجهة المستقبل المجتمعي بنجاح،توازى ذلك مع مشاركتي في أعمال اللجنة العربية لتوحيد مصطلحات التنمية الاجتماعية (١٩٧٩)، حتى إذا ما أتيحت لي فرصة الإيفاد العلمي إلى بريطانيا (١٩٨٠)، في أول مرة يخصص المجتمع

الدولي سنة عالمية للسكان، ربطت في مشروع البحث بين الاعتبارات السكانية والتنمية المستدامة.

سعدت في تلك الفترة بنبأ قيام وزارة التنمية الاجتماعية كبديل لدائرة الشؤون الاجتماعية(١٩٨٠)، حينما تصاعدت وتيرة الاهتمام بزيادة قدرات الإنسان الأردني بقصد الانتقال بالعمل الاجتماعي من مفهوم وتطبيقات الرعاية إلى مفهوم وتطبيقات التنمية، هذا المفهوم الذي بدأ يتعزز في مختلف أنحاء العالم، وعندما عدت إلى الأردن عملت في البداية من خلال المركز الأردني للتدريب والتنمية، وما لبثت أن توليت عمادة كلية الخدمة الاجتماعية، بينما ساعدت في عملية استحداث دوائر وتنظيمات وتشريعات تترجم توجهات التنمية على أرض الواقع.

وفتح لي الباب من جديد لأعمل من أجل التنمية الاجتماعية في أفق أرحب، عندما عينت في الإدارة العامة للشؤون الاجتماعية في الأمانة العامة لجامعة الدول العربية(١٩٨٤-١٩٩٠)، وفي إدارة التنمية الاجتماعية بالذات, والتي كانت دائرة للعمل الاجتماعي فيما سبق،و توليت من جملة ما توليت الإشراف على مشروع الميثاق والإستراتيجية العربية للتنمية الاجتماعية، وهما اللذان طورا فيما بعد إلى الإعلان العربي للتنمية الاجتماعية،حيث كانت فكرة تعزيز البعد الإنساني للتنمية تطرح بقوة في العالم الثالث عموما والوطن العربي خصوصا بعد عودة الأمانة العامة لجامعة الدول العربية إلى القاهرة أوائل التسعينات، وواصلت التعامل معها من خلال المؤتمرات والدراسات، سواء التي كانت تعقد في مقر الجامعة في القاهرة أو في عمان، حيث مقر عملي الجديد، عميدا لكلية الأميرة رحمة للخدمة الاجتماعية أو مساعدا للأمين العام لوزارة التنمية

الاجتماعية(١٩٩٢-١٩٩٧)،حيث عمدت إلى تهيئة الطلبة للعمل الاجتماعي التنموي، ولتدريب الموظفين على الأساليب التنموية في العمل الاجتماعي.

في تلك الفترة دعوت إلى أهلنة العمل الاجتماعي، التي تتضمن تخلي وزارة التنمية الاجتماعية عن دورها التنفيذي وإعطائه للهيئات التطوعية الأهلية، على أن تكتفي الوزارة بالإشراف وتقديم الدعم المادي والمشورة الفنية والرقابة الإدارية إلى جانب متابعتها لوضع السياسة الاجتماعية الوطنية وتطبيقاتها.و هنا أدعو إلى تبني فكرة المجلس الأعلى للتنمية الاجتماعية، ليكون جهازا حكوميا شعبيا يضع السياسة الاجتماعية الوطنية العامة ويسهر على تطبيقها من خلال خطط الهيئات الاجتماعية ويوفر لها المساندة الفنية والمالية.

جددت جهودي وضاعفتها في مضمار التحول من الرعاية الاجتماعية إلى التنمية الاجتماعية في مملكة البحرين الشقيقة التي مكثت فيها فترة طويلة نسبيا (١٩٩٧-٢٠٠٧)، وكانت البحرين قد أصبحت مملكة تحاول إعادة تنظيم نفسها وتطوير مجتمعها في عالم العولمة المتغير بتسارع، وكانت سنوات إقامتي فيها كافية لكي أقوم بتعليم وتدريب طلابي في جامعة البحرين على أساليب العمل الاجتماعي التنموي، وإدراك أبعاد التنمية الاجتماعية التي أركز عليها في هذا الكتاب، والتي أعطيتها اهتماما في دراساتي وأبحاثي ومقالاتي التي نشرت وأواصل كتابتها حتى الآن. وأحسب أنني استطعت إدخالها إلى أذهان الطلاب والخريجين قبل أن تضع بذورها في أرض الواقع وتثمر إمكانيات وقدرات بشرية من فئات الطفولة والصبا والشباب، ذكورا وإناثا،في الريف والحضر، ومن خلال وزارة الشؤون الاجتماعية البحرينية، التي أصبحت فيما بعد وزارة للتنمية

الاجتماعية،كما حدث في المملكة الأردنية الهاشمية،وفقا للتوجهات العالمية المرغوبة ولضرورات تطوير المجتمع ونقله إلى وضع حضاري أفضل، تشاركها في ذلك المؤسسة العامة للطفولة والشباب.

ضمن هذا التوجه، الذي يعكس أفكاري، وضع هذا الكتاب بالارتكاز على ستة محاور تبدأ بالتنمية البشرية كمفهوم وعناصر ومحاولة تطوير، ثم مناقشة جدلية التنمية والتخلف وإشباع الحاجات، إلى أن نصل إلى التنمية الاجتماعية كمفهوم له فلسفته ومقوماته وأهدافه ومبادئه،لينعطف العرض بعد ذلك إلى السياسة الاجتماعية والتخطيط الاجتماعي، ويفضي بعدها إلى المشاركة الشعبية كمفهوم وإستراتيجية، يناقش هذا الكتاب بعد ذلك العلاقة بين الخدمة الاجتماعية والتنمية الاجتماعية بارتباطاتها المهنية وتبلورها التطبيقي، ليصل الكتاب في محوره الأخير إلى عرض لأبرز النماذج الأردنية في التنمية الاجتماعية، والتي في مجملها تجارب رائدة ناجحة.

# تمهيد

إن الأرض التي وهبها الله جلت قدرته، للإنسان ليعيش عليها وفقا لإبداعاته، يستخرج كنوزها التي لا تحصى، ويستفيد من إمكانياتها التي لا حدود لها، وهي في تغير دائم وتجدد مستمر، يجد الإنسان في هذا التغيير قوة تتنامى وطاقة تتجدد، وما كل ما يتمخض عنه ذلك إلا لفائدة الإنسان، وإضافة تضاف لإمكاناته، تسخر من جديد إليه، بطريقة لم يألفها من قبل، وتشكل اكتشافا جديدا بالنسبة له، كما في جسم الإنسان الذي تتجدد خلاياه التي تعيد تأهيل جسمه، ليصبح أكثر قدرة على العيش والتكيف والمواءمة، مع ذاته ومع الآخرين ومع الحياة، لهذا يكون الإنسان في حالة بحث دائم عن التقدم والتكامل، إذ هو لا يرغب أن يتساوى يوماه، يشكل هذا الإحساس عند الإنسان من الدوافع الأساسية لحركة التاريخ. تتجلى الدعوة إلى التجديد والتحديث وعدم الركون إلى الجمود، في قوله سبحانه وتعالى: (كل يوم هو في شان)، ولما سئل الرسول صلى الله عليه وسلم، ما ذلك الشان؟، قال عليه السلام: (من شانه أن يغفر ذنبا، ويفرج كربا، ويرفع قوما، ويضع آخرين)، وكما جاء في الحديث النبوي الشريف الذي يقول: (من تساوى يوماه فهو مغبون).

فالإنسان، أي إنسان، يحتاج إلى التحديث في حياته، وإدخال عناصر جديدة إلى هذه الحياة، وعدم الركون إلى ما هو قديم، بل ويرفض الإنسان أن يبقى على قديمه، حتى ولو كان راضيا عنه، أو مرتاحا للتعايش معه، وكذلك المجتمع الذي يحاول باستمرار لكي ينتقل من حال إلى أفضل منه،

يتماشى مع المستجدات، ويحاكي العصرية، وذلك لكي يتجنب التكلس والعجز والانكماش.

وهكذا المجتمع، أي مجتمع، كما الإنسان، يحتاج إلى التحديث في حياته، وإدخال عناصر جديدة إلى هذه الحياة، ولهذا يسعى المجتمع لحصر مشكلاته وتحديد المعوقات التي تحد من سيره نحو الأحدث والأكثر تطورا من بين أساليب الحياة ومقتضاتها، وفي نفس الوقت الالتفاف حول بعض الصعوبات التي لابد أن تواجهه، وتعجز إمكانياته عن مواجهتها بشكل باتر وخالص، وليصبح المجتمع أكثر ايجابية مع المعطيات المتجددة، وضرورة الإبقاء على النافع المفيد في حياته، والتخلص من الضار، وذلك بوضع الأولويات على السلم حسب ضرورتها وأهميتها في الحياة، مع مراعاة صون المعتقدات. وعلى هذا النحو، تضع نظم المجتمع ومنظماته، ومن خلال سياساتها وخططها وبرامجها، تصورها للجديد الذي يستحسن أن يدخل في حياة المواطنين، ليصبح عيشهم أكثر توافقا، وتحدد القديم الذي يجب التخلص منه أو الإقلاع عنه، حيث لم يعد صالحا للاستخدام أو التعايش في الوقت الراهن.

هذا الجهد التحديثي الذي يركز على إزالة الرواسب الفكرية والاجتماعية، والتخلي عن العادات والتقاليد التي ثبت بطلانها أو تبين أنها تعوق التقدم وبقاؤها لم يعد مفيدا ولا مقبولا، وذلك مما يمهد لإحلال قيم وعادات وإرساء تقاليد صالحة للحياة الراهنة وقادرة على تحريك الناس ومد مجتمعهم بالحيوية، التي يحافظ بها على التجدد والتقدم وفقا لنمو متوازن، قادر على مواجهة التحديات، وبذلك يعيد المجتمع بناء نفسه وعلاقات الناس فيه، بمواصفات جديدة تناسب التغيرات الجديدة، لا بالتخلي

عن القيم أو التمرد على التقاليد، وإنما بالتحرر من السالب منها وما لم يعد صالحا أو مناسبا.

إن التحديث المنشود يزيد من قوة المجتمع على حماية كيانه، كمثل عملية التقليم للأشجار التي تمكنها من التجدد والحيوية واستمرار الإثمار وتعززه، فالتحديث يزيد من حيوية نسيج المجتمع، التي يقاوم من خلالها الآثار الضارة للتغير الاجتماعي، عندما يعطيه التحديث القوة للتكيف مع المستجدات، فإذا لم يدخل التحديث على المجتمع، فانه سوف يعاني من الإعاقة في بنيته، وسيتهاوى أمام المتغيرات السلبية، ويواجه المجهول الذي لم يحسب له حسابا من قبل ولم يعد له العدة.

لا يمكن للمجتمع، أي مجتمع، أن يظل على حاله، ولا أن تبقى جماعة على حال واحد مستمر، دون أن يطالها التغير والتبدل، فأعماق المجتمع لا تهدأ، وتبعا لذلك تنهار بعض الأطر الاجتماعية القديمة بتأثير من المتغيرات الحادثة، يحدث التغيير على شكل انهيار، عندما يتوقف المجتمع عن تجديد نفسه، هذا التجديد الذي يأخذ أنماطا متعددة، كاتخاذ مواقف جديدة، أو تقديم رؤى عصرية،أو اقتراح أطر مبتكرة، التي من شأنها أن تحاصر سلبيات المتغيرات الحادثة، وأن تقود المجتمع في مضمار الأطروحات الثقافية محليا وعالميا،وهذا هو المخرج الحقيقي للمجتمع من أزماته، مما يفتح الآفاق ويفتق الأذهان، وفقا للنوايا المخلصة والأمينة على مصير المجتمع ومستقبله، وسعيا إلى إعادة الفاعلية والحيوية إلى حياته.

لهذا يظل المجتمع بحاجة إلى الأفكار الجديدة التي يولدها أبناؤه، وفي حالة أن تم عكس ذلك، فإنهم يساهمون في استفحال المشكلات وتضاؤل الحلول وافتقاد الخيارات، ومما يفاقم من الحالة نمو اتجاهات سلبية، بدافع

من اليأس والإحباط، وترجمتها إلى سلوك غير مقبول، يتمركز بسبب الجمود، ويترسخ الأخذ به كمسلمة وان كانت غير مقبولة، وكقيمة اجتماعية وأن كانت مستهجنة. فان المجتمع يفقد البوصلة الدالة إلى الصواب، عند افتقاره إلى الأفكار الجديدة لمواجهة التحديات ومعالجة المشكلات، وعدم تزويده بالوسائل الواقية من المشكلات، مما يفوت عليه فرصة تحقيق النمو المتوازن والنهوض المتكامل.

يحتاج المجتمع العربي في زمن العولمة، الذي فتح الأبواب والنوافذ بين أنحاء العالم وأزال التباعد بين الثقافات لا بل مازج بينها بقوة، أن يحدد اتجاهاته ضمن إطار حديث وواضح، يقوى على الصمود ويمضي بالمسير، وسط أمواج ثقافية واجتماعية عاتية من مختلف الجهات، ويساعد على إشغال موقع يليق بالثقافة والحضارة العربية، وذلك عن طريق التحديث والتجدد الذاتي والحيوية، وإعادة هيكلة البناء الاجتماعي،على مقومات الحرية والكرامة والأمن والثقة والتعاون،خال من الأمراض الاجتماعية والتكلس الثقافي، يشد الناس ترابطا عضويا وتماسكا اجتماعيا.فالعرب لابد أن يكونوا في الحلبة العالمية، متجاوزين التحديات المفروضة على الأمم والشعوب فيما يتعلق بخصائصها الحضارية وانتماءاتها العقيدية، مثلما يلازم العرب مجموعة من الموانع والمعوقات، لعل من أبرزها: محدودية الرؤية للراهن والمستقبل، انحسار الاهتمام بالشأن العام، الافتقار إلى الاندفاع إلى الإنتاجية، التردد في قبول ما هو جديد.

إن البناء الاجتماعي للمجتمع يتغير كما تتغير النظم الاجتماعية ووظائفها، وكما تتغير طبيعة العلاقات الاجتماعية. وهذه نقطة تتضح لأي إنسان يلاحظها ويعيشها في كل مفاصل حياته، كابن وكاب وكزوج،

وكطالب وكمعلم وكموظف، وكمنتج ومستهلك، وفي غير ذلك من الأدوار والأوضاع، لذا فان البناء الاجتماعي يحتاج إلى مخطط يحدد مواصفاته، سواء لما هو قائم منه على علاته وخصائصه ومشكلاته، أو لما تطمح النخبة المستنيرة أن يكون عليه، بعد أن ثبت وهم بقاء البناء الاجتماعي على حاله أبد الدهر. ولذلك فان هذا المخطط الضروري للمجتمع، ينبغي أن لا يكون ساكنا وإنما متحرك مرن، وان كان التغير الذي يعتريه قد لا يكون سريعا، إذ أن البناء الاجتماعي يتبع تغير الناس بثقافاتهم وطموحاتهم ومشاعرهم، وهذا التغير بحد ذاته يتطلب مواجهة تتناسب وطبيعته، إن كان نحو الخير أو كان على العكس من ذلك،هذه المواجهة التي تتناسب وخصوصية المجتمع وظروفه. حتى يستطيع المخططون مواجهة المواقف القائمة أو المشكلات المحتملة، نتيجة للتغير الحاصل أو الذي يتوقع حصوله.

إن من المتوقع أن تقابل كل فكرة للتغير، أو أية خطة لإحداث نقلة نوعية في المجتمع، بالمعارضة والمقاومة، أو الهجوم والنقد والتجريح، والتردد في الانخراط فيها والمشاركة في انجازها، رغم حرص القائمين على وضعها، على الاستناد إلى تأييد ومباركة من المواطنين والمشاركة من قبل مختلف الخلايا الحيوية في المجتمع لمعركة التغيير.

إن عملية البناء الاجتماعي لا يمكن أن تمضي بيسر ونجاح، إن كان الناس في حالة تفرج، فضلا عن حالة التردد، فان ذلك سيقود عملية البناء إلى الشلل والجمود، بل أن هذه العملية الخلاقة والهامة في حياة المجتمع، تحتاج إلى مقومات الخلق والإبداع، تلكم التي تتجلى في ثلاثة مقومات هي: التباري في الخدمة العامة، التكافل والتضامن في أداء هذه الخدمة، والعدالة

في التعامل والمزايا بين المشاركين في العمل، ومن خلال توافر هذه المقومات الثلاثة، تنبثق ثقافة التطوير والـــتجديد، التي تتقبل فكرة التغيير وتتجاوز القديم التقليدي، والأخذ بالاتجاهات التقدمية، بالاستفادة من التجارب الإنسانية ومحاسن الثقافات الأخرى التي تنسجم مع توجهاتنا المتطورة.

أما الحرية فهي من شروط العمل التجديدي التطويري في المجتمع، حيث يمارس المواطن إرادته من موقع المسؤولية،مهما كانت هذه المسؤولية، ومهما كان الدور، ويمارس أي مواطن آخر حريته بنفس المقدار وعلى مدى المساحة ذاتها، غير أن كثيرين يسيئون إلى أنفسهم والى مجتمعهم، عندما لا يمتعون أنفسهم ويمنعون عن مجتمعهم تمتعه بالحرية في العمل من أجل تطوير المجتمع وتطويره، وذلك عندما يرفضون أن يساهموا في تغيير الواقع نحو الأفضل الواضح البين، بحجة احترام القديم على قدمه والتمسك بالعادات بحكم العيب من التخلي عنها، متناسين دعوته سبحانه وتعالى لعباده أن يغيروا ما بأنفسهم، ومباركته سبحانه لدعوة نبيه الكريم هو يضع عنهم إصرهم.

إن الفرق بين المجتمع الساعي إلى التجدد والتطور، والمجتمع الساكن المتبلد الذي لا ينظر إلى حياة أفضل، هو كالفرق بين النهر الجاري والمتدفق والمستنقع الآسن الذي لا يتحرك. وفي تشبيه آخر إن المجتمع الذي تثقل خطاه نحو الأفضل كالإنسان المريض الذي أقعده مرضه عن الحركة النشطة المرنة، إن الفرق ظاهر بين حال هذا المجتمع الذي لا حراك فيه، وذاك المجتمع الذي وظف الإمكانيات وسخر الطاقات وكيف الأوضاع، لإرادة التغيير والتجديد الكامنة في نفوس أبنائه، أي رفض أن

يكون شيئا كباقي الأشياء، وأكد في ذاته الإرادة والإبداع والروح الوثابة المجددة.

إن النخبة الواعية في مجتمعنا العربي، وفي ضوء ما عرضنا، مطالبة أن تبادر إلى التفكير أولا، وبلورة الأفكار وطرحها للنقاش ثانيا، واعتماد الخطط وحشد الجهود لتنفيذها ثالثا، لوضع المجتمع في إطار جديد ومحتوى حديث، بحيث يشارك المواطنون في كل هذه العمليات بشكل متكامل ومتضافر، ومن خلال مختلف القطاعات والفعاليات، وبروح الفريق المتآلف والحريص على المصلحة العليا، والمدرك لضرورة العيش بالعصر الحديث قلبا وقالبا.

وتلتقي التنمية السياسية مع التنمية الاجتماعية في هذا المضمار، إذ تشير التنمية السياسية إلى نمط التنظيم السياسي والاجتماعي المتطور الذي يتفاعل من اجل انجاز الأهداف والحاجات الاجتماعية، ويتضمن إستراتيجية المواءمة بين النظام السياسي والأهداف الاجتماعية، ويشير مفهوم التنمية السياسية كذلك إلى عملية التحديث السياسي، وهي التي تهدف إحداث التغيرات الثقافية والبنائية التي تعتري الأنساق السياسية في المجتمعات المتقدمة، ويشمل ذلك المجالات التنظيمية وتحليل جميع الأنشطة والعمليات والنظم والقناعات، التي تتعلق بصنع القرارات السياسية، والتي من شأنها تحقيق أهداف المواطنين وتتخذ التنمية السياسية من المشاركة السياسية مظهرا مميزا للتحديث السياسي، ويتم ذلك بممارسة المواطنين من اللا صفوة في العمل السياسي والاندماج النفسي في العملية السياسية، وتعتبر المشاركة معيارا لتقدم الدولة ونجاحها. ومن خلال المشاركة يدلي المواطنون بأصواتهم في الانتخابات النيابية والبلدية وتسعى الهيئات

التطوعية للتأثير في السياسات العامة، وينضم الناس إلى الأحزاب الوطنية ويختاروا من خلالها مرشحيهم في العمليات الانتخابية متخلين عن كل أشكال الانحياز كالعشائرية والجهوية.

أن العمل الاجتماعي وثيق الصلة بالعمل السياسي. إذ لما كان العمل الاجتماعي ينشط مع الجماعات ويشجع على المشاركة ويسير على الخط الديمقراطي، فانه يتصل بجماعات الضغط والإقناع والصفوة والاهتمام والمساعدة الذاتية. وهو (أي العمل الاجتماعي) يتبنى استراتيجيات المشاركة في أداء المسؤوليات ومنها المسؤوليات السياسية.فالعمل الاجتماعي في المنظور السياسي نشاط عام، يؤثر على أوضاع المجتمع، بالسعي إلى إحداث تغيير في الوظائف الاجتماعية، من خلال التأثير على اتجاهات المواطنين والتأثير على توجهات الحكومة تجاه المواطنين، والمطالبة باهتمام أكثر من جانب الحكومة لتلبية المطالب المشروعة والعادلة للمواطنين، ويعتمد العمل الاجتماعي في ذلك على طرق العلم التي تناقش السياسات الموضوعة والمقترحة في ضوء الإمكانيات، ويهتم بالقضايا المجتمعية التي يتحدث عنها الناس من واقع تحسسهم لها وتألمهم من الآثار السلبية لهذه القضايا، وذلك بالاعتماد على الديمقراطية كأسلوب للتعامل، وعلى الصفة التمثيلية المختلفة الاتجاهات والجهات الرسمية والشعبية في المجتمع.

إن ثمة قضايا عديدة وأساسية يمكن أن تطرح في نقطة الالتقاء بين العمل الاجتماعي والعمل السياسي، مثل قضايا: عدم المساواة في إتاحة الفرص وفي توزيع الدخل وابتعاد الكثيرين عن المشاركة، واحتكار النفوذ والمكتسبات، وظهور طبقة الأغلبية وطبقة المحرومين أو الأقل

حظا.ويساعد العمل الاجتماعي على تنمية المهارات المتصلة بأداء الإنسان لدوره كمواطن، قادر على إيصال صوته وتوضيح مطالبه، ويكون مع أقرانه جماعات للضغط على صانعي القرار لصالح المجموع، وينظم داخل مجتمعه جماعات للتنمية والتطوير من منطلق الشعور بالمسؤولية الجماعية الواعية، ويحشد الجهود لتغيير الظروف إلى أفضل منها، ومن بينها إعادة النظر في التشريعات والإجراءات بما يواكب روح العصر،ويواجه المستجدات، ويساعد على تحقيق الرفاه الاجتماعي. كما أن العمل الاجتماعي يعمل على تنمية الاعتماد الذاتي مقابل التخلي عن الانتظار لمديد العون من قبل صناديق حكومية أو خيرية، فيغذي روح الإنتاجية بدل أن ينمي الاتجاهات الاعتمادية.وبذلك ينقل العمل الاجتماعي قضايا الفقر والبطالة من مضمار المساعدة الآتية إلى مضمار التنظيم المؤسسي، الذي يتعامل مع أسباب الفقر والبطالة. وقد ساق هذا الاتجاه إلى البحث الميداني في مشكلات اجتماعية أخرى كالجريمة والانحراف والتشرد، والى دراسة ظروف العمل والتشريعات الاجتماعية، فضلا الجماعات من أجل الدفاع عن قضاياهم، والحصول على امتيازات وإمكانيات لتناولها بشكل سليم.

غير أن المواطن في حاجة في نفس الوقت إلى المجال الفسيح ليقول رأيه، ويطرح وجهة نظره بصراحة ووضوح، وأن يستمع إليه باهتمام وعناية،لأن ضرورة القول متلازمة مع ضرورة الاستماع، للخروج بالتصور الواضح لمجتمع الغد، الذي يستفيد من تجربة الماضي ويسعى لتحقيق آمال المستقبل، بالإمكانيات المتاحة والإرادة المتوفرة، وليس في الأردن ومعظم أقطار وطننا العربي موارد أوفر من المورد البشري المؤهل.

وها هي الرؤية العربية الشاملة للتنمية الاجتماعية التي رسمها الإعلان العربي للتنمية الاجتماعية(١٩٩٤) تدعو إلى:

**وضع الإنسان في قلب التنمية، محورا لها ومدارا لنشاطها**، باعتباره صانع التنمية وهدفها الأسمى،بحيث تنسج التنمية حول الناس ولا ينسج الناس حولها، وتكون التنمية البشرية منطلق التنمية الشاملة والعنصر الفاعل فيها،و يتوجه فيها إلى الإنسان العربي، فردا وأمة، لتنمية طاقاته وقدراته على العطاء، وتمكينه من الإبداع، مع توسيع اختيارات البشر وربط هذه الاختيارات بالقدرات الذاتية تأكيدا لمعنى التنمية المستقلة المعتمدة على الذات، وتأكيد مقومات المشاركة في القرار والأداء والرقابة والتمتع وممارسة الحقوق كافة، إرساء لقواعد الشورى والديمقراطية.

**اعتبار التنمية جهدا بشريا غير قابل للتجزئة**، يقوم على نظرة كلية تكاملية تراعي التكامل والاتساق والتنسيق بين كل أبعادها، إذ أن البعد الثقافي والحضاري يشكل إطارها والاقتصاد قاعدتها والجوانب الاجتماعية جوهرها، مما يستوجب تعزيز العلاقة التفاعلية بين التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية بما يحقق المقاصد الاجتماعية.

**ارتكاز التنمية الاجتماعية على قيمنا الروحية والاجتماعية ومبادئنا وحقائق واقعنا**، وترسيخ مقومات الاستقلال والتمايز الحضاري، القائم على تعزيز مقومات الثقافة القومية ؛ وإذكاء الروح الوطنية والقومية.

**احترام التنوع الثقافي** على المستويات القطرية والإقليمية والدولية،باعتبار التنوع ظاهرة حياتية تعمر الكثير من المجتمعات وتغني حياتها. كما تقتضى الالتزام بحق كل فئة وكل جماعة، في التعبير عن ذاتها ورأيها

ومصالحها في إطار قيم المجتمع ومصلحته المشتركة، وتأمين حق الجماعات والفئات في المشاركة في الأمور عبر ممثليها الشرعيين.

**تحقيق المساواة والعدالة الاجتماعية في فرص الحياة** وتوسيع مجالاتها أمام المواطن أينما كان موقعه ومهما كان وضعه الاجتماعي، بما يضمن تجاوز حد الكفاف إلى حد الكفاية لكل أفراد المجتمع، على أساس التوزيع العادل.

**احترام حقوق الإنسان** السياسية والمدنية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتنموية وصونها.

**القضاء على جميع أشكال التمييز** بين الأفراد والجماعات بسبب الجنس أو اللون أو الأصل أو الدين أو المركز الاجتماعي أو القدرة الاقتصادية أو العقيدة السياسية، وذلك حرصا على سلامة المجتمع واستقراره، تأكيدا لفاعلية ما يتخذه من إجراءات للتغلب على المشكلات التي تعترض التنمية، وتعزيزا لما يوضع لها من برامج، واحترام التنوع على المستوى العالمي باعتباره مطلبا ملحا للدول النامية في مواجهة شروط الدول المانحة ومؤسسات التمويل الدولية، إذ أن ذلك يستقيم مع العقل، ويسهم في تصحيح الأوضاع الدولية السائدة.

**اتخاذ الحوار وسيلة للمشاركة وفض المنازعات**، والكف عن اللجوء إلى العنف أو العمل المسلح المفضي إلى التوتر والى التنازع الموهن لتماسك المجتمع المحلى والقطري والإقليمي.

**التنبيه إلى ما تتعرض له مسارات التنمية والى ما قد تسببه الجهود المبذولة في تحقيقها من اختلالات** تصيب بعض أوجه الحياة في المجتمع، وتقتضي من المجتمع أن يعتمد نظاما للحماية والأمن

الاجتماعيين كمرتكز مكمل للتنمية الاجتماعية، وأن يركز ذلك خاصة على بعض الوحدات والقطاعات الاجتماعية والفئات ذات الأثر البالغ في الحاضر والمستقبل، وتلك التي تعاني الحرمان والتهميش والاستبعاد.

**إعلاء شأن الأسرة والاهتمام بتماسكها وحمايتها من التفكك باعتبارها نواة المجتمع** الأساسية وموئل مسؤوليات التنشئة الاجتماعية ورعاية أعضائها والأساس في تنمية علاقات التواصل بين الأجيال وإشاعة قيم الانتماء والاستقرار، وإرساء البذور الأولى لتكوين القيم واكتساب الاتجاهات والمعرفة وقواعد السلوك في الأفراد منذ طفولتهم الباكرة.

**اعتبار المرأة والرجل شريكا حياة ومصير**، ولابد لهما من الإسهام معا في صنع الحياة على أساس المساواة والتعاون والرحمة والمودة. والتمييز ضد المرأة ينطوي على تقليص لحقوقها الإنسانية ويشكل انتقاصا لكرامتها وهدرا لقدراتها الهائلة التي تمثل نصف قدرات المجتمع، لذلك فانه ينبغي السعي بدأب لإزالة ضروب التمييز ضد المرأة.

**اعتبار الطفولة صورة المستقبل وصوته ونداؤه**، والاستثمار في الطفولة استثمار في مستقبل الأمة، وينبغي أن تحظى الطفولة بالأولوية في كل الظروف والأحوال، خاصة بالنسبة للأطفال الذين يعيشون تحت وطأة ظروف صعبة.

**الشباب قطاع يمثل طاقة هائلة جديرة بالاهتمام** وينبغي توظيفها في تحقيق التنمية، وهم عماد حركة التطور في المجتمع،الذين ينبغي أن تتاح

أمامهم الفرص الواسعة لتأمين حقهم في العمل والمشاركة المجتمعية الفاعلة.

ويتفق الإعلان العربي للتنمية الاجتماعية في ضوء ما سبق على تحقيق الأهداف التالية:

**(أ) انجاز التنمية العربية الشاملة المتكاملة:**

إذ أن الهدف الكلى للتنمية العربية نهضة حضارية شاملة أصيلة ومعاصرة ومتجددة ومنفتحة على حضارات الآخرين، ومشاركة في صنع تقدم البشرية وأمنها وسلامها، وذلك في إطار علاقات دولية سوية عادلة ومنصفة،وتحقيق هذا الهدف لا تجدي فيه المعالجات الجزئية والقطاعية، بل يتطلب معالجة نسقية تأخذ في الاعتبار ظواهر الحياة وأسباب التطور، بسلبياتها وايجابياتها، من خلال نظرة تكامل وترابط وتفاعل متبادل.

يرتكز النجاح في تحقيق هذا الهدف الكلى على الالتزام بما يلي:

(أ) بناء **مجتمع متماسك قادر على تحقيق التنمية الشاملة المتكاملة والمطردة** ، التي تجعل تحقيق التقدم الاجتماعي،والعدالة الاجتماعية، والأمان الاجتماعي أمرا ممكنا،ويملك مقومات التطور الذاتي والتجدد، وله القدرة على الإبداع والتكيف الايجابي مع المتغيرات الداخلية والإقليمية والعالمية.

(ب) **تقويم البنيان الاجتماعي وتعزيزه وزيادة إمكاناته، وإزالة التشوهات** القائمة فيه وذلك بإعمال كل عناصر التنمية الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والتكنولوجية، وليس بالتركيز على البعد

الاقتصادي وحده وتوهم أن ذلك البعد قادر على إحداث التغير في كل أوجه الحياة بصورة تلقائية، واعتبار أن مهمة البعد الاجتماعي تقتصر على درء الآثار الاجتماعية السلبية التي تفرزها برامج التثبيت الاقتصادي والتصحيح الهيكلى.

(ج) **صون الحقوق الإنسانية وتلبية الحاجات الاجتماعية كافة،** الروحية والمعنوية، لكل أفراد المجتمع، وفئاته، وجماعاته، وجهاته، خاصة ما اتصل منها بالصحة والغذاء، والعليم والتدريب والثقافة، والعمل والدخل، والمأوى والحماية الاجتماعية.

(د) **تنمية قدرات الإنسان وتطويرها،** من خلال التركيز على المجالات التالية :

١- **الصحة والغذاء** بمفهوم أن الصحة لا تقتصر على حالة الخلو من المرض فحسب،بل يتسع مفهومها ليشمل التوازن الداخلي، عقليا وجسديا ونفسيا، وتحقيق التوازن والانسجام في المحيط المجتمعي، وذلك في إطار بيئة صحية متوازنة قادرة على التجدد.

٢-**التعليم والتدريب،** وخاصة التعليم الأساسي ومحو الأمية بكل صورها الأبجدية والحضارية، خاصة أمية النساء، وتعليم الكبار، وتوسيع نطاق التعليم المستمر وإعادة التدريب، إذ أن التعليم هو مرتكز التنمية الشاملة وأداة فاعلة في الحراك الاجتماعي والتماسك الاجتماعي. وهذا يتطلب تعميم التعليم، والارتقاء بنوعيته، وملاءمة مناهجه ومخرجاته مع مختلف

مطالب التنمية الشاملة وموصلة تجديد النظم التربوية ونظم التدريب

٣-**الحصول على قدر من الدخل يحقق حياة كريمة للفرد ومن يعول**، ويمكن من المشاركة الاجتماعية، وذلك بتوفير فرص العمل المنتج، ومحاربة البطالة السافرة، والحد من البطالة المقنعة والعمالة الناقصة، وتوسيع شبكات الحماية الاجتماعية، والاتجاه إلى سياسات تؤمن عدالة التنمية، وتتيح فرصة توفير مأوى صحي مناسب كحق لكل إنسان، وخاصة بالنسبة للأسر الفقيرة.

(ه) **ترسيخ احترام حقوق الإنسان**، وما يتطلبه ذلك من تقويم لاتساق السلوك الاجتماعي لتكون تابعة من القيم الأصيلة للمجتمع وليست مفروضة من الخارج على نحو يؤدي إلى الفصل بين الفرد ومجتمعه، وينبغي ألا تستخدم حقوق الإنسان للافتئات على حقوق المجتمعات وزعزعة استقرارها، وأن تراعي العلاقة التفاعلية والتكاملية بين التنمية والديمقراطية وحقوق الإنسان

(و) **توفير متطلبات الالتزام بمبدأ جعل التنمية مسئولية وجهد ونفع مشترك**، تضطلع بها الدولة ويضطلع بها المجتمع والفرد. وهذا يشمل ما يلي:

١- **مشاركة المواطنين ومنظمات المجتمع المدني في صنع القرارات واتخاذها** وتنفيذها من خلال المؤسسات المعنية، وفي تحمل مسئوليات العمل لتنفيذ القرارات والخطط والمشروعات التنموية ؛ وفي تحمل مسئوليات العمل لتنفيذ القرارات والخطط

والمشروعات التنموية ؛ وفي الانتفاع العادل من نتائج العمل وثمراته. وينبغي أن يتم ذلك كله ضمن إطار تشريعي ملائم ومتجدد بما يسمح بالتعبير عن إرادة المجتمع ويعين في نفاذ تلك الإرادة ؛ وفي ظل استجابة من جانب أجهزة الدولة ومنظمات المجتمع المدني للمساءلة المؤسسية، وذلك على نحو يجعل تلك الاستجابة متسمة بالشفافية حيال المواطنين وسلامة المجتمع.

٢-**إعلاء قيمة العون الذاتي والاعتماد على الذات في تنمية المجتمعات المحلية والقطرية**، والاعتماد الجماعي على الذات في تحقيق التنمية العربية. إذ أن الاعتماد على الذات يمثل وسيلة فاعلة في تعبئة القدرات والموارد، وفي تحقيق المشاركة، والتنسيق بين جهود الدولة والمجتمع، كما أنه يمثل أداة فاعلة في تحقيق الاستقلال وصون الهوية.

٣-**ترشيد الاستهلاك، وحفز الادخار**، وكبح النزعة الاستهلاكية المفرطة التي تروج لها أجهزة الإعلام، وذلك بهدف توفير موارد إضافية للتنمية.

(ز) **العمل على صيانة الكرامة البشرية وبناء مناهج التكافل والضمان** على أسس تراعي المساواة في الواجبات والحقوق، وتؤكد على ضرورة تحقيق كفاءة نظم الإنتاج والتوزيع، بحيث تكون هذه المناهج مكملة لتلك النظم وليست بديلة لها. والأمر هنا لا يقتصر على الاعتبارات الأخلاقية على الرغم من وجاهتها، فالأهم هو أن هذا يعتبر الأساس الذي يوفر للإنسان فرصة

ممارسة حقه في العطاء، ويهيئ القاعدة التي يقوم عليها مفهوم الاعتماد على الذات.

(ح) **التعامل الواعي مع حركة التدويل التي تقودها الشركات متعددة الجنسيات.** ودعوة الجهات المالكة لتلك الشركات إلى المشاركة في التنمية المستدامة.

(ط) **إقامة التكامل العربي على أساس من التوافق الاجتماعي** وليس على مجرد التقارب الاقتصادي، فالدروس المستفادة من التجارب التكاملية الإقليمية المتعددة، تدل على أن توفر قاعدة اجتماعية صلبة هو الذي يقرب بين الشعوب ويوحد الإرادات، ويدفع أعضاء التجمع الإقليمي إلى المضي قدما، ليصنعوا معا نوعية أفضل للحياة.

# الفصل الأول

# التنمية البشرية

اهتم الاقتصاديون لسنوات عديدة برأس المال المادي كوسيلة للتنمية البشرية وأهملوا مفهوم رأس المال البشري بسبب عدم القدرة على قياسه كما ونوعا، لذا فإن العديد من الدول التي تمتعت بموارد مالية في فترة معينة من مسيرتها لم تستطع أن تحافظ على نموها، عندما انخفضت تلك الموارد المالية بسبب افتقادها إلى رأس المال البشري المتمثل في وجود المؤسسات الفعالة والمهارات البشرية، وهي لم تستطع بعد ذلك أن تحول المكاسب المالية المؤقتة إلى دخل مستمر.

ويعتبر مفهوم التنمية البشرية مرادفا لمفهوم الموارد البشرية، وإن كان يفضل البعض استخدام مفهوم التنمية البشرية،وذلك لما يحمله هذا المفهوم من مضمون أعمق وأشمل مما يتضمنه عادة الاستخدام الشائع للموارد البشرية, وما يترتب عليه من مدركات وسياسات في تخطيط عمليات التنمية وتنفيذها وتقييمها, ومع ذلك فلا بد من الاعتراف بأن مفهوم الموارد البشرية ذاته ومرادفاته كالثروة البشرية أو رأس المال البشري، جاء أداة تحليلية متقدمة،وبالنسبة لمكونات النظرية الاقتصادية التي أخذت عنصر العمل في عملية الإنتاج، كما لو كان عاملا عاما ومتاحا بالكم والنوعية المطلوبة. كما أن النظرية الاقتصادية الكلاسيكية التي صنفت النشاط الاقتصادي إلى إنتاج وتوزيع واستهلاك، لم تعط عناية في التحديد والتحليل لأبعاد الاستهلاك وأنماطه ومستوياته، مما يتصل بالعنصر البشري وحاجاته.

يضع مفهوم الموارد البشرية الإنسان موردا على نفس مستوى الموارد المجتمعية الأخرى كالأرض, ورأس المال المادي والمالي, والموارد المعدنية والمائية. وإذا كان التشابه بين المورد الإنساني والمورد

الطبيعي صحيحا في بعض جوانبه التي تسعى إلى تحويل المورد إلى طاقة منتجة ونافعة إلا أن المورد الإنساني هو صانع هذا التحول في تلك الموارد وهو الموظف لها، وهو كذلك مورد لا تنضب طاقاته, مبدعا مجددا ومتجددا، وهو الغاية والهدف الذي من أجله تستثمر وتشغل طاقات مختلف الموارد الأخرى.

إن مفهوم التنمية البشرية الذي يعتبر البشر بمثابة موارد يشكل جزء لا يتجزأ من التنمية الاقتصادية وليس من التنمية البشرية, وكما أن رأس المال يزداد عن طريق الاستثمار , فإن الموارد البشرية تزداد عن طريق الاستثمار الإنساني, من خلال التغذية والصحة , ومن خلال التعليم بشكل خاص, وكما هو الحال بالنسبة لأي نوع من أنواع الاستثمار الاقتصادي, فإن تخصيص الموارد اللازمة له يتحدد بالمعدل الهامشي لمردوده, مقارنة مع أشكال الاستثمار في التغذية أو الصحة أو التعليم بالنسبة لقسم من السكان.[١]

هذا، على الأقل في حالات الوفرة النسبية للأيدي العاملة(كما هو الحال في معظم البلدان النامية)حيث أن المردود الهامشي الناتج عن ذلك يحتمل أن يكون أقل من المردود الذي يتم الحصول عليه من استثمار مشابه

---

[1] أنظر:

جورج ف. جانت(ترجمة) منير لبيب موسى:ادارة التنمية: مفهومها- أهدافها- وسائلها، القاهرة، دار المعارف ١٩٧٩، ص١٢

خيري عزيز: قضايا التنمية والتحديث في الوطن العربي، دار الآفاق الجديدة،بيروت ١٩٨٣، ص ١٠

Alvin L.Bertand,Social Organaization,(A General Systems Role Theory Perspective),Philadelphia,1977 p159

G.R.Madan,Changing Patterns of Indian Village,s.Chand & Co.,Delhi,1964 p.p.60-70

في عوامل إنتاج أخرى, وفي جميع الحالات –ولربما باستثناء الحالات التي يوجد فيها نقص حاد جدا في الأيدي العاملة– لا يتمكن من خلال مفهوم تنمية الموارد البشرية تبرير الاستثمار في الفئات الاجتماعية الهامشية كالمعوقين والمسنين وما إلى ذلك، إذ أن برامج الصحة والتعليم وغير ذلك من برامج تنمية الموارد البشرية، هي أول العناصر المتضررة في عملية تخصيص النفقات، في إطار سياسات التعديل التي توصى بها منظمات دولية كصندوق النقد الدولي.

## ١- مفهوم التنمية للموارد البشرية.

إن مفهوم التنمية للموارد البشرية لا يزال غامضا كما أن تعريفاته متباينة إلى حد بعيد، فمن جهة يعرف هذا المفهوم بأنه لا يشمل تنمية المهارات والقدرات والاتجاهات البشرية اللازمة لتعزيز النمو الاقتصادي وإنتاجية العمل والكفاءة فقط. بل يشكل أيضا نطاقا أوسع يضم العناصر الاجتماعية والنفسية والثقافية كالخصائص الفكرية الضرورية للمواطنين أو الانفتاح الفكري، والتي تمكن الفرد من أن يعيش حياة أغنى أو التي تحقق المزيد من الرخاء الاجتماعي من جهة, ومن جهة أخرى اقتصر تطبيق مفهوم تنمية الموارد البشرية على التدابير التي تؤدي إلى تنمية كفاءة العاملين في المؤسسات والحكومات، وغير ذلك من الهياكل التنظيمية.

يمكن تعريف تنمية الموارد البشرية وفق مستويين جزئي وكلي. فعلى المستوى الجزئي, تقوم تنمية الموارد البشرية بالتركيز على الفرد في المجتمع وعلى المؤسسة التي تزوده بالمهارات وغيرها من الاحتياجات

الأساسية الضرورية, لتحقيق حياة كريمة ومشاركة كافية من الحياة الاجتماعية. ولعل الأسرة هي من أهم المؤسسات التي يمكن تحديدها في هذا الصدد, حيث أنها تضطلع بالمسئولية الأولى في تربية الطفل وتنشئته وتهيئته الأولية للحياة الاجتماعية, ثم المدرسة التي تضطلع فيما بعد بدور تربوي رئيسي مكمل، خصوصا في مجال تنمية قدرات الإدراك لدى الطفل ثم مؤسسات الاستخدام من حيث تأثيرها على مهارات الأفراد وكرامتهم، ثم البيئة التي يعيش فيها الأفراد وعلى رأسها المدينة وخدماتها تليها أنظمة الضمان الاجتماعي والرعاية الاجتماعية التي تؤمن دعما أساسيا للفئات الاجتماعية الضعيفة.وعلى الصعيد الكلي تتركز تنمية الموارد البشرية على المفاهيم الإجمالية المتعلقة بغرض واستخدام هذه الموارد. وفي هذا الصدد يمكن تحديد ثلاثة مجالات هي:

١-مجال نمو السكان والقوى العاملة من حيث الهيكل والتحركات الجغرافية.

٢-المجال التقليدي التقليدي لتخطيط القوى العاملة.

٣- مجال تنمية وإشراك مجموعات من الموارد البشرية غير مستخدمة أو ناقصة الاستخدام.

لذلك يتضح مما سبق أن تنمية الموارد البشرية فكرة واسعة تجمع بين اختصاصات متعددة تتضمن جوانب الأسرة ومكان العمل والمدينة ونظام الضمان الاجتماعي، وغير ذلك من المؤسسات الاجتماعية والاقتصادية، القدر الذي يؤثر به على تنمية الفرد ورفاهيته وذلك فضلا عن الجوانب

التي تتصل بالسكان وتخطيط القوى العاملة والتنمية الاجتماعية، بالقدر الذي تؤثره على توفير الأشخاص واستخدامهم وإشراكهم في عملية التنمية.

يفضل العاملون في ميدان تخطيط العلوم الاجتماعية والإنسانية استخدام مصطلح التنمية البشرية الذي ورد في تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للتنمية البشرية لموضوعيته وشموليته. وعلى الرغم من تحديد الأمم المتحدة تعريف التنمية البشرية إلا أن العقبات ما زالت قائمة أمام الاتفاق العام على المضمون نظرا للاعتقاد بأنه مفهوم يتغير بمرور الزمن وله خاصية عدم ثباته على وتيرة واحدة. بل إن مشكلة تحديد مضمون مصطلح التنمية يزداد تعقيدا بسبب عمومية اللفظ واتساع دائرته. وتعرف التنمية البشرية بأنها العملية التي يتم بمقتضاها تغييرات في بنية المجتمع ووظائفه بما يحقق تبدلا في حجم وتباين وتعقد وتكامل وقدرة وكفاية المجتمع، ويرتبط ذلك بعملية التعليم المستمر سواء كانت العملية مخططة (منظمة) أو غير ذلك. كما تعرف بأنها:

تمثل تنمية المصادر البشرية أحد المقومات الضرورية في تحريك وصقل وصياغة وتنمية القدرات والكفاءات البشرية في جوانبها العلمية والعملية والفنية والسلوكية، ومن ثم فهي وسيلة تعليمية تمد الإنسان بمعارف أو معلومات أو نظريات أو مبادئ تزيد من طاقته على العمل والإنتاج، وهي أيضا وسيلة تدريبية تعطيه الطرق العلمية الحديثة والأساليب الفنية المتطورة في أداء امثل للعمل والإنتاج.والأصل أن تنمية الموارد البشرية تستهدف تنمية كل الطاقات البشرية مثل قطاع المشتغلين وقطاع المتعطلين، وكذلك الذين يعتبرون خارج هذين القطاعين، وعلى الأخص المرأة غير العاملة والطلبة المتفرغين لدراستهم, إلا أن تنمية الموارد

البشرية في أكثر الدول تغطى بصفة خاصة قطاع المشتغلين مع وجود بعض البرامج الخاصة بقطاع المشتغلين مع وجود بعض البرامج الخاصة بالمتعطلين[1].

## ٢- رأس المال البشري

عرف رأس المال البشري على أنه المهارات أو القدرات المتجسدة في الفرد العامل أو القوى العاملة والتي تكتسب من خلال التدريب والتعليم والرعاية الصحية والمستوى الغذائي للفرد. ويمثل الاستثمار في رأس المال البشري والإنفاق على المجالات التي تساهم في بناء الإنسان بدنيا وعقليا ومهاريا وذلك من خلال طفولته وحتى خلال حياته العملية, ولذلك فان أهم مجالات الاستثمار في رأس المال البشري, الإنفاق على الصحة والتغذية والتدريب والتعليم. علما بأنه يمكن تقسيم الموارد إلى موارد ملموسة وموارد غير ملموسة وموارد بشرية، وتفصل على النحو التالي:

---

[1] أنظر:

حامد عمار: العوامل الاجتماعية في التنمية البشرية، ندوة تنمية الموارد البشرية في الوطن العربي، الكويت ١٩٨٧

رياض طبارة: تنمية الموارد البشرية وأبعادها السانية في الوطن العربي،ندوة الموارد البشرية في الوطن العربي، الكويت ١٩٨٧

Benard Wel Lan and Holden,LenHuman, Resource Managment, N.Y,PrenticeHall 2001

الموارد الملموسة Resources Tangible

-الموارد المالية مثل السيولة ومصادر التمويل

-الأصول الفيزيائية مثل المعدات والمحلات والمخازن والأدوات ومخزون الخامات والموقع ومرونة استخدام المعدات في منتجات مختلفة

-الموارد غير الملموسة Resources ***Intangible***

- السمعة والاسم التجاري

- موارد تكنولوجية أو فكرية وبراءات الاختراع وأسرار الصناعة وحقوق الملكية الفكرية وعلاقات الشركة مع الموردين

-الموارد البشرية *Human Resources*

وتشمل كفاءة العاملين وخبراتهم ومستواهم العلمي وولائهم ومستوى التدريب لديهم.

أما الموارد التنموية فيقصد بها كل المقومات المتوفرة في مجتمع ما، والتي تمثل فرصا يمكن استغلالها لإحداث التنمية بذلك المجتمع, وتقسم الموارد التنموية إلى ثلاث أقسام رئيسة على النحو التالي:

- الموارد البشرية:وهي البشر وما يملكونه من موارد (وتشمل العدد, الفئات العمرية, النوع, الأموال,المعارف, المهارات,الخبرات)، **و**هي تعرف على أنها حجم القوة العاملة لبلد ما ومستوى هذه القوة, وقد يتم التمييز بين العمالة الماهرة, العمالة الفنية والعمالة غير الفنية

والعمالة ذات الخبرة التنظيمية والإدارية.....الخ. ويعرف البنك الدولي القوى العاملة لدولة معينة على أنها مجموعة من السكان في سن العمل سواء يعملون أو يبحثون عن عمل ويستبعد عن ذلك أولئك الذين لا يبحثون عن عمل حتى ولو كانوا في سن العمل مثل طلبة الجامعات.

-الموارد الطبيعية **وهي** الأرض ما بداخلها,ما عليها وما فوقها (المعادن, الصخور, التربة, الغابات, المراعي, موارد المياه, المناخ, التضاريس, الحيوانات البرية, الأسماك)

- الموارد المجتمعية:وهي كل العوامل والأطر التي تحكم العلاقة بين الناس وبعضهم وتحكم علاقتهم بالموارد الأخرى وكيفية التعامل معها (المؤسسات المجتمعية, النظم واللوائح والقوانين, العادات والتقاليد, الأعراف, الثقافات المحلية, الأديان..........الخ).

لقد ظل الفكر الاقتصادي ينظر إلى الإنسان باعتباره عنصرا رئيسيا في كل من عمليتي الإنتاج والاستهلاك في وقت واحد. وقد تزايد اهتمام علم الاقتصاد الحديث بتنمية الموارد البشرية, بدءا من (ادم سميث) وانتهاء برواد نظرية رأس المال البشري. وقد كان اهتمام بعض الدول بتنمية الموارد البشرية كبيرا, وظلت معدلات الإنفاق تصل إلى ضعف المعدلات العالمية, وإن لم يكن يصاحب ذلك استنادا إلى المؤشرات الرئيسية في قياس عناصر مكوناته.

وظلت فاتورة الموارد البشرية تطغى على البنود الأخرى، وعلى سبيل المثال فان نسبة التجهيزات في اعتمادات خطة التنمية السعودية الأولى كانت تصل إلى(41%) وكانت حصة الموارد الاقتصادية تتجاوز

(27%)أما الموارد البشرية فكانت تتراوح حول المعدلات الطبيعية(20%) ومع ارتفاع معدلات النمو السكاني بشكل لم يسبق له مثيل انقلبت المعادلات, فبلغت حصة الموارد البشرية في خطة التنمية السعودية السابعة(56%) فيما بلغت نسبة التجهيزات الأساسية (15%). أما حصة الموارد الاقتصادية فلم تتجاوز (8.5%).

تبدو عبارة (تنمية الموارد البشرية) عبارة فضفاضة. فما يصرف على الموارد البشرية يأتي في إطار الصرف على التعليم, إذا أخذنا بعين الاعتبار أن مفهوم الموارد البشرية في تقارير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي التي تصدر منذ عام 1990 يحمل بعدين رئيسيين هما اكتساب القدرات والاستفادة منها في الأنشطة الإنتاجية. ولو سحبنا هذا المعيار لأدركنا بان معدل النمو الاقتصادي الذي صاحب هذا الارتفاع في فاتورة الموارد البشرية لم يتجاوز (1.5%) طوال عقدين من الزمن, وهو من أقل المعدلات العالمية.

هناك مفهوم واضح للموارد البشرية في العالم اجمع, فهذه الموارد تقوم على الجانب الإنتاجي ويغلب على إطارها التعامل مع الإنسان باعتباره عنصرا من عناصر الإنتاج, مثله في ذلك كمثل رأس المال المادي والموارد الطبيعية, وبالتالي فان الهدف من الاستثمار في رأس المال البشري ممثلا بالتعليم والصحة والتدريب,كان حاضرا وهو زيادة الإنتاجية وتوليد الدخل الوطني ومن ثم تحقيق الرفاه الاجتماعي. إن أبرز مكونات التنمية البشرية, وفقا لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والواردة في تقرير التنمية البشرية الأول كانت: الإنتاجية والاستدامة والتمكين والمساواة ما لم

يذكره هذا التقرير هو مدى تحقق هذه العناصر على الواقع في ظل هذا الإنفاق الكبير.[١]

## ٣-أهمية تنمية الموارد البشرية

لا بد أولا من تضمين سياسة المؤسسة ما يؤكد حرصها على التعامل مع موظفيها على أنهم رأس مال يتطلب الحرص عليه ومداومة تطويره وزيادة مهاراته وكفاءته وفاعليتهم، يأتي بعد ذلك دور إعداد القيادات التي ستتولى المهام المختلفة داخل المؤسسة، والتي ينبغي أن تلتزم بإطار التعامل مع الموظفين على أنهم شركاء في المسئولية وليسوا متفرجين أو متلقين لأوامر يقومون بتنفيذها، يلي ذلك دعم"إدارة الموارد البشرية" ونقل تبعيتها لأعلى سلطة في المؤسسة لكي تقوم بدورها الاستراتيجي في التنسيق بين الإدارات المختلفة لتحقيق أهدافها المتعلقة بتنمية الموارد البشرية على مستوى المؤسسة ككل.وتقوم تلك الإدارة -بالتعاون مع باقي الإدارات بالمؤسسة- بوضع خطة إستراتيجية طويلة المدى لاجتذاب أفضل العناصر

---

[1] أنظر:

الحسن بن طلال: تنمية شاملة لعقد التسعينات،ندوة التنمية البشرية العربية،منتدى الفكر العربي، عمان ١٩٨٨

منذر واصف المصري:العولمة وتنمية الموارد البشرية,مركز الدراسات والبحوث الإستراتيجية,الطبعة الأولى,2004.

محمود حسين عيسى, أهمية الاستثمار في تنمية الموارد البشرية , مجلة (التدريب والتقنية) العدد (١٣) بتاريخ المحرم ١٤٢ه

الملتقى العربي الأول تنمية الموارد البشرية, الشارقة-دولة الإمارات العربية المتحدة 23-27 أكتوبر 2007

Invanceveich, John M. Human Resources Management, n.y. Mc graw hill,2007

للعمل, وتنمية قدراتهم باستمرار, ثم تحفيزهم للبقاء بالمؤسسة وضمان ولاءهم وعدم هجرتهم إلى خارجها.

وعند التحدث عن أي مؤسسة, فان الكلام يكون عن نظم وقواعد وإجراءات تحكم العمل بها في كل المجالات والأنشطة كالعمليات والمالية والتسويق والمبيعات, والموارد البشرية.لذلك لا بد من توافر تلك العناصر, بالإضافة إلى نظام لتقييم الأداء يسبقه تحديد الأهداف المراد تحقيقها للمؤسسة ككل, ثم كل إدارة من إداراتها, ثم مسئوليات العاملين بتلك الإدارات طبقا للمسئوليات الوظيفية لكل منهم. وينبغي أن تكون الأهداف موضوعية وواقعية وقابلة للتنفيذ ويمكن قياسها حتى يتم قياس الأداء وكيف سيتم تلافيها ودور كل من الرئيس المباشر والموظف في ذلك بوضوح شديد.كما ينبغي تخصيص جزء كبير من الزيادات السنوية في المرتبات لاستخدامه كحافز على التميز الحقيقي في الأداء , يسمح بمكافأة العاملين المتميزين الذين يفوق أداؤهم المطلوب منهم, أو الذين يسهمون بأفكارهم ومقترحاتهم في تحسن أداء المؤسسة ككل بشكل كبير وملموس.

يعكس ما تقدم أهمية تنمية الموارد البشرية،فالبشر عماد أي مجتمع. وقياس تقدم المجتمعات أو تأخرها يقاس في النهاية بنوعية الناس الذين يشكلون تلك المجتمعات. والدول التي تقدمت تعتمد في نهضتها وتقدمها في الأساس على "الجهود التطوعية" للناس, ويقتصر دور الحكومات عندها على توفير البنية الأساسية للمشروعات, أو انجاز المشروعات العملاقة التي تحتاج إلى استثمارات هائلة, أو الصناعات الثقيلة, أو الإنتاج الاستراتيجي الذي يتوقف عليه اقتصاد الدولة وأمنها الوطني.

طبيعي أن تراعي خطط تنمية الموارد البشرية ظروف كل دولة. فالدول التي تزداد فيها نسب الأمية , تحتاج إلى جهود مضاعفة في جهود التنمية بوجه عام, والتنمية البشرية بوجه خاص. فالعلم والتقدم متلازمان. لذلك لا بد أن يعنى بتحسين جودة التعليم، في الوطن العربي الذي أصبح يحتاج الآن إلى ثورة لكي يصل إلى المستوى العالمي الذي ينتج خريجا متعلما بحق ويعي مسئولياته الاجتماعية ويسهم في ازدهار بلده وتقدمها.

إن صفة اليد العاملة ترتبط بنظرة مميزة للأفراد أثناء قيام الصناعة الحديثة. من أهمها الوفرة الكبيرة للعمال واعتبار اليد العاملة ككلفة وهيمنة الآلة على العامل التابع لها. في الستينات من القرن السابق ظهر مفهوم الرأسمال البشري الذي يمنح للإنسان دورا متقدما كعامل محدد للنمو الاقتصادي ينبغي تطويره وكمتغير يجب أن يخضع للتحليل الاقتصادي الذي يقارن بين التكاليف والأرباح، بعد ذلك عرف مفهوم الموارد البشرية واستعمل بشكل واسع في الدوائر الإدارية ليركز على الجوانب السلوكية والقواعد التدبيرية والتنظيمية لتحقيق المردود العالي. فلم يعد الفرد يعتبر يدا عاملة وإنما أصبح موردا, إن لم نقل المورد الاستراتيجي الأساسي، هذا المفهوم يقوم على فكرة أن الأفراد يمثلون إسهاما أساسيا للمنظمة،و جهدا جسديا أو يدويا وعاملا حيويا ومصدرا للمبادرة والإبداع والابتكار.

إن المفهوم الجديد للموارد البشرية ينطوي على نظرة ايجابية للإنسان.

يترجم الاهتمامات بأبعاد كانت غائبة في النماذج الإدارية السابقة كالعلاقات الإنسانية, والعلاقات الاجتماعية, والثقافة, والتحفيز المعنوي, والتواصل, والتبادل, وإزالة الحواجز التراتبية داخل المنظمات, وتطوير

الكفاءات, إلا أن ما يقف وراء هذه التغييرات الكبرى يثير شكوكا حول مدى نجاحها ومدى انسجامها مع الضوابط الأخلاقية. انه لمن الخطورة أن يتم البحث في أغوار النفس الإنسانية لاكتشاف مكامنها بقصد التأثير على مكوناتها بهدف تحقيق غايات المنفعة، فقد يتم استغلال النتائج المتوصل إليها بشكل سلبي يؤذي الأفراد في مكونهم النفسي.

يجب أن تشمل عملية التنمية الموارد البشرية من الوجهة الاقتصادية توفير وإعداد رأس المال البشري واستثماره بكفاءة في التنمية الاقتصادية للمجتمع, وتعني من الوجهة الاجتماعية إعداد الأفراد للإسهام في الحياة الاجتماعية من مختلف نواحيها والاستمتاع بحياتهم على أكمل وجه بوصفهم أعضاء في المجتمع وعليه تعتمد عملية التنمية الحديثة إلى حد كبير على تنظيم نشاط الثروة البشرية للمجتمع أو ما يسمى بالاستثمار البشري, والذي يقصد به الحفاظ على الموارد البشرية وتنميتها وإكساب أفرادها المهارات والقدرات والاتجاهات والقيم والعادات السلوكية المرغوب فيها لإحداث عملية التنمية وزيادة سرعتها, ويدخل في ذلك التعليم والتدريب والصحة والخدمات الرياضية والاجتماعية والثقافية.

ما يزال مفهوم تنمية الموارد البشرية داخل العديد من مؤسسات الأعمال العربية غائبا، إلى جانب افتقاد تلك المؤسسات آليات إدارة الموارد البشرية، على الرغم من أن مسؤولية إدارة تنمية الأفراد، وخاصة من هم في سن العمل مسؤولية مشتركة بين مؤسسات الأعمال وأجهزة وقطاعات الدولة المختلفة وخاصة قطاع التعليم. كما أن عملية إدارة الموارد البشرية في مؤسسات الأعمال العربية تقتصر على إدارات أو أقسام معينة, وهو ما يحد من فاعليتها بشكل كبير ويجعلها غير مكتملة, حيث أن عملية إدارة

وتنمية الموارد البشرية لا بد أن تمتد إلى جميع المستويات الإدارية, وخاصة تلك التي لها سلطة إعطاء القرار.

إن مقياس تقدم الأمم والشعوب لم يعتمد في وقت من الأوقات على حجم ما تملكه من ثروات طبيعية أو تسخره من طاقات مادية بقدر ما يعتمد على درجة احتفاظ هذه الأمم بثروتها البشرية, ومتابعة تنميتها من خلال التربية والتوجيه المهني المناسبين للأفراد ورعايتهم صحيا ورياضيا واجتماعيا وثقافيا، ومن ثم إكسابهم المهارات والمعارف والعلوم والقيم الخلقية والعادات السلوكية اللازمة لإحداث عملية التنمية وساعدت على زيادة معدل سرعتها، وبدون توافر الموارد البشرية المدربة تصبح موارد رأس المال والموارد الطبيعية غالبا –إما غير مستغلة أو ملكا للأجنبي وخاضعة لإدارته.(١)

---

[1] (٤) أنظر:

منصور أحمد منصور:قراءات في تنمية الموارد البشرية,وكالة المطبوعات,الكويت,1976.

عدلي علي أبو طاحون:إدارة وتنمية الموارد البشرية والطبيعية,المكتب الجامعي الحديث,الإسكندرية,2006.

يعقوب احمد الشراح: التنمية وأزمة التنمية البشرية,مكتب التربية العربي لدول الخليج,الكويت,2002.

Mondy,Wayne R., Neo Robert M., and Premeaaux Shane R., Human Resouces Managgment N.y., Prantice Hall,2002

# الفصل الثاني

# التنمية والتخلف

اتخذت دراسة واقع التخلف في الدول النامية عدد من الاتجاهات النظرية هي: اتجاه النماذج أو المؤشرات الإحصائية، الاتجاه السيكولوجي أو السلوكي، الاتجاه الماركسي الجديد، وهو ما سنعرضه في هذا الفصل.

**١-اتجاه النماذج أو المؤشرات الإحصائية**

يسعى هذا الاتجاه في تحديد مفهوم التنمية انطلاقا من مؤشرات كمية منها: متوسط الدخل الفردي, نسبة السكان الذين يعملون في الزراعة, نسبة الأمية, النسبة المئوية للسكان الحضر, عدد الأطباء والمستشفيات لكل ١٠٠٠ نسمة من السكان.

ويطرح بعض علماء التنمية مؤشرات أخرى مثل: ضعف التصنيع, التفاوت الاجتماعي, التبعية الاقتصادية, تضخم قطاع الخدمات, عدم استغلال الموارد, انخفاض مستوى الإنتاجية, البناء الاقتصادي التقليدي, النمو السكاني الذي يفوق الموارد الاقتصادية. إن هذه المؤشرات قد تعكس بعض مظاهر التقدم ولكنها غير كافية لتحديد مفهوم التنمية.

**٢-الاتجاه التطوري:**

من رواد هذا الاتجاه والت روستو, الذي قدم نظرية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية, اعتبر فيها أن المجتمعات تمر أو يجب أن تمر بخمس مراحل أساسية هي:

**المرحلة الأولى:** التي تمثل المجتمع التقليدي الذي يتميز بانخفاض متوسط الدخل الفردي, وعدم القدرة على تطبيق التكنولوجيا, غلبة الطابع الزراعي المرتبط بالنظام الإقطاعي, وانتشار التقاليد الجامدة.

**مرحلة التهيؤ للانطلاق:** إذ لا بد من توافر ظروف اقتصادية وسياسية واجتماعية معينة في المجتمع حتى يكون معدا للانطلاق, وان هذه الظروف قد توافرت في أوروبا الغربية في أواخر القرن الثامن عشر بسبب مزاياها الجغرافية ومواردها الطبيعية واستقرارها الاجتماعي, ويذهب روستو إلى أن المجتمع في هذه المرحلة يشهد عدة أمور منها: انتشار التعليم, إقامة المشروعات,ظهور المؤسسات والبنوك, زيادة الإنتاج الزراعي, نمو الصناعات الإستخراجية, وبذلك يكون المجتمع مهيئا لولوج المرحلة الثالثة وهي مرحلة الانطلاق.

**مرحلة الانطلاق:** وهي الفترة التي يتم فيها القضاء على العقبات والعوائق التي تقف في طريق التنمية, وتحدث عملية الانطلاق بحدوث ثورة سياسية تؤثر في البناء الاقتصادي والاجتماعي والثقافي ويذهب روستو إلى أن التكنولوجيا هي العامل الحاسم في الانطلاق, حيث ترتفع نسبة العاملين في الصناعة وتنتشر المراكز الحضرية, وخلال عشرين عاما من مرحلة الانطلاق تكون الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية قد استقرت.

**مرحلة الاتجاه نحو النضج:** حيث يستطيع المجتمع أن ينتج أي شيء يرغب فيه, وتتميز هذه المرحلة بانتشار وسائل الإنتاج الصناعي, باقتراب المجتمع من النضج تحدث تحولات اقتصادية واجتماعية وثقافية ونسبة العاملين في الزراعة تنخفض.

**مرحلة الاستهلاك الوفير:** تتميز هذه المرحلة بنمو القطاعات التي تنتج السلع الاستهلاكية مثل السيارات والثلاجات والغسالات الكهربائية وأجهزة الراديو والتلفزيون والفيديو. تتميز هذه المرحلة بارتفاع متوسط الدخل الفردي وزيادة نسبة سكان المناطق الحضرية.

لقد ألغى روستو دور الناس في التنمية،وألغى الدور التاريخي للاستعمار الذي فرض على الدول المتخلفة نظما اقتصادية واجتماعية وسياسية تخدم في نهاية الأمر أهداف هذا الاستعمار.

**٣-الاتجاه الانتشاري**

إن مفهوم التنمية حسب هذا الاتجاه يمكن تحقيقه من خلال انتقال العناصر المادية والثقافية السائدة في الدول المتقدمة إلى الدول النامية. كذلك يفترض أصحاب هذا الاتجاه أن العناصر الثقافية تنتقل من عواصم الدول المتقدمة إلى عواصم الدول النامية, ثم تنتشر بعد ذلك في المدن الإقليمية إلى أن تسود في النهاية كل المناطق وأقاليم هذه الدول.يغفل الاتجاه الانتشاري إبراز الجوانب الاستعمارية للتوسع الرأسمالي الأوروبي ويركز على عامل تأثير التكنولوجيا والسلع الاستهلاكية والأفكار والقيم الغربية التي تنتقل إلى الدول النامية سوف يؤدي إلى التنمية. كذلك يغفل هذا الاتجاه التقسيم الدولي للعمل، وهو تقييم يقوم على تصدير الدول النامية المنتجات الغذائية والمواد الأولية إلى الدول المتقدمة والمسيطرة.

إن معالجة أصحاب الاتجاه الانتشاري لقضية تنمية الدول المتخلفة تنطوي على تضليل بالغ, إذ إنهم يغفلون تاريخ الدول المتخلفة والمتقدمة على السواء. فالمؤكد أن تجاهل حقيقة أن الاستعمار قد لعب دورا خطيرا

في كبح نشاط الاقتصاد الوطني, والقضاء على الصناعات الحرفية, ومنافسة الصناعة الغربية للصناعة المحلية, وبذلك حطم الاستعمار الجذور الطبيعية للنشاط الحرفي الذي كان من الممكن أن يسهم في انتعاش الصناعة.و قد يدافع البعض عن النشاطات التي قام بها الاستعمار في الدول النامية مثل اهتمامه بإقامة الطرق ومد خطوط السكك الحديدية وبناء المرافق وحفر المناجم. إن ذلك يحاول أن يطمس التأثيرات الخارجية للتخلف والتركيز على العوامل الذاتية، حيث يعتقد أصحاب الاتجاه الانتشاري إلى أن القيم التقليدية السائدة في دول العالم الثالث تمثل مصدرا للتخلف, دون الإشارة إلى الدور الذي يلعبه الاستعمار في تشجيع الفساد في الدول النامية مثل الجريمة, وظهور الرشوة, إفساد القضاء.

لقد حكمت الدول الاستعمارية الدول النامية حكما غير مباشر مستعينة بذلك بالبناء السياسي والاجتماعي والاقتصادي الذي كان قائما. وقد لعبت هذه القوى الاستعمارية الدور الأكبر في ظهوره وتدعيم الطبقة الحاكمة الوطنية الجديدة ثم إفسادها بعد ذلك حتى ترتبط مصالحها ارتباطا عضويا بمصالح الدول الاستعمارية. إن أصحاب الاتجاه الانتشاري يغفلون أن ما يطلق عليه الاقتصاد أو المجتمع التقليدي عن نتيجة التغلغل الرأسمالي في الدول المتخلفة.

**٤-الاتجاه السيكولوجي أو السلوكي**

يهتم أصحاب هذا الاتجاه بدراسة التنمية الاقتصادية والتغير الثقافي في ضوء الخصائص السيكولوجية للأفراد, حيث أن الحاجة والدوافع للسلوك عند الفرد هي الأساس في التنمية الاقتصادية, ويعتقد أصحاب هذا

الاتجاه أن الأفكار تلعب الدور الهام في التغير الاجتماعي, وان الجوانب المادية لا تستطيع أن تلعب مثل هذا الدور.

ويعتقد أصحاب هذا الاتجاه أن شخصية الإنسان في المجتمعات التقليدية شخصية غير خلاقة وذلك بسبب التقاليد الموروثة , وان التنمية تتطلب تشجيع العمل اليدوي الذي يؤدى إلى بروز الطاقات الإبداعية, وقد لاحظ عالم الاجتماع هيجل أن القيم الدينية التي تتميز بها جماعة البروتستانت ساهمت في نشوء الرأسمالية في أوروبا, في حين أن بعض القيم والتقاليد في المجتمعات المتخلفة تتسم بالسلبية وتعيق التنمية, ويعتبر أصحاب هذا الاتجاه أن الدوافع النفسية للعمل وحب التجديد والجدية الأساس في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

**٥-الاتجاه الماركسي الجديد**

اهتم أصحاب هذا الاتجاه بدراسة الاستعمار. ولاحظ هؤلاء أن التخلف في دول العالم الثالث سببه الامبريالية التي تتدخل على الصعيد السياسي والإيديولوجي والعسكري والاقتصادي. إن هدف الامبريالية هو تامين المواد الخام والمواد الأولية اللازمة للصناعة, والسيطرة على الأسواق لتصرف الإنتاج. ومن الماركسيين المحدثين الذين أسهموا في فهم ظاهرة التخلف نذكر شارل بتلهايم، الذي فسر ظاهرة التخلف من خلال الإشارة إلى ثلاثة عوامل أساسية هي: التبعية, الاستغلال, والتجميد. العامل الأول أي التبعية يظهر على مستويين: سياسي واقتصادي. والعامل الثاني أي الاستغلال المالي والاستغلال التجاري أما العامل الثالث التجميد, فهو أن يظل النمو الاقتصادي للدول المختلفة مقيدا ومكبلا. إن أهم شروط التنمية

حسب بتلهايم هو تحقيق الاستقلال السياسي, وإزاحة الطبقات والفئات الاجتماعية المرتبطة بالاستعمار والامبريالية. والشرط الثاني هو تحقيق الاستقلال الاقتصادي، ويتم ذلك بنزع ملكية رأس المال الأجنبي وتأميم المزارع والمناجم والبنوك.أما الشرط الثالث, فهو النضال ضد التخلف من خلال تحسين المستوى المعيشي للسكان, وبناء اقتصاد قادر على إشباع حاجات السكان المتزايدة, ويتم ذلك بارتفاع مستوى الإنتاج وارتفاع مستوى الاستهلاك, وتوفير مستوى مرتفع من التعليم, والقضاء على الأمراض.

أما العالم فرانتز فانون, فقد اعتبر أن العنف السبيل الوحيد للقضاء على الاستعمار. فالاستعمار الذي قام على العنف لا يمكن الخلاص منه إلا بالعنف. وهذا الدور تقوم به الجماهير. في حين أن الأحزاب البرجوازية تستبعد فكرة العنف لان همها الوحيد هو استلام مقاليد الحكم من يد المستعمر, وهذه البرجوازية لا تهتم إلا بمصالحها الخاصة, وأحيانا تسعى البرجوازية إلى تفتيت الوحدة الوطنية والوحدة القومية في سبيل المحافظة على مصالحها.ويعتبر فانون أن على الدول المتخلفة أن تسعى إلى تحقيق الاشتراكية, ومشاركة الجماهير في خطط التنمية, والارتفاع بمستوى وعي الجماهير. إن التنمية تتطلب فهما عميقا للعوامل الداخلية والخارجية التي ساهمت في تدعيم التخلف.

أما كارل ماركس فقد عالج قضية التنمية من خلال الدور الذي تلعبه العوامل المادية في تطور الجانب الاجتماعي والثقافي. ويعتبر ماركس أن الجانب الاقتصادي هو الأساس الذي يقوم عليه البناء الفوقي الذي يتألف من نظم القانونية والسياسية. إذ يقول ماركس إن وعي الناس ليس هو الذي يحدد وجودهم, بل وجودهم الاجتماعي والاقتصادي هو الذي يحدد وعيهم,

وهكذا فان ماركس يفرق بين البناء التحتي والبناء الفوقي في المجتمع. فالأول يتألف من نظام الإنتاج الذي يشمل " قوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج" وتتكون قوى الإنتاج من تفاعل عاملين هي وسائل الإنتاج, العمال" أما علاقات الإنتاج فهي العلاقات بين العمال وأرباب العمل, والعلاقات بين الذين لا يملكون. أما البناء الفوقي فيضم الأفكار والنظم التربوية والثقافية والقانونية والسياسية, يضاف القيم والمعتقدات الدينية والخلقية.

لقد حدد ماركس خمسة مراحل اختلفت فيها علاقات الإنتاج تبعا لاختلاف وسائل الإنتاج, وبالتالي تمايزت هذه المراحل على الصعيد الاجتماعي والثقافي والفكري والسياسي. المراحل الخمس هي: مرحلة الإنتاج البدائي, مرحلة العبودية أو الرق, مرحلة الإقطاع, مرحلة البرجوازية, مرحلة الاشتراكية. ويتم التحول من مرحلة إلى مرحلة حسب ماركس من خلال الصراع الطبقي.

**٦- اتجاه ماكس فيبر**

درس فيبر العلاقة بين نشأة النظام الرأسمالي كأسلوب للتنمية وبين الأفكار والقيم الدينية, لاعتباره أن الظواهر الدينية تؤثر في الظواهر الاقتصادية, لقد درس فيبر القيم الدينية في ست ديانات هي: الكونفوشية, الهندوسية, البوذية, اليهودية, المسيحية, والإسلام ودرس تأثير القيم الدينية على التنظيم الاقتصادي والاجتماعي. اعتبر فيبر أن الرأسمالية الحديثة التي ظهرت في أوروبا قد نشأت من خلال العقيدة البروتستانتية وأن الديانة البروتستانتية تهتم اهتماما كبيرا بتنشئة الفرد تنشئة عقلية, وتعطى للمهنة قيمة أخلاقية كبرى, وتقدس العمل, وتعتبر جمع المال بطريقة شريفة عملا ذكيا, يستنتج فيبر أن روح الرأسمالية بالضبط هي روح العقيدة

البروتستانتية ويشير فيبر في مؤلفه المشهور" الأخلاق البروتستانتية وروح الرأسمالية" أن اغلب كبار رجال الأعمال والعمال المهرة وأصحاب المهن التجارية والصناعية الهامة في أوروبا هم عادة من البروتستانت كما انه أوضح في مؤلفه أن الدول المتقدمة اقتصاديا هي تلك الدول التي تسودها العقيدة البروتستانتية مثل هولندا, انكلترا, أمريكا, الدول الاسكندينافية, وان حركة التصنيع المواكبة للرأسمالية انتشرت بشكل ملحوظ في المناطق الشمالية كما في ألمانيا وفرنسا وانكلترا, أكثر من المناطق الجنوبية.

**مفهوم التنمية في ضوء الاتجاهات المستعرضة:**

إن تنمية المجتمع وتحقيق التقدم فيه للارتقاء بمستوى الحياة وتحقيق الرفاهية, أصبح هدفا مشتركا بين المجتمعات وذلك تبعا لاختلاف الفلسفات الاجتماعية التي تعتنقها هذه المجتمعات. وقد أصبح مفهوم التنمية من المفاهيم الشائعة وكثيرة الاستعمال, سواء من قبل الأفراد أو الهيئات الحكومية أو الأهلية, ومن خلاله تستطيع البلدان النامية مواجهة عوامل التخلف. وقد بذلت محاولات عدة من اجل تحديد معنى لهذا المفهوم وفيما يلي عرض لأهم هذه التعاريف:

تعرف الأمم المتحدة التنمية بأنها العمليات التي يمكن بها توحيد جهود المواطنين والحكومة لتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المجتمعات المحلية, ولمساعدتها على الاندماج في حياة الأمة والمساهمة في تقدمها بأقصى قدر مستطاع. ويشير البعض إلى إن التنمية عبارة عن الاستغلال الرشيد للموارد بهدف إقامة مجتمع حديث, وبهذا المعنى

فالمجتمع يتميز بتطبيق التكنولوجيا والتساند الاجتماعي الواسع, والتحضر, والتعليم المناسب, والحراك الاجتماعي.

## مفهوم التنمية الاجتماعية:

إن الدول على اختلاف مستويات تقدمها تعاني من مشاكل الفقر ونقص المنتج والتفكك الاجتماعي, ولكن هذا لا يعني أنها جميعا تعاني"تخلفا اجتماعيا" ومؤتمر القمة الاجتماعية, شأنه في ذلك شأن الأمم المتحدة التي تناولت النواحي الاجتماعية, لم يسع إلى وضع مفهوم دقيق للتنمية الاجتماعية. وهي تأخذ بواحدة أو أكثر من مفاهيم ثلاثة:

**١-المفهوم الاقتصادي:**

والذي يقوم على ربط التنمية بالغايات الاقتصادية وتعميق الرؤية بالنسبة لطبيعة العلاقة بين البعدين الاقتصادي والاجتماعي.

**٢-المفهوم الفئوي:**

يركز على أوضاع وقضايا فئات بعينها, لا تستفيد من التنمية النحو المرجو, أما نتيجة ممارسات اجتماعية قاصرة, أو قصور في استراتيجيات التنمية ذاتها. وتشغل المرأة والطفل حيزا كبير من هذا الاهتمام, وبدا الاهتمام بقضايا الشباب والشيوخ والمهاجرين والأقليات والمعاقين.

**٣-المفهوم الإشكالي:**

تهتم بمشاكل محددة من المفترض أن تعالجها التنمية.

إن هذه المفاهيم الثلاثة هي مفاهيم مبتسرة للتنمية الاجتماعية. فهي أما إن تضعها في موقع ثانوي بالنسبة للتنمية الاقتصادية, أو تنظر إليها

كقضايا ومشاكل يكفي حلها للشعور بالرضا عن انجاز ما يعتبر تنمية اجتماعية وهي نظرة تتنافى مع مفهوم التنمية كجهد بشري مستمر.

**أما عن المفهوم الواسع للتنمية:** فهو عبارة عن عملية تغيير اجتماعي تستهدف تغيير الخصائص الاجتماعية للبلاد النامية, وتعمل على إزالة المعوقات التي تراكمت عبر السنين, لتقيم علاقات جديدة. ونظم مستحدثة, تفي باحتياجات الأفراد, تلبي رغباتهم, وتحقق لهم اكبر قدر ممكن من إشباع تلك الاحتياجات والرغبات, كما أنها تهدف إلى تحقيق أقصى استثمار ممكن للطاقات والإمكانيات البشرية الموجودة في المجتمع بحيث تساعد على دفع عجلة التنمية الاقتصادية, والسير في طريق التقدم والنمو, كما تستهدف إزالة العقبات والمعوقات التي تقف في طريق التنمية الاقتصادية, ثم معالجة المشكلات وتدارك السلبيات التي قد تصاحبها أو تترتب عليها.

أنظر:


- السيد الحسيني: دراسات في التنمية الاجتماعية، دار المعارف، القاهرة ١٩٧٧
- عبد الباسط عبد المعطي وعادل الهواري: علم الاجتماع والتنمية، دراسات وقضايا، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية
- عبد الباسط محمد حسن: التنمية الاجتماعية، مكتبة وهبة، ط٤ القاهرة ١٩٨٢
- عبد الهادي والي:التنمية الاجتماعية، مدخل لدراسة المفهومات الأساسية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية ١٩٨٢
- محمد عاطف غيث ومحمد علي محمد: دراسات في التنمية والتخطيط الاجتماعي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية ١٩٩٠
- نبيل السمالوطي: علم اجتماع التنمية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٧٨

# الفصل الثالث

# التنمية الاجتماعية

تركز التنمية الاجتماعية على الاهتمام بالجانب الإنساني من عملية التنمية الشاملة, وهي ضرورة حتمية دعت إليها عدة أسباب منها التطور الدينامكي للنظم الحضارية في المجتمع, وتطور الأساليب العلمية والعملية, وتطور مفاهيم الوظائف الاقتصادية والاجتماعية, إلى جانب اهتمام الهيئات الدولية بعملية التنمية الاجتماعية. فقد درست فكرة التنمية الاجتماعية لأول مرة بطريقة عملية رسمية في هيئة الأمم المتحدة عام1950, وواصلت منذ ذلك الحين نشاطها في هذا الميدان, فأعدت برامج المساعدة تتضمن إمداد الدول النامية بخبراء في مجال التنمية الاجتماعية مع تنظيم المؤتمرات وحلقات البحث ونشر كل ما هو جديد في هذا المجال. لقد أصبح ثمة تأكيد على أهمية الجوانب الاجتماعية للتنمية منذ النصف الثاني من القرن العشرين, وقد برهن معهد بحوث الأمم المتحدة للتنمية الاجتماعية في تقرير عام 1972, على أن العوامل والمتغيرات الاجتماعية تلعب دورا هاما ورئيسيا في عملية التنمية.

إن محور عملية التنمية الاجتماعية هو إحداث التغييرات الاجتماعية والسلوكية التي تزيد من قدرة المجتمع على الاستفادة من طاقاته البشرية التي بدورها تعمل في جميع نشاطات المجتمع, فيتحقق بذلك تنمية وتقدم المجتمع. ولقد اختلف المفكرون الاجتماعيون في تحديد مفهوم التنمية الاجتماعية كل وفق تخصصه. فيعرفها البعض بأنها عملية توافق اجتماعي أو يعرفها آخرون بأنها تنمية طاقات الفرد إلى أقصى حد مستطاع, أو بأنها إشباع الحاجات الاجتماعية للإنسان أو الوصول بالفرد لمستوى معين من المعيشة, أو عملية تغيير موجه يحقق عن طرقها إشباع الاحتياجات إلى غير ذلك من التعريفات.

أما بالنسبة لمفهوم التنمية الاجتماعية النظري فقد أوضحت كثير من الكتابات انه يعد من أكثر مفاهيم التنمية غموضا وذلك لان المدلول كما يشير محمود الكردي ما زال غامضا وغير محدد ويزداد غموضا وإبهاما عندما يقترن بمفهوم آخر مثل التنمية. وقد امتد هذا الخلط أيضا ليشمل الخلط بين مفهوم التنمية الاجتماعية وتنمية المجتمع المحلي. حيث عرف محي الدين صابر تنمية المجتمع المحلي بأنها عبارة عن أسلوب حديث للعمل الاجتماعي يقوم على إحداث تغيير حضاري في طريقة التفكير والعمل, والحياة عن طريق إثارة وعي البيئة المحلية هذا الأسلوب إن لم يكن ذلك الوعي قائما, أو تنظيمه وتحريكه إن كان موجودا.... ثم بدعوة أعضاء البيئة المحلية جميعهم إلى المشاركة في التفكير والإعداد, والتنفيذ بالنسبة للمشروعات والبرامج الإنمائية. وقد وضح هذا الخلط بين مفهوم التنمية الاجتماعية وتنمية المجتمع المحلي حيث يشير إلى إثارة وعي البيئة المحلية, بينما التنمية الاجتماعية لا تقتصر على المستوى المحلي بل أنها غالبا ما تشمل المستوى القومي.

ورغم هذا التداخل بين مفهوم التنمية الاجتماعية ومفاهيم أخرى مثل التنمية المجتمعية وتعريف المجتمع المحلي فقد ذكرت تعريفات لمفهوم التنمية الاجتماعية تميز هذا المفهوم عن المفاهيم الأخرى. وتركز اهتمام التنمية بالعنصر الإنساني، ومن هذه التعاريف تعريف ريتشارد وارد حيث يرى: إن التنمية الاجتماعية منهج علمي وواقعي لدراسة وتوجيه نمو المجتمع من النواحي المختلفة مع التركيز على الجانب الإنساني منه, وذلك بهدف إحداث التكامل والترابط بين مكونات المجتمع. ولعل أهم ما يشير

إليه هذا التعريف هو أن التنمية الاجتماعية تهتم أساسا بالإنسان, وذلك بدراسة وتوجيه وتوضيح فعاليته في عملية التنمية.

وقد اتجه البعض في تعريفهم للتنمية الاجتماعية إلى التركيز على العلاقات والروابط لرفع مستوى الفرد اجتماعيا وثقافيا وصحيا, حيث يشير إلى إن المقصود بالتنمية الاجتماعية هو تنمية العلاقات والروابط القائمة في المجتمع ورفع مستوى الخدمات التي تحقق تامين الفرد على يومه وغده, ورفع مستواه الاجتماعي والثقافي والصحي, وزيادة قدراته على تفهم مشاكله وتعاونه مع أفراد المجتمع للوصول إلى حياة أفضل. ويؤكد على إن المقصود من التنمية الاجتماعية رفع مستوى الحياة الاجتماعية من حيث الصحة, والتعليم والمستوى المعيشي, والخدمات بشتى أنواعها وتنمية العلاقات التي تربط أفراد المجتمع ببعضهم البعض.

ويحدد (روب) التنمية الاجتماعية بأنها: تكيف يهدف لتغيير الظروف أو التكيف الهادف مع الظروف. فالتنمية تعتبر تغيرا من مواقف غير مرغوب فيها إلى مواقف أخرى مرغوب فيها, كما تعني استخدام الإرادة البشرية لإعطاء التغير اتجاها منطقيا من اجل تحقيق الأهداف المطلوبة،وهي بذلك تعتبر مرتبطة بالأهداف الإنسانية في انصهارها مع القيم الاجتماعية, وينظر إلى القيم الاجتماعية من زاوية قدرة الإنسان على التحكم وضبط الأحوال والظروف المعيشية في بيئته الطبيعية والاجتماعية، ونمو اتجاهات الإنسان نحو التعاون الاجتماعي الداخلي والخارجية،و نمو العلاقات التعاونية التلقائية. فالتنمية بما تتطلبه من عناصر تحمل معنى التماسك بين أفراد يعيشون معا في علاقات مستمرة خلال فترة زمنية محددة, يتقاسمون ظروفا معيشية واحدة, ويناضلون من اجل إعطاء معنى

ومضمون واتجاه لبعض جوانب التغير الاجتماعي لتحقيق رفاهيتهم ويدركونها.

ويعرفها وفيق اشرف حسونة على إنها هدف معنوي لعملية ديناميكية تتجسد في إعداد وتوجيه الطاقات البشرية للمجتمع عن طريق تزويد الأفراد بقدر من الخدمات الاجتماعية والعامة, كالتعليم والصحة والإسكان والنقل والمواصلات...الخ, حيث يتيح لهم هذا القدر فرصة المساهمة والمشاركة في النشاط الاجتماعي والاقتصادي القائم, وذلك لتحقيق الأهداف المجتمعية المنشودة,

ويمكن بتحليل المفاهيم السابقة للتنمية الاجتماعية, تحديدها إجرائيا على النحو التالي:

١- ان التنمية الاجتماعية عملية تعتمد على أسلوب التخطيط الاجتماعي.

٢- إن العنصر البشري هو أساس عملية التنمية الاجتماعية.

٣- ان هناك مجالات متنوعة للتنمية الاجتماعية يتم عن طريقها تنمية العنصر البشري مثل التعليم والصحة والدفاع الاجتماعي.

٤- تتم عملية استثمار العنصر البشري بعد إعداده في النشاط الاجتماعي والاقتصادي بهدف تنمية المجتمع ككل.

٥- إن هناك عائدا من الخدمات الاجتماعية يمكن قياسه عن طريق المدخلات والمخرجات.

٦- يحتاج المجتمع إلى استمرارية عملية التنمية الاجتماعية لتأثيرها وتأثرها بالتنمية الاقتصادية.

٧- ان الهدف النهائي للتنمية الاجتماعية يتركز في إحداث تغيرات اجتماعية مرغوبة في بناء ووظيفة المجتمع وتساهم في تحقيق الأهداف المستقبلية المنشودة.

## ١-فلسفة التنمية الاجتماعية

تقوم فلسفة التنمية الاجتماعية على مجموعة حقائق تعتمد عليها في تحقيق الأهداف المنشودة للمجتمع. وتتمثل مجموعة هذه الحقائق في الآتي:

١- إن الإنسان هدف التنمية وبؤرة التركيز في عملياتها.

٢- الإيمان بقدرة الفرد والجماعة على تحقيق مستوى معيشي أفضل.

٣- إن التنمية عملية متكاملة محورها شخصية الفرد وشخصية المجتمع من مختلف النواحي.

٤- إن المشاركة هي السلوك الحقيقي للديمقراطية،وهي أساس التنمية الاجتماعية الشاملة.

٥- إن الاعتماد على النفس وسيلة للتعبير عن إيمان الفرد بنفسه وبالمجتمع الذي يعيش فيه.

٦- إن التنمية الاجتماعية تمتد في طبيعة الإنسان يسعى دائما إلى البقاء والاستمرار مستعينا بصفته الاجتماعية.

٧- إن التنمية تعبير إنساني عن العدالة والمساواة والإخاء والمشاركة الفعلية بمعناها السليم في تحمل المسئولية الاجتماعية.

٨- الإيمان بفاعلية التخطيط الموجه نحو عمليات التعامل الاجتماعي بين الأفراد والجماعات والهيئات داخل المجتمع.

٩-إن المجتمع بناء اجتماعي يتكون من نظم متماسكة مترابطة، وأي خلل في أي جزء منه يؤثر في الأجزاء الأخرى.

## ٢-أهمية التنمية الاجتماعية ووظيفتها ومقوماتها

تمثل التنمية أهمية خاصة وضرورة حيوية لكل من الأفراد والمجتمع نفسه للاعتبارات التالية:

١- يشعر الأفراد في ظل التنمية الاجتماعية بوجود الدولة حيث إن الرعاية تساهم في تحقيق معنى الدولة، وهي تؤكد في نفوس الأفراد الشعور بالوجدان الجمعي، لان الدولة لا تكتسب كيانها الحقيقي إلا إذا ارتبط مواطنوها بوعي جمعي وحساسية جماعية.

٢- تظهر أهمية التنمية الاجتماعية في تحقيق الأمان في المجتمع وضمان استقامته وعدم جنوحه إلى مبادئ هدامة تشيع الفرقة بين أفراده.

٣- تشكل التنمية الاجتماعية عاملا من عوامل تحقيق الالتقاء بالإنسانية ومعاييرها وتقريب وجهات النظر بين مختلف دول العالم.

٤- تغرس التنمية الاجتماعية في أفراد المجتمع فضائل روحية من شانها الرقي بوعي المجتمع.

ولا يتحقق للتنمية الاجتماعية كعملية مقومات النجاح ما لم تستجمع العناصر التي تتمثل في تغيير ينبثق عن دفعة قوية وذلك على أساس إستراتيجية ملائمة، تراعي توفر ما يلي:

**١-التغير البنائي:**

هو ذلك النوع من التغيير الذي يستلزم ظهور ادوار ومنظمات اجتماعية تختلف اختلافا نوعيا عن التنظيمات القائمة في المجتمع، إضافة إلى حدوث تحول كبير في الظواهر والنظم والعلاقات السائدة في المجتمع.

**٢-الدفعة القوية:**

لابد للخروج من التخلف من حدوث دفعة قوية، ليتسنى التغلب بمقتضاها الخروج من حالة الركود، وهي ضرورية لإحداث تغيرات كيفية في المجتمع،بدءا من المشروعات الحيوية التي تهم الناس.

**٣-الإستراتيجية الملائمة:**

التي تمثل الإطار العام لصورة الانتقال من حالة التخلف إلى حالة النمو الذاتي ومن مستلزمات السياسة الاجتماعية السليمة أن تكون هناك خططا إستراتيجية تساعد على تعيين الأهداف الكبرى والمعالم الرئيسية أما الخطط التكتيكية فإنها تنشا لمواجهة المواقف العملية والتصرف في هذا الموقف سواء أكانت متوقعة أو غير متوقعة تصرفا سلميا. وينبغي أن تقوم إستراتيجية التخطيط للتنمية الاجتماعية على أساس التكامل والتوازن بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية بحيث يكون واضحا للمخططين أن التنمية الاجتماعية لها وظيفتان أساسيتان تختصان بالتنمية الاقتصادية إحداهما التغير الاجتماعي للتنمية والآخر تنمية الموارد البشرية.

وتستند التنمية الاجتماعية إلى بعض المبادئ الأساسية لتحقيق الأهداف المطلوبة, وهي مبادئ ضرورية مترابطة متكاملة بعضها مع بعض أو لا يمكن التخطيط للتنمية وتنفيذ مشروعاتها إلا إذا وضع في الاعتبار هذه المبادئ, ويمكن اعتبارها مبادئ أساسية للتنمية سواء على المستوى الوطني أو المحلي، حيث إن التنمية على المستويين تتناول الوحدات التي يتألف منها المجتمع سواء كانت تلك الوحدات مؤسسات أو مجتمعات محلية. ويمكن إن نلخص المبادئ فيما يلي:

**١-إشراك أعضاء البيئة المحلية في التفكير والعمل لوضع تنفيذ البرامج الأمية إلى النهوض:**

وذلك عن طريق إثارة الوعي إلى مستوى أفضل من الحياة يتخطى حدود حياتهم التقليدية وعن طريق إقناعهم بالحاجات الجديدة وقدراتهم على استعمال الوسائل الحديثة في الإنتاج وتعويدهم على أنماط جديدة من العادات الاقتصادية والاجتماعية. إن المشكلة الحقيقية التي تواجه عمليات التنمية في المجتمعات التقليدية هي ضعف استجابة هذه المجتمعات لها، وعدم اشتراك الأهالي مع السلطات العامة وان في حالة عدم وجود المشاركة الشعبية لا تفلح أية جهود لمواجهة مشاكل البيئة، فإذا أراد الناس إن يتمكنوا من تحقيق التنمية، لا بد أن يكونوا قادرين على التحكم في أوجه نشاطهم في إطار مجتمعاتهم المحلية، وينبغي إن يشارك الناس في العمل المادي وفي التخطيط وفي تحديد الأولويات، إن من أهم جوانب المشاركة الشعبية هو المشاركة في عمليات صنع القرار سواء على مستوى المجتمع المحلي أم الوطني, وفي ذلك ضمان لصدور قرارات في صالح الناس جميعا، وتركز التنمية المتواصلة على مشاركة المرأة الفعالة، , لأنها أول

من يعاني من مشاكل البيئة فضلا عن دورها في ترشيد استخدام الموارد وتربية الأطفال وتعديل أو تدعيم السلوك الايجابي داخل الأسرة.

**٢-تكامل مشروعات الخدمات والتنسيق بين أعمالها بحيث لا تصبح متكررة أو متضادة:**

لا بد من إحداث هذا التكامل بين المشروعات وذلك لأنها أقيمت أساسا لحل وعلاج مشكلات المجتمع فيجب مواجهة هذه المشكلات بخطة متكاملة،تتصف بما يلي:

- الشمول أي تغطية جميع جوانب التنمية سواء كانت اقتصادية,اجتماعية أو عمرانية.
- التوازن بين قطاعات التنمية المختلفة أي الاهتمام بكل قطاع بقدر حاجة المجتمع والقطاعات الأخرى إليه.
- التنسيق أي منع التداخل والتكرار والتضارب بين جهود التنمية الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية سواء كانت حكومية أو أهلية.
- التفاعل أي تشجيع التعاون المستمر والجاد بين التنمية المختلفة حتى تبدو جهدا واحدا متوازنا..
- الأصالة أي الربط بالجذور والاستفادة من التراث أي عدم الإغراق في المعاصرة على حساب الخبرات الماضية.

يهتم الاجتماعيون بصفة خاصة بالتنمية المحلية المتكاملة ويولونها قدرا كبيرا من جهدهم ووقتهم، وذلك لأهمية المجتمع المحلي في القرية أو المدينة باعتباره الوحدة الاجتماعية التي تلي الأسرة،والتي يمكن أن تؤثر

في تشكل وتنشئة المواطنين في المجتمع بمستوياته المختلفة. لذلك لا بد من إحداث هذا التكامل بين المشروعات والبرامج، لأنها أقيمت أساسا لحل مشكلات المجتمع فيجب مواجهة هذه المشكلات بخطة متكاملة. وقد أوضح الاقتصاديون هذه الحقيقة وتناولها كتاب كثيرون ويرون أنه عند إقامة مشروع للخدمات الاجتماعية في بلد من البلاد وأيا كان نوع ذلك المشروع (تعليم,صحة,إسكان) فانه يحتاج أساسا بجانب تمويله المالي والاقتصادي إلى تهيئة اجتماعية لقبول ذلك المشروع.

**٣- المساعدة الذاتية:**

يعتمد مبدأ المساعدة الذاتية أساسا على إتاحة الفرصة لأعضاء المجتمع لمساعدة أنفسهم بالاعتماد على الذات واستثارتهم لتنمية مجتمعهم، وهذا لا يتحقق إلا في إطار مجتمعهم المحلي بحيث يكون الهدف تنمية ذاته, وهو يتطلب مبادرة أفراده التي لا بد أن تحدث من داخل المجتمع المحلي، حيث يتم تنظيم الأفراد أنفسهم للعمل معا في عمليات التخطيط والتنفيذ, فتنمية المجتمع المحلي تعتمد أساسا على مجهودات أفراده وتعاونهم وتضافر جهودهم. إن استثارة أعضاء المجتمع تسعى للقضاء على الجمود التقليدي الذي يسود المجتمعات المحلية المنعزلة، وما يراد بالفعل هو تهيئتهم لتقبل الأفكار الجديدة ومساعدة أنفسهم لتحقيق ذلك.

يركز مبدأ المساعدة الذاتية على تغيير الاتجاهات وتعويد أعضاء المجتمع على الممارسة الديمقراطية لان التغيير الذي تحدثه مشروعات وبرامج التنمية قائمة على هذا المبدأ الذي يتضمن تغييرا لنظرة أعضاء المجتمع أنفسهم وأسلوب حياتهم وإحساسهم بالقدرة على تحديد احتياجاتهم

بنفس القدر الذي يتم فيه تغيير أحوالهم المالية والمعيشية.وتعتمد عملية المساعدة الذاتية على المساهمات الحكومية والهيئات الأهلية سواء كان ذلك على المستوى التخطيط أو التغيير في برامج تنمية المجتمعات ماديا وفنيا, ويحدد هذه المساعدة نوع المشروع وموارد المجتمع وإمكانيات المواطنين.

**٤- الوصول إلى نتائج مادية محسوسة:**

تتطلب التنمية الاجتماعية ضرورة الإسراع بالوصول إلى نتائج مادية محسوسة ذات النفع العام للمجتمع, لذا فان بعض العاملين في ميدان التنمية الاجتماعية يرون أن يكون المدخل إلى هذا الميدان متمثلا في برامج تتضمن خدمات سريعة النتائج كالخدمات الطبية, أما إذا بدء بمشروعات إنتاجية فيجب اختيار تلك المشروعات ذات عائد سريع وقليلة التكاليف ما أمكن, والتي تسد في الوقت نفسه حاجة اجتماعية قائمة. ويهدف هذا المبدأ إلى كسب ثقة أبناء المجتمع, ولا يمكن الحصول عليها بدون أن يشعر أبناء المجتمع بان هناك منفعة محسوسة يحصلون عليها أو يمكن إن يحصلوا عليها من جراء إقامة مشروع اجتماعي أو اقتصادي في مجتمعهم.

**٥- الاعتماد على الموارد المحلية:**

ترتكز التنمية الاجتماعية على الاهتمام بالموارد المحلية للمجتمع وذلك يقلل من تكلفة المشروعات،كما أن الاعتماد على الموارد المحلية للمجتمع من أساليب التغيير المقصود الذي يتم عن طريق إدخال أنماط حضارية جديدة من خلال أنماط قديمة، باستخدام موارد متاحة في المجتمع,

إذ أن استعمال موارد مألوفة بصورة جديدة أسهل على المجتمع من استعمال موارد جديدة, وكذلك الموارد البشرية, فهناك قادة محليون يكونون أكثر نجاحا في تغيير اتجاهات أعضاء مجتمعهم وطرح الأفكار الجديدة من الشخص الغريب الذي قد يكون أكثر كفاءة وقدرة ولكنه شيء جديد يحتاج إلى قبول من المجتمع, قبل أن تقبل أفكاره بحد ذاتها.

إن تقدم الدول النامية مرهون أيضا بقدرتها على استخدام مواردها المحلية, فالتقدم بطبيعته يتضمن عنصر الحركة والدفع إلى الأمام في طريق مرسوم, ويقتضي ذلك إن يكون السلوك الإنساني متسقا مع الأهداف ومتمشيا مع حسن استخدام الموارد, إن من مقتضيات النهوض أن يكون نشاط الناس متماشيا مع اتجاه الأهداف وغير متعارض معه وان يقوم المجتمع باستخدام موارده الطبيعية واختيار الأسلوب الأمثل لتوجيه تلك الموارد والطاقات جميعا لرفاهية الفرد ورخاء المجتمع. ولما كانت معظم الدول النامية تعاني من ضعف مستوى الدخل الفردي, وانخفاض مستوى المهارات الفنية أو ندرة في القدرات التنظيمية والإدارية, كما تعاني من ضعف في مستويات الإنتاج والكفاية الإنتاجية في الزراعة والصناعة والخدمات, وعدم كفاية التنسيق بين الأعمال وبين مطالبها من تدريب وتأهيل وتوعية, فان التنمية الاقتصادية في الدول الحديثة العهد بالتنمية تتطلب تغييرا وتطويرا في البنيان الإنتاجي وفي توزيع القوى العاملة لإحداث التطور المستهدف, فان تحقيق النمو الاقتصادي والنهوض الاجتماعي لا يتيسر إلا بواسطة توفير القوى العاملة المدربة على المهارات اللازمة لممارسة الأعمال المطلوبة, اذ يتعذر إحداث التنمية السريعة بسبب قلة الموارد البشرية وندرة التخصصات الفنية والكفاءة

القيادية وعدم توافرها بالدرجة التي تسمح بتحريك الموارد المالية واستخدام الثروات الطبيعية لزيادة الإنتاج القومي وزيادة الدخل منه وتحسين مستوى المعيشة في المجتمع.

**٦- تحديد الاحتياجات:**

تهدف التنمية عموما إلى إشباع مطالب وحاجات الإنسان الأساسية والتي تتمثل بالحاجات البيولوجية, ويتم إشباع هذه الحاجات الأساسية في أي مجتمع من خلال التنظيم والمؤسسات الاجتماعية التي تقوم في المجتمع وما يصاحبها من قيم ومعايير تحدد نوع العلاقات التي تسود بين أفراد المجتمع وحاجاتهم.

فالتنمية الاجتماعية تهدف إلى إيجاد نظم جديدة في المجتمع ويقوم كل نظام بإشباع مجموعة من الحاجات الاجتماعية الأساسية للإنسان, كما تهدف إلى تطوير النظم القائمة في المجتمع حتى تتفق وظروف الحياة في العصر الحالي, وتتمثل هذه النظم في النظام الاقتصادي, النظام الأسري والتعليم والصحي والترويحي ونظام الرعاية الاجتماعية وغيرها من النظم اللازمة لإشباع حاجات ومتطلبات الأفراد والجماعات في المجتمع.

بعد عرض قواعد التنمية الاجتماعية نركز على مبادئ تنمية المجتمعات المحلية، حيث يجب السعي وراء هذه المبادئ وترسيخها في نفوس أفراد المجتمع. فتقوم فلسفة تنمية المجتمعات المحلية على تحريك وتحرير طاقات المواطنين في المجتمع لتحقيق الآمال الجمعية في حياة أفضل, وعلى أساس إشباع احتياجهم باعتمادهم على أنفسهم.

وقد قدم العديد من الخبراء مجموعة من المبادئ الأساسية لتنمية المجتمعات المحلية، منها ما حدده "نلسون" وزملاؤه في دراسة عن "بناء المجتمع وتغيره" على النحو التالي:

- إن المجتمع المحلي هو الوحدة الاجتماعية التي يمكن إن يشارك المواطنون من خلالها فيما يحدث بداخله من برامج إنمائية مشاركة فعالة.
- يحدث التقدم الاجتماعي عند حدوث نمو جميع أجزاء البناء الاجتماعي نموا متوازيا.
- أن تمارس قنوات اتصالية فعالية ومستمرة بين المواطنين وقيادتهم.
- تمثل عملية التربية الأهمية الأولى في برامج التنمية المحلية.
- أن يراعى أن يكون البناء التنظيمي بناءا وظيفيا وليس بناءا بيروقراطيا, بمعنى إمكانية تغيره وتعديله مع الظروف المغايرة.

ويركز "مارشال كلينارد" على مجموعة المبادئ التي توصل إليها بعد العديد من الدراسات الميدانية وهي:

- **التوازن:**

يهتم هذا المبدأ بجوانب التنمية وفقا لحاجة المجتمع, فلكل مجتمع احتياجات, فالمجتمعات الفقيرة تحتل القضايا الاقتصادية أكثر وزنا من القضايا الأخرى مما يجعل تنمية الموارد الإنتاجية الأساس المستهدف من التنمية, ولا يعني التوازن بين الخدمات توزيع الاهتمام بها بنفس القدر بحيث تقسم موارد المجتمع على جميع القطاعات الخدمية أو السلعية

بالمساواة، في حين أن المجتمع يحتاج إلى بعض منها بدرجة اكبر، وإنما التوازن بين درجات إشباع الاحتياجات في المجتمع.

- **التنسيق:**

ويهدف هذا المبدأ إلى توفير جو يسمح بتعاون جميع الأجهزة القائمة على خدمة المجتمع وتضافر جهودها وتكاملها بما يمنع ازدواج الخدمة أو تضاربها وتداخلها مما يهدر الجهود ويزيد من تكاليف الخدمات ويعمل على تشتيت ولاءات المواطنين في المجتمع الواحد, مما يقلل الحماس للعمل الجماعي ويبدد الطاقات مما يكون له اثر على فشل جهود التنمية.

- **الشمول:**

ويقصد بهذا المبدأ ضرورة تناول قضية التنمية من جميع جوانبها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية, فلا يمكن الاهتمام بقضية التعليم وحدها دون الاهتمام بالقضايا الأخرى، مما يعني الاهتمام بجميع جوانب الحياة في المجتمع بصورة متكاملة بين الحاجات والرغبات.

- **اشتراك المواطنين:**

يعد اشتراك المواطنين في جهود التنمية قضية محورية يتوقف عليها نجاح أو فشل عمليات تنمية المجتمعات المحلية, وتعني مشاركة كل من يعمل ويسكن في المجتمع المحلي سواء أكان من الموظفين الرسميين العاملين في المجتمع, أو من قادة المجتمع الشعبيين في رسم الخطط وتنفيذها بل وفي تقويمها أيضا، لأن المشاركة تؤدي إلى إن تصبح الخدمة أكثر واقعية, واقرب إلى حاجات الناس, وأكثر تمشيا مع الثقافة المحلية, فضلا إلى أن اشتراك المواطنين في جهود التنمية يؤدي إلى مساندة الأهالي هذه العملية والاهتمام بها ومؤازرتها مما يجعلها أكثر ثباتا واعم فائدة.

وتمتاز المساعدة الذاتية بأنها تأكيد لثقة الإنسان في نفسه, وهي التي تدفع المجتمع إلى الاستمرار في المشروع اللازم لنموه, وتحسين ظروفه من تلقاء نفسه حتى بعد ترك الخبراء الاجتماعيين له.

- **التقبل والتوجيه:**

يقصد بهذا المبدأ تقبل أخصائي تنمية المجتمع المحلي الذي يعمل فيه, وفقا لظروفه وخبراته وإمكانيته المحدودة وثقافته والقيم والمعايير الموجودة بالمجتمع, كما انه يجب أن يراعي الفروق الفردية بين أفراده وقيادته, والفروق الفردية بين المجتمعات المحلية المختلفة, ويجب هنا أن نوضح أن هذا التقبل لا يعني تسليم أخصائي التنمية بكل القيم والمعايير التي تعوق تقدم المجتمع وتنميته, ويقاوم محاولات التغير الاجتماعي ويقف حجر عثرة في عمليات الإصلاح المعتمدة على مساعدة الذاتية, ولهذا لا يظهر أخصائي التنمية أي استياء أو نقد للمواطنين حتى يمكنه كسب ثقتهم في إيقاظ الرغبة في المواطنين بعد ذلك التغير, أي أن تغيير اتجاهاتهم وقيمهم نحو التغيرات المراد إحداثها, بمعنى آخر فان توثيق العلاقة بالمواطنين يجعلهم يتقبلون توجيهات أخصائي التنمية.

- **الاستعانة بالخبراء:**

تتطلب عملية التنمية إحداث تغيير في مختلف جوانب الحياة مما يستجوب تكاتف جهود المسئولين في القطاعات المختلفة, مما يستلزم رجوع أخصائي تنمية المجتمع إلى المختصين في مختلف الجوانب كلما احتاج الأمر ذلك، في ستعين بالتربويين في المشروعات التربوية والأطباء عند دراسة المشروعات الصحية.

- **التقويم:**

يتولى أخصائي التنمية المجتمع عمليات التقويم بصفة مستمرة، ليتأكد من نجاح العمل الذي يقوم به, على أن يشمل التقويم ما يلي:

- مدى التغير الذي طرأ على المواطنين نتيجة لاشتراكهم في عمليات تنمية المجتمع.
- مدى التغير الذي طرأ على المجتمع المحلي نتيجة نفس العملية من مرافق ومشروعات وخدمات.

واستنتاجا لهذا الموضوع تتوضح لنا الركائز الأساسية التي تقوم عليها التنمية الاجتماعية فيما يلي:

- إشراك أعضاء البيئة المحلية في التفكير والعمل عند وضع وتنفيذ البرامج.
- تكامل مشروعات الخدمات والتنسيق بين أعمالها بحيث لا تصبح متكررة أو في حالة تضاد.
- الإسراع بالوصول إلى النتائج المادية الملموسة ذات النفع العام ومنها وضع مشروعات إنتاجية ذات خطط إنمائية.
- الاعتماد على الموارد المحلية للمجتمع سواء كانت مادية أو بشرية.

## ٣- أهداف التنمية الاجتماعية

تشير كثير من دراسات وتقارير المنظمات الدولية أن الهدف النهائي للتنمية هو تحسين مستوى الإنسان بما يوسع قاعدة الانتفاع من الخدمات, كما أن بين أهدافها أيضا محاربة المزايا التي لا مبرر لها والثروة التي يتمتع بها البعض بينما الظلم الاجتماعي يقع على الأغلبية، أي أن التنمية الاجتماعية تهتم برفاهية الإنسان والعدل الاجتماعي. وذلك عن طريق الأهداف الفرعية التالية:

١- استغلال الموارد المتاحة والتي يمكن إتاحتها.

٢- دفع الأفراد والجماعات والمجتمعات باستمرار لتحقيق التقدم الاجتماعي والاقتصادي.

٣- إجراء عملية تغير مقصود وموجه نحو إشباع الحاجات الإنسانية وتوجيه هذا التغير والتحكم في متضمناته واتجاهاته في كل عناصر المجتمع.

بعد أن أوضحنا أن التنمية الاجتماعية عبارة عن عمليات تغيير اجتماعي تلحق بالبناء الاجتماعي ووظائفه, وإنها تسعى إلى بناء اجتماعي جديد يمكن عن طريقه إشباع الحاجات الاجتماعية للأفراد, ما الحاجات الاجتماعية التي ينبغي أن تشبع عن طريق التنمية الاجتماعية؟

إن المدخل التقليدي للإجابة على هذا السؤال هو تحديد الحاجات الاجتماعية -من وجهة نظر فردية محضة- فالاحتياجات الأساسية التي

تلزم للفرد تنقسم إلى احتياجات بيولوجية لازمة لتكوين الجسم ونموه وحمايته والمحافظة عليه ليمارس عمله بانتظام كالغذاء والكساء والمسكن, واحتياجات نفسية لازمة للإنسان ليعيش في أمان مع نفسه ومع الآخرين متحررا من كل الضغوط النفسية كالشعور بالأمن والطمأنينة والراحة النفسية, واحتياجات اجتماعية لازمة للإنسان ليكون علاقات اجتماعية سليمة مع غيره من الأفراد, وليعيش متوافقا مع المجتمع بقيمه ونظمه ومؤسساته كالتعليم والترويح والامتثال للمعايير والقيم الدينية والخلقية.

ولكن الأجدى في تحديد الاحتياجات الاجتماعية هو في النظر إلى الاحتياجات أو المتطلبات الاجتماعية. فعن طريق إشباع تلك الاحتياجات المجتمعية, يمكن الوفاء باحتياجات الأفراد والجماعات... والهيئات الحكومية أو الأهلية المختلفة حينما تحاول تقديم خدمات معينة تعليمية أو ترويحية أو دينية للأفراد, إنما تفعل ذلك عن طريق المؤسسات التعليمية أو الترويحية أو الدينية.ولتحديد الاحتياجات المجتمعية يمكن الرجوع إلى النظم الاجتماعية التي تقوم في المجتمع. فكل نظام اجتماعي يقوم أساسا حول إشباع حاجة أو مجموعة من الحاجات الاجتماعية الأساسية للإنسان. وهذه الأنظمة التي تنتظم حولها الحاجات الاجتماعية الأساسية هي:

١-النظام الاقتصادي: يشبع حاجة الإنسان إلى العمل والتملك والإنتاج والتوزيع والاستهلاك.

٢- النظام الأسري: يشبع حاجة الإنسان إلى المحافظة على النوع, واستمرار نوع من العلاقات التي تقوم على المحبة والتعاون.

٣- النظام الديني: يشبع حاجة الإنسان إلى الاعتقاد بوجود قوة عليا منظمة للكون, مما يمنح الإنسان الطمأنينة ويساعده على أن يعيش في أمان مع نفسه ومع الآخرين.

٤- النظام السياسي: يشبع حاجة الإنسان إلى الأمن والحماية الاجتماعية, وضمان حقوقه الأساسية كحق الملكية والعمل والتعبير عن رأيه.

٥- النظام التعليمي (التربوي): يشبع حاجة الإنسان إلى التعليم والاندماج في الجماعات التي يحيا فيها متفهما لأساليبها وأنظمتها,

٦-النظام الترويحي: يشبع حاجة الإنسان إلى الاستمتاع بوقت فراغه, وتجديد حيويته, والتنفيس عن الضغوط التي يقابلها في حياته.

٧- النظام الأخلاقي: يشبع حاجة الإنسان إلى الامتثال للمعايير المرغوبة فيها في ظل إطار قيمي يرتضيه المجتمع.

٨- النظام الجمالي والتعبيري: يشبع حاجة الإنسان إلى الخلق والإبداع والابتكار.

٩- نظام الرعاية الاجتماعية: يشبع حاجة الإنسان إلى العيش متكيفا مع غيره من الأفراد, ورغبته في أن يكون له دور ايجابي في الجماعات التي ينتمي إليها, والمجتمعات التي يعيش في وسطها. هذا إلى جانب انه يشبع حاجة الأشخاص غير العاديين إلى الرعاية الخاصة حتى يعيشوا متوافقين مع الظروف الاجتماعية المحيطة بهم.

وبالنظر إلى الحاجات التي تتركز حولها النظم الاجتماعية نجدها كما يلي:

١- الحاجة إلى العمل والتملك والإنتاج والتوزيع والاستهلاك.

٢- حاجة الإنسان إلى العيش في مناخ اسري تتوفر فيه العلاقات الأولية الطيبة, ويسود فيه الحب والفهم المتبادل.

٣- حاجة الإنسان إلى الاعتقاد بوجود قوة عليا تمنحه الطمأنينة والأمان.

٤- حاجة الإنسان إلى الحماية الاجتماعية, وضمان حقوقه الأساسية دون أن يعتدي عليها إنسان آخر, وحاجته إلى التعبير عن رأيه والمشاركة في المسائل السياسية التي تهمه.

٥- حاجة الإنسان إلى التعليم والاندماج في الجماعات التي يحيا فيها متفهما لأساليبها وأنظمتها ومتكيفا مع ما تحدده من معايير.

٦- حاجة الإنسان إلى الاستمتاع بصحته, وتجديد حيويته ونشاطه, والترويج عن نفسه.

٧- حاجة الإنسان للامتثال للمعايير الخلقية في ظل إطار قيمي يحدده المجتمع.

٨- حاجة الإنسان إلى الابتكار والخلق والإبداع.

٩- حاجة الفئات الخاصة في المجتمع إلى نوع خاص من الرعاية يكفل لها العيش في توافق وانسجام مع المجتمع.

## ٤- معوقات التنمية الاجتماعية

تمثل التنمية الاجتماعية عنصرا هاما في عملية التنمية القومية الشاملة وليست عاملا ثانويا مكملا لها, وهي ليست مجرد إحداث تغييرات في الهياكل الاقتصادية والاجتماعية, بل تعديلا جوهريا للمجتمع ولكن ثمة تحديات ومعوقات تحول دون تحقيق التنمية الاجتماعية، ينبغي العمل على إزالتها من أجل استمرارها وفاعليتها.

تلك المعوقات والتحديات ناتجة عن عدم التناسق بين الأوضاع والظروف الاجتماعية ومقتضيات التنمية الاقتصادية ومن هذه الجوانب السمات الاجتماعية الآتية:التواكلية والسلبية، الشعور بالعجز، الحرص على المصالح الخاصة والأغراض الشخصية،احتقار العمل اليدوي،الادخار بعيدا عن أوعية الادخار العامة،انتشار الأمية.

أنظر:

-احمد مصطفى خاطر, التنمية الاجتماعية(الأطر النظرية ونموذج المشاركة)، المكتب الجامعي الحديث,الإسكندرية,1995.

-.احمد مصطفى خاطر, طريقة تنظيم المجتمع(مدخل تنمية المجتمع المحلي,استراتيجيات وادوار المنظم الاجتماعي), المكتب الجامعي الحديث,الإسكندرية,1995.

-إقبال أمير السمالوطي,التنمية الاجتماعية(أساسات واتجاهات حديثة)جامعة حلوان,القاهرة, 1998.

-.حمدي عبد الحارس البخشونجي,.عمر عبد العزيز محمود,التخطيط الاجتماعي,المكتبة الجامعية,الإسكندرية2001.

- رياض أمين حمزاوي: الأسس النظرية للتنمية الاجتماعية، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، القاهرة ١٩٩٥

- محمد عبد الفتاح: الاتجاهات التنموية في ممارسة الخدمة الاجتماعية,أسس نظرية ونماذج تطبيقية, المكتب الجامعي الحديث,الاسكندرية٢٠٠٢.

# الفصل الرابع

# السياسة الاجتماعية والتخطيط الاجتماعي

## ١-السياسة الاجتماعية

تعرف السياسة الاجتماعية بأنها الإطار العام الذي يجب إن نشير عليه ووفقا لجوانبه المختلفة بغية الوصول بالمجتمع إلى الرفاهية وتحقيق التنمية الشاملة، أو هي القرارات التي يتخذها المخططون على المستوى الوطني وتحكم الخدمات الاجتماعية، وتقرر النتائج الاجتماعية المرغوبة،و هي الموجهات العامة نحو المزيد من عملية اتخاذ القرارات، وتعتبر توجهات حكومية نتيجة محاولات بذلت لدراسة الموقف وتقدير المستقبل وتحديد الاتجاهات لتلاقي صعوبات متوقعة أو التحكم في مواقف معينة حتى يمكن تحقيق رفاهية المجتمع.

تؤثر في وضع السياسة الاجتماعية مجموعة من العوامل تتمثل بما يلي:

١-الظروف الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية.

٢-القيم المجتمعية.

٣- مستوى الأجهزة التخطيطية والتنفيذية والمحلية.

٤-التقدم التكنولوجي.

و ترجع أهمية تحديد السياسة الاجتماعية الى الاعتبارات التالية:

١- ترشد إلى مجالات العمل وأسلوبه واتجاهاته.

٢- تجنب المجتمع الوقوع في أخطاء نتيجة الارتجال والعفوية في رسم الخطط ووضع المشروعات والبرامج.

٣- تساهم في حشد الجهود وتنظيمها للوصول بالمجتمع إلى اتخاذ الأهداف البعيدة المدى.

٤- تعاون الهيئات المختصة بالتخطيط على الوصول إلى طرق مقبولة عند تحديد الأولويات بين الخطط والمشروعات.

٥- تحدث نوع من التكامل والترابط عند رسم مشروعات الخطط وبرامجها, وذلك عن طريق إيجاد نوع من التنسيق الفكري والتقارب الزمني بين مختلف مستويات الأجهزة والقطاعات.

٦- تؤكد على أهمية المشاركة الاجتماعية اللازمة لانجاز خطط التنمية.

٧- توجد لغة مشتركة بين القائمين بالتخطيط المادي والتخطيط الإنساني, وبينهما وبين المنهج العلمي والنسق القيمي المجتمع, وبين الأجهزة التنفيذية والأجهزة المحلية بغية الالتزام بترسيخ المعاني الإنسانية في المشروعات الاقتصادية أو برامج الرعاية والتنمية الاجتماعية.

أما أغراض السياسة الاجتماعية فهي على النحو التالي:

- رفع المستوى المعيشي لأفراد المجتمع سواء عن طريق تقديم الخدمات الصحية والتعليمية أو بالوسائل الوقاية والتنموية.
- العمل على وقاية الفئات غير القادرة من الضغوط وتوفير الحياة الكريمة لأفرادها.
- العمل على حل المشكلات الاجتماعية والصحية والاقتصادية عن طريق إشباع اكبر قدر ممكن من الحاجات.
- العمل على التخفيف من الصعوبات التي تواجه أفراد المجتمع.

لذا تتعدد الوظائف التي تحققها السياسة الاجتماعية في تحقيق التنمية الشاملة في المجتمع ويمكن تحديدها في الوظائف التالية:

**الوظيفة التنموية:**

التي تعطى مكانة متميزة لدور الإنسان في التنمية وتنطوي هذه الوظيفة على دعم وتقوية الأسرة, وضمان إعداد المواطنين إعدادا طيبا يتلاءم مع أدوارهم في التنمية.

**الوظيفة الوقائية:**

التي تتجه نحو الفئات التي يمكن أن تكون عرضة للتأثير السلبي في المستقبل المنظور من عملية التنمية وما يصاحبها من تصنيع وتحضر وهجرة وتغير قيمي, أي أنها تتوقع حدوث تداعيات سلبية وتعد للتعامل معها سلفا وليس بعد وقوعها.

**الوظيفة العلاجية:**

التي تتجه بصفة خاصة إلى بعض الفئات المحرومة والتي أطلقت عليها فيما بعد الجماعات الهامشية كالأطفال المهملين وكبار السن. ودعم الخدمات الصحية والتعليمية لهم وتوفير المأوى ورفع مستوى الخدمات العامة.

**الوظيفة الاندماجية:**

التي تعيد توجيه الموارد والبرامج والأشخاص بحيث يتحقق الدمج والتكامل لجميع قطاعات المجتمع في التنمية القومية الشاملة.

إن السياسة الاجتماعية هي التي تجيب على تلك القضايا والمشكلات المعاصرة والتي من أهمها:

- الزيادة الكبيرة في حجم السكان والناتجة عن ارتفاع معدلات النسل والإنجاب، وما ينجم عنها مشكلات تتمثل في كيفية توفير برامج الرعاية المختلفة مثل التعليم والإسكان والصحة والنقل والمواصلات.
- التباين في مستوى الرعاية الطبية والخدمات المرتبطة بها والذي يختلف بحسب مستوى الطبقات الاجتماعية والمستويات الاقتصادية. الأمر الذي يجعل هناك ضرورة لتوجيه وترشيد سياسة الدعاية الصحية للسكان.
- الاتساع في نطاق الفقر والمشكلات الناجمة عن سوء توزيع الدخل يدعو إلى ضرورة التدخل لإعادة توزيع الدخول لصالح الفئات المحرومة والفقيرة عن طريق سياسات الضرائب وتوفير مزيد من الخدمات الاجتماعية المجانية للفئات الفقيرة.
- الارتفاع في نسبة التشرد في الشوارع وانحراف الأحداث وزيادة معدلات ارتكاب الجريمة وانتشار المخدرات خاصة بين الشباب، كل هذا يؤدي إلى ارتكاب الكثير من المشكلات الاجتماعية على المستوى القومي.

تبرز هذه القضايا ضرورة اهتمام الدولة بالسياسة الاجتماعية وتكشف هذه المشكلات والمعوقات التي تواجه المجتمع في تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

تقوم السياسة الاجتماعية على الركائز التالية:

**الركيزة الأولى: الشرائع السماوية:**

تنظم القيم والمبادئ النابعة من الأديان السماوية العلاقات بين الناس وتحديد الحقوق, وتتجاوز تلك الأهداف برسالاتها التقدمية وخصائصها الإنسانية فتكون قوة ذاتية تعصم من الخطأ وتدفع إلى بذل الجهد من اجل التقدم.

**الركيزة الثانية: مواثيق العمل السياسية والوطنية:**

وذلك ما صدر من الدولة من مواثيق سياسية أو اجتماعية تحدد الإطار العريض للسياسة التي تنتجها الدولة, وما توافق عليه الدولة من المواثيق التي تعلنها الهيئات الدولية كمنظمة الأمم المتحدة باعتباره عضوا بها, وكالإعلان العالمي لحقوق الإنسان والإعلان العالمي لحقوق الطفل , والتي تضمنت الكثير من الأحكام.

**الركيزة الثالثة: الدستور:**

ذلك الذي يقوم عليه التنظيم الاجتماعي السياسي للمجتمع. وهو المصدر الرئيسي للقوانين والتشريعات الاجتماعية, ولذلك فان لكل دستور في العالم يجب أن يكون معبرا عن القيم والعادات والأعراف نابعا من الجذور التاريخية للمجتمع ومعبرا عن الآمال والتطلعات.لان الدستور هو الوثيقة التي تحدد حقوق المواطنين وواجباتهم عن طريق تنظيم العلاقات المختلفة بين جهاز الدولة والمواطنين.وهو يتضمن الاتجاهات والمبادئ العامة للسياسة الخاصة بالدولة, ويتناسب مع الايدويولوجيا التي يأخذ بها المجتمع.

**الركيزة الرابعة:التشريعات والقوانين:**

تلك التي تتناسب مع احتياجات المجتمع وتطلعات أفراده, وبالقوانين يمكن تحقيق العدالة الاجتماعية في إيجاد مجتمع الكفاية والعدل ولذا يجب على القوانين أن تتسم بروح العصر بمعنى أن لا تكون هناك قوانين جامدة.

**الركيزة الخامسة: الثقافة الوطنية:**

بما تتضمنه من تاريخ وأصول وقيم ومعايير وأنماط سلوكية راسخة في أعماق الفكر والسلوك, مما له من أثر بعيد في تشكل شخصية الإنسان. وسلوكه وأخلاقياته ونمط حياته وعلاقاته الإنسانية ونظام الأسرة وخصائص الجماعة والبيئة الاجتماعية.

## ٣- التخطيط للتنمية الاجتماعية

تناول العلماء موضوع التخطيط بالتعريف الذي اختلف باختلاف ثقافات هؤلاء العلماء وانتماءاتهم الايدولوجية وتخصصاتهم المهنية أو الاجتماعية أو الإنساني، ويعرف التخطيط بأنه وضع سياسة إنمائية موجهة تقوم بها هيئة تضع في اعتبارها أمور التمويل والإدارة وتحديد الأولويات والتوقيت والتتبع والتقويم، بغية الاتجاه السليم نحو خدمة الغايات، وتحقيق الأهداف العامة في إطار السياسة الموضوعية،كما يعرف بأنه:(عملية تغيير اجتماعي لتوجيه واستثمار طاقات المجتمع وموارده عن طريق مجموعة من القرارات الرشيدة التي يشترك في اتخاذها الخبراء وأفراد الشعب وقادتهم والسياسيين، لتحقيق وضع اجتماعي أفضل للمجتمع على جميع المستويات في اقل فترة زمنية في ضوء الايدويولوجية والحقائق العلمية

والقيم التي يمكن استخدامها وتوظيفها في إحداث التغيير المطلوب.و يعتبر التخطيط تعبئة وتنسيق وتوجيه الموارد والطاقات والقوى البشرية والمعنوية والمادية والمالية والسياسية والإدارية المتاحة للمجتمع لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية بحيث تكون مترابطة ومحددة ومرسومة في إطار سياسي يؤمن به المجتمع، على أن يتم تحقيق تلك الأهداف في فترة أو في سلسلة فترات زمنية مقدرة على أن يكون ذلك في اقصر وقت وبأقل التكاليف.

**أهمية التخطيط للتنمية الاجتماعية:**

تتمثل أهمية التخطيط للتنمية الاجتماعية في ما يلي:

- ينظم البرامج والمشروعات في المجالات المختلفة وينسق بينها في الأنشطة المتكاملة في إطار شامل، حيث يوفر الوقت والجهد والتكاليف ويضمن سلامة التنفيذ.
- يوازن بين الموارد والاحتياجات، ويعمل على استخدام الإمكانيات اللازمة أفضل استخدام، من دون أن يترك طاقات معطلة أو مجالات للإسراف.
- يعمل على التحكم في الإنفاق من خلال الاستخدام الأمثل للموارد، وبالتالي يؤدي إلى فعالية البرامج الموضوعة، سواء كانت مخصصة للإغاثة أو التنمية
- يساعد على وضع أهداف واضحة للعمل, على اعتبار أن الأهداف هي الغايات أو النتائج المطلوب تحقيقها في المستقبل, وتحديد الأهداف

الواضحة التي يتم بموجبها تحديد الاتجاهات المختلفة للعمل, مما يجعل الأفراد القائمين على عملية التنفيذ قادرين على فهمها، فيعتمدون السبل المؤدية إلى تحقيق الأهداف، ويصححون مسارهم نحوها كلما وجدوا انحرافات في الأعمال التي تبعدهم عن الهدف.

- يعمل على التنبؤ بالنتائج وما يتخللها من صعوبات ويعالجها بالدراسة والفهم على أسس علمية من التحليل والبحث والتقويم.
- يعمل على تحقيق الأهداف الاجتماعية التي يسعى للوصول إليها وهي سعادة المجتمع.
- يساعد في تنظيم الاستفادة من كل الطاقات البشرية المتاحة للعمل على تحقيق العمالة الكاملة, ويمكن الشعب من المشاركة الفعالة في وضع الخطط ومتابعتها وتقويمها.

**مبادئ التخطيط الاجتماعي:**

هناك عدة عوامل تميز التخطيط الاجتماعي, ويرتكز عليها،وتتمثل فيما يلي:

- **الواقعية:** التخطيط لا بد أن يقوم على أساس واقعي يقدر إمكانيات المجتمع, وحاجات الأفراد, ثم يعمل على تحقيق أفضل تطابق ممكن بين الإمكانيات المتوفرة والحاجات المطلوبة, وفقا لمعايير دقيقة، ويتنافى التخطيط الواقعي مع التخطيط المثالي, لان التخطيط المثالي قد يتعلق بأمنيات وأفكار تدور في أذهان المهتمين بالإصلاح الاجتماعي دون التعرف على الحاجات المتاحة.... والواقعية في التخطيط هي التعرف

على الوضع القائم في المجتمع من حيث عدد السكان وتوزيعهم الجغرافي وتركيبهم من حيث السن والجنس, ومعدلات الوفيات والمواليد والهجرة, ومعدلات الاستهلاك والاستثمار والعمالة والبطالة والخدمات الاجتماعية المختلفة المتاحة كالتعليم والصحة

- **المرونة:** إن التخطيط الشامل عملية ضخمة نظرا لتشابك نواحي النشاط الإنساني, لهذه الأسباب قد يتعرض التخطيط لارتكاب أخطاء من الصعب إدراكها, نتيجة لهذه الصعوبات التي تعترض عملية التخطيط ينبغي مراعاة مبدأ المرونة عند وضع الخطة بحيث تكون عناصرها قابلة للتغيير والتبديل بناء على ما تسفر عنه الحقائق الواقعية, وما تأتي به المفاجآت التي قد يكون من العسير التنبؤ بها، كما ينبغي مراعاة مبدأ المرونة الزمانية والمكانية, ويقصد بالمرونة الزمانية مراعاة مبدأ التغيير الاجتماعي التلقائي الذي قد يحدث خلال المجال الزمني المحدد لتنفيذ الخطة, أما المرونة المكانية فيقصد بها أن يكون التخطيط الذي يوضع على المستوى الوطني قابلا للتنفيذ على المستويات المحلية بعد إدخال تعديلات بسيطة تستلزمها طبيعة المجتمعات المحلية

- **الشمول:** يقصد بها وضع الخطط الشاملة التي تتناول مختلف القطاعات الوظيفية القائمة في المجتمع دون الإخلال بمبدأ التوازن الجغرافي، ويعتبر هذا المبدأ من أهم مبادئ التخطيط للتنمية حيث يجب عند وضع الخطة ضرورة شمولها على الجوانب الاجتماعية، والثقافية والصحية والترويحية والأسرية والدينية وغيرها من جوانب الحياة الاجتماعية، لما فيها من ترابط وتساند وظيفي، بالإضافة إلى أن وضع برامج ومشروعات التنمية، ينبغي أن تكون على مستوى جميع المناطق

الجغرافية حتى يمكن تجنب أي اختلال في التوازن الجغرافي للنمو ويقصد بالأخير وجود وحدات إدارية أو مناطق جغرافية في المجتمع اقل تقدما من الناحية الاقتصادية والاجتماعية عن غيرها من المناطق. وتطبيقا لهذا المبدأ يجب أن يكون التخطيط جزءا لا يتجزأ من التخطيط الاقتصادي والعمراني وجميع أنواع التخطيط الأخرى, ومن الواجب دمج الجوانب الاجتماعية مع كل الجوانب الأخرى، باعتبار أن هذه الأنواع من التخطيط هي عبارة عن عناصر متفاعلة متكاملة... والشمول قد يكون:

١-شمولا وظيفيا: ويقصد به أن تكون الخطة شاملة لمختلف التخصصات التي لها علاقة بالخطة.

٢-شمولا إقليميا (جغرافيا): ويقصد به أن تكون الخطة شاملة لجميع أقاليم المجتمع باعتبار أن كل مجتمع محلي هو جزء لا يتجزأ من المجتمع الكبير.

- **التنسيق**:يعتبر التنسيق من المبادئ الرئيسية للتخطيط، ويكون التنسيق على مستويين هما:

١. التنسيق بين الأهداف التي تسعى الخطة إلى تحقيقها،إذ يستلزم تحقيق الأهداف التنسيق فيما بينها، بحيث لا تتكرر الجهود دون الحاجة اليها, أو تتداخل إلى الحد الذي يحول دون بلوغ مستوى المواءمة المحكمة بين الموارد والحاجات, أو تتضارب بحيث تتجاذب المشروعات قوى متعارضة تؤثر في نتائجها, أو تقضي عليها كليا.

٢. التنسيق بين الوسائل والإجراءات والسياسات اللازمة لتنفيذ الخطة وإمكان تحقيق أهدافها، فان التنسيق بينها يعتبر أمرا ضروريا كونها وسائل مؤدية إلى تحقيق الأهداف العامة للمجتمع.

## أنواع التخطيط الاجتماعي:

هناك تصنيفات متعددة للتخطيط تتمثل في ما يلي:

- **تخطيط من حيث الأهداف:**

١. تخطيط بنائي: يقصد به مجموعة القرارات والإجراءات التي تتخذ بقصد إحداث تغيرات أساسية في البناء الاجتماعي والاقتصادي للمجتمع أو إقامة أوضاع جديدة يسير وفقا لها كل من النظامين الاجتماعي والاقتصادي للدولة، ويهدف إلى إحداث تغييرات جذرية في بناء المجتمع وظواهره ونظمه.

٢. تخطيط وظيفي: يقوم ضمن نطاق الإطار القائم مكتفيا بإحداث التغيير في الوظائف التي يؤديها النظام، فيأخذ مبدأ التطور البطيء والإصلاح التدريجي، دون أية محاولات لإحداث تغيرات جذرية في النظم القائمة.

- **تخطيط من حيث المجالات:**

١. تخطيط جزئي: يتناول جزءا أو مجالا أو قطاعا واحدا من قطاعات المجتمع، كالتخطيط في قطاع الزراعة أو الصناعة...وغيرها من قطاعات الحياة.

٢. تخطيط شامل: يتم على مستوى المجتمع لكل أنشطته وقطاعاته، فيكون التخطيط شاملا لكل أهداف المجتمع وموارده من أجل تحقيق التكامل والتوازن بين مختلف المجالات والقطاعات داخل المجتمع.

- **تخطيط من حيث الميادين:**

١. التخطيط الطبيعي: ويهدف للمحافظة على الموارد الطبيعية مثل التربة والزراعة والأنهار والمناجم...الخ, كما يهدف إلى تنمية هذه الموارد في نفس الوقت واستغلالها الاستغلال الأمثل, واختيار المواقع المناسبة للمؤسسات الاقتصادية والاجتماعية حتى يتناسب موقع المؤسسة مع الوظائف التي تؤديها.

٢. التخطيط الاقتصادي: يهدف لرفع مستويات المعيشة وتوفير الاحتياجات الفردية لمختلف طبقات المجتمع. ويهدف لاستغلال القوى المنتجة وترشيد سلوكها وذلك عن طريق توفير الاستقرار الدائم للعمل عن طريق التشريعات المنظمة لساعات العمل والأجور والحوافز والخدمات المختلفة, كما يهدف لتوفير دخل ثابت لأفراد المجتمع المنتجين ولمل دائما على مراعاة المساواة والعدالة.

٣. التخطيط الاجتماعي: يهدف للعناية بالصحة العامة, ونشر الطب الوقائي والعلاجي للقضاء على وفيات الطفولة المبكرة والعناية بشؤون الإسكان والنظم العامة بالإضافة لتوفير وسائل الترفيه ومحاربة الجريمة والانحراف والتخفيف من المعوقات والآلام بشكل عام.

٤. التخطيط الثقافي: يهدف إلى تنظيم شؤون الثقافة وتشجيع المؤسسات العلمية والهيئات الثقافية وتوزيعها بطريقة عادلة على مختلف المناطق الجغرافية والعمل على خلق وعي ثقافي لهم في تكوين رأي عام مستنير.

**مراحل التخطيط للتنمية الاجتماعية:**

تحكم عملية التخطيط بعض السائل التي يلتزم بمراعاتها عند التطبيق، وهي جوهر نجاح الخطة والضوابط الصحيحة، وتتمثل في المراحل الآتية:

- المرحلة الأولى: الإعداد والتحضير للخطة: وتتضمن هذه المرحلة تحديد الاحتياجات الفعلية للخطة ويعتبر تحديد المشكلات من الخطوات المهمة لنجاح أي خطة. ان احتياجات الخطة هي نفسها أهداف الخطة, وإن الأهداف تتبع أصلا من دراسة وتحليل المشكلات التي تواجه المؤسسات، ومنها تبرز الأهداف المرجو تحقيقها، والإنجازات هي الغايات أو النتائج المراد تحقيقها في المستقبل من خلال تنفيذ الخطة.

- المرحلة الثانية: تحديد ترتيب أولويات الهدف: بعد عملية حصر وتحديد الأهداف يقوم المخطط بترتيب الأهداف وتصنيفها حسب درجة أهميته مبتدئا بالأهم فالمهم آخذا في الحسبان كافة النتائج التي سوف تترتب على تنفيذها من إمكانيات وظروف موارد مادية تكون في المدة المحددة وفي هذه المرحلة لا بد للمخطط مراعاة أمرين هامين عند ترتيب الأهداف حسب أولويتها وهما:

١. ترتيب أولويات الأهداف حسب أهميتها، ثم تقسيمها في حدود الإمكانيات, وفي ظل الظروف القائمة إلى أهداف بعيدة المدى, متوسطة المدى, قصيرة المدى، وذلك عن طريق المقارنة بينها ليختار ما هو الأهم, ويساعد ترتيب الأهداف حسب أهميته على

التحكم في الموارد المتاحة،و يجعل للخطة مرونة لتساير متطلبات المجتمع.

٢.مراعاة الفترة الزمنية المحددة لتنفيذ الخطة

- المرحلة الثالثة: إعداد الخطة الفعلية: في هذه المرحلة يتم إعداد إطار للخطة يحتوي على جميع الخطوات التي سوف تتبع في تنفيذ الخطة من أجل تحقيق الأهداف المنشودة..

ومن الأساليب التي تساعد على تنفيذ الخطة, الأساليب التالية:

١.وضع الميزانية التخطيطية: التي توضح ميزانية المشروع وأوجه الإنفاق عليه.

٢.استخدام نماذج عملية لمواجهة المشكلات كنموذج تقييم ومراجعة المشروعات.

- المرحلة الرابعة: إقرار الخطة:بعد الانتهاء من إعداد إطار الخطة الفعلية وتحديد نطاقها الزمني وأهداف البرامج والمشروعات التي تنفذ,و يقدم مشروع الخطة إلى الجهات المختصة ليمكن دراسة ومناقشة البرامج المقترحة ومدى ملائمتها مع الأهداف الموضوعة وإقرارها بعد إجراء أي تعديل عليها, بعد إقرار الخطة من الجهات المختصة ترسل الخطة إلى الجهات المختصة للبدء في التنفيذ.

- المرحلة الخامسة: متابعة تقييم الخطة: بعد الانتهاء من وضع الخطة بجميع تفصيلاتها وإقرارها, تتم متابعة عملية التنفيذ للتعرف على مدى التقدم الذي تم إحرازه في تنفيذ المشروعات، وكذلك التعرف على العمليات التي تقف عائقا في طريق التنفيذ, وذلك من خلال التقارير الدورية التي توضح سير العمل ومدى تقدمه والتعرف على الصعوبات أو العوائق التي تعطل سير العمل.

- المرحلة السادسة: التقويم: لتقدير النتائج التي تمت وتقييم ما أمكن الوصول إليه من الناحية الكمية والكيفية, وهي العملية القياسية لما توصلت إليه الخطة ومدى صحة الوسائل التي أتبعت وموقف هذه النتائج من الغايات المستهدفة.

**مقومات التخطيط الاجتماعي:**

لكي ينجح التخطيط لا بد من توافر الآتي:

- وضوح الهدف من التخطيط للعاملين عليه والمتأثرين به.
- الدقة التامة في اختيار الوسائل المحققة للأهداف.
- القدرة على التحكم في المواقف التي يخطط لها.
- البدء بالتخطيط من القاعدة الشعبية وينتهي بالقمة في الأجهزة المركزية للمواطنين مرة ثانية. فالتخطيط الاجتماعي دون مشاركة لا يمكن اعتباره تنمية حقيقية، حيث أن المشاركة الشعبية في وضع الخطط وتنفيذها تعبير واضح عن الممارسة الديمقراطية والحرية السياسية.

- التنسيق بين الجهود المبذولة في مجالات مختلفة بهدف تحقيق التكامل في البرامج والمشروعات.
- توفر الأجهزة المسئولة عن الدراسات والبحوث والإحصاءات وخاصة في المستويات الأعلى.
- تدبير وتحديد الإمكانيات المادية والبشرية.
- مراعاة العدالة في التوزيع بين القطاعات وبين المستويات الجغرافية وبين الفئات الشعبية المختلفة بوضع قواعد سليمة لتحديد الأولويات.
- وجود القيادات المدربة عليه والعدد المناسب من المخططين الاجتماعين.

**معوقات التخطيط للتنمية الاجتماعية وتحدياته:**

تواجه عملية التخطيط للتنمية الاجتماعية معوقات وتحديات كثيرة تقلل من فاعلية النسق الاجتماعي والاقتصادي للمجتمع في تحقيقه للهدف المجتمعي. ونعني بالمعوق ذلك العائق المادي الذي يحول دون تحقيق الهدف, أما التحدي فهو الموانع الثقافية التي تواجه المخططين في مجال التخطيط والتنفيذ.

أ- المعوقات:

تحمل المعوقات في طياتها اتجاها سلوكيا تحكميا، وذلك في مواجهتها لعملية التخطيط للتنمية الاجتماعية , وتتمثل في الآتي:

١. الاعتماد على نماذج تخطيطية مستوردة من مجتمعات لا تتوافق ظروفها المادية مع ظروف المجتمع.

٢.زيادة حجم السكان الذي يعتبر معوقا خطيرا إذا لم يقابله زيادة في الطاقة الإنتاجية لأفراد المجتمع.

٣.قلة الموارد وضعفها وعدم قدرتها على المساهمة في إعداد الموارد البشرية وزيادة مقابلتها.

٤. النقص في حصر البيانات والمعلومات اللازمة الأمر الذي يترتب عليه نقص المعرفة التي يجب أن تتوافر لأجهزة التخطيط.

٥.الفجوة التي تزداد اتساعا بين الموارد والإمكانيات المحدودة وبين الحاجات والمشكلات المتزايدة.

٦. صعوبة التوصل إلى تكنولوجيا يصلح استخدامها عند التخطيط للتنمية الاجتماعية والاقتصادية.

ب-التحديات:

توقع التحديات أثرا كبيرا على التخطيط للتنمية الاجتماعية، إذ أنها تتعلق بالجانب الثقافي للمجتمع, فالمخطط الذي يرسم طريق التغيير في إعادة تشكيل سلوك الأفراد،يصطدم بحقيقة أن السلوك الحالي لأعضاء المجتمع لا يساعده على تحقيق أغراضه، فسلوكهم هذا نابع من مجموعة القيم الثقافية والاجتماعية والاقتصادية، وأنها محصلة التفاعل بين العادات والتقاليد والعرف.وهو يواجه مجموعة من تلك التحديات سواء في مرحلة التخطيط أو التنفيذ ومحاولة التغلب عليها،إما ببناء الهياكل المادية والتنظيمية التي تساعده على تغيير أنماط المجتمع،أو بإشعار أعضاء المجتمع بضرورة هذا التغيير، وأن

يكون نابعا منهم مع إحداث بعض التغييرات الهيكلية التي تساعدهم على ممارسة أنماط السلوك المطلوب.

لقد استطاعت كثير من الدول تحقيق أهداف قريبة وبعيدة لم يكن من الممكن تحقيقها بدون إتباع هذا المنهج الذي ساعدها على استخدام مواردها المادية والبشرية والطبيعية بأحسن صورة ممكنة. وإذا كانت الدول المتقدمة ترى في إتباع منهج التخطيط ضرورة لا غنى عنها لاستثمار مواردها وتعبئة طاقاتها وتحقيق أهدافها فان ضرورة الأخذ به تصبح أكبر في الدول التي تخلفت فترات طويلة، لتلحق بركب الدول التي سبقتها في مختلف مجالات الحياة ولتحقيق معدلات سريعة للتنمية مع ضمان التكامل والتوازن بين مختلف القطاعات وفي مختلف المجالات وعلى جميع المستويات.

### ٤- نماذج التنمية الاجتماعية

يؤكد المفكرون على أن التنمية الاجتماعية عملية تغير حضاري في طبيعة المجتمعات التقليدية، تتناول أفاقا واسعة من المشروعات التي تهدف إلى خدمة الإنسان وتوفير الحاجات المتصلة بعمله ونشاطه ورفع مستواه الثقافي والصحي والفكري والروحي. وهذه التنمية تعمل بصورة عامة على استخدام الطاقات البشرية من اجل رفع مستوى المعيشة, ومن اجل خدمة أهداف التنمية.[١]

---

[1] الحسن ــ إحسان , موسوعة علم الاجتماع,ص١٧٢،١٧٣.

تقوم التنمية الاجتماعية على تفاعل مجموعة محاور أساسية, تتمثل في السياسة والكفاية الاقتصادية والتماسك الاجتماعي وحقوق الإنسان والقيم الثقافية, كحزمة مترابطة متماسكة عضويا, لا يمكن فصلها عن بعضها, خوفا من الوقوع في خلل التباين، اذ تتفاعل مع بعضها بعضا بشكل دائم وظاهر وبنتائج ملموسة, فإذا أهمل احدهما اختل التوازن وظهرت نقاط الضعف, وانعكست نتائجه بشكل واضح ومؤثر على المجتمع.

وقد تناولت العديد من الكتابات والدراسات في الفكر الاجتماعي نماذج تنمية المجتمعات المحلية، والتي تعرض لخطوات ومراحل العمل الإنمائي على مستوى المجتمعات المحلية,في ثلاث نماذج رئيسية،هي كالتالي:

**١- النموذج التكاملي Integration type:**

يشمل هذا النموذج البرامج التي تحقق التوازن الإنمائي على المستويين القطاعي والجغرافي، والتي تحقق التنسيق بين الجهود الحكومية والجهود الأهلية, ويقوم على أساس استحداث وحدات إدارية وتنظيمية جديدة، لتوفير مؤسسات التنمية داخل المجتمعات المحلية.و يشترط لنجاح هذا النموذج الاتصال والتعاون بين مؤسسات المجتمع, ويتطلب توافر شكل من أشكال التسلسل، واستحداث تغيير في التنظيم الإداري القائم.

**٢-النموذج التكيفيAdaptive type:**

يتفق هذا النموذج مع النموذج التكاملي في أنهما ينبثقان على المستوى المركزي, إلا انه يختلف معه في أن هذا النموذج يركز على تنمية المجتمع المحلي واستثارة الجهود الأهلية, والاعتماد على التنظيمات في

المجتمع, ولا يتطلب استحداث تغيير في التنظيم الإداري القائم كما هو الأمر في النموذج التكاملي، لان برامج هذا النموذج يمكن أن تنفذ في ظل أي نوع من التنظيمات الإدارية, كما يمكن أن يلحق الجهاز التنظيمي المشرف على تنفيذها بأي جهاز إداري قائم.

**٣-نموذج المشروع Project type:**

يطبق هذا النموذج في منطقة جغرافية معينة تتوافر فيها ظروف خاصة, ومن هنا جاء الاختلاف بينه وبين النموذجين السابقين. ويتفق هذا النموذج مع النموذج التكاملي في انه نموذج متعدد الأغراض، ولكن يطبق في منطقة جغرافية بعينها, في حين أن النموذج التكاملي يطبق على المستوى المجتمع ككل.

أما بالنسبة لنماذج التنمية في المجتمعات المحلية فمن أبرزها ما وضعه كارل تايلور ووليام بيدل ورونالد لبيت،و نعرضها بايجاز فيما يلي:

**٤-نموذج تايلور:**

يتألف هذا النموذج من الخطوات التالية:

أ- المناقشة المنهجية للحاجات العامة:

قصد تايلور بالمناقشة المنهجية التركيز على اكتشاف المشكلات وتحديدها بدقة, وتشخيص أسبابها الموضوعية, وذلك من خلال مجلس يتكون من ممثلي أهالي المجتمع المحلي.

ب- التخطيط المنهجي لتنفيذ برامج المساعدات الذاتية:

وفي هذه المرحلة يتم وضع الخطة في ضوء الأهداف لمواجهة المشكلات المجتمعية وتلبية احتياجات المواطنين, وهذه المرحلة تتطلب المشاركة من قبل المواطنين, مما يولد الشعور بالمسئولية الجماعية والثقة بالنفس.

ج- تعبئة وتسخير الإمكانيات الاقتصادية والاجتماعية لجماعات المجتمع المحلي:

تقوم هذه الخطوة على نجاح المشروعات السابقة والاستفادة منها, يتضح في هذه الخطوة مدى الاستفادة من الموارد المحلية.

د- تنمية الطموح المحلي:

حيث أن الوصول إلى نتائج ملموسة يولد الشعور بالاعتزاز والثقة بالنفس لدى المواطنين, مما يؤدي إلى التماسك داخل المجتمع.

**٥-نموذج وليام بيدل:**

يمر هذا النموذج تطبيقيا بالمراحل التالية:

أ-مرحلة الاستكشاف:

تبدأ بتكوين علاقة مهنية مع أفراد المجتمع واكتساب ثقتهم وكذلك ثقة قيادات المجتمع وإقناعهم بأهمية التغيير, لمواجهة مشكلاتهم وتلبية احتياجاتهم, وذلك من خلال لقاءاته معهم للحصول على المعلومات اللازمة عن المجتمع.

ب- مرحلة النقاش:

وذلك من خلال توجيه الأهالي لمشكلاتهم المحلية حتى يتم الوصول إلى اتخاذ القرار الجماعي الذي يتضمن الاتفاق على تنفيذ بعض الإجراءات الواضحة والقابلة للتنفيذ, ويراعى في هذه المرحلة إتاحة الفرصة أمام قيادات المجتمع المحلي للتعبير الحر عن أفكارهم ومخاوفهم واختيار البدائل.

ج- مرحلة التنظيم:

وذلك بتشكيل أداة لممارسة الحوار والتخطيط وغالبا ما تبدأ هذه الأداة بجماعات نقاشية غير رسمية ثم تتطور لتتخذ شكل لجنة أو مجلس.

د- مرحلة النشاط:

وتعني مرحلة التنفيذ, حيث يعمل أعضاء المجتمع على تنفيذ قراراتهم.

ه- مرحلة التقييم:

حيث يتم تقييم ما تم انجازه من عمليات, لتدعيم الجوانب الايجابية وتجنب السلبية منها في المشروعات القادمة.

و- مرحلة الاستمرار:

حيث تجري محاولة جعل عملية التنمية مستمرة.

**٦-نموذج رونالد لبيت:**

يمر العمل الإنمائي وفقا لهذا النموذج بالخطوات التالية:

أ-استثارة الأهالي:

وهي استثارة وعي الأهالي بالحاجات والمشكلات الموجودة في المجتمع والتي يجب التغلب عليها.

ب- إنشاء علاقات التغيير:

والمقصود بها العلاقة المهنية المبنية على الثقة بين الاداريين والفنيين ووقيادات المجتمع وعموم مواطنيه.

ج- إحداث التغيير:

وهي مرحلة التحرك لإحداث التغيير من خلال معرفة المشكلات التي يعاني منها المجتمع ومناقشتها،وضع خطة لمواجهة المشكلات،ترجمة الخطة إلى إجراءات تنفيذية في ضوء الأهداف المنشودة،تعميم وتثبيت التغيير.

حيث يتم التأكد من قبول أهالي المجتمع للتغيرات والتجديدات ومن قدرتهم على الاستمرار في استخدام هذا الأسلوب والاستفادة من عمليات التدريب في مجالات الممارسة ونقلها إلى مجالات أخرى.

ه-إنهاء علاقات التغيير:

وفي هذه المرحلة يتمثل دور الأخصائي في توصيل قيادات وأهالي المجتمع إلى درجة الاعتماد على الذات، وهي تعرف بمرحلة النضج والقدرة على مواجهة مشكلاتهم بأنفسهم في المستقبل.

**أنظر:**

-.إحسان محمد الحسن, موسوعة علم الاجتماع, الدار العربية للموسوعات, الطبعة الأولى,بيروت-١٩٩٩.

-أحمد مصطفى خاطر: تنمية المجتمع المحلي,(الاتجاهات المعاصرة-الاستراتيجيات-نماذج ممارسة), المكتبة الجامعية,الإسكندرية,٢٠٠٠

- سامية محمد فهمي: مدخل في التنمية الاجتماعية, المكتب الجامعي الحديث,الإسكندرية,1986

-.سمية كامل, التنمية الاجتماعية(مفهومات أساسية),الكتب الجامعي الحديث, الإسكندرية,1984.

-عبد الباسط محمد حسن:التنمية الاجتماعية, مكتبة وهبة,القاهرة,الطبعة الخامسة,1988.

- عبدالهادي الجوهري:دراسات في التنمية الاجتماعية,مكتبة الطليعة,أسيوط, 1978.

.- منى عويس,عبلة الأفندي, التخطيط الاجتماعي والسياسة الاجتماعية(بين النظرية والتطبيق),دار الفكر العربي,1994.

**www.gsse.org\gssefieldcont.htm-45k**

# الفصل الخامس

# المشاركة الشعبية

يرتبط مفهوم المشاركة بالمجتمع المفتوح والديمقراطي, الذي يسمح لجميع أفراده بإبداء آرائهم حول الموضوعات التي تخص حياتهم , وتمثل المشاركة مكونا أساسيا من مكونات التنمية البشرية، يتيح لجميع الناس إبداء الرأي في صنع القرارات التي تؤثر في حياتهم سواء بشكل مباشر أو من خلال مؤسسات شرعية وسيطة تمثل مصالحهم، بأسلوب يقوم على حرية التنظيم والتعبير, وعلى قدرات المشاركة البناءة. وأن تتم مباشرة أو بواسطة ممثلين شرعيين وأن يتوفر لأعضاء الجماعات فرصة وافية ومتساوية لإدراج مطالبهم على جدول أعمال الأجهزة المعنية, ولطرح قضاياهم تعبيرا عن الخيارات التي يفضلونها كحصيلة نهائية لعملية صنع القرار.

إن المشاركة هدف ووسيلة في نفس الوقت،إذ أن الحياة الديمقراطية السليمة ترتكز على اشتراك المواطنين في مسؤوليات التفكير والعمل والتخطيط من اجل مجتمعاتهم وعن طريق مجالات المشاركة يتذوق الناس أهميتها ويمارسون طرقها وأساليبها وتتأصل فيهم عاداتها وسلوكها وتصبح جزءا من ثقافتهم وسلوكهم.أما غياب المشاركة الشعبية في المجتمع فيصيب مختلف البنى المجتمعية القائمة بضعف الاستعداد للتضحية ووهن الولاء الاجتماعي وفتور الهمة في المساهمة بالجهد المادي والمعنوي.

## ١-حاجة التنمية إلى التفاعل

تتصف حاجة التنمية لتفاعل أعضاء المجتمع خلال هذه العملية بأنها حاجة ملحة، اذ أن التفاعل يولد الانتماء والقبول فتفاعل الناس مع عملية التنمية سيشكل نوع من الانغماس والتعمق في هذه العملية مما سيجعلهم

يسلكونها بطريقة سريعة وصحيحة، فدافع الانتماء لهذه العملية يولد تصميما لانجازها ينتج عنه نجاح هذه العملية، وبذا فان اقتناع أعضاء المجتمع وشعورهم بالانتماء لعملية التنمية تجعلهم يتفاعلون معها، ويتكافلون مع بعضهم البعض من اجل انجاز هذه العملية كما هو مخطط لها.و ينبع ذلك من مبدأ أساسي في الحياة الاجتماعية لان حياة الإنسان في المجتمع تعني مشاركته لأفراد الجماعة التي ينتمي إليها وتعاونه معهم. ولكي تحقق المشاركة الشعبية الايجابية من جانب الأفراد ولضمان فاعلية استجابتهم ومشاركتهم الفعلية لابد أن يوضع في الاعتبار ما يلي:

- إدراك الفرد للهدف الذي من اجله وضعت المشاركة الشعبية في برامج ومشروعات التنمية، وعلى ذلك فلا تتم المشاركة إلا إذا كانت برامج ومشروعات التنمية مرتبطة ارتباط وثيقا باهتمامات الأفراد ومصالحهم.
- اختلاف أساليب المشاركة باختلاف أشكال المساهمة الشعبية
- التعرف على مختلف العلاقات الاجتماعية القائمة بين أفراده وجماعاته ومختلف مكونات ثقافته، حتى لا تتضمن برامج التنمية ومشرعاتها، مما يتـــناقض مع تلك العلاقات والمكونات الثقافية.
- معايشة الناس للتعرف على مختلف تلك الظروف وكذلك على حاجاتهم قبل وضع أي خطة لرفع مستواهم الاجتماعي والاقتصادي واستثارتهم لتحقيق المبادأة التي تتم على أساسها المشاركة.
- تحقيق قدر من المساواة الاجتماعية بين المواطنين بحيث لا تظهر الفوارق التي تشوب وتشوه وتعيق عملية المساواة.

- إدراك الفرد أن الصالح العام والمصالح الشخصية جميعها مصالح متكاملة وليست متعارضة, وان عليه أن يأخذ في عين الاعتبار المسائل الأكثر اتساعا من مصالحه الخاصة وعالمه الخاص.

ترجع أهمية اشتراك المواطنين بفاعلية في عملية تنمية المجتمع في جميع مراحلها إلى الأسباب التالية:

١- اكتساب المواطنين الخبرة في كيفية حلهم لمشاكلهم محليا ومواجهتها في المستقبل، إذ يجتمعون ويتناقشون ويقررون ويجمعون المال وينفذون المشاريع ويقيمون عملهم بأنفسهم فكل ذلك يخلق منهم – بمرور الوقت- مجتمعا أكثر قدرة على إصلاح أوضاعه والاهتمام بأمر نفسه بنفسه.

٢- مساندة المواطنين لعمليات الإصلاح يجعلها أكثر ثباتا واعم فائدة.

٣- معرفة المواطنين المحليين لما يصلح لمجتمعهم يشكل مؤشرا حساسا، يوجه القائمين بالإصلاح إلى المشروعات المناسبة والوسائل الملائمة.

إن المشاركة ليست عملية تنطوي على مجرد الموافقة السلبية على ما يتخذ من قرارات آو ينفذ من سياسات، وإنما تتعدى ذلك إلى حفز الطاقات الخلاقة التي يتحلى بها الأفراد والجماعات والتنظيمات. ولذلك فأن حجم المشاركة ومدى التفاعل في عملية التنمية يكون اقل من المستوى المطلوب في العديد من الدول النامية،حيث يرجع ذلك للأسباب التالية:

- حداثة العهد بالأخذ بمفهوم المشاركة الشعبية, فهي من المفاهيم الحديثة التي بدأت الدول النامية الاهتمام بها.

- ضعف إيمان الإدارة بالمشاركة الشعبية على أساس أن المواطنين اقل كفاءة وتخصصا وأنهم لا يدركون المسائل العلمية والفنية قدر إدراك الموظفين والمتخصصين لها وأنهم غالبا يجهلون الجوانب القانونية التي تنظم شؤون المجتمع. - غموض النصوص القانونية ذات العلاقة بالمشاركة والتي يجب أن توضح للمواطنين معنى المشاركة وأهميتها لهم في الدرجة الأولى وبطريقة تتناسب مع مستوى إدراكهم
- استمرار رواسب النظم البيروقراطية التي يصعب من خلالها أن يتبنى أعضاء المجتمع لبرامج التنمية
- انشغال المواطنين بأمور حياتهم الخاصة نظرا لانخفاض المستوى الاقتصادي والثقافي

أن تنمية هذه المجتمعات تحتاج لسياسة عامة لإحداث تطور وتنظيم اجتماعي واقتصادي للناس وبيئاتهم سواء كانوا في مجتمعات محلية أو إقليمية أو وطنية, بالاعتماد على المجهودان الحكومية والأهلية على أن تكتسب كل منا قدرة اكبر على مواجهة مشكلات المجتمع نتيجة لهذه العمليات.

فمن الضروري تعاون المواطنين والكومة في تنفيذ مشروع التنمية وتفاعلهم في هذه المشاريع فالعنصر المهم هنا هو موقف الأهالي أو أعضاء المجتمع الايجابي من المشروع ومدى اقتناعهم بأهميته وتقديرهم لنتائجه.

فالاعتماد على الجهود المحلية والتعاون بينها وبين الجهود الحكومية في تنفيذ البرامج الموجهة نحو تحسين الأحوال المعيشية للأفراد, على أن يأتي هذا التعاون نتيجة فهم وإقناع لا نتيجة فرض وإلزام.

كما ذكرنا أن الإنسان هو هدف التنمية الاجتماعية وفي الوقت نفسه هو وسيلتها فـــهو الذي من اجـــله تقوم التنمية لإشباع حاجـــاته ورغـــباته, وهو كذلك العامل النشط الذي يقوم بهذه العملية في جميع مراحلها.

وعلى الإنسان أن يشارك ويساهم في رسم سياسة التنمية، ويجب أن يبذل قصارى جهده في سبيل تحقيق تلك الأهداف السياسية, وعلى هذا الكائن أن يكون متفاعلا مع هذه العملية حتى يستطيع أن يندمج معها ويتعايش فيها ويتقبلها من اجل أن تظهر بصورة ناجحة وتسير كما هو مقرر لها.

والإنسان لا يستطيع أن يؤدي ذلك الدور في المشاركة والتفاعل مع عملية التنمية ما لم يعط الفرص والضمانات الكافية, وما لم يهيأ له الأسباب والقدرات حتى تكون مشاركته ومساهمته ذات مردود ايجابي في التنمية, لذا فمن واجب المسؤولين تهيئة هذه الظروف المواتية من اجل أن يسمح لهؤلاء الناس أن يعيشوا في بيئة تدفعهم لخوض عملية التنمية والقبول بها والعمل وفق مقتضياتها برغبة وتفاعل دون إرغام وإصرار.

إن الإنسان باعتباره كائنا اجتماعيا يسعى إلى إيجاد علاقات مع الآخرين، وهذا يبين لنا أن الإنسان يولد ولديه فطرة أن يشارك مع الآخرين. إلا أن الأفراد والمجتمع بصفة عامة قد تجعل الفرد يتبنى موقفا

سلبيا، أي أن البيئة الاجتماعية التي يعيش فيها الإنسان قد تكون عاملا مشجعا أو معوقا لها للمشاركة.

## ٢- أهمية المشاركة الشعبية

تعتبر المشاركة الشعبية من أهم الموضوعات التي شغلت بال العلماء في مختلف التخصصات, وذلك نتيجة للأهمية التي تحتلها في كل جوانب الحياة الاجتماعية. وقد اختلف منظور العلماء للمشاركة الشعبية، حيث أن البعض يقصرها على عضوية بعض الجماعات والتنظيمات التطوعية أو مشروعات المجتمع المحلي أو أعمال التكافل الاجتماعي, في حين يذهب آخرون إلى تصور المشاركة على إنها إستراتيجية شاملة، تتجه إلى الإنسان من حيث قيمه وموجهاته الأساسية، وأنها معيار ملائم للحكم على مدى ما ينطوي عليه المجتمع من قيم ايجابية وأنماط سلوك، تتسم بالمبادرة والخلق والتجديد.وتجلت قيمة المشاركة الشعبية في كونها واحدة من الأدوات الأساسية للتنمية، وذلك من خلال دعمها لخطط التنمية وتنفيذها.

إن المشاركة الشعبية عميقة الجذور في العمل الاجتماعي، وهي تترك تأثيرا على مختلف مجالاته ونشاطاته، حيث كانت البدايات الأولى للعمل الاجتماعي في أوروبا وأمريكا مرتبطة بالفلسفة الديمقراطية، فبرز دورا للمشاركة الشعبية باعتبارها أساسا فلسفيا وأسلوب ممارسة وهدفا يسعى إلى تحقيقه.

وترجع جذور المشاركة إلى دولة اليونان القديمة ثم انتشرت في انكلترا خلال القرن التاسع عشر إلى أن أصبحت الآن السمة الغالبة في

مختلف المجتمعات بوصفها الأسلوب الأمثل لتحقيق العدالة الاجتماعية. ويؤكد تاريخ الخدمة الاجتماعية انه في الولايات المتحدة الأمريكية بين عامي ١٨٧٢-١٨٧٩ كان لجمعية الإحسان في نيويورك تأثيرا بالغا في توجيه الرأي العام نحو مشاكل المؤسسات الاجتماعية القائمة مما نتج عنه إصدار القوانين اللازمة لإصلاح ورفع مستوى الرعاية لنزلاء المؤسسات.

إن المشاركة الشعبية ركيزة أولى للعمل مع المجتمعات المحلية حيث أن جميع عمليات تنمية المجتمع سواء كانت دراسة أو تشخيص أو متابعة أو تقويم ترتكز كلها على مشاركة المواطنين، ولهذا فالمشاركة الشعبية في تنمية المجتمع تأخذ أهمية إستراتيجية حيث تعتبر إستراتيجية أساسية في العمل مع المجتمع على اعتبار أنها توظيف للموارد البشرية باعتبارها جزءا جوهريا من الموارد المحلية. ويتطلب تطبيق المشاركة الشعبية في تنمية المجتمع أشكالا مختلفة، سواء كان ذلك في اللجان أو المؤتمرات أو أساليب الاتصال أو التثقيف، وغيرها من الأدوات التي تهدف إلى تحديد طبيعة أسلوب التعامل مع المواطنين والاتصال بهم وتوجيه قواهم وتدريبهم، كي يقوموا بعلاج مشكلات مجتمعهم. أي أن اشتراك الناس في العمل مع المجتمع بعد استثارتهم وتنظيم جهودهم وإمكانياتهم يعد أمرا أساسيا وضروريا لنجاح هذا العمل. وتؤكد الكتابات المعاصرة أن قياس نجاح بعض المنظمات يعتمد على عدد المشاركين في أنشطتها، وعدد من يتولى التصدي للمشاركة من قبل المجتمع في تنفيذ برامجها أو الاستفادة منها، ويمكن أن تظهر المشاركة ويتأكد دور الجهود التطوعية من خلال عملية تنمية المجتمع،على اعتبار أن الهدف الأول لتنمية المجتمع هو تحقيق التغيير الاجتماعي المقصود في العلاقات والاتجاهات والسلوك من خلال

المواطنين أو الجهد الذاتي في المجتمع، ذلك لان الإستراتيجية الأساسية لتنمية المجتمع تقوم على تنمية المشاركة الشعبية بل وتحقيق اكبر قدر ممكن من هذه المشاركة، وذلك لكي يتم التغيير من خلال خبرة الممارسة، وان تجميع الجهود وتضافرها أمر ضروري ومرغوب فيه، وله التأثير والفاعلية لتحسين ظروف الحياة في المجتمع المحلي.

ولقد حظي مفهوم المشاركة باهتمام المختصين من أجل تحليل مضمونه، وإذا كانت المشاركة في نفس المجتمع الذي يعيش فيه الفرد، فانه من السهل أن يطلق عليها لفظ المشاركة, على عكس الجهد التطوعي الموجه إلى مجتمعات أخرى غير المجتمع الذي ينتمي إليه الفرد فانه يقف عند حد التطوع ولا يرقى إلى مستوى المشاركة.

أن مفهوم المشاركة يقترب من مفهوم حق تقرير المصير على أساس أن المشاركة بمثابة التطبيق العلمي أو ممارسة حق تقرير المصير. فعن طريقها يمكن للإنسان أن يشارك في تحديد طريقة حياته والعمل على رفع مستوى الحياة بما يتفق ومستوى الطموح لديه. لذلك استعرض (ماركس) هذا المفهوم في ضوء الميتافيزيقية، وبالنسبة لمبدأ الحرية عند كل من (كونت) و(هيجل)، ومن خلال تجارب الممارسة في مجالات تنمية المجتمع تتضح أهمية مشاركة المجتمع واعتبار ذلك أمرا حيويا ذلك لان قيادات المجتمع ومن خلال نظرتهم البسيطة والواقعية يمكن أن يصلوا إلى انسب الحلول لمقابلة الاحتياجات الفعلية للمجتمع بأسلوب ديمقراطي كما يضمن توفير عناصر النجاح لمشروعات التنمية. ولذلك فان العمل الاجتماعي يؤكد على أهمية الديمقراطية وقيمة الإنسان وحرية العقيدة واحترام العقيدة

واحترام الفروق الفردية. وصولا الى الهدف العام الذي يحكم الممارسة ألا وهو تحقيق الرفاهية للفرد وللمجتمع مع عدم التضحية بالمصالح الفردية.

وتشير تقارير الأمم المتحدة إلى أن المشاركة الشعبية تتوقف على توافر ثلاثة عناصر هي: التعاون بين الناس, والقبول، والمساهمة, ولتحقيق ذلك يجب أن تتوافر لدى الناس الإدراك بأهداف المشاركة في برامج التنمية، بحيث ترتبط مصالحهم مع ضرورة الاهتمام بالظروف العامة المجتمع، وطبيعة العلاقات الاجتماعية بين أفراده، كما ينبغي أن يتعايش الناس مع هذه الظروف وممارسة هذه العلاقات، للاقتناع بالمشاركة الفعلية لتحقيق الأهداف.

وتشير إليزابيث وينبرج بان للمشاركة مثيرات مادية ومعنوية، حيث تتمثل المثيرات المادية في ناتج العمل المجتمعي والمثيرات الاقتصادية ومدى إمكانية الحصول على الإمكانيات التي تزيد من دخل الأسرة وغيرها، بينما تتمثل المثيرات المعنوية في الاتصال بالناس، وكيفية استخدام هذه الاتصالات لصالح المجتمع. وعملية المشاركة على هذا النحو تستهدف في المقام الأول زيادة فاعلية برامج التنمية عن طريق اكتشاف وتشجيع وتدريب القيادات الشعبية المحلية، مع ضرورة التركيز على مساهمة الشباب والنساء، ودعم الجهود الشعبية المستثارة بخدمات حكومية فعالة،وهذا من شانه أن يحقق تكاملا بين قدرة المواطنين على العون الذاتي والعمليات العلاجية التي تقوم بها أجهزة الرعاية الاجتماعية.

من جانبه يوضح آرثر دانهام انه لتقوية صفات المشاركة والتوجيه الذاتي والتعاون يجب أن نصيغ أهدافا معينة، وهي ما يسمى بالأهداف الوظيفية والأهداف العملية، والتي من خلالها يمكن تحقيق أهداف التنمية.

أما قاموس الخدمة الاجتماعية ١٩٨٧ فقد حدد مفهوم المشاركة لدى المواطنين بأنه التفاف أعضاء المجتمع وتأثرهم بالسياسة الاجتماعية، حول جهود التغيير ومطلوب من القائمين على التغيير تسهيل مشاركة المواطنين في تلك الجهود.

وتعني المشاركة كذلك أداة الفرد في عمل مشترك مع الآخرين بدلا من أن يبقى الفرد كمتلقي سلبي للخدمة أو المساعدة، ويتضح من ذلك التركيز على أهمية دور متلقي الخدمة في تحسين نوعيتها وزيادة كفاءتها. لذلك ينظر إلى المشاركة على أنها العملية التي يلعب الفرد فيها دورا في الحياة السياسية والاجتماعية لمجتمعه، وتكون لديه الفرصة لان يشارك في وضع الأهداف العامة لذلك المجتمع، وكذلك أفضل الوسائل التي تساعد على تحقيق وانجاز هذه الأهداف.

في ضوء ما سبق يمكن أن تتحدد المشاركة الشعبية في الخطوط التالية:

أ. جهود تطوعية إرادية تقوم على أساس الرغبة والاستعداد الذاتي من قبل المشارك ولكنها تحمل أيضا الالتزام الأدبي تجاه المجتمع.

ب. مساهمة أو تعاون مع الآخرين سواء من أهالي المجتمع وقياداته الشعبية أو موظفي الحكومة والمؤسسات من المهنين في أي عمل من الأعمال التي تعود بالنفع على أهالي المجتمع في مختلف المجالات.

ت. تأثر بالعوامل الذاتية للمواطنين كالسن والجنس والتعليم والمستوى الاقتصادي والمهنة، وبالعوامل المجتمعية عامة.

ث. حق لجميع المواطنين في المجتمع طالما توافر لديهم القدرة عليها.

ج. تتنوع بالأداء كالرأي والخبرة أو المال أو العمل اليدوي.

ح. وسيلة للتعرف على احتياجات المجتمع ومشكلاته.

خ. مساهمة في إحداث التغيير الاجتماعي المقصود في العنصر البشري والبيئي معا.

إن اشتراك أهالي المجتمع في اتخاذ القرارات على كل المستويات بما يمكنها من إدارة شؤونها بنفسها وفرض مصالحها في جميع الأحوال, يولد الدافع على العمل والإتقان فيه وبالتالي تسارع عمليات التنمية.

ورأى فؤاد الصلاحي أن المشاركة تعبر عن وعي الأفراد في تحديد احتياجاتهم،و هي حق من حقوقهم المدنية والسياسية،تدعم جهود الدولة الخاصة مع انخفاض الإنفاق الحكومي اجتماعيا، وهي شرط أساسي لاستدامة التنمية وشموليتها، من خلالها يتعلم المواطنون كيف يفكرون في مشاكلهم ويحلونها،تنمي الشخصية الديمقراطية وهي اللازمة للتنمية باعتبارها شخصية ايجابية فعالة مشاركة مسؤولة،تنمي في الأفراد عادات وقيم المشاركة فتتأصل في وعي الأفراد وفي ممارستهم وتصبح جزءا من ثقافتهم وقيمهم، تجعل الأفراد أكثر إدراكا لحجم مشاكل وتحديات الدولة والمجتمع على المستويين العام والخاص، تساعد على ترشيد السياسات والقرارات الحكومية، تخلق آليات تضامنية بين الأفراد والجماعات.

يمكن للمشاركة أن تتم مباشرة أو بواسطة ممثلين شرعيين. ولكي تكون المشاركة فعالة, يجب أن يتوفر لأعضاء الجماعات فرصة وافية

ومتساوية لإدراج مطالبهم على جدول أعمال الحكومة, ولطرح همومهم تعبيرا عن الخيارات التي يفضلونها كحصيلة نهائية لعملية صنع القرار.

وأوضح عبدالمنعم شوقي أن المشاركة مبدأ ومدخل أساسي للتنمية الاجتماعية حيث أن المشاركة تؤدي إلى تعليم الشعب عن طريق الممارسة، فيعرف بمرور الوقت كيف يحل مشكلاته بنفسه. كما تؤدي إلى فتح قنوات للتفاهم بين الحكومة والشعب، فتستجيب الحكومة إلى مشكلات الشعب وقضاياه، ويتعاطف الشعب مع جهود الحكومة.و هي تعني تدعيم الرقابة الشعبية على مشروعات الحكومة التي هي الضمان الوحيد لتعديل مسار التغيير، ليتمشى مع مصالح الجماهير الشعبية العريضة.و تؤدي إلى قيام المواطنين بتنظيم أنفسهم في هيئات أهلية تساند الهيئات الحكومية في مقابلة احتياجات الشعب. وتدعم التوجه الحكومي بكثير من الآراء الشعبية الصالحة.

يرى سبكت أن هذا المفهوم يركز على وجود قيادات تسهم بالجهود الذاتية في تنمية المجتمع في مختلف المجالات، ويتأكد بذلك التعاون بين الجهود الذاتية والجهود الحكومية في تنمية المجتمع وتحقيق أهدافه، إذ تمثل المشاركة عملية يلعب الفرد فيها دورا في الحياة السياسية والاجتماعية لمجتمعه، وتكون لديه الفرصة لان يشارك في وضع الأهداف العامة لذلك المجتمع، وكذلك أفضل الوسائل التي تساعد على تحقيق وانجاز هذه الأهداف

وينظر إلى المشاركة في التنمية كجهد منظم داخل المؤسسات والمنظمات لزيادة إمكانية حصول أصحاب الشأن على الموارد والتحكم فيها، وما يتصل بذلك من صنع القرار الذي يسهم في تحقيق سبل المعيشة

المستدامة. وعلاوة على ذلك, ينظر إلى المشاركة على أنها عملية تكرارية تتضمن إعادة تعديل مستمر للعلاقات بين مختلف أصحاب الشأن في مجتمع ما لزيادة تحكمهم وتأثيرهم على مبادرات التنمية التي تؤثر في حياتهم.

إن هناك مستويات أو درجات مختلفة من المشاركة تتراوح بين عملية التشاور البسيطة إلى صنع القرار المشترك إلى الإدارة الذاتية من قبل أصحاب الشأن أنفسهم. ويتم تقرير الدرجة المحددة لمشاركة مختلف أصحاب الشأن من خلال عملية تفاوض.وتستطيع المناهج والطرق والأدوات والنشاطات التشاركية وما يرتبط بها من تغييرات في المواقف المساعدة على تيسير عملية إنمائية تشاركية أكثر عدلا. ولترسيخ المشاركة المؤسسية ولضمان استمرار العمل الجماعي بعد انتهاء البرنامج أو المشروع, فمن الضروري تعزيز قدرات أصحاب الشأن خاصة الترتيبات المؤسسية المحلية. وفي هذا الصدد, يتعين وضع إستراتيجية ملائمة لبناء القدرات من اجل التكامل بين الروابط الأفقية والرئيسية ذات الصلة.

## ٣- أشكال المشاركة الشعبية

إن التجربة الديمقراطية في بعض الدول العربية نجد أنها تجربة مريرة أفرزت الكثير من الأزمات. فكثير من هذه الدول التي تعطي للمواطن حق المشاركة الشعبية قد أفرغت المعني الحقيقي للديمقراطية من محتواه الأصلي المفضي إلى العدالة والنزاهة إلى معنى مشوه مغاير للحقيقة قائم على غياب النزاهة والعدالة. وأصبحت مؤسسات المجتمع المدني مؤسسات هامشية لا دور لها في الحياة السياسية والاجتماعية

وتحولت الانتخابات العربية إلى انتخابات شكلية وأصبحت المشاركة الشعبية مشاركة صورية لا تقدم ولا تؤخر والصوت الشعبي لا قيمة له ولا وزن ولا تأثير له في الحياة العامة. إذ ليس من المعقول أن يبقى صوت الشعب واحدا ونتيجة الانتخاب واحدة طوال سنين متتالية ولفرد واحد فقط. لذا تفشى الفساد وتحولت الديمقراطية إلى مطية لخرق القانون وظلم الناس.

أما المجتمعات الكبرى فهي لم تتحول إلى الديمقراطية والى مجتمع مدني بسرعة، ولكن كانت هناك قوانين ودساتير وآليات وخطط وسياسات صارمة أنشئت لتحمي المجتمع وتحفظ الإنسان وتشيع العدالة بين الناس، فكانت السبيل إلى ترشيد الممارسة الديمقراطية وتوجيهها. فالمرجعية التي يعود إليها الناس في اختلافهم وفي ممارستهم الديمقراطية هو الدستور، وغيابه يفقد الدولة صفة الدولة الديمقراطية، اما إطالة المدة في انتظار التوعية والتعليم والتثقيف للمجتمع حتى يصبح قادرا على الممارسة الديمقراطية، وغلق الأبواب أمام الناس ليس الطريقة الصائبة، وما الحل الا في فتحها وإقامة نظام يكفل نجاح التجربة الديمقراطية.

تعتبر المشاركة عنصر أساسي من عناصر الحياة،حيث أن المشاركة عبارة عن وسيلة فعالة في إحداث التغيير في المجتمع، من خلال تعاون جميع أهالي المجتمع، لان تعاون الجميع يؤدي إلى التغيير، والمشاركة تدل على وعي الجميع بأهمية المشاركة في الحياة، وان الوعي نابع من إدراك الأفراد بضرورة التعاون فيما بينهم،في مواجهة احتياجات المجتمع ومشكلاته. أما الاعتماد على الغير في تحقيق المطالب، فإنه يؤدي بالمجتمع إلى التراجع والجمود وعدم تحقيق الأهداف.

لقد اتسعت قاعدة المشاركة بين الجميع في المجتمع العربي المعاصر، حيث أخذت صورا متعددة منها المشاركة الايجابية في الإصلاح ومنها المشاركة السلبية التي تهدد امن واستقرار وتلحق أضرارا بالمجتمع.

إن المواطن يريد أن يكون له وجود ودور فاعل في صنع القرار في بلده، وله الحق في امتلاك الأدوات والوسائل التي تؤهله للمشاركة الفعالة، وتوفير المناخ الملائم لتحقيق الممارسة الشعبية الفعالة من ركائز الحياة الديمقراطية.كما أن المشاركة تمكن المجتمع من الاستخدام الأمثل لطاقات أفراده وجماعاته المنظمة. اذ تدعو إلى إعطاء دور اكبر للمجتمع المدني, وتوجب تطبيق اللامركزية على صعيد الإدارة العامة أو الحكومية, وتمكن المواطنين من المشاركة في بنية السلطة ومن التأثير على السياسات الاجتماعية.و هي في نفس الوقت وسيلة تربوية، من خلالها تكتسب القيادات المجتمعية العديد من المهارات والخبرات وتعمق لديهم الشعور بالانتمائية, كما أنها تحدد نمط الضبط الاجتماعي في المجتمع.

يولي العمل الاجتماعي اهتمامه لتنمية المجتمعات المحلية, والتي لا تتحقق أهدافها بدون مشاركة المجتمع، لان المجتمع من حقه أن يختار أهدافه ويحدد احتياجاته ويقوم بتقييم برامج الخدمات وتحديد مدى الاستفادة منها.وتعني المشاركة هنا لسهام قيادات المجتمع بالجهود الذاتية التطوعية لما فيه مصلحة المجتمع, والتي تقوم على الرغبة الذاتية والوازع الشخصي، كرد فعل تلقائي غير منظم لمقابلة مشكلات المجتمع، نابع من الرغبة دون انتظار العائد في مشروعات المجتمع التي تتفق أهدافها وقيم المجتمع ومعاييره من خلال منظمات عامة أو تطوعية, وذلك للمساهمة في العمليات الوقائية والإنشائية والعلاجية في المجتمع. وهي تختلف من وقت

إلى آخر في المجتمع, ومن منظمة اجتماعية إلى أخرى, بحكم أن الجهود التطوعية تصاحب عمليات تنمية المجتمع. فقد تقف عند تحديد المشكلات وتترك للأجهزة المتخصصة استكمال المراحل, وقد تشمل عمليات المبادرة وتحفيز جماعات المجتمع, والقيام بالجهود الذاتية في التمويل أو تحمل مسئوليات التنفيذ.

حاول "اولسن" رصد آراء العلماء بالنسبة لدوافع الانضمام إلى جماعات المشاركة المجتمعية التطوعية وحددها في ستة نظريات هي:

**نظرية التبادل:** على أساس أن ما يحكم الانتمائية الاختيارية للمشاركة هو توقع الحصول على عائد مجز يفوق ما يضحى به الفرد من جهد أو وقت أو مال نتيجة المشاركة، أي بالتبادل.

**نظرية التفاعل:** على أساس تولد دواعي الانتمائية إلى جماعة المشاركة في عمليات التنمية إلى الرغبة في اقامة علاقات مع آخرين لإشباع الحاجات النفسية والاجتماعية، أي بالتفاعل.

**نظرية البيئة:** فيكون الدافع وراء الانتمائية للمشاركة تجميع الجهود المشتركة لتحقيق الاستغلال الأمثل لموارد البيئة المحيطة، أي خدمة البيئة.

**نظرية القوة الاجتماعية:** يكون الهدف من المشاركة بالعمل التطوعي الحصول على قوة اجتماعية يمكن استخدامها في تحقيق الأهداف الشخصية.

**النظرية المعيارية:** حيث تكون عملية المشاركة عملية امتثالية، وفقا لإطار الضبط الاجتماعي في المجتمع.

**نظرية القيم:** حيث تكون المشاركة قيمة أساسية، تؤكد أهمية الدخول في أشكال تنظيمية والمشاركة فيها.

وفي ضوء ذلك نجد أن موضوع المشاركة يعتبر محورا أساسيا في عملية تنمية المجتمع.و أن المشاركة في تخطيط برامج تنمية المجتمع تؤكد فاعلية الإنسان في صياغة القرارات التي تفيد حياته ومجتمعه،. وتدعم الديمقراطية وتنشيط نماذج الضبط الاجتماعي واللامركزية. وتدعم الشعور بكيان الإنسان في المجتمع, , وتنأى بالمواطنين عن الشعور بالاغتراب, وضمان مساندة جماعات المجتمع لعمليات التغير والاهتمام بها ومؤزراتها مما يجعلها أكثر ثباتا واعم فائدة, وذلك لان المواطنين أكثر حساسية من غيرهم لما يصلح لمجتمعهم.

تشترك تنظيمات أو جماعات المشاركة في بعض السمات البنائية والوظيفية, فبنائيا تقوم على العلاقات الاجتماعية لمقابلة الاحتياجات يمكن أن يجمع بين المشاركين وحدة المشكلة مما يؤدي إلى التشابه بين أعضاء الجماعة، لأن وحدة المشكلة تعتبر شرطا للعضوية بصرف النظر عن الفروق الفردية, كما إنها جماعات هادفة ديناميكية, توظف الجهود الفردية. كما أن مساعدة الآخرين تعتبر توجها واضحا داخل الجماعة.أما وظيفيا فان بذل الجهد أساس حصول الفرد على رضا الجماعة, وهي توجه سلوك الأعضاء بالممارسة. وهي تدعم دور جماعات المشاركة لدرجة تسمح بتعديل السلوك من خلال تلك الممارسة، وتحافظ على التجانس بين الأعضاء, وتمنح أعضاءها مكانة اجتماعية يرضونها ويسعون اليها بشكل غير ظاهر، وفقا لما قاموا به من جهد.

تناول "جاك روثمان" صاحب أشهر نظريات تنمية وتنظيم المجتمع المشاركة باستفاضة، وكشف عن وجوهها العملية فأبان أن المشاركة كهدف تعوض عن تفكك العلاقات في المجتمع،والمشاركة كوسيلة تعير عن الديمقراطية، وتضمن مساندة الناس لمشروعات التنمية،والمشاركة كوسيلة تختار البدائل والأهداف.

**استراتيجيات المشاركة في ضوء القيم:**

يعتبر دعم المشاركة من قبل المواطنين في المجتمع، ترجمة حقيقية لتوفر المناخ الديمقراطي, وضمان نجاح المشروعات الخاصة بتنمية المجتمع ودعم الانتمائية إلى المجتمع, كما يحمل هذا المعنى التفاؤل لنجاح العمل الجماعي وتعديل السلوك داخل المجتمع, ولكن ينبغي أن نأخذ في الاعتبار أن عملية تنمية المجتمع كثيرا ما تحتاج إلى قرارات متخصصة, ولذلك تظهر مشكلة التوفيق بين متطلبات المشاركة واتخاذ قرارات أساسية فنية بواسطة المتخصصين، يعنى ذلك أنه ينبغي إيجاد صيغة ملائمة تجمع بين المشاركة ودور المتخصصين, وكيف يمكن تفضيل دور على آخر في موقف معين وهذا ما تهتم به استراتيجيات المشاركة.

تعتبر مشاركة المواطنين أنفسهم إستراتيجية في تنمية المجتمع، وتختلف النظرة إلى المشاركة من حيث أنها وسيلة أم غاية؟ ففي بعض المواقف يمكن أن تكون المشاركة أداة لتوجيه سياسة المنظمة وحمايتها والحفاظ على استقرارها، وفي موقف آخر يمكن أن تكون المشاركة وسيلة علاجية أو تعليمية لتغيير الاتجاهات, وفي موقف ثالث من الوسائل المساعدة للتنظيم على تحديد أهدافه.ولكي تتحقق الأهداف من وراء

المشاركة فلابد أولا من تحديد إطار التفاعل بين جماعات المجتمع, وتحديد المعوقات التي قد تحول دون إتمام المشاركة, وكذلك المشكلات المجتمعية، ثم يلي ذلك تحديد إستراتيجية مواجهة هذه المشكلات، وبعد ذلك تأتي عملية المبادأة لتشجيع المواطنين على المشاركة في مختلف عمليات التنمية بداية من تحديد المشكلة وتعبئة الموارد واختيار انسب السبل للتغلب عليها.

إن تعدد إستراتيجيات التنمية المرتبطة بالمشاركة تتأثر بمدى ونوعية المشاركة وحسب مراحل وعمليات تنمية المجتمع. ففي المرحلة الأولى يمكن أن يكون على المنظمين تقبل المجتمع,أما المرحلة الثانية فيكون على المشاركين تحمل المسئولية ويصبح دور المنظمين مسهلا أو مساعدا بينما في المرحلة الثالثة فتصبح المشاركة قاسما مشتركا في مراحل العمل ويتحول دور المنظمين إلى توجيه العمل والتدخل في الوقت المناسب.

إن من العوامل التي تؤثر على المشاركة وتعيقها العوامل التالية:

١.المستوى الثقافي السائد بالمجتمع: فإذا ما سادت ثقافة الشعور بالحرمان الاقتصادي،و أعتبر الفقراء أنفسهم ضحايا المجتمع,وركز رب الأسرة على العمل فقط والخوف من المستقبل، وظهرت الشكوى من أن المؤسسات المقدمة للخدمات لا تؤدي خدمات يحتاجون إليها, مما يقتضي قيام القائمين على التنمية استثارة أعضاء المجتمع لتغيير الأوضاع التي يعيشون فيها وإن هناك أملا كبيرا في تغييرها.

٢. الشعور بالاغتراب: وينتج الاغتراب من عدم مقدرة الإنسان في العصر الحديث على الحفاظ على تكامل كينونته، ويكون مصدر الاغتراب عن القيم والمعايير الاجتماعية هو الفشل أو توقع الفشل في تحقيق الأهداف

بوسائل مشروعة والى افتقاد التوجيه، مما يقتضي من القائمين على التنمية تحرى الأسباب المؤدية إلى هذا الاغتراب، ووضع السياسة الكفيلة بتقدير هذه الفئات والعناية بها للاشتراك في أمور مجتمعها.

٣.محدودية إدراك البيئة: مما يقتضي من القائمين على التنمية توعية السكان بالمؤسسات المحيطة بهم واهم الخدمات التي تقدمها وكيف يمكنهم الاستفادة منها. والطلب من هذه المؤسسات لكي تعرض خدماتها للمجتمع واستخدام وسائل الاتصال المناسبة.

٤. السعي وراء لقمة العيش: إن السعي وراء لقمة العيش يؤدي إلى إعاقة المشاركة مع عدم إعطاء نفس الأهمية للبيئة الاجتماعية لأنها لا تتعلق مباشرة باحتياجاته الشخصية ومتطلباته، مما يؤدي إلى عدم اهتمام الأهالي بالمشاركة.

٥.التشاؤم من إمكانية التغيير: وذلك نتيجة الشعور بالإهمال من جانب الجهات المسئولة وعدم إحداث تعديلات في البيئة التي يعيشون فيها لمدة طويلة،مع أنهم يرون اهتماما بالمناطق الراقية.

أما عوامل نجاح المشاركة فتتمثل في البدء من الحاجات الفعلية والمحسوسة لسكان المجتمع، وتوسيع قاعدة المشاركة الشعبية لدى سكان المجتمع، وتوفير المعلومات الصحيحة والدقيقة عن المشكلات التي يعاني منها المجتمع وأسلوب الحل المناسب، وتكوين جماعات عمل ذات جاذبية فعالة لأعضائها وتكون نواة لمشاركة واسعة من جانب المجتمع.

تواجه المشاركة عادة عوائق نابعة من طبيعة المجتمع وظروفه، فتنشا عنه معوقات اجتماعية واقتصادية، ذات جذور ثقافية، كالسلبية

والتواكلية والاعتماد على الأجهزة الرسمية، وعدم الرغبة في التغيير، ومقاومة الجديد والتمسك بالقديم، وعدم الرغبة في المغامرة والخوف من المستقبل والتشاؤم في إمكانية إحداث تغييرات تعود بالنفع، وخاصة في المجتمع الريفي. وكذلك عدم إعطاء الوقت الأهمية المناسبة،

كما أن النظر إلى كبار السن وعدم معارضتهم أو حتى إبداء الرأي أمامهم من الاتجاهات السائدة في غالبية المجتمعات الريفية، مما يدفع الشباب إلى عدم المشاركة في المشروعات المجتمعية، فكبار السن يمتازون بالخبرات التي اكتسبوها. ولكن هذا لا يمنع أن يكون من بين الشباب من زادت معارفه نتيجة للتعلم والاتصال مع سكان المجتمعات المتقدمة، وبذلك تصبح خبراته اعم واشمل، ويؤدي ذلك إلى حجب مشاركة الكثير من أهالي الريف خاصة النساء والشباب, ومما لا شك فيه أن هذه الفئات من أهم عناصر المجتمع، فالتنمية بدون مشاركة المرأة والشباب تصبح ناقصة غير شاملة ما يبطئ من تقدمها ويعوق مسيرتها. والكثير من الناس لا يحاولون استغلال وقت الفراغ في الأعمال التي تعود عليهم أو على مجتمعهم بالنفع.

أما المجتمع الحضري فيتسم باتجاه أفراده إلى العمل على تحقيق اكبر منفعة مادية في فترة زمنية قصيرة نسبيا، لصالحهم الشخصي والأسري، دون مراعاة لظروف مجتمعهم، ويعتقد الكثير من أبناء هذه المجتمعات، بان أعضاء المجتمع الآخرين، يقومون بعمل نفس الشيء، أي في عدم الاهتمام بالمصالح والأهداف العامة للمجتمع، إلا إذا أدى هذا إلى تحقيق منفعة مادية ملموسة للعضو وأسرته. وبالتالي لا يوجد احد يهتم بشؤون هذه المجتمعات، إلا الموظفين الحكوميين في حدود عملهم الرسمي، في معظم الأحوال, مما يؤدي إلى إيجاد صعوبات متعددة أمام المؤسسات الاجتماعية،

تقف عثرة في طريق مشاركة المواطنين في المشروعات المجتمعية، حيث أن المشاركة الشعبية تحتاج إلى أنماط سلوكية وعلى قيم اجتماعية، تدفع المواطنين للمشاركة في تحقيق أهداف المجتمع التنموية.

كما أنه لا سبيل أمام الدولة لتنمية مواردها البشرية ومن ثم تحقيق معدلات عالية من التنمية إلا من خلال زيادة الوعي الاجتماعي والسياسي،وهي من القضايا التي تواجه خطط التنمية، وذات أبعاد متشابكة اجتماعية واقتصادية وسياسية. والمواطن يفقد حقا من حقوقه الأساسية المكفولة له دوليا في حقوق الإنسان بحرمانه من التعليم أو كان ضعيف الوعي الاجتماعي والسياسي، يفقد تبعا لذلك كثيرا من حقوقه الاجتماعية والسياسية، فيحرم من الإسهام في الحياة العامة وفي المشاركة الفعالة في مجال الإنتاج أو في المجال السياسي وفي تكوين الرأي العام وصنع القرارات.

ويعتبر انخفاض مستوى المعيشة من أهم العوامل المسببة لسلبية المواطنين، حيث انه يدفعه إلى السعي الشاق وراء لقمة العيش، بهدف إشباع الاحتياجات الضرورية وتحسين أحوالهم الاقتصادية، ومن ثم لا يجدون الوقت اللازم للمساهمة إلى المشروعات المجتمعية. إذ يتعرض الإنسان ذو الدخل المحدود لضغوط احتياجات الحياة الضرورية له ولأعضاء أسرته مع قلة الموارد المادية، مما يجعل هذه الاحتياجات ملحة وذات تأثير كبير، مما يحفزهم على العمل على إشباع هذه الاحتياجات في المقام الأول، مما يتطلب بذل الجهود الكبيرة التي تستنفذ قوته ووقته، وبذلك لا يجد القوة أو الوقت للمشاركة في أي من المشروعات الاجتماعية.

فالإنسان ذو الدخل المحدود يركز نشاطه على إشباع الاحتياجات العاجلة للمستقبل القريب ولا ينظر بعين الاعتبار للمستقبل البعيد، بل إن

الأمر قد يدفع ذو الدخل المحدود إلى منع أبنائه من الاستفادة من الخدمات التي تقدم لهم من الدولة، مثل الخدمات التعليمية التي تقدمها المدارس، وذلك بهدف تشغيلهم في أي من الأعمال التي تدر عليهم الدخل المادي اللازم، لمواجهة الأعباء الأسرية.

ويخصص ذوو الدخل المحدود وقتهم وجهدهم للمتطلبات التي تتعلق بإشباع احتياجاته الضرورية من مأكل وملبس وعلاج, وبذلك فهم لا يعطون للمشاركة في المشروعات المجتمعية إلا القليل من الجهد والوقت. كما أنهم يشعرون في معظم الظروف بأنهم بقلة إمكانياتهم، لا يستطيعون المساهمة في المشروعات المجتمعية نتيجة لافتقارهم إلى المال والخبرة والنفوذ، مع عدم الثقة بالنفس للمشاركة في هذه المشروعات، والشعور بالإحباط، ولهذه الأمور مجتمعة لا يحاولون المشاركة.كما أنهم يعزفون عن المشاركة في عضوية المؤسسات الاجتماعية والتنظيمات السياسية والشعبية، نظرا إلى نقص الخبرات وضعف الموارد المادية، أو عدم توفر الوقت اللازم للمشاركة في هذه المنظمات، فتنخفض نتيجة ذلك مشاركتهم في مشروعات التنمية المحلية.

أما البطالة فقد أصبحت من المشكلات الحادة التي تعاني منها المجتمعات العربية عموما، ينسحب عليها ضعف المشاركة المجتمعية في تناول قضايا المجتمع، بما يرافقها من مشاعر السخط واللوم والقنوط والإحباط لدى العاطلين عن العمل من الشباب ومن ذويهم أيضا.تلك التي تؤدي في حالات متكررة إلى العنف والإرهاب والانحراف وخرق منظومة الضبط الاجتماعي.

وتقر الدساتير في الدول العربية عملية المشاركة السياسية الشعبية من خلال إقرار المساواة بين المواطنين في الفعاليات السياسية، وحرية العمل الجماعي منظمات المجتمع المدني.

إلا أن طبيعة الثقافة السائدة تجعل من هذه المنظمات مشلولة وتعاني من عدم التجاوب معها من قبل المواطنين، وهي تتأثر بصور عديدة من سلبيات المجتمع كالواسطة والمحسوبية والتحيز والسعي نحو المصالح الشخصية وابتعاد النائب عن قواعده الشعبية وما إلى ذلك, كما أن المجالس النيابية لا تكاد تزاول دورها التشريعي والرقابي وأعضاؤها "نواب خدمات" تشغلهم المصالح الذاتية والجهوية. وعلى الرغم من التعددية الحزبية في النظام السياسي في بعض الدول إلا أنها تنظيمات تنقصها الديناميكية السياسية والوظيفية في الربط الحقيقي بين النخبة والأغلبية التي تبقى صامتة. كما أنها تفتقد الممارسات الديمقراطية على صعيدها الداخلي وفي علاقاتها فيما بينها وبالناس عموما. وترينا التجربة العربية أن منظمات المجتمع المدني في معظمها لا تدار بطريقة ديمقراطية، وتكرس زعاماتها التقليدية التي تمارس الاستعلاء على أعضائها.

من ناحية أخرى فان الأسرة قد لا تقوى على التوجيه السليم لأبنائها، بحيث توفر مقومات التكوين القيمي والأخلاقي لأبنائها، نظرا لانشغال الآباء في أعباء الحياة ومتطلباتها، وعلى العكس فإنها ترسخ لدى ابنها الشعور بان مسئوليته الأساسية هي تجاه الأسرة وليس المجتمع. ولما كان الابن لا يتاح له إلا مجال ضيق لتحقيق استقلاله الذاتي فانه يشعر بالعجز عن اتخاذ قراراته بنفسه، كما أن القيم التي تسود الأسرة القائمة على

السلطة والتسلسل والتبعية هي نفسها التي تسود العلاقات الاجتماعية والسياسية في المجتمع عموما.

أما فيما يتعلق بالمدرسة فمن الملاحظ ضعف قدرة المدرسة على أداء واجبها التربوي نتيجة لارتفاع كثافة الصفوف والتوسع في الأبنية على حساب مرافق الأنشطة المكملة للمناهج التعليمية لاستيعاب الأعداد المتزايدة من التلاميذ سنويا وطبقا لدراسة علمية اعتمدت على تحليل مضمون كتب التاريخ والتربية الوطنية في الأردن مصر وسوريا ولبنان اتضح تركيزها الشديد على دور الحكومة باعتبارها مصدر القرارات في كل ما يتعلق بحياة الأفراد بينما لا يتناول دور المواطن إلا لماما وبشكل عارض ولا يقتصر الأمر على محتوى المقررات الدراسية بل يتعداه إلى الأساليب التربوية من تلقين، وربما عقاب بدني، وهذه ولا شك ابعد ما تكون عن تنمية الاستعداد لإبداء الرأي والمقدرة على التفكير المستقل والشعور بالثقة في النفس.

وأما عن الأحزاب السياسية فان ضعفها وعدم قدرتها وفاعليتها لاستيعاب الشباب والمواطنين بصفة عامة والتعبير عن مطالبهم واحتياجاتهم أدى إلى تهميش دور هذه الأحزاب. فضلا عن أن هذه الأحزاب تفتقد الديناميكية السياسية والوظيفية في الربط الحقيقي بين النخبة والجماهير لأنها محاصرة بقيود قانونية وعملية تكبل من حركتها كما أنها تفتقد أيضا الديمقراطية على صعيدها الداخلي.

ومن هنا يمكن القول بان هناك عوائق اجتماعية واقتصادية وسياسية وغيرها من العوائق التي قد تقف حجرة عثرة أمام عملية المشاركة, لذا

ينبغي معرفة وتحديد تلك العوائق حتى يمكن تحديد كيفية التعامل معها بالصورة المنهجية لضمان مشاركة فعالة.

**أنظر:**


-إبراهيم عبدالهادي المليجي,.محمد محمود مهدلي: التخطيط للتنمية, المكتب الجامعي الحديث،الإسكندرية,2004.

- أبو النجا محمد العمري,.تنظيم المجتمع والمشاركة الشعبية: منظمات وإستراتيجيات المكتبة الجامعية الاسكندرية٢٠٠٠

-احمد رأفت عبدالجواد,المشاركة الاجتماعية ودورها في تنمية المجتمع المحلين كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان،القاهرة ١٩٩٩.

-احمد رأفت عبدالجواد,المشاركة الاجتماعية ودورها في تنمية المجتمع المحلين كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان،القاهرة ١٩٩٩.

- احمد مصطفى خاطر:التنمية الاجتماعية: الأطر النظرية ونموذج المشاركة,المعهد العالي للخدمة الاجتماعية، الإسكندرية١٩٩٥

-.رشاد احمد عبداللطيف, أساليب التخطيط للتنمية, المكتبة الجامعية,الازاريطة-الإسكندرية,2002.

-محمد رفعت قاسم ,تنظيم المجتمع,أسس وأجهزة,القاهرة,مطبعة المهندس,2005.

- http://www.shbabmisr.com/print.asp?EgyxpID=10932

# الفصل السادس

# التطوع في العمل من أجل التنمية الاجتماعية

ظهر التطوع كحركة اجتماعية تعكس الحراك المجتمعي الهادف إلى تأكيد قيم التعاون وإعطاء النموذج الحضاري للعلاقات الإنسانية، والدعوة الى التفاني في البذل والعطاء في سبيل سعادة الآخرين وتقدم المجتمع، وهذا الحراك معروف في المجتمعات منذ أقدم العصور، إلا أن المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ومتطلبات الحياة العصرية، جعلت الحاجة إلى الجهود التطوعية مطلوبة أكثر،و دفع هذا النوع من العمل أو النشاط إلى أن يأخذ منحى تربويا، تتطلب من الجهات المنظمة له أن تطور نفسها بصورة جمعيات وهيئات ومؤسسات حديثة تعمل بما يحقق استجابة لاحتياجات التنمية المحلية بتشعباتها كافة.

فقد اهتمت مختلف الدول العربية على توفير الإمكانيات المادية والبشرية لدعم العمل الاجتماعي التطوعي وتشجيعه، بالتشريعات والإدارة والرقابة والتمويل والتدريب والدراسات والمشورة، إلا أن ما يعاني منه القطاع التطوعي في مختلف الدول العربية في العقد الحالي فهو تدني مستوى الإقبال عليه وخاصة من الشباب، وذلك لانصراف الناس بشكل اكبر للأعمال الخاصة.في حين تتبع أهمية مشاركة الشباب في العمل التطوعي كونهم قادرين أكثر من غيرهم على فهم مشاكلهم وإيجاد الحلول الأنسب لها، كما أن العمل التطوعي يعزز انتماء ومشاركة الشباب في مجتمعاتهم وينمي مهاراتهم وقدراتهم الفكرية والفنية والعلمية والعملية ويتيح لهم المجال للتعبير عن رأيهم في القضايا التي تهم المجتمع والمشاركة في اتخاذ القرارات، ويظل العنصر البشري بحماسه وإقباله وإدراكه لدوره تجاه مجتمعه العنصر الأهم في نجاح الحركة التطوعية وإنتاجها.

## ١- دراسات حول التطوع

هناك دراسات سابقة اهتمت بالموضوع من أبرزها الدراسات التالية:

- دراسة عن دور الشباب في العمل التطوعي،للباحث علي حسن محمد، ٢٠٠٤م، وهي دراسة ميدانية هدفت إلى الكشف عن الدور الفعلي للشباب في عملية التطوع، والتعرف على قيمة العمل التطوعي في نفوس الشباب ومدى تأثيره على تكوين شخصيتهم وتعاونهم مع الآخرين، والكشف عن الدور التنموي للشباب ومشاركته في تنمية المجتمع وتقدمه. استخدمت الدراسة الأسلوب الوصفي التحليلي، واختيرت العينة بطريقة عشوائية من الشباب المشاركين في العمل التطوعي بمركز شباب المنيا – مصر أوضحت هذه الدراسة أهمية الشباب ودورهم في تفعيل ثقافة العمل التطوعي،و ضرورة الاهتمام بإعداد الناشئة من خلال التربية والتوعية على قيم العمل التطوعي
- دراسة عن مستقبل العمل التطوعي في المجتمع المدني، للباحث محسن خضر،٢٠٠٤م وهي دراسة نظرية مكتبية، تناول الباحث فيها الكثير من القضايا المرتبطة بالعمل التطوعي وهي: مفهوم العمل التطوعي ومقوماته، ومعوقات العمل التطوعي في الوطن العربي، وتأثير العولمة على مستقبل العمل التطوعي، كان من نتائجها: تعزيز دور وسائل الإعلام خاصة التلفاز في التأكيد على ثقافة العمل التطوعي، والتوعية التربوية بأهمية العمل التطوعي وذلك من خلال التعليم المدرسي والأنشطة المدرسية، و أوضحت كيفية تفعيل العمل التطوعي من خلال

الإعلام والتعليم والأنشطة المدرسية والاهتمام بالبعد الأخلاقي في ممارسة العمل التطوعي

- دراسة عن فلسفة العمل التطوعي ومتلازمة الأمن والتنمية، للباحث علي الحمادي، ٢٠٠٤م، وهي دراسة نظرية مكتبية تناول الباحث فيها مجموعة من العناصر أهمها: مفهوم العمل التطوعي، ومبررات العمل التطوعي، والعمل التطوعي وعناصر إرادة التنمية، كان من نتائجها ظهور اختلافات بين المهتمين بقضايا العمل التطوعي حول تحديد المفهوم نظرا لتأثره بالعديد من العوامل الذاتية والبيئية. وتعد عملية الإقبال على العمل التطوعي ذات دلالة في تطور مستوى النضج الفكري والإنمائي في المجتمع، وتفرض الصفات الشخصية الفطرية نفسها في السلوك التطوعي للأفراد، وتؤثر المتغيرات البيئية كالدين والعادات والتقاليد ودرجة الانتماء والولاء للوطن في العملية التطوعية، والحاجة لجهود المتطوعين لأجل بناء المجتمع.

- دراسة عن معوقات العمل التطوعي في دولة الإمارات العربية المتحدة، للباحث طلعت إبراهيم لطفي،٢٠٠٤م، وهي دراسة ميدانية، تعرفت على الوظائف التي تؤديها الجمعيات التطوعية بالنسبة للمجتمع، ودراسة وظائف الأنساق الفرعية التي تتكون منها هذه الجمعيات، وتحديد أهم معوقات العمل التطوعي في دولة الإمارات، توصلت الدراسة إلى أن هنالك مجموعة من المعوقات التي تواجه العمل التطوعي في دولة الإمارات منها المعوقات الشخصية والثقافية والاجتماعية والتنظيمية الإدارية والمالية والتشريعية، وكانت المعوقات الإدارية والتنظيمية من أهم معوقات العمل التطوعي من وجهة نظر

أفراد العينة الذكور، بينما كانت المعوقات الثقافية والاجتماعيـــة مـــن معوقات العمل التطوعي من وجهة نظر عينة الدراسة من الإناث.

- دراسة وزارة العمل والشئون الاجتماعية بسلطنة عمـــان ٢٠٠٠، عـــن واقع العمل التطوعي النسائي، وذلك للتعـــرف علـــى واقـــع العمـــل الاجتماعي التطوعي النسائي في المجتمع العماني، وتحديد معوقاتـــه، واختيرت عينة الدراسة بالطريقة العشوائية من المنتسبات إلى جمعيات المرأة العمانية في جميع مناطق السلطنة، وتوصلت نتائجها إلى ضعف إسهام جمعيات المرأة العمانية في المجالات التنموية، وعجز الجمعيات عن استقطاب القطاعات الواسعة من السكان كمشاركين، وعدم كفايـــة الدعم المادي الحكومي.
- دراسة عن دور المنظمات الأهلية العربية في تنمية المجتمعات_المحلية، للباحثة شهيرة الباز، ١٩٩٨، نيويورك، وهي دراسة نظرية مكتبيـــة، تناولت الباحثة فيها مجموعة من العناصر أهمها:أزمة التنمية العربية، والمنظمات الأهلية والتنمية المحلية، والمنظمات الأهلية في المجتمـــع المدني العربي، وتوصلت الدراسة إلى نتائج منها: التوسع في مؤسسات المجتمع المدني من حيث الحجم والأشكال المؤسسية والأهداف التـــي تسعى إلى تحقيقها هذه المؤسسات، يعود ذلك إلى: سياسات الإصـــلاح الاقتصادي والتوجه نحو نظام السوق، والعوامل السياسية المتمثلة فـــي ظهور التعددية السياسية وتزايد التوجه لليبرالي بشكل عام، والعوامـــل الاجتماعية والثقافية المتمثلة في التزايد الملحوظ في عـــدد المنظمـــات الأهلية الدينية وخاصة الإسلامية، وتزايد الاهتمام الـــدولي والعـــالمي بدور المنظمات الأهلية في الوطن العربي وضعف الـــدور التنمـــوي

لمنظمات الأهلية، حيث أنها مازالت بشكل عام تقوم بالــدور الخــدمي باعتبارها منظمات مساندة تتبنى المنظور الوظيفي. وتــدني مــشاركة المرأة في المنظمات الأهلية العربية، وضعف المناخ الديمقراطي السائد في المجتمع العربي بشكل عام، وان القطاع الخاص العربي ليس لــه وجود مؤثر في جهود المنظمات الأهلية العربية.

- وفي دولة الكويت قامت شركة ســيركل للخــدمات الإعلاميــة ١٩٩٨ بدراسة حول قياس الوعي التطوعي في المجتمع الكويتي، وهدفت إلى تحديد مستوى الوعي العام للتطوع كقيمة حضارية لدى أفراد المجتمع الكويتي، والتعرف على حاجات واهتمامات الشرائح المــستهدفة مــن الأنشطة التطوعية، والوقوف على مقومات ومعوقات العمل التطوعي في المجتمع الكويتي، وتوصلت الدراسة إلى أن العمل التطوعي يحتل مكانة كبيرة في نفوس الكويتيين، وان دوافع المشاركة إنسانية ودينيه، الا أن ثمة معوقات مثل عدم وجود وقــت فراغ،وغمــوض أهــداف البرامج التطوعية، وضعف التنظيم المؤسسي واللائحــي للجمعيــات التطوعية.

- دراسة عن المشاركة بالعمل التطوعي في دولة الإمارات، للباحث راشد محمد راشد، توصلت إلى وجود الشعور بأهمية العمل التطوعي لــدى مواطني دولة الإمارات، وتوفر الدافع الــذاتي للالتحــاق بالجمعيــات التطوعية، ولكن كثرة المسئوليات وعدم وجود وقت فراغ هما العاملان المسببان لعدم الإقبال على العمل التطوعي

- دراسة حول رأي المرأة في العمل التطوعي في قطر، للباحثة ســبيكة الخاطر ١٩٩١، قطر، وكشفت عن الدور المحوري لجمعيــة الهــلال

الأحمر في قطر، وتحديد المشكلات التي تواجهها هذه الجمعية، والوقوف على المنافع التي تعود على الفرد والمجتمع من المشاركة في العمل التطوعي، وتوصلت إلى أن العمل التطوعي يعتبر استثمارا لوقت الفراغ، وأنه يسهم إسهاما كبيرا في تنمية المجتمع المحلي، وأن هنالك مجموعة من العوامل تحد من الإقبال على العمل التطوعي في المجتمع القطري منها: عدم وجود خطة تدريب واضحة للمتطوعين، وعدم وجود الحوافز المعنوية، وضعف التوعية الإعلامية بأهمية العمل التطوعي في المجتمع القطري

- دراسة عن العمل التطوعي في الدول العربية الخليجية، للباحث باقر سلمان النجار،١٩٨٨، المنامة: هدفت الى معرفة واقع العمل الاجتماعي التطوعي في دول الخليج العربية،وتحديد السمات المشتركة والسائدة للعمل الاجتماعي التطوعي في هذه الدول، وتوصلت الدراسة إلى تخلف بعض الأنظمة والتشريعات التي تحكم العمل التطوعي عن مواكبة الكثير من المتغيرات المجتمعية المعاصرة، صغر وضعف الكفاءة لدى الكادر الوظيفي العامل في الوحدات الإدارية المشرفة على أنشطة جمعيات النفع العام، وضعف إسهام الأنشطة التطوعية في الجانب التنموي، وعدم كفاية الدعم المادي الحكومي والأهلي للجمعيات التطوعية، وأن الجمعيات الخيرية تمثل الغالبية العظمى من مجموع جمعيات النفع العام العاملة في الحقل التطوعي، تليها في ذلك الجمعيات المهنية والجمعيات النسائية

يلاحظ مما سبق التأكيد على دور العمل التطوعي في تنمية المجتمعات وتحقيق التقدم فيها، وأن الوعي يشكل دافعا للمشاركة فيه، أن

المشاركة في العمل التطوعي ليس بهدف الحصول على مقابل ولكن بـــذل الجهد من اجل الارتقاء بأوضاع الآخرين،و إن الأوجه الثقافية والاجتماعية شكلت الأوجه الرئيسية في اهتمام غالبية المشاركين في الهيئات التطوعيـــة عموما.

## ٢- أهمية الأعمال التطوعية

تختلف الأعمال التطوعية فيما بينها من حيث العمل، فهي إما أعمال مباشرة، وإما أعمال غير مباشرة.

تعني الأعمال المباشرة التعامل المباشر مع الناس، وتتمثل في المشاركة في عمليات جمع المال لصالح المؤسسة والمشروعات، وشرح برامج وأهداف وسياسة المؤسسة ومشكلاتها، وهذا يساعد على كسب تأثير وتدعيم المجتمع والمنظمة، والتعرف على مدى استجابة المجتمع لبرامج المؤسسة ومدى ملاءمتها للمجتمع، والقيام ببعض الأعمال الإدارية خاصة في المؤسسة الأهلية وتقديم بعض الخدمات المباشرة كزيارة المرضى ورعاية المسنين والقيام بالتدريس.

وتعني الأعمال غير المباشرة، تلك التي لا تتصل بالناس مباشرة، ويقوم بها المتطوعون من خلال التعاون مع المؤسسات مثل إعلام المؤسسة باحتياجات المواطنين ومشكلاتهم وتحديد أسبابها، والمشاركة في رسم سياسة المؤسسة أو تعديلها وتعديل أهدافها لمواجهة المشكلات وإشباع الاحتياجات، والمشاركة في أعمال اللجان والقيام بأعمال إدارية وتنظيمية وتحقيق التفاعل المتبادل ما بين المنظمة والبيئة.

أما الحصول على المتطوعين فيمكن أن يكون من عدة مصادر منها بعض سكان المجتمع المحلي، ممن شاركوا في بعض أنشطته واكتسبوا المهارات والخبرات التي تساعدهم على المساهمة في بعض عمليات تنمية المجتمع.الطلاب على مختلف مستوياتهم ومهاراتهم وتخصصاتهم، مما يتيح لهم أن يكونوا موردا خصبا للتطوع،و أشخاص ينتمون إلى هيئات اجتماعية أو تنظيمات سياسية، من أهدافها الخدمة العامة أو التوعية بقضايا المجتمع وأهدافه، أو ممن استفادوا من خدمات المؤسسات الاجتماعية

لا شك أن للعمل التطوعي أهمية كبيرة وجليلة تؤثر بشكل إيجابي في حياة الفرد والأسرة والمجتمع، ومن تلك الإيجابيات والآثار تحسن المستوى الاقتصادي والاجتماعي والأحوال المعيشية والحفاظ على القيم النبيلة وتجسيد مبدأ التكافل الاجتماعي واستثمار أوقات الفراغ بشكل أمثل.

أما بالنسبة للشباب فان العمل التطوعي يعمل على تعزيز عضوية الفرد الفاعلة في المجتمع، ويزداد نشاط الفرد بزيادة عضويته،.يرفع مستوى الفرد، وينمي شخصيته وثقته بنفسه واحترام الآخرين له، ويعزز انتماء المرء للمجتمع, وتنمية مسؤولياته تجاه وطنه، ويوسع آفاق الفرد ويطور خبراته وينمي أفكاره، ويعزز صفة الجرأة والإقدام، وغيرها من الصفات القيادية لدى الفرد، ويتعود الفرد على العمل الجماعي، وعلى حب العمل والانفتاح تجاه الآخرين، ويعزز إحساس الفرد بالتكافؤ والمساواة بينه وبين للآخرين،و يعطي الشباب المجال لتأدية واجبات اجتماعية وإنسانية، وتطبيق ما يتعلمه المواطن من مدلولات اجتماعية، كما يوفر فرصة المشاركة في تحديد الأولويات التي يحتاجها المجتمع, والمشاركة في اتخاذ القرارات، وفرصة تأدية الخدمات بأنفسهم وحل المشكلات بالجهد

الشخصي. وأما بالنسبة للمجتمع فهو يعزز المشاركة والتعاون في التنمية، ويوزع مصادر القوة والعمل في المجتمع، ويمنع احتكار تأدية الخدمات والواجبات من جهة واحدة، يعزز قيم التكافل والتضامن بين أبناء المجتمع، ويحقق مشاركة الجهات أهلية ورسمية لتلبية حاجات المجتمع.

تتركز أهداف العمل التطوعي على القيام بثلاث مهام أساسية من أجل تنمية المجتمع هي رسم إطار ينظم الناس في المشاركة، وتطوير أوضاعهم بما يمكنهم من المشاركة الفعالة، وتأهيل من لا خبرة له في الأعمال التنموية.إذ يساعد التطوع على تماسك المجتمع وذلك من خلال تخفيف المشكلات الاجتماعية التي تواجه المجتمع المحلي مما يؤدي إلى زيادة رضا الناس وإشباع حاجاتهم وينعكس ذلك بالتالي على تكامل المجتمع وتماسكه،و تعرف المجتمع بالظروف الواقعية التي تعيش فيها الفئات الأخرى، وتحقيق اتفاق الأغلبية حول الأحوال التي يعيشها المجتمع والتفاهم حول أهداف مجتمعية مرغوبة. كما يعوض المتطوعين عن النقص في أعداد العاملين التي في الهيئات الاجتماعية. ويزيد من اهتمام المتطوع بأهداف اجتماعية توجه طاقاته بعيدا عن الانحراف، ويكسب خبرات حياتية تساعد على تكامل شخصيته وتطورها، ويشبع الاحتياجات الاجتماعية للمتطوع التي تشبع من خلال إحساسه بالنجاح في القيام بعمل يقدره الآخرون ومن خلال انتمائه إلى إحدى المؤسسات ذات الشأن في المجتمع.

## ٣-مجالات العمل التطوعي

تتنوع مجالات العمل التطوعي على النحو التالي:

١- **المجال الاقتصادي:** تطوير المشاريع الصغيرة المدرة للدخل، تطوير الحرف، وتطبيق برامج التأهيل والتدريب المهني عليها.

٢- **المجال الصحي:** مثل التطعيم والتثقيف الصحي وحملات التبرع بالدم والنشاط الاجتماعي للمرضى في المستشفيات

٣- **المجال العمراني:** مثل حملات النظافة وتجميل الشوارع وتشجيرها.

٤- **المجال الثقافي:** مثل تنظيم دورات ثقافية في المدارس ومراكز الشباب وتشجيع الشباب على المطالعة والإبداع.

٥- **المجال الترويحي:** مثل الاحتفال بالمناسبات تنظيم المباريات والاهتمام بالألعاب الشعبية

٦- **مجال الدفاع المدني:** مثل الإسعاف والإطفاء والإنقاذ وتنظيم التطـوع للمساعدة في الكوارث والأزمات.

ويعد التطوع مجالا للتدريب على الحياة العامة واكتساب الخبرات التي تساعد على القيام بالعمل المطلوب، ولكن المجتمع المعاصر تظهر فيه ظاهرة عزوف الشباب عن المشاركة في العمل التطوعي، ردتها الاستطلاعات إلى جملة من الأسباب، هي:

**(١) معوقات من جانب الشباب أنفسهم**، تتمثل فيما يلي:

نقص الوعي، ممارسة خبرة غير مريحة أثناء المشاركة في أحد المشروعات، وذلك لانشغالهم بأمور الحياة والمعيشة اليومية، عدم ارتباط

المشروعات المطلوب المشاركة فيها بأولويات يراها المشارك،انخفاض مستوى الدخل،عدم وضوح الدور في المشاركة،عدم الثقة بالقائمين على المشروعات، عدم التحمس لطبيعة المشروعات. عدم الرغبة في تحمل المسئولية، ضعف الوعي بقيمة المشاركة.

**(٢) معوقات ترجع إلى طبيعة المشروعات ذاتها**، تتمثل فيما يلي:

عدم تماشي المشروعات مع ميول واحتياجات بعض فئات المجتمع،صعوبة إجراءات الحصول على الخدمات والاستفادة من المشروعات،عدم ارتباط المشروعات بالاحتياجات الأساسية للناس،عدم اشتراك المتطوعين في حميع خطوات المشروع.

**(٣) معوقات ترجع إلى الهيئات التطوعية**، تتمثل في ما يلي:

١. لجوء القيادات المهنية إلى الروتين والبطء في الإجراءات.
٢. قلة الجهود المبذولة لتنشيط الحركة التطوعية والدعوة إليها من جانب المؤسسات نفسها، مع غياب الهيئات اللازمة لتدريب المتطوعين.
٣. أن يكون هناك عدم توضيح لدور المتطوع واختصاصاته من قبل المؤسسة التطوعية التي يعمل بها، فضلا عن إتباع المؤسسة التطوعية لنوع من الجزاءات المبالغ فيها.
٤. عدم التجانس بين الفريق العامل في المؤسسة وبين المتطوعين.
٥. قلة التعريف بالبرامج والنشاطات التطوعية التي تنفذها المؤسسات الحكومية والأهلية.

٦. عدم السماح للشباب للمشاركة في اتخاذ القرارات داخل هذه المنظمات.

٧. وجود بعض الأنماط الثقافية السائدة في المجتمع كالتقليل من شأن الشباب والتمييز بين الرجل والمرأة

## ٤- دور الخدمة الاجتماعية في العمل التطوعي

يتمثل دور الأخصائي الاجتماعي في التطوع في الاشتراك في تحديد الصفات التي يجب أن تتوفر في المتطوع،و الاشتراك في اختيار المتطوعين، وفي توجيه المتطوعين الجدد،و تدريب المتطوعين قبل قيامهم بمسئولياتهم في المؤسسة., , ويقوم اختيار المتطوعين على أساس المؤهلات الشخصية التي تمكنهم من القيام بالأعمال التي سيستخدمون من اجلها.و الى جانب مجموعة من الشروط في الشخص المتطوع تتمثل بالنواحي التالية:

١. احترامه للناس وتقبله الفروق الفردية.

٢. النضج العقلي والانفعالي.

٣. العمل مع الناس بأسلوب ديمقراطي تعاوني.

٤. القدرة على تحمل المسئولية.

٥. أن يكون على مستوى ثقافي يمكنه من العمل مع الجماعات.

٦. أن تكون له القدرة على تعليم وتدريب الأفراد والجماعات.

٧. معرفته بموارد المجتمع المحلي.

٨. أن يكون لديه الوقت الكافي للعمل مع المؤسسة.

وهناك مكاتب للمتطوعين تعمل على الدعوة للتطوع وحصر المتطوعين وتصنيفهم ومعرفة نوع العمل والجهة التي يرغبون التطوع لها وتدريب المتطوعين وتوزيعهم على المؤسسات. ولكي لا يقل حماس المتطوع أو تهبط عزيمته، فان المؤسسات الاجتماعية تقوم بتشجيع هؤلاء المتطوعين بمنحهم منحا رمزية مادية كأجور المواصلات أو هدايا أو كتب علمية، أو بصورة معنوية مثل شهادات التقدير.

هنالك من الأسباب ما يشجع الأفراد على المساهمة في مشروعات المجتمع وأهمها الرغبة في الحصول على التقدير والمكانة، توفر كثير من الأفراد يشتركون في المشروع، الشعور بانتماء قوي للمجتمع ورغبتهم في المساهمة لتحقيق تقدمه، عدم الرضا عن أوضاع المجتمع، وقد يرفض الأفراد التطوع في مشروعات المجتمع لأسباب من بينها عدم وجود وقت لديهم.شعورهم بالنقص وعدم قدرتهم على المشاركة في المشروعات نتيجة العمليات الفشل والحرمان السابقة أو لشعورهم بعدم الانتماء أو لعدم ارتباطهم بمستقبل المجتمع ومصيره، عدم التعود على المساهمة في خدمة المجتمع أولا يرى ضرورة لذلك.

لذلك يقوم الأخصائيون الاجتماعيون بالمعالجات التالية:

١. إقناع الأفراد المتطوعين لكي يتولوا القيام بالمهام التي يكلفون بها، والمساهمة الايجابية بمعلوماتهم وأفكارهم وجهودهم.

٢. التأكد من أنهم يشعرون بالارتياح والحرية في المناقشة واتخاذ القرارات، ولديهم الفرصة للقيام بالعمل المناسب

٣. التأكد من حصول المتطوعين على التقدير من المحيطين والشعور بالرضا عن أنفسهم نظرا لما حققوه من انجاز

٤. الوصول إلى فهم واضح للعمل ودورهم فيه وعلاقته بالصورة المنشودة للمجتمع المحلي.

٥. النظر إليهم باعتبارهم قادة، يمكنهم المساهمة في بعض مراحل العمل وفي تنظيم الاجتماعات وتخطيط المشروعات وإبداء الآراء وممارسة النقد الايجابي.

أنظر:

-محمد شفيق, التنمية الاجتماعية (دراسات وقضايا التنمية ومشكلات المجتمع),المكتبة الجامعية,الإسكندرية,الطبعة الثالثة,2001.

-.محمد عبدالفتاح محمد,الأسس النظرية للتنمية الاجتماعية في إطار الخدمة الاجتماعية,الناشر مكتب الجامعي الحديث,2005.

.هناء حافظ بدوي,التنمية الاجتماعية(مدخل نظري),دار المعرفة الجامعية, 2004.

-التنمية والتخلف في العالم العربي(أطروحات تنموية للتخلف),دار الفكر العربي,بيروت٢٠٠١.

# الفصل السابع

# العلاقة بين الخدمة الاجتماعية والتنمية الاجتماعية

تؤدي مهنة الخدمة الاجتماعية دورا كبيرا ومساندا لأدوار القطاعات الإنتاجية والخدمية في تحقيق تنمية المجتمعات المحلية, حيث تهتم بالعلاقات الاجتماعية، وتعتمد على الحقائق العلمية وتقدم خدمات مباشرة للأفراد والجماعات والمجتمعات، وتشكل في نفس الوقت كل أنشطة التنمية الاجتماعية، وتقوم بدور أساسي في مساعدة الأفراد والجماعات على التكيف وفي رفع مستوى الأداء لديهم.و تنطلق تنمية المجتمع المحلي والخدمة الاجتماعية من منطلقات متشابهة، عدا عن أن تنمية المجتمع وتنظيمه تعتبر إحدى طرق الخدمة الاجتماعية, إذ أن كلاهما يهتم بمعاونة الناس على أن يعيشوا حياة كريمة مريحة وكل منهما يؤمن بحق تقرير المصير في الحدود العامة التي يقبلها المجتمع الأكبر, وتركزان على الجهود الذاتية التي يبذلها الناس لتحسين أحوال معيشتهم.

## ١- أبعاد العلاقة بين الخدمة الاجتماعية والتنمية الاجتماعية

إذا تناولنا علاقة الخدمة الاجتماعية بالتنمية الاجتماعية واعتبرنا تنمية المجتمع القاسم المشترك بينهما، فانه يمكن على هذا الأساس تصوير العلاقة بين الخدمة الاجتماعية والتنمية الاجتماعية في النقاط الآتية:

١- تؤمن كل من الخدمة الاجتماعية والتنمية الاجتماعية بأخلاقيات وقيم أساسية في ممارسة العمل تقوم على احترام كرامة الإنسان والاعتماد المتبادل بين جميع الوحدات الإنسانية, , مما يشكل حجر الزاوية التي تقوم عليها التغيرات التي يرغب في إحداثها في اتجاهات وقيم وسلوك هذه الوحدات الإنسانية , وتحدد أسلوب التعامل معها، وترسم دورهما

في توفير فرص النمو لأعضاء المجتمع وزيادة قدراتهم من خلال المشاركة والإحساس بالانتماء، بحيث يشعر كل منهم بأنه جزء فعال في حياة المجتمع. مثلما تحافظان على حق المواطنين في تلبية احتياجاتهم وحل مشكلاتهم, وهما لا يتوليان ذلك نيابة عن أصحاب تلك الاحتياجات والمشكلات، لذا فان هناك ضرورة لقيام المواطنين بتحديد الأهداف والوسائل المناسبة لتحقيق هذا التغيير الايجابي في حياتهم الخاصة وظروف مجتمعهم.

٢- تشترك الخدمة الاجتماعية والتنمية الاجتماعية في الهدف الأساسي لهما، حيث أن التنمية الاجتماعية تهدف باستمرار لتوفير فرص حياة أفضل وتحقيق طموحات الإنسان وتحقيق الإشباع لحاجاته من خلال استثمار الموارد الممكنة بطريقة صحيحة مثلما تسعى الخدمة الاجتماعية إلى رفع مستوى الحياة أو توفير فرص حياتية أفضل, وتمكين الإنسان من القيام بوظائفه الاجتماعية في المجتمع خير قيام من خلال توفير المناخ الاجتماعي والنفسي المناسب.

أن التنمية الاجتماعية تعمل على التصدي للمشكلات الاجتماعية التي تعيق التنمية كالسلبية واللامبالاة والفردية والتعصب والانحياز والفساد المالي والإداري،و مساندة الإنتاج من خلال العمل على توفير العلاقات الإنسانية داخل الوحدات الإنتاجية، بينما تعمل الخدمة الاجتماعية على تحقيق هذه الأهداف من خلال تلافي حدوث المشكلات والتخفيف من المعاناة والألم والحد من التكاليف الباهضة اللازمة لعلاج هذه المشكلات وبعد حدوثها، مع إيجاد حلول للمشكلات والتخفيف من حدتها أو القضاء

عليها، إضافة إلى تأهيل الأشخاص الذين لم تفلح معهم الجهود الوقائية والعلاجية.

٣. هنالك ما أصبح يعرف بالخدمة الاجتماعية الإنمائية التي تعمل على تدعيم وتقويم حياة الأسرة وإعداد الأهالي لتحسين أحوالهم من خلال إسهامهم في عمليات التنمية، كما تعمل على دفع عجلة التغيير وإزالة العقبات التي تعوق مسار معدلات التنمية المطلوبة عن طريق إحداث تغييرات ايجابية في العلاقات الاجتماعية، تساعد على إزالة العوامل المعوقة لجهود التنمية.

٤. تبني الخدمة الاجتماعية وكذلك التنمية الاجتماعية جهودهما على قاعدة علمية تشتمل على المفاهيم والمدركات التي ثبتت صحتها, من خلال الدراسات التطبيقية، التي تفيد في تخطيط البرامج والمشروعات وتنفيذها وتطوير الخدمات الاجتماعية عامة.

٥. تستخدم كل من الخدمة الاجتماعية والتنمية الاجتماعية العمليات التالية:

- جمع البيانات عن المجتمع المحلي.
- التعرف على القيادات المحلية.
- استثارة المجتمع المحلي
- تشجيع الأهالي على مناقشة مشكلاتهم.
- تحديد الأهالي لمشكلات مجتمعهم المحلي.
- دعم ثقة الناس بأنفسهم.
- تقرير الأهالي لخطط العمل.

- حث للاستمرار في الجهود لحل مشكلاتهم.
- مساعدة الأهالي على مساعدة أنفسهم.

٦. تعتبر الخدمة الاجتماعية تعزيز دور الإنسان في التنمية، مثلما تعتبر التنمية الإنسان أداة التنمية وهدفها.

٧. تعتمد كل من الخدمة الاجتماعية والتنمية الاجتماعية على الموارد المحلية للمجتمع سواء كانت مادية أو بشرية, ويؤدي ذلك إلى نفع اقتصادي من حيث أنه يقلل من تكلفة المشروعات ويدخل أنماطا حضارية جديدة من خلال الأنماط القديمة، باستخدام الموارد المتاحة في المجتمع.

٨. تستخدم كل من الخدمة الاجتماعية والتنمية الاجتماعية مجموعة من الأدوات والوسائل المختلفة للاتصال بالمواطنين, كالمقابلات والندوات والمؤتمرات والاجتماعات, ووسائل الإعلام المختلفة.

٩. تهتم المناهج الأكاديمية المعاصرة للخدمة الاجتماعية بمهارات الممارسة الخاصة بالعمل في مجال تنمية المجتمعات المحلية، تجاوزا للاهتمام ذي النطاق الفردي المحدود والعلاجي الطابع الذي كان سائدا لمدة طويلة من الزمن، مما يزيد من فرص التلاقي بين الخدمة الاجتماعية والتنمية الاجتماعية.

## ٢- دور الخدمة الاجتماعية في التنمية الاجتماعية

عرضنا مدى ترابط الخدمة الاجتماعية والتنمية الاجتماعية ارتباطا وثيقا، فكلاهما يرتكز على عدة قيم أساسية واحدة تقريبا فضلا عن أنهما يلتقيان في الأهداف التي تسعى كل منهما إلى تحقيقها والأساليب والطرق المهنية التي تستخدم في تحقيق هذه الأهداف.

وبناءا على ذلك يمكن أن تساهم الخدمة الاجتماعية في مجال التنمية الاجتماعية فيما يلي:

١. تحقيق الرفاهية للإنسان مستخدمة طرقها وأساليبها المهنية المتنوعة.

٢. إحداث تغييرات في النظم الاجتماعية وذلك لتحقيق التقدم في حياة الأفراد والمجتمع.

٣. دعم التنمية الاقتصادية ومساندتها، وفق إمكانياتها وأساليبها وطرقها المهنية, بالعمل على توفير ظروف العمل المناسبة، التي تحقق زيادة الإنتاج في إطار خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

٤. زيادة وعي المواطنين بأهداف وأغراض خطة التنمية الاجتماعية والاقتصادية والعمل على استثارة المواطنين للمساهمة من خلال التنظيمات الاجتماعية المختلفة للمساهمة في تحقيق هذه الأهداف.

٥. القضاء على الآفات الاجتماعية بالمجتمع وذلك عن طريق تحرير وتخليص المواطنين من الضغوط الاقتصادية والاتجاهات الثقافية الخاطئة

٦. توفير مناخ اجتماعي سليم يسهم بدوره في تنمية مشاعر الولاء والانتماء لدى المواطنين لمجتمعهم ويدفعهم نحو زيادة الإنتاج.

٧. إعادة جميع المعوقين إلى عجلة الإنتاج, وذلك بإزاحة العقبات والمشكلات التي تعترضهم, والاستفادة مما تبقى لديهم من إمكانيات وقدرات, مع ضرورة اتخاذ السبل الوقائية للحد من مسببات الإعاقة.

٨. تحديد الاحتياجات والمشكلات التي يعاني منها سكان المجتمع وتنمية إمكاناتهم وقدراتهم لمواجهة هذه المشكلات أو التخفيف من حدتها وإشباع تلك الاحتياجات.

٩. زيادة حجم وفاعلية مشاركة المواطنين في جهود التنمية, وإزاحة العقبات التي تحول دون مشاركة المواطنين في التنمية.

١٠. العمل على وقاية المجتمع من المتاعب والأخطار وذلك عن طريق تحديد الحلول المناسبة لها ضمن السياسة العامة للدولة.[١]

١١. تقديم ما تكشف عنه الدراسات الميدانية من صعوبات ومواقف واتجاهات بين المواطنين الى الجهات المعنية، لتعديل سياستها بما يتلاءم مع الواقع عن طريق تعديل القرارات والقوانين, بغية علاج المشكلات الاجتماعية أو وقاية المجتمع منها.

١٢. إعداد المواطنين للمشاركة في عملية وضع السياسات التنموية ومساعدتهم في الحصول على الخدمات الاجتماعية.

---

١-محمد عبدالفتاح محمد:'الاسس النظرية للتنمية الاجتماعية في إطار الخدمة الاجتماعية, مكتب الجامعي الحديث, القاهرة 2005.

١٣.توضيح اتجاهات العمل الاجتماعي ومجالاته ومناهجه في إطار الخطط والبرامج والمشروعات الموضوعة

١٤. تنظيم جهود القائمين على مهنة الخدمة الاجتماعية ومؤسساتها المتخصصة بما يحقق الأهداف والغايات في اطار الجهود المتكاملة من أجل التنمية المحلية.

## ٤- التثقيف الاجتماعي

إذا سئلت عن دورنا كأخصائيين اجتماعيين في (تنمية المجتمع المحلي) فأول ما يتبادر إلى ذهني عند الإجابة على هذا السؤال هو (أننا نساعد الناس على أن يساعدوا أنفسهم).

أي أننا في الإطار المهني لا تقدم لهم المساعدة المباشرة سواء كانت مادية ملموسة أو معنوية غير ملموسة... ولكننا نحرص على أن نتجاوز حدونا ونتناول هذه المساعدة بيد ونقدمها لقمة صائغة أو فكرة جاهزة، تدخل إلى الأفواه أو إلى الأذهان، هكذا بدون بذل جهد حقيقي من المستقبـــل لها بدون مضغ أو تحميص.

أما إذا سئلت عن دورنا في (التثقيف الاجتماعي) فأجيب بأنه يسعى إلى أن يكون لدى المواطن أرادة التغيير نحو الأفضل، باتجاهاته وأفكاره وتصرفاته، فردا كان أو أسرة أو مجتمع محلي.

ومن خلال التساؤلين، ومن بين الإجابتين عليهما... نلمس كيف يمكن أن يحدث التلاقي بين (تنمية المجتمع) التي تسعى إلى زيادة قدرة الناس على خلق أوضاع مجتمعية ايجابية جيدة متقدمة، وبين (التثقيف الاجتماعي)

الذي يسعى إلى أذكاء روح العمل والحماس له من أجل حشد طاقات الناس لخلق تلك الأوضاع الايجابية الجيدة المتقدمة في مجتمعهم.

لأول وهله يمكن أن أقول عن سمات المجتمع المحلي ما يلي:

أن المجتمع المحلي وبصورة عمومية يمتاز بالتماسك وبالعلاقات المباشرة والمعرفة الأكيدة يبن السكان، والعلاقات الوثيقة بين الجيران والنخوة بين الأهل والحس العشيري بين أبناء العشيرة الواحدة والشعور بالمصلحة المشتركة بين السكان، وفيه محاولات لإيجاد المرافق وتوسيعها وصيانتها، ونشدان النظافة والنظام والاطمئنان في ربوع المجتمع المحلي، حتى أن ذلك يصل إلى حد الغيرة على المجتمع والدفاع عنه والكفاح من أجله، وتكوين ثقافة وأدبيات خاصة به، تحدد خصائصه وتحافظ عليها، وتقاوم عوامل التغيير تجاهها، وتعتبر المجتمع المحلي الدائرة الصغيرة كدائرة أولى والعشيرة أو القبيلة كدائرة ثانية، وهو لذلك قد يمتد بولائه العشيري أو القبيلي إلى خارج حدود مجتمعه المحلي، ويمتد بذهنه وتفكيره وغيرته واهتماماته إلى حدود العشيرة أو القبيلة على حساب حدود المجتمع المحلي، ولكنه يحافظ على حدود المجتمع المحلي الذي ينتسب إليه أمام تحديات تأتيه من مجتمع اكبر أو من مجتمع محلي آخر.

ما قلته آنفا يعد في مجمله سمات ايجابية للمجتمع المحلي، يمكن أن تستمر في تنمية وتطويره، فالغيرة على مصلحة المجتمع والعلاقات الوثيقة بين أهله، والسعي إلى المصلحة المشتركة، والى تأمين المرافق والمحافظة عليها، وتأطير ثقافته وأدبياته والدفاع عنها، والمطالبة بحقوقه والدفاع عن

مكاسبه هي ولا شك صفات ايجابية وحوافز حثيثة لدى كل من يتحلى بها فردا أو جماعة أو مجتمع.

وليس من شك بأن المهم في قضايا التنمية والتطوير، أن تكون هناك غيرة على مصالح المجتمع، ومحاولة مستمرة للمطالبة بالمكاسب، والعلاقة الوثيقة الناتجة عن التفاهم بين المعنيين، وعن هذا الطريق تنمو وتمتد روح التضامن والتعاون بين الأهالي، ويكونوا من خلالها قوة قادرة على التغيير الايجابي الذي يطمح المجتمع إليه.

ولكن هناك على الطرف الآخر سمات أخرى هي في مجملها سلبية، وهي تقتضي منا نحن العاملون في تنمية المجتمعات المحلية، ونحن العاملون في التثقيف الاجتماعي، أن ندركها على حقيقتها، وندرك أثرها السلبي على مجتمعنا، وندرك أهمية معالجتها والتخلص منها أو على الأقل التخفيف من حدتها، حتى نضمن لعملنا النجاح وحتى نصل بمسعانا إلى أهدافه الكبيرة والبعيدة، فليست الطريق ممهدة أمامنا، وليست الدرب قصيرة وما هذه السمات التي سأناقشها الآن ألا معرقلة للمسير ومعوقة للجهود.

وقبل أن أبدأ تلك السمات، فإنني احذر من الشعور بالتناقض في ذكرها إلى جانب ما أسلفت من ايجابية، وأود أن أنوه في كل مجتمع سمات سلبية وسمات ايجابية، وهي تتفاوت بالمقدار وبالتأثير بين مجتمع محلي وآخر، كما تتباين درجة وضوحها وبروزها، وقد تطغى واحدة على أخرى، أو قد تطغى مجموعة منها على مجموعة أخرى، وأهل المجتمع الواحد.

فهناك من تلك السمات عدم الاكتراث بالقضايا العامة للمجتمع، والتشكيك بقدرة المجتمع على تجاوز مشكلاته، واتهام المندفعين

والمتحمسين بالمصلحية، والانزواء داخل الذات، ومحاولة جلد الذات الاجتماعية (بالنقد والتجريح والاتهام والتشاؤم)، وإبراز الصور التي تدل على الجهل أو التخلف، كما أن من تلك السمات الأنانية الواضحة، والتي قد تكون مفرطة، بحيث لا يقدم المواطن على العمل العام، إلا إذا كانت مصلحته الشخصية الضيقة متحققة، كأن تكون منفعة مادية أو تحقيق الابتعاد والنكوص، أو قد يتمادى إلى الهجوم والتشكيك والتنفير من الذين أقدموا على العلم العام.

إن الحقيقة التي يجب أن تدرك من العاملين مع الناس في قضايا التنمية على المستوى المحلي المباشر هي أن الناس مختلفون مهما تشابهوا، ومتفاوتون مهما تساووا في صفاتهم الاجتماعية وفي طبائعهم وأساليبهم ونزعاتهم ودوافعهم، وطرق تعاملهم وأهدافهم.. حتى ولو كانوا على صفات واحدة عامة وطبائع متشابهة، وأساليب تقليدية سائدة، اعتادوا عليها جميعا ودوافع متقاربة، وقد تربوا في مجتمع واحد وأخذوا من ثقافة واحدة، وأن هذه الطبيعة يجب أن تراعى عند كل إنسان مثلما يجب أن تراعى عند كل مجتمع محلي في إطار المجتمع الوطني، وأن هذه المراعاة لا تعني أن نقر مجمل الطبيعة والطبائع، بل أن نجعل منها نقطة انطلاق، نستفيد من الايجابي منها في القضاء على السلبي منها، ونقوي الايجابي منها حتى لا ينفذ السلبي إلى حياتنا من خلاله إن كان ضعيفا هشا.

وإذا ماعدت إلى التساؤلين الذين بدأت بهما حديثي، فإنني أجد الإجابة عليهما في أطار التفاعل بين المفهومين وبين الدورين وأعبر عنها بعبارة: (دور العاملين الاجتماعيين في تنمية المجتمعات المحلية من خلال برامج التثقيف الاجتماعي).

ولأضع لإجابتي العناصر التالية: -

١-التعامل المباشر مع الناس: وهذا يتطلب: _

أ) تقديم أنفسنا للناس بسهولة ووضوح وصدق

ب) تفهيم الناس لدورنا معهم بإدراك وتواضع ووضوح

ج) فهم الناس بطبائعهم وخصائصهم واحتياجاتهم وتوقعاتهم

د) معرفة المجتمع بخصائصه واحتياجاته وموارده ومشكلاته

٢-محاولة توفير الحشد والقوة والإقبال.. وهذا يتطلب الاتصال والإقناع

٣-تنمية الاعتماد على الذات المجتمعية..وهذا يتطلب التأهيل والتدريب

٤-التوعية بالأخطار والآثار السلبية.. وهذا يتطلب التثقيف والتوعية

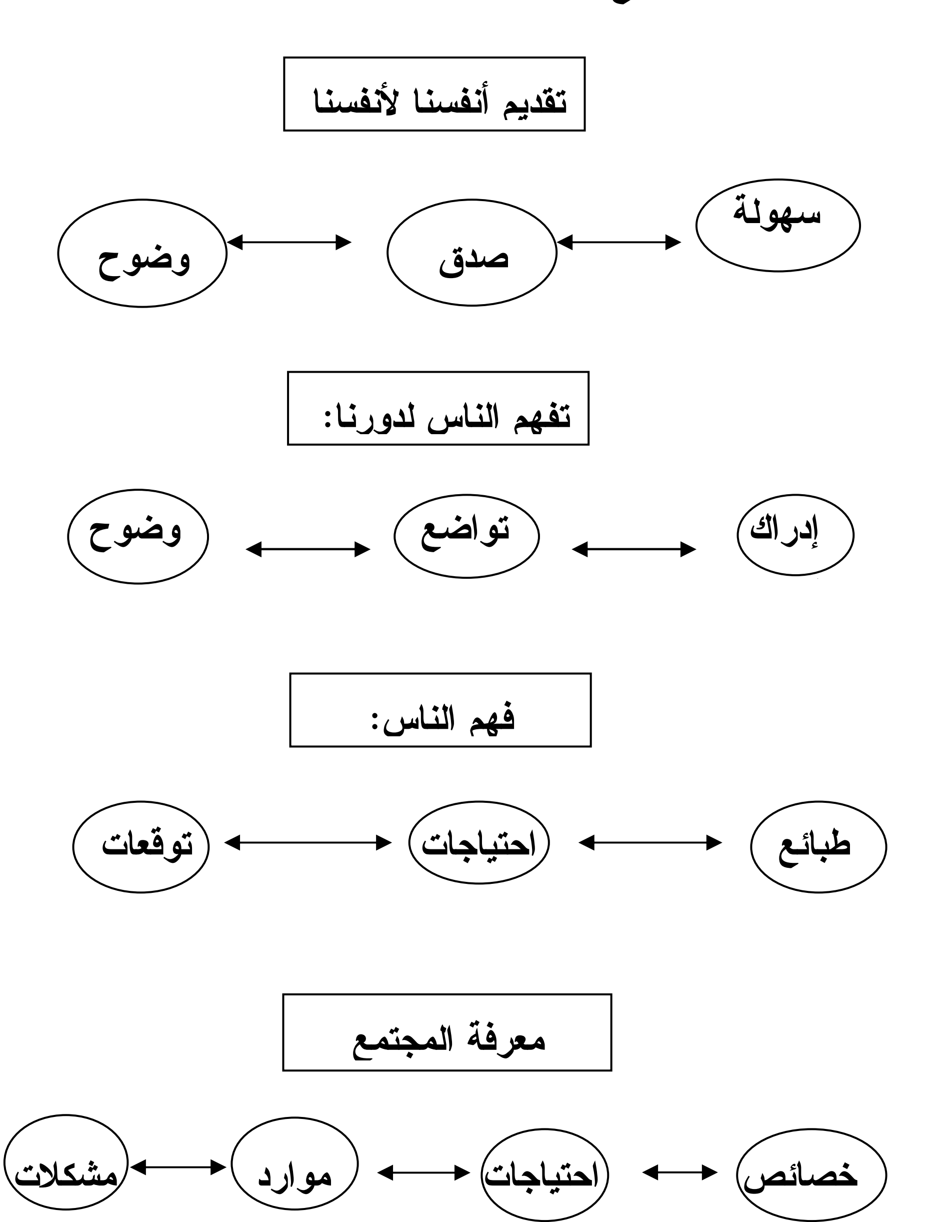
٥التبصير بالأبعاد والنتائج الايجابية.. وهذا يتطلب النقاش والتفكير

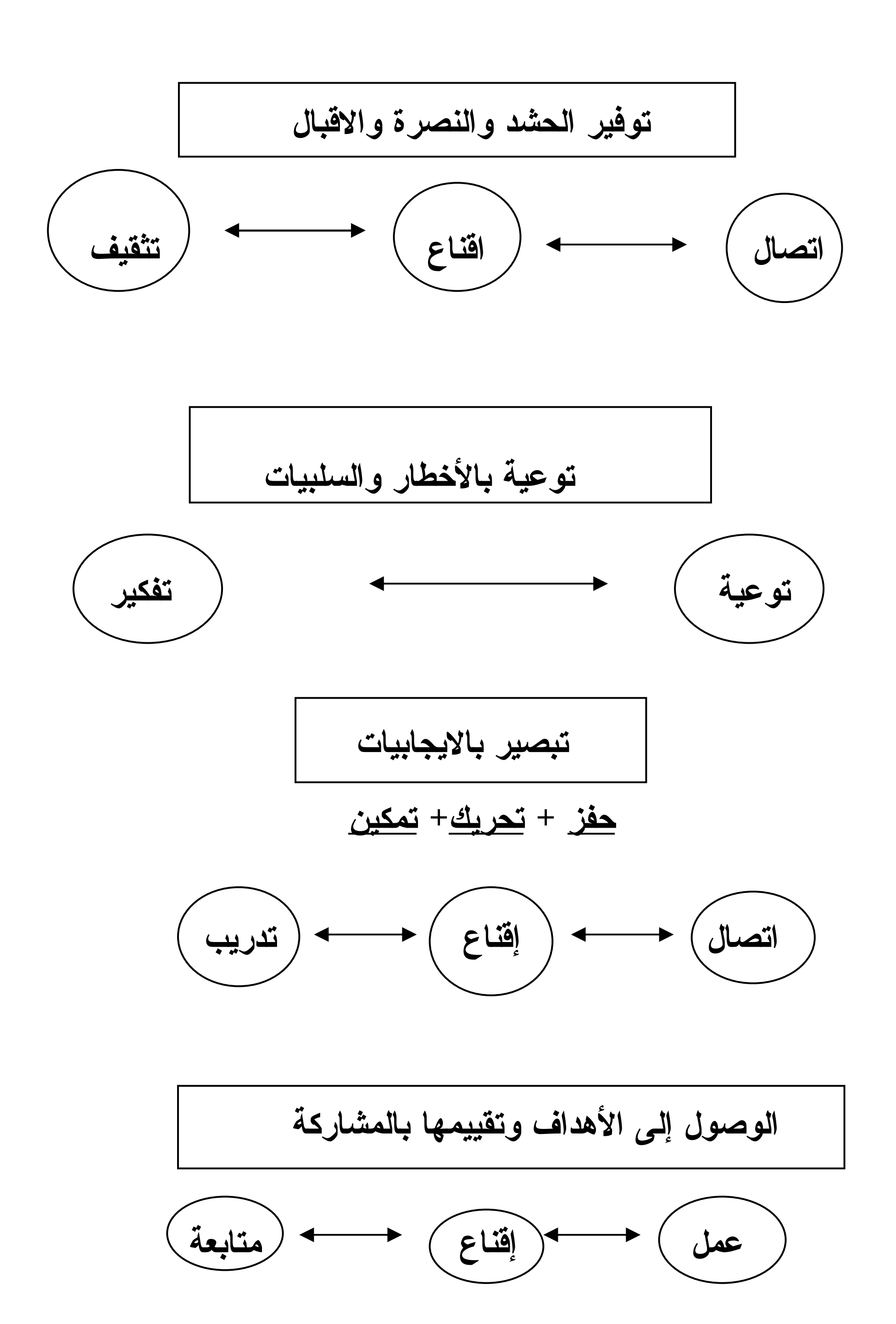
٦-الاكتــفاء بالحفز والتحريك والتمكين... وهذا يتطلب الاتصال والإقناع والتدريب

٧- الوصول إلى الأهداف والتقييم بالمشاركة.. وهذا يتطلب العمل والدأب والمتابعة

وإذا ما نجحنا في توفير العناصر المشار إليها آنفا عن طريق توفير المتطلبات التي ذكرت أمام كل واحد من تلك العناصر، نكون قد قمنا بدورنا في تنمية المجتمع وتطويره بأساليب التثقيف الاجتماعي على النحو الذي يرضي فيه المجتمع عن أدائه ويطمئن فيه على مستقبله

## تعامل مباشر مع الناس




توفير الحشد والنصرة والاقبال
اتصال
اقناع
تثقيف
توعية بالأخطار والسلبيات
توعية
تفكير
تبصير بالايجابيات
حفز + تحريك+ تمكين
اتصال
إقناع
تدريب
الوصول إلى الأهداف وتقييمها بالمشاركة
عمل
إقناع
متابعة

أنظر:


-.رشاد عبداللطيف: أساسيات طريقة تنظيم المجتمع في الخدمة الاجتماعية، كلية الخدمة الاجتماعية ٢٠٠١.

- فيصل محمود غرايبه: المدخل إلى الخدمة الاجتماعية من المنظور التنموي، مكتبة الشرق، عمان، ١٩٩٤

-محمد عبدالفتاح محمد, الاتجاهات التنموية في ممارسة الخدمة الاجتماعية(أسس نظرية ونماذج تطبيقية),المكتب الجامعي الحديث,الإسكندرية, 2002.

-. محمد عبدالفتاح محمد, تنمية المجتمعات المحلية من منظور الخدمة الاجتماعية,2005.

- محمد عبدالفتاح محمد,الأسس النظرية للتنمية الاجتماعية في إطار الخدمة الاجتماعية,2005.

-. محمود مصطفى كمال,علي عبدالرزاق, المنظور التنموي في الخدمة الاجتماعية,المكتب الجامعي الحديث,الإسكندرية,1999.

-. هناء حافظ بدوي,التخطيط الاجتماعي والسياسة الاجتماعية في مهنة الخدمة الاجتماعية,المكتب الجامعي الحديث,الازاريطة-الإسكندرية,2003.

-. هناء حافظ بدوي,التنمية الاجتماعية(رؤية واقعية من منظور الخدمة الاجتماعية),دار المعرفة الجامعية,الإسكندرية,2000.

Dominelli,lena,Social Work;Professional Practice in a Changing Societt.UK,Polity Press,2002.

Truell,Rory and Leonie Nowland,eds,Reflections on Current Practice in Social Work, New Zealand,Dunmore Press,2002.

http://www.alriyadh.com/2005/12/29/article119003.html

http://www.aawsat.com/leader.asp?section=3&article=195398&issue=9072

# الفصل السابع

# المسؤولية الاجتماعية للقطاع الاقتصادي الخاص

ركزت الحركة النقابية الدولية، في المنتدى الاقتصادي العالمي الذي عقد في دافوس ٢٠٠٨، على ضرورة اتخاذ التدابير اللازمة من أجل تأمين فرص عمل ووظائف لائقة وإعادة تنظيم الأسواق المالية,و قد أوضحت الاتحادات النقابية الدولية، بأن النمو الاقتصادي في جميع أنحاء العالم يتعرض لإهتزازات من شأنها التأثير على العمال الذين انخفضت أجورهم الحقيقية، فالدخل يتوزع على نحو غير متساو، فالتفاوت في الدخل يبرز في كل من البلدان المتقدمة والاقتصاديات النامية على حد سواء،يعتبر العاملون في قطاعات البناء والأخشاب، حيث تسود علاقات العمل الموسمي وغير الرسمي، الأكثر تضررا .وفي هذا الصدد، فإن الاتحادات النقابية الدولية بما فيها الإتحاد الدولي للبناء والأخشاب يواصلون حملتهم من اجل "عمل لائق وحياة كريمة" داعمين فكرة إن العمل اللائق ينبغي إن توجه جميع السياسات العالمية في المجال الاقتصادي والاجتماعي.وقد دعي المشاركون في المنتدى إلى التوقيع على عريضة حملة الاتحادات الدولية ورمزها التالي www.decentwork.org

ومن القضايا التي تمت مناقشتها قضايا تغير المناخ، حيث يتم العمل من قبل منظمات الأعمال لتطوير فرص تجارية جديدة تنطلق من مبدأ توفير الطاقة، سواء أكانت حول الطاقة الشمسية أو نظم التخلص من النفايات أو حول النقل،إذ أن التحضر والنمو السريع في المدن الكبرى يعتبر أمرا حتميا.وقد أدى هذا إلى تقوية أوضاع ومواقع عمداء هذه المدن . إن المدن الكبرى لديها قوة شرائية هامة (على الأقل إذا كانت تتلقى ضرائب الدخل) والبعض (كما في لندن وسان فرانسيسكو) يستخدمون هذا

الأمر الآن لإقامة روابط مع "الأعمال المستدامة" لتوفير حلول جديدة لاستخدام الطاقة والنفايات ومشكلات النقل.

وتؤدي الوظائف الخضراء في البناء إلى استخدام أفضل للموارد الشحيحة وذات التأثير الأقل سوءا على المناخ هي بطبيعة الحال جيدة . ولكن يجب توجيه القوة الشرائية نحو قواعد أفضل لسياسة المشتريات العامة وسبل مراقبتها، اذ ينبغي أن تستخدم القوة الشرائية ليس مع الشركات التي تعمل على توفير الطاقة فقط، بل مع الشركات التي يمكن أن ترقى إلى مستوى قواعد حسن معاملة موظفيها مثل الصحة الجيدة ومعايير السلامة .إن حسن معاملة الموظفين مسؤولية مشتركة بين الشركات والسياسيين الذين يقررون من يحصل على العقد، كما يتوجب عليهم تقديم ما يكفي من عمليات لتفتيش العمل، كما يجب أن تشمل المسؤولية المقاولين من الباطن، خاصة مع تزايد سلسة المقاولين من الباطن، فالمقاول الرئيسي مسؤول عن كل عملية بناء وجميع مقاولي الباطون على الموقع، إن الكثير من المدن الكبيرة بنيت اليوم بعرق العمال المهاجرين، الذين يعملون في ظل ظروف عمل ومعيشة سيئة للغاية .

## ١-اختلاف النظرة إلى المفهوم

إن ثمة اختلاف بين نظرتين إلى المسؤولية الاجتماعية الأولى ترى أن المسؤولية الاجتماعية لشركة ما.. مجرد تخصيص نسبة من أرباحها للتنمية، وكأنها هبة أو منة، أما النظرة الثانية، فتدرك أن تعظيم العائد على استثمارات الشركة لا يتأتى ولن يتحقق إلا بالتنمية، لذا فان جزءا أساسيا من الواجب الوطني على القطاع الخاص، يتمثل بردم الهوة التي تفصل بين المفهومين، لكن لصالح الثاني.

ويلتزم العديد من قادة الشركات العابرة للقارات بالمسؤولية الاجتماعية على الأقل إنسانيا، ومن غير المحتمل أن يكون فهمهم لها فهما خاطئا، إضافة إلى أن المسؤولية الاجتماعية للشركات هي رد فعل للتغيرات العالمية الكبيرة، وعلى رأسها العولمة التي أعادت خلط الأوراق، وطرحت مفاهيم اقتصادية واجتماعية جديدة، مازال البعض يقف لها موقف العداء.

وفي ظل ما شهده العالم خلال السنوات العشر الماضية منذ بداية القرن الحادي والعشرين، من تزايد مطرد في الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وبروز شركات عالمية رائدة في "المسؤولية الاجتماعية" في المنطقة العربية، نجد أن العديد من تلك الشركات قدمت مساهمات مبتكرة نحو تنمية المجتمع، وأخذت بيد أبنائه، ما يؤكد احترامها والتزامها ودعمها للمشاريع المحلية التنموية، ويكرس اعترافها الصريح بمفهوم المسؤولية الاجتماعية كأحد عناصر التنمية المستدامة، ويعطي صورة واضحة لا لبس فيها عن إيمان مسؤوليها بأن الاستثمارات تفقد صفتها الاستثمارية إذا أهملت أو أغفلت مسؤوليتها تجاه المجتمع، والبلد الذي يحتضنها، وأن تكون تلك المسؤولية جزءا لا يتجزأ من أخلاق مجتمع الأعمال العالمي، بشكل ينسجم مع المعايير والممارسات الدولية.

اكتسب هذا المفهوم بريقا، حين بات جزءا من إستراتيجية الشركات، وتخطى مفهوم الهبة أو المنحة، وأصبح جزءا من كيان أية شركة أو مؤسسة، تتعاطى مع هذا المفهوم، وتترجمه عبر مقوماتها البشرية والمادية والتسويقية، إيمانا منها بمبدأ الواجب الأخلاقي تجاه الإنسان. قد تتسم مفاهيم، كالمسؤولية الاجتماعية، أو الاستثمار الأخلاقي، أو "أنسنة" التعليم،

لوهلة بالحداثة النسبية، ونجد أن التعاطي بها يتم في المناسبات فقط، وضمن فعاليات متخصصة جدا.

إن أهم أهداف المسؤولية الاجتماعية، تكريس دور القطاع الخاص إلى جانب المؤسسات الحكومية والدولة، في بناء الوطن والإنسان انطلاقا من مبدأ "كلنا شركاء.. كلنا مسؤولون"، وترسيخ فكرة مسؤولية الشركات ورجال الأعمال تجاه المجتمع، كمبدأ جديد في التخطيط، والعمل بعيدا عن المعنى المادي المجرد، وفكرة الربح والتنافس الشرس والأعمى، وتسليط الضوء على كل نشاط يهدف لتقديم المساعدة أو المساهمة في الحياة الاجتماعية أو البيئية في المجتمع، والتخفيف قدر الإمكان من المعاناة الإنسانية، والاقتراب من المجتمع، وتوثيق الروابط بين أفراده، والحفاظ على الصحة العامة والبيئة ومحاولة التخلص من التصرفات المخالفة للقانون والمضرة بالصالح العام، وتقليص هامش الأنانية والفردية، لصالح المحبة والتكافل والوعي الاجتماعي.

لقد تمكنت الشركات العربية والأجنبية العاملة في المنطقة العربية من نقل المعرفة إلى المهتمين بهذا الموضوع في المجتمعات العربية والأجنبية، مما أوجد وعيا متناميا لديهم بإمكانية إشراك جميع شرائح المجتمع في التنمية، ورفع مستوى الإعلام الإلكتروني المتخصص بتوفير معلومات محدثة عن قطاع التنمية والمسؤولية الاجتماعية، وكذلك تنمية المعرفة والثقافة والعلوم ومواكبة تطورات العصر، والتفاعل مع كل متطلباته، هذا بالإضافة إلى زيادة التركيز على الجهود التي تقوم بها الشركات لغرض توسيع مسؤوليتها الاجتماعية، أو إلى جانب التعريف بمساهمات الشركات في المسؤولية الاجتماعية على أنها استثمار أخلاقي،

وليست أمرا مظهريا. حتى يقوم هذا المفهوم بدوره المؤثر في الانتقال بالعالم من ساحة تنافس شرس إلى عالم إلكتروني سلس، بنيته المعرفة، وقوامه العطاء، وركيزته التنمية.

إن المسؤولية تقع على الجميع لضمان استغلال ثروات هذه الأرض بطريقة نظيفة وعادلة ودون جشع لحفظها للأجيال القديمة والرحيل عن الأرض وهي نظيفة جميلة غنية.لا سيما وأن مفهوم التنمية المستدامة والمؤسسات الأخلاقية بدأ ينتشر ويتطور كثيرا في السنوات الأخيرة، وبات جليا وجود موجة جديدة في علم الإدارة، تقوم على القيم والمبادئ والأخلاق لمنع الممارسات المؤدية إلى دمار التنوع الحيوي وانقراض الثروات الطبيعية على سطح الأرض، وهذه الموجة تسمى الموجة الرابعة. ولقد كثر الحديث في الآونة الأخيرة عن قصص نجاح شركات عالمية تحملت مسؤوليتها المجتمعية وباتت تعمل على مساعدة دول لا بل قارات في القضاء على أنواع معينة من الأمراض والمساعدة في إيجاد الحلول للمشاكل البيئية الخطيرة مثل التصحر والجفاف والفيضانات وعلى رأسها القضية الكبرى التي يعاني منها العالم وهي الاحتباس الحراري.

وهاهو "بل جيتس" مالك أكبر منشأة للكمبيوتر في العالم والذي يعتبر أغنى شخص في العالم، أن من أهم أهدافه الآن(٢٠٠٩) ولمدة خمس سنوات قادمة مطاردة البعوض، فقد ألقى محاضرة لم يتحدث فيها عن الحاسوب ولا عن أحدث التطورات في البرمجيات والانترنت، بل كان يتحدث عن البعوض وكيف أخذ على عاتقه هو ومؤسسته الكبرى والتي تم تأسيسها كنوع من المسؤولية المجتمعية التي تتبناها شركته الخاصة، القضاء على مرض الملاريا في إفريقيا عن طريق القضاء على البعوض

المسبب والناقل الرئيسي لهذا المرض. إضافة إلى بذل الجهود الحثيثة الداعمة لتخفيف نسب الوفيات الناتجة عن الملاريا وصولا للقضاء على مرض الملاريا، والذي يتسبب في وفاة الملايين في إفريقيا سنويا. و"بل جيتس" متفائل جدا في إيجاد الحلول للمشكلات التي من الممكن إن تواجه العالم، وهو يعتمد في ذلك على دراسة وتحليل التاريخ الماضي حيث تم إيجاد حلول كثيرة لمشاكل عالمية معقدة، فعلى سبيل المثال ولد ١١٠ مليون طفل في عام ١٩٦٠ توفي منهم قبل عمر الخمس سنوات ٢٠ مليونا، وفي عام ٢٠٠٣ ولد ١٣٥ مليون طفل توفي منهم قبل عمر الخمس سنوات ١٠ ملايين، مما يؤكد على أنه بالرغم من زيادة المواليد إلا أن الوفيات انخفضت لأقل من النصف، وهذا ناتج بالطبع عن أشخاص أذكياء كرسوا أنفسهم للعلم واكتشفوا اللقاحات التي استخدمت في جميع نواحي الأرض وأدت إلى القضاء على كثير من الأمراض القاتلة

ومن هذا المنطلق يقول بل جيتس: إننا إذا اقتنعنا بعملية التغيير وعملنا على مواجهة أكبر التحديات في الماضي، فإننا حتما قادرون على ذلك الآن، إن ما يلزمنا الآن هو توحيد الجهود الدولية ومساعدة منظمات المجتمع المدني والإيمان بالأهداف السامية، وأن يتبنى ويطبق الجميع مفهوم المسؤولية المجتمعية وخاصة الدول الغنية والشركات الكبرى الثرية فنحن جميعا مسؤولون.

يركز مفهوم المسؤولية الاجتماعية في المجتمع المعاصر على جوانب تحسين نوعية الحياة بشكل شامل وتوفير الاستقرار الاجتماعي وزيادة التكافل والعناية بمختلف شرائح المجتمع، لهذا بدأت جهات متعددة في أي مجتمع بتشكيل قوى ضاغطة ينبغي مراعاتها وتحقيق مطالبها كجمعيات

حماية المستهلك وجمعيات الدفاع عن حقوق الإنسان عامة وحقوق الأطفال والنساء وحريات الصحفيين وما إلى ذلك، حيث يشير مفهوم المسؤولية الاجتماعية إلى واجب إدارات المنظمات باتخاذ قرارات أو القيام بالإجراءات التي من شانها زيادة رفاهية المجتمع بشكل عام. وقد بدأ المفهوم بالظهور عندما قامت بعض المنظمات بتحسين ظروف العمل الداخلية وتحسين حياة العاملين وزيادة أجورهم وتوفير الرعاية الطبية لعائلاتهم وما شابه ذلك.

جاء ذلك بعد بروز اتجاه يرى أن على المنشآت الاقتصادية أن تؤدي دورا اجتماعيا واسعا وأن تنفق على الأنشطة الاجتماعية ورفاهية المجتمع خارج منظور الربح المادي. ولعل أبرز المدافعين عن وجهة النظر هذه العالم الاقتصادي الأمريكي بأول سام ويلسون الحائز على جائزة نوبل في الاقتصاد. والذي نادى بأن لا ينحصر دور تلك المنشات على مراعاة تحقيق الأرباح والعوائد للمساهمين، بل يمتد إلى حل مشكلات تسببت فيها كالتلوث واستنزاف الموارد وأن تتصرف كمواطن اعتباري صالح،مما يساعد على تحسين صورة الأعمال الإنتاجية للقطاع الخاص في المجتمع.

لهذا أصبحت البيئة محل اهتمام المسؤولين في تلك المنشآت، خصوصا بعد صدور الحزمة الخاصة بالأمان البيئي المتمثلة بالآيزو ١٤٠٠٠ وبعد أن تتسبب كثير من الأعمال بتلوث خطير للبيئة، كالشركات الصناعية الكيماوية والنفطية وبدأت تراعي إيجاد وعي لدى العاملين في المنشأة بأهمية العمل في بيئة صحية والموازنة بين حياتهم العائلية والعمل، لكي ينتشر وعي في المجتمعات المحلية بأن أداء المنشات يصبح أفضل عندما تعمل في مجتمعات تقدر الصحة والنظافة، وكلما نالت المنشأة سمعة

طيبة في مجال حماية البيئة وصيانتها يعود عليها ذلك بمردود واستثمار أفضل بالمستقبل.يضاف إلى ذلك عملها على تطوير الرفاه الاجتماعي بشكل عام من خلال الأنشطة الخيرية وأعمال الإحسان ودعم الأنشطة الثقافية والفنية، التي تساهم في رفع ذوق المجتمع وثقافته، وما يحفظ حقوق الإنسان بشكل عام.

ويورد العامري والغالبي استراتيجيات التعامل مع المسؤولية الاجتماعية وهي: إستراتيجية الممانعة أو عدم التبني، الإستراتيجية الدفاعية،إستراتيجية التكيف، وإستراتيجية المبادرة التطوعية، التي تأخذ الإدارة فيها زمام المبادرة في الأنشطة الاجتماعية، وذلك بالاستجابة للكثير من المتطلبات الاجتماعية، وفقا لتقديرات المدراء وتنسيباتهم وفق المواقف المختلفة، وتتميز هذه الإستراتيجية بأن الأداء الشامل لمنظمة الأعمال يأخذ دائما في الاعتبار أن لا تكون القرارات المتخذة أو التصرفات ذات أثر معاكس لتطلعات المجتمع ومصلحته.

وتبعا لما سبق فان تقييم أداء المنشآت الاقتصادية والمالية لم يعد مقتصرا على اعتماد المؤشرات المالية، بل أصبح يشمل معايير مالية وغير مالية، في مقدمتها المعايير الاجتماعية. وذلك عند تقييم الأداء الاجتماعي للمنشأة تجاه مختلف أصحاب المصالح، كالمالكين والعاملين والمنافسين والمجتمع محلي والبيئة الطبيعية، وذوي الاحتياجات الخاصة والأطفال والنساء، كما أن تدقيق جوانب المسؤولية الاجتماعية قد أصبح شائعا، حيث يتم تدقيق المساهمات الاجتماعية للمنشأت الاقتصادية والخدمية، مثلما ظهرت محاسبة المسؤولية الاجتماعية التي تعنى بالقياس المحاسبي للإنفاق في الحقل الاجتماعي الذي تقوم به تلك المنشآت.

## ٢-النظرة العربية للمسؤولية الاجتماعية:

أعلن **الملتقى العربي الأول للمسؤولية الاجتماعية لمؤسسات الأعمال، الشارقة – الإمارات العربية المتحدة ٢٠٠٩** عن إطلاق الموسوعة العربية للمسؤولية الاجتماعية، كأول مشروع إلكتروني يهدف لخدمة هذا المفهوم، وإعطائه بعده الحقيقي والمشروع بالتوثيق، في ظل التحديات التي يواجهها، من شح في المعلومات المتخصصة والدراسات والتحليلات ذات الصلة.

رسمت أهداف هذه الموسوعة لتكون مرجعية علمية ذات مصداقية أكاديمية، في مبادرة هي الأولى من نوعها على الشبكة العنكبوتية، لتكون أول مشروع موسوعي إلكتروني متخصص بهذا الحجم والنوع، يختص بتوثيق كل ما يتعلق بالعناصر المكونة لمفهوم المسؤولية الاجتماعية.و قد لقيت الموسوعة تجاوبا من الهيئات الحكومية ومؤسسات القطاع الخاص، المعنية بالتربية والتعليم، والداعمة لتفعيل ثقافة المسؤولية الاجتماعية.و لاقت التعاطي الإيجابي والمسؤول، بما يمكن القدرات الشابة وذوي الكفاءات من استثمار إنجازاتهم وابتكاراتهم، لرفد التنمية المعرفية والإنسانية في الوطن العربي، انطلاقا من أن النهوض في مجالات المعرفة والتعليم والثقافة، مقدمة ضرورية للنهوض الاقتصادي.لذلك فان جهود المعنيين بالموضوع لن تتوقف لتوسيع رقعة انتشار مفهوم المسؤولية الاجتماعية، وحث المؤسسات على التنمية الشاملة المستدامة لتحقيق حياة أفضل، ساعين لإقناع الشركات على الاستثمار الأخلاقي الذي يعد آخر أسوار حماية الإنسانية.

## ٣- نماذج عربية للمسؤولية الاجتماعية للقطاع الاقتصادي الخاص

### نموذج من الإمارات العربية المتحدة:

يسعى بنك أبو ظبي الوطني إلى تحقيق عائدات مجزية ومستدامة مع الاهتمام بتأثيرات نشاطاته على الأجيال المقبلة عند اتخاذ القرارات الخاصة بعمله .ويدرك أن مساعيه تتطلب إدارة أعماله بطرق مختلفة، بحيث تشكل عوامل أساسية، مثل الازدهار الاقتصادي والاستثمار في البرامج الاجتماعية والبيئية الفعالة، إضافة نوعية للمعنيين بأعمال البنك، سواء العاملين فيه أو العملاء .ويأتي إدراج برامج المسؤولية الاجتماعية للشركات وإدارة الأعمال التجارية المستدامة في خططه الإستراتيجية، لإضافة طابع خاص على مجتمع الأعمال، إذ يتخذ من المسؤولية الاجتماعية للشركات منهجا للعمل، ضمن رؤية وتوجهات البنك وليست مجرد مشاريع منفصلة عن بعضها البعض .ولما كان يسعى إلى توفير أفضل الخدمات لعملائه، فإنه يتطلع إلى تحقيق ذلك عبر كسب ثقة عملائه باستماعه إليهم، واستيعاب متطلباتهم والعمل على تلبيتها. وتقديم أفضل الخدمات والمنتجات المصرفية والمالية عن طريق تطوير وتوفير المنتجات والخدمات لتلبية متطلبات واحتياجات العملاء .

ويلتزم البنك بتخفيف تأثيره على البيئة عبر توعية الموظفين، ومن خلال التوسع في برامج تقليل وإعادة الاستعمال والتدوير في البنك. وخلق قيمة إضافية في المجتمعات التي يعمل فيها، والتخفيف من التأثيرات المترتبة على أعماله فيها، وتشجيع التعاون، والمشاركة للوصول إلى أكبر تأثير ممكن، من خلال الفعاليات الاجتماعية التي يشارك فيها .كما يلتزم

بتعزيز مسيرته في مجال القيام بمسؤولياته الاجتماعية وتطويرها باستمرار، كما يدرك أن التكامل بين المسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة سيؤدي إلى نمو هذا الجانب، ليصبح جزءا من ثقافة المؤسسة.

### نموذج من الجمهورية اليمنية:

يعتبر وزير الصناعة والتجارة اليمني أن المسؤولية الاجتماعية قائمة وليست جديدة، والحديث عنها يهدف إلى تأطيرها ومأسستها، بما يلائم التطورات والمستجدات الراهنة، على المستويين المحلي والخارجي. وجدد التأكيد على أهمية التكامل والشراكة الثلاثية بين الحكومة والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني، بما يعزز التنمية الاجتماعية والاقتصادية الشاملة. مع التأكيد على أن المسؤولية الاجتماعية لا يمكن أن تقوم على قرارات أو قوانين، ولكنها شعور بالمسؤولية تجاه هذا الوطن.

وفي المؤتمر الوطني الذي عقد لهذه الغاية، عرض ممثلو الجانب الحكومي والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني، احتياجات كل طرف، على طريق تطبيق الشراكة الفاعلة والمسؤولة، تجاه التنمية بمختلف أشكالها.وعرضت ثلاثة أوراق عمل عن المسؤولية الاجتماعية لمجموعة شركات هايل سعيد انعم وشركاه، ودور التسويق الاجتماعي في تعزيز المسؤولية الاجتماعية للشركات، والمسؤولية الاجتماعية في فكر إدارة أعمال مجموعة شركات هايل سعيد انعم من حيث الرؤية والرسالة والمسارات والمجالات. وقدمت أوراق عمل عن مدى إدراك المديرين لمفهوم المسؤولية الاجتماعية والأنشطة المترتبة عليها، دراسة تحليلية لآراء المديرين العاملين في عينة من المنظمات الصناعية اليمنية، والمسؤولية

الاجتماعية بين المفهوم والتطبيق، ومدى تطبيق الإدارة في القطاع الخاص لنشاط المسؤولية الاجتماعية دراسة ميدانية استطلاعية على الشركات السعودية.

وهدف المؤتمر الذي عقد تحت شعار "المسؤولية الاجتماعية.. عمل طوعي.. أم واجب وطني " إلى تعزيز مفاهيم الاقتصاد الحر والمسئولية الاجتماعية للشركات اليمنية، والمساهمة في ازدهار الشركات اليمنية, وتحقيقها للعوائد والاستمرارية والبقاء.

**نموذج من المملكة العربية السعودية:**

تلتزم مجموعة الفيصلية نحو المجتمعات المحلية التي تعمل فيها، وتدعم البرامج الاجتماعية الرئيسية في المجالات الهامة بما في ذلك البيئة، والتعليم، وتعزيز الممارسات الأخلاقية في الأنشطة التجارية، ورعاية الأطفال، والموهوبين وغير ذلك.إذ تعتبر أن مسؤوليتها الاجتماعية جزء لا يتجزأ من سياساتها وممارساتها، وتتأكد دائما من تكامل هذه المسؤولية مع خططها وأعمالها.فقد أطلقت على مر السنين العديد من البرامج الاجتماعية الرئيسية، التي أضحى بعضها معيارا نموذجيا ومؤشرا عاما على المسؤولية الاجتماعية للشركات في منطقة الشرق الأوسط، مثل نادي أصدقاء البيئة لدى الصافي دانون. وتتضمن برامجها الاجتماعية الرئيسية ما يلي:

- نادي الصافي لأصدقاء البيئة،
- الشراكة مع جمعية الأطفال المعوقين،
- تجهيز مركز غسيل كلى كامل في الخرج،

- الشراكة مع مؤسسة إنسان،
- التبرعات، بما في ذلك دعم أبحاث السرطان للأطفال في مستشفى الملك فهد للأورام .

وقد تأسس نادي أصدقاء البيئة لدى الصافي عام ١٩٩٨م، وكان هدفه تطوير وتعليم ونشر الوعي بين المواطنين، بشأن أهمية المحافظة على بيئة المملكة والخليج، والتنبيه حول مخاطر عدم إتباع أفضل الممارسات المتعلقة بالتعامل مع النفايات البشرية التي تنمو في الصحراء والحدائق، أو مخالفة الحاجة للحفاظ على البيئة للأجيال القادمة، وذلك من خلال إطلاق حملات دعم وبرامج توعية في جميع مناطق ومدن الخليج العربي.

### نموذج من دولة قطر:

رغم الظروف الصعبة التي تواجه التنمية الاجتماعية، جراء تداعيات الأزمة المالية العالمية، والتي تحولت إلى اقتصادية بامتياز، أكد عليها تقرير لليونسكو نشر مؤخرا بأن "الأزمة" تهدد بوقف عجلة التنمية البشرية في الدول الفقيرة، نجد أن الحكومة القطرية جددت التزامها بدعم قضايا المجتمع ومتطلبات التنمية الاجتماعية، كأحد أولوياتها، وعملت على تلبية احتياجات المجتمع وتطلعاته المتزايدة، وفقا لما يسمى بنظرية الاستثمار الأخلاقي.

لقد أسهم القطاعان العام والخاص في قطر في دعم المسؤولية الاجتماعية على مختلف المستويات، وتنوعت مساهمات المؤسسات التنموية محليا وخارجيا، مرتكزة على الحس بالمسؤولية الأخلاقية تجاه الشركات

والأفراد، انطلاقا من حسها الإنساني. كما ساهمت حزمة من العناصر المتعلقة بتوافر الخبرات اللازمة لتطبيق برامج المسؤولية الاجتماعية، وصدق النوايا لرؤوس الأموال، والتزامها بالشفافية والحياد، في القدرة على تخطي مجموعة من التحديات التي واجهت الشركات القطرية، كحجر عثرة، أثناء تنفيذها لبرامج المسؤولية الاجتماعية، سواء في التعليم، أو البيئة، أو الصحة، وغيرها من القطاعات.

وقد هيأت البيئة الخصبة لنجاح تجربة المسؤولية الاجتماعية في قطر، إلى بروز جيل مسؤول اجتماعيا.. بالفطرة، يدرك تماما آلية تشخيص التحديات التي تواجه المجتمع المحلي، ويقدر على تذليل الصعاب أمام أبنائه. إن Qatar CSR لا تقف عند هذا الحد.. بل تهدف لأن تكون إحدى كبرى البوابات الإلكترونية العالمية المشرعة،والمتخصصة في المسؤولية الاجتماعية، بعد أن أصبحت مصدرا للأبحاث واستطلاعات الرأي لمؤسسات إعلامية مرموقة، ومرجعا لمشاريع تنموية عربية ودولية ذات صلة بهذا الموضوع.

إن Qatar CSR الشبكة الإلكترونية الوحيدة، التي أطلقت صحيفة إلكترونية يومية، بثلاث لغات، متخصصة برفع الوعي بمفهوم المسؤولية الاجتماعية، ودور المؤسسات والشركات في ترجمته، ومشروعا استطاع أن يدرك مبكرا ضرورة وأهمية هذا المفهوم في عالم اليوم، ونموذجا حذت بعض الجهات حذوه عند إطلاقها مشاريع مماثلة.

**نموذج من جمهورية مصر العربية:**

قام برنامج تنمية المشاركة بتوسيع نطاق الدعوة لتشمل شركات القطاع الخاص المصري، لتقف إلى جانب المجتمع المدني المصري كأحد الدعامات الأساسية في جهود تنمية المجتمع المصري. وبادرت عشر من كبريات الشركات المشاركة في المعرض، وقدمت شركات ميكروسوفت وشل وفودافون بالإضافة إلى شركة بروكتر وجامبل العالمية تجاربها في مجال المسؤولية الاجتماعية. وتتلخص مبادرة الشركة في بناء تجمع للقطاع الخاص المصري من أجل التنمية، إدراكا للدور المحوري الذي يلعبه القطاع الخاص في التنمية من خلال برامج المسؤولية الاجتماعية، حيث أصبح تضافر الجهود بين شركات القطاع الخاص أحد الضروريات، بهدف توحيد الجهود والرؤى، وتعظيم الفائدة العائدة على المجتمع من ناحية القطاع الخاص.

تتمثل رؤيتها المبدئية لأهداف وبرنامج عمل تجمع القطاع الخاص، في رفع الوعي العام بأهمية مشاركة القطاع الخاص في عملية التنمية ودخوله فيها كشريك أساسي مع الحكومة والمجتمع المدني، والدعوة لتعظيم الشراكات بين القطاعين العام والخاص من أجل التنمية، ونشر روح المسؤولية الاجتماعية بين شركات القطاع الخاص المصري. على أن يعمل التجمع على دعم أحد الأهداف التنموية يتم اختياره سنويا، وتنشيط البحث العلمي في موضوع المسؤولية الاجتماعية في مصر،بالإضافة إلى المناداة بوجود جائزة على مستوى الدولة في مجال المسؤولية الاجتماعية، ومساحات مخصصة لعرض أنشطة الشركات في هذا المجال في الصحف

المحلية وعلى شبكة الإنترنت، وإصدار نشرة دورية عن أنشطة شركات القطاع الخاص في مجال التنمية.

يبرر إطلاق هذه المبادرة فهم القائمين عليها لدور رجال الأعمال تجاه تنمية المجتمع المصري، فلم يعد من الممكن أن تعمل شركة في خدمة المجتمع وتطبق برامجها وحدها بدون التعاون مع القطاع الخاص والقطاع العام ومؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات الدولية سويا لتحقيق تنمية حقيقية شاملة.

## ٣- الإفصاح الاجتماعي لدى المنشآت الاقتصادية

يرتبط مفهوم المسؤولية الاجتماعية للمنشآت الاقتصادية في القطاع الخاص بمفهوم الإفصاح الاجتماعي، الذي يقصد به كسب ثقة المجتمع وخاصة الفئات المتعاملة مع المنشأة، عن طريق إعلامهما بأن المنشأة تساهم في حل مشكلات المجتمع، مما يساعد على الحد من تدخل فئات عديدة في شؤون المنشأة وضغطها عليها، مثلما يساعد على تجنب الآثار الاقتصادية غير المواتية. تقوم عملية الإفصاح الاجتماعي على أربعة عناصر أساسية هي(١) الحدث الاجتماعي الذي تريد المنشأة توصيل نتيجته،(٢) معد التقارير،(٣) التقارير التي تحتوي على معلومات الأداء الاجتماعي للمنشأة،(٤) مستخدم التقارير، وهو أية جهة تقوم باستخدام المعلومات الواردة في التقرير في عملية اتخاذ القرارات الخاصة بها، سواء أكان المستخدم من داخل المنشأة أم من خارجها.فالتقارير الاجتماعية وسيلة تستخدم لتوصيل معلومات عن الأداء الاجتماعي للمنشآت الاقتصادية إلى

الأطراف ذات العلاقة، وتعتمد صلاحية التقارير المعدة لاتخاذ القرار بالدرجة الأولى على متخذ القرار نفسه، وعلى درجة الفائدة التي توفرها هذه التقارير لعملية اتخاذ القرار. وتعتمد هذه التقارير على مجموعة معايير ضرورية لأغراض إعداد التقارير الاجتماعية، هي: الملائمة، الخلو من التحيز، والقابلية للفهم. إضافة إلى جملة من المعايير الثانوية، مثل:التوقيت الملائم، القابلية للتحقق، الفحص المستقل، والقابلية للمقارنة. و تراعي عدة اعتبارات مثل:أهمية البيانات، الحيطة والحذر، القبول العام، حق الاعتراض، الثبات، القابلية للقياس الكمي، القابلية للتمثيل النقدي، العرض الملائم والمقابلة أو القابلية للتقييم، وعدم توافر هذه المعايير يعني أن تلك التقرير غير مقبولة.

يتم الإفصاح عن المعلومات الاجتماعية والبيئية إلى جانب المعلومات المالية الاقتصادية في تقرير واحد، وان كان هذا لا يمنع من وجود بعض التقارير المنفصلة المتضمنة لبعض المعلومات البيئية والاجتماعية بشكل وصفي أو كمي،و ذلك لأن النشاطات الاجتماعية والبيئية تؤثر على نتائج النشاط الاقتصادي، بشكل مباشر أو غير مباشر، مما ينعكس في القوائم المالية الاقتصادية، وإلا أصبحت نتائجها مضللة، وحيث أن المنشأة وحدة واحدة لا تتجزأ، لذا فان التقرير عن إداراتها يتضمن بالضرورة كلا من المعلومات الاقتصادية والمعلومات الاجتماعية.

إن بناء نموذج للإفصاح الاجتماعي يراعي عادة التحديد الدقيق للنشاطات الاجتماعية والبيئية وتمييزها عن النشاطات الاقتصادية، بالإضافة إلى وجود نموذج عملي ملائم لقياس الأداء الاجتماعي والبيئي للمنشأة، ويراعي كذلك اختلاف أسلوب الإفصاح، تبعا للاختلاف ما بين مفهوم

المسؤولية الاجتماعية والمحاسبة عنه ومفهوم المسؤولية البيئية والمحاسبة عنه لكل منهما عن الآخر، من حيث مجالات الإفصاح ونطاقه وشكله ومكانه.و كذلك الإفصاح عن تكاليف الأداء الاجتماعي والبيئي من وجهة نظر المنشأة بالإضافة إلى المنافع الاجتماعية للمنشأة، والأداء البيئي والاجتماعي للمنشأة الذي يمكن ترجمته ماليا بشكل موضوعي مع الإفصاح عن أدائها الاقتصادي في القوائم المالية، لإمكانية توفير مقياس اقتصادي اجتماعي شامل لتقييم الأداء المالي الكلي للمنشأة.

إن مجال الأداء الاجتماعي بصفة عامة مجموعة من النشاطات الاجتماعية التي تنفذها المنشأة بهدف تحسين الرفاهية الاجتماعية للمجتمع بشكل عام، ودون توقع مكاسب اقتصادية مباشرة وهو يمتد إلى أربعة أطراف هي:العاملون والعملاء والفقراء والمجتمع كمجال للتفاعل.

يتمثل نطاق الإفصاح عن الأداء الاجتماعي بالتكاليف الاجتماعية الفعلية (النقدية) من وجهة نظر المنشأة، والذي يدعم ببعض النسب المالية التي تساعد في تقييم الأداء الاجتماعي للمنشأة من قبل الأطراف ذات العلاقة، بالإضافة إلى الإفصاح الوصفي للأداء الاجتماعي للمنشأة فيما يخص بعض النشاطات الاجتماعية، التي لا يمكن قياسها نقدا بموضوعية، كما يقترح النموذج ضرورة الإفصاح عن المنافع الاجتماعية التي من المتوقع أن تتحقق للمنشأة المسؤولة اجتماعيا

أما مكان الإفصاح عن الأداء الاجتماعي وفقا لأنموذج الإفصاح المقترح(حمودة ٢٠٠٧) فيتم وفقا لأسلوبين، الأول: أن يكون عرض المعلومات المتعلقة بالأداء الاجتماعي لمنشآت الأعمال ضمن القوائم المالية التقليدية، وعلى أساس التكامل بين الأداء الاقتصادي والأداء الاجتماعي

بغرض بيان تأثير الأداء الاجتماعي في صافي الربح المتحقق، وجعله مقياسا شاملا لأداء المنشأة يمكن عن طريقه تقييم كفاءة الأداء تقييما علميا موضوعيا، أما الثاني: فهو الإفصاح عن الأداء الاجتماعي بشكل منفصل عن القوائم المالية التقليدية.

أما تكاليف الأداء الاجتماعي فتنقسم إلى ما يلي:

١-عناصر تكاليف الأداء الاجتماعي تجاه العاملين: حيث تشمل تلك العناصر تكاليف البنود التالية:

- المعاشات الإضافية أو الاستثنائية التي تمنح لكل موظفي الشركة دون استثناء بمعدل مرتين بالسنة
- مساهمة الشركة في صندوق توفير العاملين
- مساهمة الشركة في صندوق التكافل والتضامن
- وسائل نقل العاملين
- نشرات دورية ومجلات
- التأمين على وفاة وعجز العاملين
- المساهمة في تعليم أبناء العاملين
- علاوة غلاء المعيشة
- حوافز ترك الخدمة للعاملين
- التأمين الصحي للعاملين بعد التقاعد
- ملابس للعاملين
- تأمين المواصلات للحج والعمرة

- الحفلات السنوية للشركة وتكريم العاملين
- المسابقات والنشاطات الرياضية
- علاج العاملين بالداخل والخارج

أما عناصر تكاليف الأداء الاجتماعي تجاه العملاء، فتشمل تكاليف البحث للتطوير الفني للمنتج، من حيث الجودة ودرجة الأمان وتوافقه مع المستويات المختلفة لدخول العملاء، وتكاليف إزالة مسببات شكاوى العملاء، وتمثل عناصر تكاليف الأداء الاجتماعي تجاه الفقراء التبرعات للمؤسسات الخيرية، أما تجاه المجتمع بصفة عامة، فتتبنى الشركة عادة التكاليف التالية:

- الرسوم الإضافية للجامعات
- المساهمة في صندوق التعليم والتدريب المهني والتقني
- تبرعات للمؤسسات الثقافية والرياضية
- رصف وإنارة طرق المجتمع
- تشجير وتجميل مناطق المجتمع

**أنظر:**

البكري- ثامر ياسر: التسويق والمسؤولية الاجتماعية، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان ٢٠٠٨

نور الدين حمودة: نحو نظرية للمحاسبة البيئية والاجتماعية، الدار الأكاديمية للطباعة والتأليف والترجمة والنشر، طرابلس، ليبيا ٢٠٠٧، ص.ص ١٧٩-١٨٩

أمين السيد لطفي: المراجعة البيئية، الدار الجامعية، الاسكندرية،٢٠٠٥، ص.ص ٩٠ -٩١

فعاليات المنتدي الأول لمنظمات المجتمع المدني والذي نظمه برنامج تنمية المشاركة بدعم من الهيئة الكندية ٢٠٠٩

سبأ: مركز دراسات وبحوث السوق والمستهلك، صنعاء، اليمن ٢٠٠٩

صالح مهدي محسن العامري وطاهر محسن منصور الغالبي: الادارة والأعمال، الطبعة ٢ دار وائل للنشر، عمان ٢٠٠٨ص.ص ٩٢-٩٨

في: الملتقى العربي الأول للمسؤولية الاجتماعية لمؤسسات الأعمال"،المسؤوليةالاجتماعية..والإستثمار الأخلاقي"تنظيم: المنظمة العربية للتنمية الإدارية – جامعة الدول العربية بالتعاون مع: غرفة تجارة وصناعة الشارقة – الإمارات العربية المتحدة ١٣ – ١٥ ابريل، ٢٠٠٩

Qatar CSR شبكة إلكترونية،صحيفة إلكترونية يومية

Davs.Keith & Blomstrom Robert L. Business And Strategies,2nd ed. Houghton Mifflin Co.Inc.1990

Mc Carthy,E.Jerame & Perrault, William, D. Basic Marketing: A Global Management Approch, Eleventh Edition, IRWIN,Inc,1993.

# الفصل الثامن

# نماذج أردنية في التنمية الاجتماعية

لعل من المفيد أن تتلمس المجتمعات والأوطان جوانب حياتها المتعددة بأبعادها المختلفة، وتحاول أن تتبين فيها الايجابي والسلبي... بقصد تنمية العناصر الايجابية ومضاعفتها ومحاصرة العناصر السلبية والقضاء عليها.وأن مجتمعنا الأردني... وهو ينتقل في المرحلة الحاضرة من حياته إلى وضع جديد له متطلباته واستحقاقاته باعتباره ينتقل من المألوف والمعتاد إلى غير ذلك وعكسه، يحتاج إلى إعادة تنظيم نسيجه على منوال جديد وبخيوط جديدة، بحيث يقوى على مواجهة المستجدات ويقدر على مواجهة المتطلبات التي تحتمها الظروف الجديدة. فالمجتمع الأردني الآن مطالب بأن يتفاعل مع الأحداث بأساليب أخرى غير ما استخدم من أساليب قديمة وان يتعامل مع الآخرين بأنماط أخرى للتعامل غير ما تعامل به بالسابق.ونقطة البدء في هذا الاستعداد هي في أخذ زمام المبادرة التي تأخذ شكل التحدي الحضاري وتستدعي الصمود المدني أمام تحديات العصر وضغوطاته.

لا أعني في كلامي إنني أدعو إلى إقامة مجتمع مدني حضاري إفرنجي الهيئة غربي النزعة، يتخلى عن ثقافته العربية الإسلامية ويلغي مقومات الخير والتماسك التي تشد جسم المجتمع الأردني وتعطيه مميزاته ومعالمه. ولكنني ادعو إلى إعادة النظر في ظواهر اجتماعية قائمة ومتمسك بها من قبل الناس عامة، وهي في حقيقتها ظواهر سلبية وان كان التمسك بها والسلوك مسلكا يتأثر بها، يبدو مقبولا أو مستساغا. وأدعو كذلك إلى إعادة النظر في عادات وتقاليد ترتب عليها إجراءات ومواقف متكررة في حالات مماثلة عبر الزمن، ولم تعد صالحة للإتباع في المجتمع المدني الحديث، وخاصة إذا ما سعى المجتمع إلى بناء حياته بأسلوب ديمقراطي

تحترم فيه حقوق الإنسان، وتنشر العدالة الاجتماعية، يسود فيها القانون ويحترم الدستور، وتصان فيها الحريات الشخصية العامة، وهذه باعتقادي صفات المجتمع الأردني الذي ننشد قيامه، ونحاول إعلاء بنيانه.

في محاولة لفرز اتجاهات النسيج المجتمعي الأردني وأطيافه وألوانه السياسية والمذهبية يتبين لنا وجود ما يلي:

*الاتجاه الإسلامي: الذي يقول بأن الإنسان في العالم الإسلامي هو وحدة واحدة يشد بعضه كالبنيان المرصوص، وان الشريعة الإسلامية، إذا ما طبقت وتمسك بها، فإنها تحقق له آماله وأهدافه وتجنبه الضلال والفتنة والشر، تضعه على طريق الرشاد والحق والاستقامة، وباعتبار (أن الإسلام هو الحل).

*الاتجاه القومي:الذي يقول بأن الوطن العربي وحدة واحدة، وان العرب هم أمة واحدة وأن حل مشكلاتهم ومعاناتهم وتحقيق ازدهارهم ومنعتهم،هي عن طريق هذا الإيمان بالقومية العربية، أو السعي إلى بلورتها في إطار الوحدة، أو على الأقل في إطار التكامل العربي وباعتبار (أن العروبة هي الحل).

* الاتجاه الوطني: وهو ما يعتبر في نظر سابقه اتجاها قطريا، وهو الذي يقول بان تقدم الأردن ومنعته لا يمكن التركيز عليهما ومعالجة موضوعهما إلا بحدود المجتمع الأردني وحصرهما به والتعامل من هذا المنطلق كسائر الدول التي تهتم بشأنها وخصوصيتها الوطنية ونعطيها الأولوية على ما سواها. باعتبار أن " الأردن أولا ".

تقتضينا الضرورة هنا أن نحدد بصورة أضيق أن الاتجاه الوطني كما نألفه وكما اعتدناه يعبر عن المجتمع الأردني الذي تنامى منذ قيام الإمارة نتاجا عن الثورة العربية الكبرى، إن المهم بعد هذا الاستعراض لاتجاهات النسيج المجتمعي الأردني أن نقول: أن المواجهة القادمة تتطلب أن نجمع بين كل هذه الاتجاهات لا أن نفرقها، ونهتم بها جميعها لا أن نهمل واحدا أو أكثر منها، بحيث نبرز الخصوصية الأردنية بانتمائها للحضارة العربية الإسلامية وبوجودها كخلية ناشطة في جسم الأمة العربية، وفي فلك العالم ككل. وهذا الأمر إن بدا ضبابيا أو فضفاضا، إلا أنه يمكن التمسك به بقوة والمناداة به بوضوح على اعتبار أن ذلك من طبيعة التفكير واصل المنطق.وحتى لو نظرنا إلى الأمر من منظور المصلحة العامة للأردن وللأردنيين فإننا نجد أن تجميع كل تلك الأبعاد في الانتماء الأردني وفي الثقافة الأردنية وفي التعامل الأردني هو أجدى وانفع وأكثر إيصالا وأثرا في خدمة المصلحة التي نسعى إليها أو نحرص عليها

إن نظرة للتاريخ ونظرة أخرى للجغرافيا، تظهران أهمية جمع الأبعاد وشموليتها لا الانفراد بواحدة منها وعزل الأبعاد الأخرى، وأن لا مندوحة للأردن من أن يتكامل بانتمائه ونمائه (وهما يشكلان الجانبين المعنوي الروحي والمادي النفعي لوجهي الحياة الوطنية) مع محيطه العربي الإسلامي الإنساني حتى يتمكن من تحقيق أهدافه، أهدافه كبلد وأهدافه كسكان

وعلينا أن ندرك كما تعلمنا التجربة وترينا الشواهد أن المعوق لعملية التنمية والتقدم ليس تعدد الأبعاد والاتجاهات بل على العكس أيضا فهي المحرك نحو ايجابيات التقدم وهي الحافز لفعل التنمية، تدل على الأخطاء

وعلى المخالفات وعلى التجاوزات وتطالب بالتصحيح والاستقامة والانجاز السريع والحسن. وما دمنا قد اخترنا الديمقراطية منهجا للحياة في المجتمع، فإننا يجب أن لا نضيق من تعدد الاتجاهات السياسية والاجتماعية والفكرية،لأن كل ذلك من أشكال التعددية كفيل بأن يحدث التفاعل الايجابي لمصلحة المجموع التي هي مصلحة الشعب والبلد.

ثمة أمور أخرى، تحدث مثل هذه الخلخلة، نظن أنها بسبب التعددية في الأصول أو الأنساب أو في العقيدة أو الأعراق أو في منهجية التفكير أو مذاهبه. ولكنها في الحقيقة خيوط واهنة في نسيج المجتمع الأردني، ما تزال تضعف من قوة هذا النسيج وتزيد من بهاتة ألوانه.. بمعنى أنها تحدث إعاقة للمسيرة الصادقة وإحباطا للسائرين المخلصين، وهي في حقيقتها جوهر ما اعتدنا عليه وهو خاطئ أو ما درجنا عليه وأصبح من تركة الأزمنة الماضية.

هذه الخيوط الواهنة هي التي يجب أن تعالج ويجب أن تشد لا بل أنه يجب انتزاع ما يجب انتزاعه منها من النسيج حتى نحافظ على النسيج المجتمعي نقيا واضحا منسجما بألوانه وأطيافه وأنواع خيوطه لا يظهر من بينها ما نفر ولا يبطن منها ما وهن،هذه الخيوط التي ظهرت نتيجة وجود أبعاد انتمائية أخرى لا تستند إلى فكر أو عقيدة أو شروط موضوعية، وإنما في حقيقتها تستند إلى خلفية عصبية أنانية محدودة ضيقة ظاهرها الحرص على المصلحة العامة وعلى المصلحة الوطنية وباطنها السعي لتحقيق مكاسب شخصية أغلبها دون حق أو على الأقل دون خط المساواة والعدالة الاجتماعية.

**ولعل أهم هذه الخطوط الواهنة ما يمكن اختصاره على النحو التالي:**

*الخيط الأول: المحسوبية: كأساس لتوزيع الفرص والمكاسب والمزايا وحصرها بمن له علاقة بالجهات أو بالأشخاص الذين يملكون القدرة على توزيع تلك المكاسب، علاقة شخصية أساسها الصلة الخاصة التي تدخل في باب الصداقة والقربى والتصاهر والمصالح المشتركة.

*الخيط الثاني: العشائرية: كأساس لنصرة الآخر ظالما أو مظلوما، وتوظيف القدرة الاتصالية والنفوذ السياسي والمنصب الرسمي لتعزيز مكانة صاحبها داخل عشيرته بالحصول على رضا أعضائها مقابل إيصالهم لأهدافهم ومسعاهم لمصالحهم من خلال قدراته ونفوذه ومنصبه

*الخيط الثالث: الواسطة: كأساس لتجاوز الاعتبارات الرسمية في الوصول إلى الأهداف والمصالح الشخصية حتى ولو في حالة فقد الاعتبارات الرسمية أو الشروط الموضوعية للوصول إلى الأهداف والمصالح.

*الخيط الرابع: الجهوية: كأساس لتقديم جهد إضافي من قبل مصدر الخدمة أو المنفعة تجاه الجهة التي ينتمي إليها، قريته أو بلدته أو منطقته أو محافظته على حساب أنصبة الجهات والمناطق الأخرى.

*الخيط الخامس: المظهرية: كأساس للظهور بمظهر القادر القوي الغني الذكي المتطور المتحضر، حتى ولو على حساب استنزاف الموارد أو الاستعانة بالقروض والتحايل والمماطلة وإرهاق الأعصاب بآفاق فوق الطاقة الطبيعية للشخص، ماديا ومعنويا واجتماعيا، للظهور بالمظهر الذي

يبدو لائقا أو مبهرا للآخرين بالممتلكات والمقتنيات والعقارات والمشاركة بالمناسبات.

*الخيط السادس: التشكيك بقدرات الآخرين وحب الانتقاد وإظهار العيوب، وخاصة في حالات بروز إبداع الآخرين وتفوقهم ومحاولة إثبات زيف ذلك الإبداع وبطلان ذلك التفوق، وذلك بقصد التقليل من إمكانيات هؤلاء وسلوكهم طرقا غير سليمة للوصول إلى وهم التفوق.

*الخيط السابع: الشغف بالدراسة الجامعية، حتى ولو كان ذلك بطريقة الإقحام التي لا تتناسب مع قدرات الطالب واستعداداته واعتبار القبول بالجامعة نوعا من إحراز تقدم بالمكانة الاجتماعية لا إحراز تقدم في التحصيل العلمي، وكمحصلة لذلك تخرج الجامعات أعدادا من ضعيفي القدرة على الإبداع والربط بين العلم والحياة

*الخيط الثامن: السعي للحصول على الوظيفة العامة واعتبار ما سواها حالة بطالة لا يسعى إليها أو تشكل حالة انتظار للحصول على الوظيفة العامة، حتى ولو كان العائد المادي للوظيفة العامة أقل من العائد المادي للوظيفة الحرة، وبما يربط ذلك بالخيط الرابع الذي يتمثل بحب المظاهر.

*الخيط التاسع: النظرة الدونية للعمل اليدوي والتعليم المهني، وهذا يشكل سببا لظهور الخيطين السادس والسابع في بعض الأحيان، ونتيجة لهما في أحيان أخرى، بسبب ارتفاع النظرة للتعليم الجامعي النظري والعمل المكتبي والوظيفة العامة، وانخفاضها إلى الحرف والمهن والتدريب

والتأهيل المهني، وانسحاب ذلك على التعامل بين الناس في مختلف المجالات وعلى مختلف الصعد.

*الخيط العاشر: التوجه إلى العاصمة والمدن الكبرى كباب للرزق وللطموحات وللآفاق التجارية والسياسية والوظيفية والاجتماعية، مقابل هجر القرى والمدن الصغيرة وترك الزراعة والإحجام عن الجهد المخلص تجاه الأرض والثروات الطبيعية واستنباط المصادر البسيطة للرزق والدخل.

*الخيط الحادي عشر: الاهتمام بالعلاج الفوري للحالات الطارئة غير العامة والتي لا تشكل حالة عند الأغلبية واقتصار علاجها على العطاء الآني الاحسائي مقابل عدم الاستعجال أو التركيز على الجهود التنموية والوقائية لمنع ظهور مثل تلك الحالات بصورة مسبقة.

لا أسرد ما تقدم من قبيل رثاء الحال أو إعلان اليأس من إصلاحه، ولا أتقول عن هذه السلبيات أو تلك من باب فضح المستور أو التلذذ بإبراز السلبيات وكشف العيوب. ولكنني أورد ذلك من قبيل استعراض لملامح تظهر على سطح النسيج ولمحاولة رسم معالم جديدة لإعادة حبك النسيج بخيوط جديدة بعد أن نتخلى عن خيوطه القديمة الواهنة حتى تختفي تلك الملامح التي لا تسر الناظرين وحتى تتلاشى تلك العيوب التي ترهق المواطنين.

إن الأردن كما نوهت في المستهل على أعتاب مرحلة جديدة لإعادة بناء المجتمع الأردني أو إعادة تنظيم البيت الأردني، بصياغة جديدة

للخطاب السياسي، وبأسس جديدة للتعامل بين الناس وبأواصر جديدة للعلاقات بين الأجهزة والتنظيمات.

ولهذا يبدو أن الزمان مناسب ليطرح المواطن رأيه في بعض الأدوية للعلاج وفي بعض البذور للنماء، وربما يكون فيما يطرح ما يفيد في تحقيق ما تصبو بلادنا إليه، وما يتطلع شعبها نحوه حيث أراها تتمثل في خطوات مستمرة وممتدة وعديدة من بينها ما يلي:

١-الشروع جديا بتطبيق اللامركزية، والتخلي جديا عن الصلاحيات المركزية إلى المسؤولين على مستوى المحافظات، وإفساح المجال أمام مواطني المناطق بمختلف الأشكال للمشاركة في برمجة الدوائر على مستوى المحافظات لنشاطاتها ووضعها لميزانياتها وتنفيذها لمشاريعها من خلال المجالس الاستشارية للمحافظات.

٢-التخلي بالتدريج عن الإدارة الحكومية للمؤسسات الاجتماعية والشبابية والرياضية والثقافية والإعلامية وتسليمها إلى الهيئات الأهلية التطوعية والخاصة، مع اقتصار دور الدولة على السهر على تماشي أنشطة تلك المؤسسات مع المصلحة الوطنية العليا، في ضوء سياسة اجتماعية متكاملة.

٣-تأكيد مبدأ انتخاب المجالس البلدية في مختلف مدن وبلدات المملكة بما فيها أمانة العاصمة وتقليص نطاق عمان الكبرى ليعود إلى حدود العاصمة من أجل تضييق بؤرة الخدمة مقابل توسيع إطار المشاركة الشعبية وتأمين الصفة التمثيلية للسكان بالمجالس المحلية.

٤-تضييق نطاق الدائرة الانتخابية الواحدة في انتخابات المجلس النيابي، بحيث يجري انشطار الدوائر الانتخابية الحالية إلى دوائر أكثر وأضيق نطاقا، وذلك لضمان الصفة التمثيلية والتعبير عن الإرادة الشعبية بصورة أوضح.

٥-تشجيع قيام المشاريع الاستثمارية والخدمية خارج العاصمة والمدن الكبرى لضمان الانتشار السكاني بدل الاكتظاظ والتركيز في المدن الثلاثة ولضمان توزيع مصادر التنمية وثمارها في أنحاء المملكة، وبين أكبر عدد ممكن سكانها، وبما يسهم خاصة في تشغيل أبناء تلك المناطق.

٦- الحد من استقدام القوى العاملة غير الأردنية وذلك للحد من البطالة أولا ومن ثم لمعالجة بعض الرواسب الثقافية التي أدت إلى إخلاء الساحة للعامل غير الأردني لأداء بعض الأعمال نتيجة لعزوف العامل الأردني عنها، وكذلك للتخلي عن الاعتماد على العاملات الأجنبيات بالبيوت مقابل عزوف العاملات الأردنيات عن مثل هذه الأعمال الشريفة التي تسهم في تحسين الدخول للأسر الفقيرة.

٧-صرف النظر عن الأخذ بالاعتبارات التوزيعية الجغرافية والعرقية والفئوية المختلفة عند اختيار أعضاء المجالس ذات الصفة الوطنية المركزية كمجلس الوزراء ومجلس الأعيان، والاحتكام في ذلك لمعيار الكفاءة والجدارة والخبرة. وكذلك الحال بالنسبة للمواقع الرسمية المركزية الحساسة، لضمان اختيار الأنسب بين مجموع المواطنين الأردنيين باعتبار أن المنصب تكليف وليس تشريفا.

٨-صرف النظر عن وضع اعتبارات أخرى غير اعتبار التحصيل العلمي بالدراسة الثانوية عند دخول الجامعات، وذلك لضمان حق المجتهدين النابهين مقابل عدم إغلاق الباب أمامهم مع إعطائه لغيرهم بموجب الاعتبارات الأخرى، التي لا تأخذ بمعيار التحصيل التعليمي.

٩-تعزيز المكانة الاجتماعية لخريجي المراكز والمعاهد المهنية وإعطاؤهم الحوافز والفرص للمساهمة في تحسين العمل الاجتماعي وفي إثبات أهمية دورهم في الحياة الإنتاجية على المستوى الوطني، وبما لا يقلل من شأن نوعية التخصصات أو نوع الدراسة التي تلقوها، وهو ما يعفي القرار السياسي من حتمية إتاحة فرص مواصلة التعليم لأكبر عدد من الشباب.

١٠-التوسع بالمشاريع الإنتاجية الصغيرة ومشاريع الأسر المنتجة ومشاريع التأهيل المهني للفقراء والعاطلين عن العمل وتسهيل شروطها وزيادة حجم تمويلها، مقابل تقليص برنامج العون المادي الدوري أو الموسمي (معونة شهرية، زكاة، بر وإحسان، منحة)... واقتصاره على العجزة والمسنين والذين يفتقدون لمن يرعاهم من الأقربين المنتجين.. تمهيدا لاحتوائهم تحت مظلة الضمان الاجتماعي

١١-صرف النظر عن الإعفاءات الجمركية والضريبية للفئات المقتدرة بأي شكل من الأشكال، مع عدم بذل المحاولات للتحايل على الالتزامات المفروضة على المواطن تجاه خزينة الدولة، حتى ولو كانت على شكل الاستفادة من شروط تشجيع الاستثمار.

فهل نعقد العزم مواطنين ومسؤولين أفرادا وجماعات، تنفيذيين وتشريعيين، إداريين وفنيين، على سحب تلك الخطوط الواهنة من نسيجنا المجتمعي ؟! وهل نقوي في هذا النسيج خيوطه القوية الأصيلة التي تثبت أن الجميع للأردن والأردن للجميع، مهما اختلفت مذاهبهم ومدارسهم الفكرية ومهما تعددت اتجاهاتهم، وهل لنا أن ندرك أن أصل الداء هو في وجود مثل هذه المعوقات والمثبطات وان فاعلية الدواء هي في التقاء الجميع على إزالتها والتخلص منها ؟

ولا شك أن الجميع يدرك أن المجتمع لا يقوي على مواجهة التحديات، وخاصة تلك التحديات الحضارية التي يسابق بها حضارات أخرى وثقافات أخرى، وتفرض عليه ظروفه أن لا يبقى منعزلا أو محصنا نفسه عن التفاعل والانفتاح، فعندما لا ينفع أبناء هذا المجتمع إلا أن يقووا من نسيجهم الوطني وينقوه من الشوائب، حتى يصمد ويعكس العطاء والقوة والتقدم لا أن ينهار ويضعف ويتقهقر.

أمامنا عدد من المؤسسات الرسمية والخاصة والتطوعية، أنشئت وتشكلت لتدخل ميدان الإصلاح من باب التنمية الاجتماعية، ولتساعد المواطن الأردني في إصلاح نفسه وإصلاح مجتمعه، ونرى أن هذه المؤسسات قد بادرت وما تزال تبذل الجهد الواضح والمؤثر في مضمار التنمية الاجتماعية وصولا الى التنمية الاجتماعية الاقتصادية الشاملة المتكاملة، وقد اخترنا في هذا الفصل عددا من النماذج التي بادرت اليها تلك المؤسسات، نعرضها في معرض الاستيعاب والفهم والتحليل.

## ١- مكتب جلالة الملكة رانية العبد الله

**مبادرة أهل الهمة:**

أطلقت المبادرة على أساس أن المواطنة لا تقتصر على الإحساس بالانتماء، بل هي في المقام الأول، الإحساس بالمسؤولية تجاه الوطن، والإيمان بأن لكل مواطن دور في واقع الأردن ومستقبله، وأن مساهمته مطلوبة في المجتمع المحلي والمجتمع الوطني.و لما كان يتوفر العديد من النماذج لأشخاص أحسوا بهذه المسؤولية تجاه الأردن وأبنائه، فبادروا إلى محاولة تغيير حياة من حولهم إلى الأفضل، يعملون بعيدا عن دائرة الضوء في مختلف المحافظات، ليقيلوا عثرة المحتاج ويرسموا البسمة على الوجوه، فيقدموا الأفكار ويعملون دون انتظار لشكر أو عرفان بالجميل، بل لإيمان راسخ بحق المواطنة عليهم، وأن اليد التي أمدها لأخي إنما تنهض بنا جميعا.

لذا بمناسبة الذكرى العاشرة لتولي جلالة الملك عبد الله الثاني سلطاته الدستورية، تأتي مبادرة (أهل الهمة) التي تطلقها جلالة الملكة رانيا العبد الله، للتذكير بما أحدثته هذه السواعد من تغيير في حياتنا، لنعترف جميعا بفضلهم علينا ولنشكرهم على جهودهم، لأن للمتميزين على المجتمع حق الشكر، والدال على الخير كفاعله، وقد طلب من المواطنين جميعا أن يساهموا في تسليط الضوء على (أهل الهمة) من خلال ترشيح أفراد أو مجموعات يرون أن هممهم أسهمت إيجابا في حياة من حولهم.

أما شروط الترشيح للجائزة فهي تمكن لأي فرد ترشيح من يراه مناسبا لهذه الجائزة سواء كان فردا أو مجموعة شرط أن يكون المرشح قد

ساهم في علاج أو حل قضية مجتمعية، وأن تكون مساهمة المرشح إبداعية وخارجة عن النطاق الوظيفي، وأن يكون المرشح بعمل في مجتمعه لمدة لا تقل عن ١٨ شهرا والجائزة مستقلة ومحايدة تمنح للمبدعين في مجالات التعليم والصحة والقيادة الشبابية وتمكين المجتمعات والفن والثقافة والتنمية المستدامة وتنمية وحماية الطفل والسلام وحوار الثقافات والرياضة.

أطلقت الجائزة رسميا في آذار ٢٠٠٩ وانتهت باحتفال تكريمي كبير في حزيران ٢٠٠٩، وانقسمت إلى عدة مراحل، ففي البداية تنتظر الترشيحات عبر الموقع الالكتروني أو مكاتب البريد حتى العاشر من نيسان، ويتزامن هذا مع عملية تقييم يومية لطلبات الترشيح، وبعد ذلك قامت لجنة متخصصة محايدة من ذوي الخبرة والكفاءة باختيار ثلاثين مرشحا، لتأهيلهم للمرحلة النهائية التي يتم خلالها اختيار الفائزين العشر، عبر فتح باب التصويت المجاني للجميع، وفيما بعد يتم الإعلان عن الفائزين في حفل تكريمي.

تم منح ٣٠ ألف دينار أردني لدعم الهدف الذي يخدمه كل مرشح فائز وتسمى عشر منح دراسية باسم كل فائز من الفائزين العشر. كما تقدم للفائزين شهادات تقديرية،وهذه الجائزة تعتمد على مشاركة المواطنين وترشيحاتهم، حيث يمكنهم ترشيح أي شخص متميز يرون أنه عالج قضية ما أو أثر في حياة عدد من الأفراد بمجتمعه بطريقة ايجابية، سواء كانوا مقيمين في البلاد أو مغتربين، وفي ذلك عليهم مراعاة مدى تأثير الشخص الذي يرشحونه وجدارته وقدرته على تشجيع الآخرين على المشاركة الفعالة بهدف إبراز نقاط القوة والتعاون في مجتمعنا الأردني.

واستكمالا لهذا الجهد وقعت مؤسسة نهر الأردن اتفاقيتي تنفيذ مشاريع الفائزين بمبادرة أهل الهمة، لتمثل هذه الاتفاقيات نقطة البدء للعمل على تطوير المشاريع التطوعية للفائزين بالمبادرة.وتم توقيع الاتفاقية الأولى مع أحد الفائزين بالمبادرة، بهدف تطوير مركز تدريب رياضة الكاراتيه في منطقة إسكان أبو نصير، وهو مشروع تطوعي يتمثل في تطوير نادي أبو نصير الرياضي لاستقطاب أكبر عدد ممكن من الأشخاص المعاقين مجانا، ليتمكنوا من تنمية مهاراتهم الرياضية، إضافة إلى دمجهم في المجتمع.ويعمل هذا المدرب منذ خمسة عشر عاما على تدريب الأشخاص المعاقين لتطوير مهاراتهم وإدماجهم في المجتمع، إلى أن شكل أول فريق كاراتيه أردني لهذه الفئة من المجتمع، وهو يتطوع في عدد من المؤسسات التي ترعى أفراد مصابين بالشلل الدماغي، إذ يكرس نصف يومه تقريبا على مدار خمسة أيام في الأسبوع لتدريب المعاقين، واستطاع أن يدرب حتى اليوم حوالي ألف شخص.

كما وقعت المؤسسة اتفاقية ثانية مع فائز آخر في المبادرة لدعم جمعية قرية الياهون في لواء الجيزة، ليتم تقديم الدعم المادي لجمعية الياهون الخيرية، لشراء قطعة أرض وتجهيز الجمعية بالأثاث، لتقوم بمهامها لمساعدة المجتمع المحلي، إضافة إلى صيانة مسجد الياهون.بدأ هذا الفائز مشواره في العمل التطوعي لخدمة أبناء قريته الياهون منذ زمن بعيد، لتوفير التعليم المناسب لهم من خلال تعزيز التعليم، والرعاية الصحية، حيث قام ببناء مدرسة، وتبرع بأرض مساحتها ستة دونمات باسم التربية والتعليم لإنشاء مدرسة الياهون للذكور التي تم افتتاحها عام ١٩٩٩، كما تبرع بقطعة أرض أخرى مساحتها دونم ونصف لبناء مسجد شيد عام

١٩٨٤، كما عمل على تشجيع تعليم الإناث حيث قام بشراء أرض مساحتها دونمان عام ١٩٨٩ وسجلها باسم وزارة التربية والتعليم لبناء مدرسة للأناث، كما تبرع بمنزله لمدة خمس سنوات لوزارة الصحة لفتح مركز صحي. وحرصا منه على استمرار حصول أبناء قريته على الرعاية الصحية، تبرع بأرض مساحتها دونمان ونصف لبناء مركز صحي شامل للمنطقة، كما قام بشراء أرض مساحتها ثلاثة دونمات وسجلها باسم وزارة الأوقاف لجعلها مقبرة للقرية.

يلي مرحلة توقيع الاتفاقيات تنفيذ وتطوير المبادرات والبدء بشراء المعدات والاحتياجات اللازمة لها، كما تتضمن هذه المرحلة إعداد المواصفات الخاصة بشراء المستلزمات والمعدات والأدوات اللازمة،ويتم خلال مراحل العمل عقد مجموعة من الدورات التدريبية اللازمة للتنفيذ من قبل فريق مؤسسة نهر الأردن والتي تتضمن عصفا ذهنيا مع أهل الهمة لتطوير المبادرات التطوعية ضمن الإمكانيات المتوفرة وضمان ديمومة المشاريع والعمل بكفاءة عالية مع الحفاظ على الصورة الأساسية للمبادرة.كما يتم تدريب أهل الهمة على آلية العطاءات واستدراج العروض وشراء المستلزمات حسب سياسات المؤسسة، بالإضافة إلى عقد دورات تدريبية خاصة حسب احتياجات كل مبادرة.

## ٢-وزارة التنمية الاجتماعية

**برنامج الأسر المنتجة**

يهدف برنامج الأسر المنتجة إلى رفع مستوى معيشة الأسر وأفرادها، وزيادة مساهمة الأسر في توفير الغذاء والاكتفاء الذاتي للمجتمعات المحلية، وتعزيز الإمكانيات والقدرات الذاتية للمجتمع، والمساهمة في زيادة فرص العمل في المجتمعات المحلية.و يتم توزيع المخصصات السنوية لبرنامج الأسر المنتجة على المحافظات حسب نسب الفقر وعدد السكان في كل محافظة استنادا إلى الإحصاءات الرسمية،و تصرف الوزارة مبلغ لا يتجاوز (٤٠٠٠) دينار للأسرة الواحدة كقرض مسترد بغرض تمكينها من تحسين أوضاعها الاقتصادية لتصبح أسرة منتجة ضمن البرنامج المنفذ في المجتمع الذي تعيش فيه. ينتفع من المشروع جميع الأسر الأردنية بالمجتمع المحلي وتعطى الأولوية للأسر الأكثر احتياجا ضمن المجتمع المحلي الواحد، وفقا للبيانات التي تظهرها الدراسات التي تجرى للمجتمع المحلي وللأسر في ذلك المجتمع.تودع مخصصات البرنامج وحصيلة الأقساط المستردة من الأسر في مصرف تختاره الوزارة، على أن يتم فتح قيد خاص لكل مشروع في الدائرة المالية في الوزارة، ولا يجوز صرف أية مبالغ مستردة من أي مشروع إلا في نفس المحافظة التي يقع المجتمع المحلي فيها.

**صناديق الائتمان المحلي:**

يتم إنشاء صناديق ائتمان محلي في المجتمعات المحلية بناء على دراسة وضع المجتمع المعني تحقيقا للنفع العام، وذلك بهدف زيادة تفاعل مديريات ومكاتب ومراكز الوزارة والجمعيات الخيرية مع المجتمعات المحلية،و تشجيع المجتمع المحلي على المساهمة في الحد من مشكلتي الفقر والبطالة،و تعزيز مبدأ الاعتماد على الذات من قبل المواطنين والمجتمع ككل،و استغلال الموارد المتاحة في المجتمعات المحلية،و تغيير توجهات الناس من متلقين للمساعدات إلى مساهمين في تطوير الذات،و المساهمة في توفير فرص عمل، والمساهمة في تحسين المستوى الاقتصادي والاجتماعي للمواطنين.

تدار صناديق الائتمان المحلي من خلال لجنة تنفيذية تتألف من خمسة أشخاص كحد أدنى ولا تزيد عن سبعة أشخاص، وتشكل اللجنة بقرار من وزير التنمية الاجتماعية، ويراعى تمثيل المجتمع المحلي في عضويتها. تتولى اللجنة التنفيذية الإعلان عن خدمات الصندوق في المجتمع المحلي،و استقبال الطلبات من الراغبين بالحصول على مشاريع من خلال الصندوق،و فتح حساب باسم صندوق الائتمان المحلي لدى بنك تجاري،و دراسة الطلبات المقدمة، ومن ثم الموافقة على الطلبات التي تستوفي شروط الانتفاع من الصندوق، وكذلك الإشراف على تنفيذ المشاريع بواسطة عضوين أو أكثر من أعضائها، و متابعة المشاريع المنفذة،وتحصيل الأقساط من المفترضين في مواعيدها.

يتم تقديم الطلب إلى اللجنة التنفيذية من قبل الشخص المعني مباشرة معززا بدراسة جدوى اقتصادية للمشروع،ثم تقوم اللجنة التنفيذية بدراسة

الطلب وإجراء الدراسة الاجتماعية للحالة والاستعانة بالفنيين المختصين حسب نوع المشروع، بعد ذلك يتخذ القرار بالموافقة أو عدم الموافقة خلال شهر واحد من تاريخ قبول الطلب ويبلغ القرار لمقدم الطلب من قبل اللجنة التنفيذية لصندوق الائتمان، ثم يتم توقيع اتفاقية القرض مع المفترض بعد تقديم الكفيل الذي يوقع بدوره مع المقترض على الاتفاقية مع باقي الضمانات الأخرى،و كذلك تحديد احتياجات المشروع بمشاركة المقترض،وشراء احتياجات المشروع من قبل لجنة المشتريات وتسليمها لصاحب المشروع.

## ٣-الصندوق الأردني الهاشمي للتنمية البشرية

تأسس الصندوق الأردني الهاشمي للتنمية البشرية عام ١٩٧٧ برئاسة وإشراف مباشر من سمو الأميرة بسمة بنت طلال كمنظمة ريادية غير ربحية وغير حكومية تسعى لتحفيز التنمية البشرية المستدامة.ويتمكن الصندوق من تحفيز الناس للعمل معا لتحسين ظروف معيشتهم وضمان وصولهم لحقوقهم الأساسية.،من خلال شبكة من المراكز التنموية التابعة له والمنتشرة في مختلف أرجاء المملكة,تسعى إلى تحقيق ما يلي:

- تحفيز المشاركة الأهلية للقيام بدور قيادي في عملية التنمية المحلية المستدامة.
- تقديم خدمات التدريب, والأبحاث والمشورة لبناء قدرات الأفراد والمؤسسات.

- تنفيذ المشاريع التي تعالج قضايا تنموية محددة, والعمل على تمكين أفراد المجتمع والمساهمة في تحسين معيشة مختلف فئاته.
- كسب التأييد للسياسات التي تهدف إلى تحقيق المشاركة المجتمعية والعدالة.
- استقطاب وحشد الموارد والدعم لتوفير شبكة أمان للأفراد الأكثر عرضة للتأثر بالأزمات.

يتميز الصندوق بشبكة مراكز تمكنه من الوصول إلى المجتمعات النائية والأقل حظا.وتشكل المراكز,سواء في المناطق الريفية أو الحضرية, نقطة انطلاق لمجموعات متنوعة من السكان للعمل معا بهدف تحفيز التنمية المستدامة التي تلبي احتياجات المجتمع المحلي ككل.

يدار كل مركز محليا من خلال لجنة إدارية تضم ممثلين عن مؤسسات المجتمع المحلي, ومقدمي الخدمات والقياديين والنشطاء على المستوى المحلي. وتختلف برامج الخدمات والمشاريع في كل مركز حسب الاحتياجات المحلية, ولكنها تتشابه من حيث سعيها لتعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية والبيئية.

ويشجع الصندوق النساء على القيام بدور قيادي في المركز. حيث يضم كل مركز لجنة نسوية, تعمل على تمكين النساء من خلال العمل الجماعي المتعلق بالقضايا ذات الاهتمام المشترك, وتسليط الضوء على احتياجاتهن والاستجابة لها. وتمثل النساء نسبة كبيرة من مديري المراكز مما يسهم في إيجاد نساء يتمتعن بالثقة بالنفس ومؤهلات للقيام بدور فاعل في عمليات التنمية المحلية.

تقوم شبكة مراكز الصندوق بأنشطة متنوعة تلبي الاحتياجات المختلفة، منها ما يلي:

رياض الأطفال: توفر بيئة مناسبة للأطفال في مرحلة ما قبل المدرسة حيث يتعلمون من خلال اللعب ما يعدهم بشكل راسخ لاستثمار كامل طاقاتهم في المستقبل.

نوادي الأطفال: تقدم أنشطة ملائمة للأطفال من عمر ٦-١٤سنة للتأكيد على حقهم في الترويح واللعب.

نوادي الشباب: تتيح الفرصة للشباب للقيام بدور أكثر مسؤولية تجاه مجتمعهم وبناء الثقة لديهم ليتمكنوا من القيام بشكل فاعل بالخيارات التي تؤثر على حياتهم وتعدهم لمواجهة الحياة وتحدياتها وتزيد من فرصهم المستقبلية.

مجالس المعلمين وأولياء الأمور: تشجع أولياء الأمور على الاندماج بفاعلية في تعليم أبنائهم والمشاركة في برامج "التوعية الوالدية".

مراكز تكنولوجيا المعلومات: توفر برامج تدريبية تتعلق باستخدام الحاسوب, كما تعد بوابة للوصول إلى المعلومات والتشبيك مع الآخرين وردم الفجوة الرقمية وتلبية الاحتياجات المحلية في هذا المجال.

التدريب المهني: ويهدف إلى تطوير المهارات التي توفر فرصا لتوليد الدخل مثل النسيج,والحرف اليدوية, والتصنيع الغذائي والتجارة والبناء وغيرها.

برامج الاحتياجات الخاصة: وتخدم ذوي الاحتياجات الخاصة, تشرك المجتمع في دعمهم وإعادة تأهيلهم لإدماجهم في المجتمع.

المشاريع التنموية: التي تنفذ في المراكز لمساعدة المجتمع على إيجاد حلول محلية للتحديات التي تواجهه, وتغطي هذه المشاريع مختلف المجالات,من المشاريع البيئية كإعادة الاستخدام, والحصاد المائي, إلى مشاريع الصحة الإنجابية ومشاريع التمكين السياسي التي تحفز الديمقراطية والحاكمية الرشيدة,إلى جانب المشاريع الاقتصادية التي تعزز فرص العمل وتحسن مستوى المعيشة سواء في المناطق الريفية أو الحضرية.

دعم المشاريع الصغيرة:من خلال تقديم التدريب والإرشاد لأصحاب المشاريع القائمة أو الراغبين بإنشاء مشاريع صغيرة, وخاصة من النساء والشباب, ومساعدتهم في الوصول إلى التمويل وإدارة القروض.

شبكة التجارة المنصفة وأسواق المزارعين: لمساعدة صغار المنتجين على تطوير منتجات جديدة, والعمل الجماعي لتسويق بضائعهم مباشرة للزبائن بما يضمن لهم عائدا منصفا لمنتجاتهم المنزلية والحرف اليدوية.

ولتعتمد ما كانت التنمية البشرية في الأردن تعتمد على القدرات البشرية–المعرفة والمهارات والطاقات والالتزام من قبل الأفراد والمجتمعات, وقدرة المؤسسات التي يتم إنشاؤها وإدارتها. ومن أهم أنشطة الصندوق تقديم التدريب والاستشارات, وإجراء الأبحاث مما يساعد المختصين والناشطين والمتطوعين التنمويين على مواصلة استثمار طاقاتهم واستخدام إمكانياتهم لخدمة الآخرين.

قام الصندوق على مر السنين بتكييف برامجه التدريبية الخاصة, لتلبية احتياجات سياق سريع التغير, مبني على المعرفة الجديدة, والتقدم التكنولوجي لضمان مواكبة برامجه للمستجدات والتطورات الحديثة. ومن خلال خبراته العملية والإدارية استطاع الصندوق أن يوائم أفضل الممارسات العالمية وتعديلها لتكون مقبولة اجتماعيا ومتماشية مع السياق المحلي.

ويقوم الصندوق ببناء القدرات المؤسسية, بحيث توفر سياسات المؤسسة وأنظمتها وعملياتها بيئة داعمة نحو التغيير العملي. كما يعمل الصندوق مع مقدمي الخدمات من المؤسسات الحكومية وغير الحكومية لتفعيل منهجيتهم لتنطلق من منظور الفئات المستهدفة من هذه الخدمات.

ويتم تقديم معظم برامج الصندوق التدريبية من خلال معهد الملكة زين الشرف التنموي/التعلم من اجل التنمية حيث المرافق والتسهيلات الموجودة فيه مصممة خصيصا لتلبية احتياجات الفعاليات التدريبية, ويتميز العاملون في المعهد بالمقدرة على تطوير آليات مبتكرة ومناهج ديناميكية.

**التعلم من الأبحاث**

ينجز الصندوق أبحاثا نوعية وتشاركية تستقصي وجهة نظر الفقراء وواقع حياتهم على المستوى المحلي. وتستخدم نتائج الأبحاث لاتخاذ القرارات المتعلقة بالصندوق واستراتيجياته. ومن خلال هذه الأبحاث يتم نشر الوعي في أوساط راسمي السياسات والجمهور بان الفقراء أنفسهم غالبا ما يمتلكون مفتاح الحل الحقيقي للتحديات التي تواجه عملية التنمية في الأردن.

"يعد تقرير التنمية البشرية الأردني ٢٠٠٤ وثيقة هامة لكسب التأييد وأداة فاعلة عند رسم السياسات الوطنية. وينبغي استخدامه كمثال لأفضل الممارسات من قبل المهتمين بإعداد تقارير التنمية البشرية الوطنية".

ويلعب تنفيذ المشاريع دورا رئيسيا في الصندوق, فالمشاريع توفر الفرص للتغلب على الصعوبات وإيجاد حلول عملية جديدة للتحديات التنموية. ومن خلال التفاعل مع الخبراء وتبادل الخبرات معهم والبناء على الدروس المستفادة, يكتسب الصندوق القدرة على الخروج بأفكار جديدة مبتكرة والاستفادة من الممارسات الفضلى على المستوى الدولي, وتكييف هذه الأدوات والتقنيات لتتلاءم مع السياق المحلي.

خلال السنوات القليلة الماضية, قام الصندوق بتنفيذ العديد من المشاريع بشراكة دولية, ليحافظ بذلك على قدرته ومكانته الطليعية ضمن نطاق القطاعات التنموية المختلفة. وتجد الجهات الداعمة في الصندوق الشريك المناسب لخبراته المؤسسية الطويلة, ولانتشاره الواسع في المجتمعات المحلية, مما يعزز استدامة المشاريع التي ينفذها.

ويساهم تنفيذ مثل هذه المشاريع المتنوعة في مختلف المجالات بإيجاد التناسق والتكامل ما بين البرامج المختلفة, حيث يستثمر الصندوق موارده لتعزيز التنمية المتكاملة التي تجمع بين التمكين الاجتماعي والاقتصادي والسياسي والثقافي. وكذلك الحد من الملوثات البيئية.ويتم ذلك من خلال مساعدة المجتمعات المحلية على الاتجاه نحو نشاطات زراعية وصناعية بديلة رفيقة بالبيئة. ويسعى الصندوق لتمكين شركائه المحليين ليتولوا فيما بعد إدارة المشاريع المحلية وتحفيز المشاركة الأهلية والعمل الجماعي من خلال استقطاب ممثلي المؤسسات المحلية.

يؤمن الصندوق بان لكل فرد الحق في المشاركة في القرارات التي تمس حياته وتؤثر عليها, غير انه غالبا ما يتم تجاهل إشراك الفقراء والنساء وكبار السن والشباب وذوي الاحتياجات الخاصة في هذه العملية. ويهدف الصندوق من خلال حملاته المختلفة لتعزيز مطالب هذه الفئات وإيصال صوتهم لصانعي القرار, ويشجعهم على تشكيل الائتلافات لتحقيق الأهداف المشتركة الساعية لخدمة المجموعات المهمشة.

### الالتقاء بصانعي القرار

يساعد الصندوق الناس على الالتقاء المباشر مع صانعي القرار للتعبير عن آرائهم واهتماماتهم وقضاياهم. وقد يسر الصندوق في السنوات الأخيرة عملية التشاور بين الفئات المستهدفة والمؤسسات المختلفة, مثل البنك الدولي ومنظمات الأمم المتحدة المختلفة العاملة في الأردن لطرح ومناقشة القضايا التنموية مثل الإصلاح التربوي, وحقوق المرأة, واستراتيجيات مكافحة الفقر, والعولمة,والسياسات الاقتصادية والبطالة.

### دعم العمل الجماعي

يحفز الصندوق الأفراد على العمل الجماعي من خلال تشكيل المجموعات مثل مجلس أولياء الأمور والمعلمين, والمجموعات الصحية, وهيئات المزارعين, والجمعيات التعاونية والمحلية بهدف إيجاد منبر للمواطنين للتعبير والتأثير على القرارات.

يعمل الصندوق من خلال انتشاره الواسع على تحفيز التشبيك, وربط المجموعات معا من مختلف مناطق المملكة لتنفيذ حملات وطنية حول القضايا ذات الأولوية. فقد عمل على تشبيك فئات المجتمع بالحملات الوطنية للحد من عمل الأطفال, ورفع الحد الأدنى للأجور, والتخفيف من الآثار السلبية للخصخصة, ومساعدة الفقراء على المطالبة بحق تملك الأرض, والتوعية بآثار رفع أسعار الوقود على الفقراء, وحق الوصول إلى خدمات ذات نوعية جيدة. ومن خلال العمل مع المجموعات النسائية, يتناول الصندوق بعض القضايا المتعلقة بالمرأة, مثل قانون الأحوال الشخصية, وحق الميراث, والعنف الأسري.

بدا الصندوق منذ تأسيسه بتقديم المساعدات الطارئة المباشرة لمن هم اشد حاجة, ثم تطور عمله وتوسع منذ ذلك الوقت, ليتوجه نحو تحفيز التنمية المستدامة طويلة الأمد. وبالطبع ستبقى الحاجة قائمة لتقديم مساعدات عينية مباشرة للفقراء المعرضين للتأثر بالعوامل الخارجة عن سيطرتهم مثل المرض, وفقدان المعيل أو العمل. ومن خلال حملة البر والإحسان يصل الصندوق إلى الفقراء الأكثر معاناة وحاجة في المناطق الأشد فقرا، مقدما لهم المساعدات المباشرة انطلاقا من مبادئ ديننا الإسلامي الحنيف وقيمنا العربية الأصيلة التي تحث على التكافل بين أفراد المجتمع الواحد.وعادة ما يقوم أفراد المجتمع المحلي بتحديد الفقراء الأكثر حاجة وتوجيه الصندوق لتقديم مساعداته لهم, وقد تم تصميم وتحديد حزمة من المساعدات المباشرة لتلبيه الاحتياجات الخاصة بالأسر الفقيرة, تتضمن هذه الحزمة الغذاء, وتأهيل المسكن, وتأثيثه وتزويده بالاحتياجات

الأساسية.كما يعمل المجتمع المحلي على تحفيز تلك الأسر على المشاركة في المشاريع المحلية ليصلوا إلى شبكات الدعم المحلية والوطنية.

وحالما يتم تلبية الاحتياجات الأساسية لهذه الأسر, تقوم الحملة بتقديم الدعم التنموي المستدام على شكل معدات وأدوات ومواد, تمكن الأسرة من بدء مشروع صغير. يتجاوز عدد المستفيدين من حملة البر والإحسان في كل عام عشرة آلاف شخص. وتساهم الحملة في مساعدتهم للاعتماد على أنفسهم وإعادة الثقة بقدراتهم. فالهدف من الحملة ليس ماديا بحد ذاته,بل العمل على نشر روح التكافل ومساعدة الآخرين. وقد قدم الآلاف من المحسنين أموالهم ووقتهم وخبراتهم ومهاراتهم للمساهمة في فعاليات الحملة. وعلى وجه الخصوص, تنفذ الحملة أياما طبية مجانية في المناطق النائية والفقيرة حيث لا ينتفع الناس بمزايا التامين الصحي, يتم فيها توفير الرعاية الطبية وتقديم الأدوية المجانية وتحويل المرضى من المحتاجين للمستشفيات لإجراء العمليات الجراحية اللازمة, وكل ذلك أصبح متاحا بفضل الدعم المقدم من أخصائيين في المجالات الطبية المختلفة. وتتلقى الحملة دعما قيما من العديد من الأفراد والمؤسسات سواء الحكومية, أو القطاع الخاص, والشركات الوطنية أو الدولية, إلى جانب الجامعات والمستشفيات والنقابات المهنية وأمانة عمان الكبرى. وترأس سمو الأميرة بسمة بنت طلال اللجنة العليا لحملة البر والإحسان التي تشرف على فعاليات الحملة وأنشطتها.

## ٤-مؤسسة نهر الأردن

تنشط مؤسسة نهر الأردن في مجالين واسعين هما:

١. تمكين الأفراد والمجتمعات المحلية من خلال برنامج تمكين المجتمعات المحلية.

٢. حماية حقوق وحاجات الطفل من خلال برنامج أطفال نهر الأردن.

**برنامج تمكين المجتمعات**

برنامج تمكين المجتمعات يجسد التزام مؤسسة نهر الأردن بالتنمية البشرية المستدامة من خلال المشاريع العديدة التي تهدف إلى تمكين المجتمعات وخلق فرص اقتصادية لهم وتحسين نوعية حياتهم.إن رؤية برنامج تمكين المجتمعات للاستدامة مبنية على ملكية المجتمع للمشاريع وبناء مهارات إدارية تقنية وشفافة لدى المستفيدين من المشاريع. وبدعم من دائرة التدريب في مؤسسة نهر الأردن يكتسب القائمون على المشاريع وأفراد المجتمع المهارات اللازمة في جميع مراحل تنفيذ المشاريع لتمكينهم من إدارة وتوسعة نطاق أنشطتهم المختلفة.

يسترشد البرنامج بالمبادئ التالية:

***مشاركة المجتمع المحلي في البرنامج**

في جميع المشاريع التي تنضوي تحت برنامج تمكين المجتمعات, يشارك القادة المحليون, ممثلين بالقطاع الخاص, وأفراد المنظمات المجتمعية والمسؤولون الحكوميون المحليون في تشخيص التحديات التي

تواجه مجتمعاتهم وإيجاد السبل الكفيلة بإيجاد الحلول لها. كما يساهمون في عملية تصميم المشروع, وآليات تملكه من قبل المجتمع المحلي, وإضفاء الصفة القانونية عليه ومساهمات المجتمع المحلي فيه الأمر الذي يعمل على تعزيز المشاركة الواسعة للمجتمع المحلي, ففي المرحلة الأولى من مشروع الكرمة مثلا, شارك السكان بنشاط في صياغة المشروع عن طريق تشخيص حاجات مجتمعهم المحلي واقتراح الحلول للتحديات التي تواجه تلبيتها. ومن ناحية أخرى, تتضافر جهود المجتمع المحلي والحكومات والجهات المعنية في القطاع الخاص بهدف تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية والبشرية في فعاليات المشروع.

***استدامة المشاريع**

تتمحور رؤية برنامج تمكين المجتمعات حول تملك هذه المجتمعات لمشاريع يتم تنفيذها, وحول تعزيز المهارات الفنية والإدارية التي تتسم بالشفافية, في أوساط المستفيدين والمنتفعين من هذه المشاريع. فمن خلال الدعم الذي توفره دائرة التدريب لدى مؤسسة نهر الأردن, تكتسب قيادة المشروع وأفراد المجتمع المحلي المهارات التي يحتاجون إليها في جميع مراحل التنفيذ, لكي تمكنهم من تعظيم اثر الإدارة الفاعلة والمستدامة لهذه المشاريع في المجتمع. ويسعى البرنامج إلى استنهاض وحفز الهمم لإيجاد الحلول الخلاقة للمعوقات التي تعترض سبيل التنمية منذ عهد قديم, وذلك عن طريق تعظيم الاستفادة من الموارد الطبيعية المحدودة (مثل الأراضي الزراعية والمياه) وإعادة إحياء الموروث الثقافي والاجتماعي. وفي برنامج تنمية التجمعات الريفية, اشتملت هذه الحلول على زراعة أشجار اللوز في

مادبا, وتربية الإبل في وادي عربة , وصناعة المنتجات الصوفية في البادية, وتحسين وزيادة وتعظيم الاستفادة من المنتجات الزراعية المتميزة في المحافظة. تجدر الإشارة إلى أن الاعتبارات البيئية هي التي تشكل وتصوغ التزام مؤسسة نهر الأردن, بصورة مباشرة, بمواصلة التجديد والابتكار في المشاريع التي تنفذها لكي تسهم في تحقيق التنمية الايجابية المستدامة.

***الفرص الاقتصادية**

من خلال ما يستحدثه برنامج تمكين المجتمعات من فرص عمل دائمة ومؤقتة, وما يحدثه من تداول للموارد في المجتمعات المحلية ويشجعه من مبادرات ريادية إلى تنفيذ المشاريع, فان هذا البرنامج يسهم في زيادة توفير الفرص الاقتصادية في الأردن. فعلى مر السنين, استطاع مشروع بني حميدة تشغيل المئات من النساء, وهو يوفر في الوقت الراهن حوالي ٤٥٠ فرصة عمل بشكل غير متفرغ للنساء في مجال غزل الصوف ونسجه وصباغته. والى جانب ذلك, يعمل البرنامج على تقوية القطاع الخاص عن طريق تامين البضاعة والسلع والخدمات من البائعين المحليين, وإدخال الأساليب التقنية الحديثة ضمن برنامج تنمية التجمعات الريفية, من مثل الوحدات الآلية لإنتاج الأعلاف الخضراء, وذلك بإنتاجها محليا وإضافة إلى ذلك, فان برنامج تمكين المجتمعات يساعد في بناء علاقات ايجابية تتسم بالشفافية فيما بين الأعمال والمشاريع التي ينفذها, وبين المجتمعات المحلية التي تقام فيها.

**برنامج أطفال نهر الأردن:**

أعلنت جلالة الملكة رانيا العبدالله عن مبادرة ملكية عام ١٩٩٧ قامت من خلالها بإطلاق برنامج أطفال نهر الأردن, تحقيقا لإيمانها العميق بان المصلحة العامة للأطفال يجب أن تكون في مقدمة الأجندات الوطنية ومستقبل الأجيال القادمة من أولويات المجتمع الأردني. إن برنامج أطفال نهر الأردن, ورسالته احترام ومساندة الأسر في مهمتهم برعاية الأطفال, هو المظلة العريضة لبرنامج حماية الطفل. ويعمل البرنامج على تعزيز أساليب تربية الطفل الايجابية، وللتعرف على أشكال وأنواع الإساءة ومعالجتها. والقضاء عليها، عن طريق خدمات مختصة بنشر الوعي والوقاية والتأهيل العلاج.

**برنامج حماية الطفل:**

تعتبر مؤسسة نهر الأردن من المؤسسات الرائدة في مجال حماية الطفل من الإساءة، وذلك من خلال برنامج حماية الطفل، والذي يقدم الحماية والوقاية والتدريب كنشاطات أساسية لمعالجة هذه المشكلة بمختلف أنواعها والتي تتراوح ما بين الإهمال والإساءة الجنسية, والجسدية, والنفسية. ويعد هذا البرنامج الأول من نوعه في الأردن والعالم العربي ولهذا واجه الكثير من الصعوبات قبيل إنشائه لحساسية الموضوع المطروح وخصوصيته. قد تمكنت مؤسسة نهر الأردن من أن تكون سباقة في طرح هذا الموضوع على أعضاء المجتمع الأردني.

أن الحاجة الملحة للتعامل مع الأشكال المختلفة للإساءة تتم من خلال خدمات الحماية التي يوفرها مركز حماية الطفل من الإساءة–دار الأمان هو المركز الأول من نوعه في الأردن والعالم العربي الذي يعنى بالأطفال المساء لهم جسديا وجنسيا من الولادة وحتى الثانية عشرة سنة. والمركز الذي تم إنشاؤه بمشاركة وزارة التنمية الاجتماعية هو منشأة متخصصة تأوي وتعالج الأطفال المساء إليهم نفسيا وطبيا واجتماعيا وتعليميا بالإضافة إلى إعادة تأهيل أسرهم.

وقد طورت المؤسسة مكونات الوقاية والتدريب في برنامج حماية الطفل من خلال مركز الملكة رانيا للأسرة والطفل. حيث يتم التركيز من خلال هذا المركز على التدريب النوعي والتفاعل السوي بين الأطفال والبالغين بهدف رفع مستوى الخدمات الصحية والاجتماعية والرعاية والتعليم ضمن إطار حقوق الطفل وحقوق الإنسان وذلك بهدف المكافحة والقضاء على إساءة وإهمال الأطفال. يتاح للآباء والأمهات استخدام المركز للملاحظة والاستشارات والتدريب، كما يتم تقديم الرعاية الكاملة لأطفالهم من الناحية الصحية, والغذائية والتعليمية والتنموية. ويضمك المركز قاعة للكمبيوتر لجميع الفئات العمرية خدمة للحي وكذلك مطبخ للصغار وورشة للفنون التطبيقية ومكتبة تفاعلية بالإضافة إلى خدمات الاستشارات والتدريب على مهارات الحياة والزواج والتربية.

وكان من الانجازات المتميزة لبرنامج حماية الطفل إعلان الأردن رسميا يوما وطنيا لحماية الطفل من الإساءة والذي يوافق السادس من شهر يونيو في كل عام والذي صادف إطلاق أول حملة توعوية بعنوان أجيالنا, عام ٢٠٠٤, كانت بمثابة قناة اتصال وركيزة معلوماتية هامة للحد من نسبة

الإساءة والإهمال ضد الأطفال. كما قام البرنامج بإنتاج برنامج إعلامي بيت صغير والذي تميز بتقديم نماذج من الممارسات الصحية للعلاقات الوالدية المثالية تربويا وتنمويا.

**برنامج تنمية التجمعات الريفية:**

يمثل هذا البرنامج المبادرة الأكثر طموحا في تاريخ مؤسسة نهر الأردن حتى الآن،من حيث موازنة البرنامج والأثر المتوقع أن يحدثه.فقد أدى تمويل البرنامج, من خلال وزارة التخطيط والتعاون الدولي ضمن برنامج تعزيز الإنتاجية, إلى إقامة شراكة بين مؤسسة نهر الأردن ومؤسسة "ميرسي كور"–وهي مؤسسة دولية للإغاثة والتنمية. وهو يهدف إلى تعزيز مشاركة المواطن الأردني في تلبية الحاجات البالغة الأهمية واللازمة لإحياء الجوانب الاقتصادية والاجتماعية وانعاشها في حياة المجتمعات الريفية.

تركزت جهود المرحلة الأولى من البرنامج(تموز/يوليو٢٠٠٠–كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣) على أربعة تجمعات ريفية هي: شمال عجلون, البادية الشمالية,جنوب مادبا ووادي عربة. أما المرحلة الثانية من البرنامج, فقد بدأت في كانون الثاني /يناير٢٠٠٤ استغرقت ١٨شهرا, واصلت عملها مع المرحلة الأولى وتوسعت لتشمل المزيد من التجمعات الريفية. وقد حققت الأنشطة والفعاليات التي تم تنفيذها ضمن تجمعات المرحلة الأولى من البرنامج العديد من النجاحات رغم التحديات الجمة التي واجهتها, محققة الكثير من الغايات والأهداف التنموية لوزارة التخطيط والتعاون الدولي.

تتضمن الأهداف الإستراتيجية للبرنامج هدفا يرمي إلى تعزيز وتقوية قطاع المنظمات غير الحكومية في الأردن ونقل خبرة وتجربة المنظمة العالمية إلى المنظمة المحلية. وتحقيقا لهذا الهدف, توفر المرحلة الثانية من البرنامج الموارد اللازمة لتعزيز القدرات التنظيمية لمؤسسة نهر الأردن ولبناء الطاقات والإمكانات الكامنة لدى المنظمات الوطنية والمجتمعية الأصغر (كالجمعيات التعاونية مثلا) تحقيقا لمصلحة المجتمع المدني الأردني.

وفي تقرير بعنوان "التقدم والمنجزات", أعدته "مؤسسة التفاعل" في نهاية المرحلة الأولى من البرنامج, وهي مؤسسة مستقلة للخدمات التنموية, خلص التقرير إلى "أن إشراك ممثلي المجتمع المحلي في مراحل المشروع كافة كان عملا رائعا ومثمرا, تضمن مشاركتهم في تحديد الحاجات, والتخطيط, واستدراج العروض وإرساء عقود توفير الخدمات والسلع وعقود التنفيذ. وقد عملت هذه المشاركة على تمكين المجتمعات المحلية وتعزيز مستوى تقديرها لذاتها, إضافة إلى تعزيز ثقتها بالمؤسستين المنفذتين للمشروع؛ مؤسسة نهر الأردن ومؤسسة "ميرسي كور".

### التجمعات الريفية المستهدفة في المرحلة الأولى من البرنامج:

### تجمع عجلون:

نظرا لما تتنعم به محافظة عجلون من موارد طبيعية وزراعية وبشرية غنية, فقد قام برنامج تنمية التجمعات الريفية بتوفير مجموعة

متنوعة من الفرص الاقتصادية التي تعود بالنفع والخير على مزارعي المحافظة وسكانها. ومع أن محافظة عجلون تحظى بأعلى معدل لسقوط الأمطار في الأردن, إلا أن البرنامج كان سباقا إلى إعادة تأهيل بركة لحصاد مياه الأمطار-وهي الأولى من نوعها في المنطقة-تستطيع, بفضل بطانتها المصنوعة من مادة"البولي اثيلين",الاحتفاظ بمخزون من الحصاد المائي يصل إلى ٣٥،٠٠٠متر مكعب من المياه, في الوقت الذي سيكون فيه المتنزه المحيط بالبركة مرفقا سياحيا يستهوي الزائرين في فصل الصيف. وللتغلب على ما يعانيه صغار المزارعين في المنطقة من هدر كبير في المنتجات ومن انخفاض كبير في أسعار ما ينتجونه من ثمار الفاكهة, فقد عالج البرنامج هذه التحديات عن طريق إنشاء مخزن للتبريد, ومعمل لتصنيع المواد الغذائية, ومشتل لزراعة وإنتاج وتوزيع مجموعات متنوعة جديدة من غراس الفاكهة. ومن خلال قيام تعاونية قرى شمال عجلون بشراء بعض منتجات المزارعين وتأجيرهم مساحات في مخزن التبريد, تعمل على تمكينهم من زيادة أرباحهم عن طريق التحكم الأمثل في مواعيد تسويق منتجاتهم. ونتيجة للدور القيادي الذي اضطلعت به مؤسسة نهر الأردن في تنفيذ برنامج تنمية التجمعات الريفية, فقد تجسدت أفكار مشاريع أخرى على ارض الواقع في عجلون, وهي تحديدا:مشروع السياحة البيئية في محافظة عجلون, والخطة الشاملة للتنمية السياحية في عجلون.

**تجمع البادية الشمالية:**

تشتهر منطقة البادية الشمالية من الأردن بتراثها البدوي العريق وببيئته تتميز برياح شديدة ومياه أمطار شحيحة. وقد قام برنامج تنمية التجمعات الريفية بتصميم مشاريع تعزز التقاليد التراثية في البادية وتستثمر مواردها الطبيعية إلى أقصى حدودها بطريقة إبداعية. فمن قصص النجاح التي شهدها هذا التجمع,تبرع احد أعضاء تعاونية عناقيد الخير بقطعة ارض لإقامة المزرعة النموذجية المتكاملة عليها, وذلك مقابل امتلاكه أسهما في التعاونية, وقد قدمتها التعاونية لأغراض تنفيذ المشروع حيث اعتبرت مساهمة من المجتمع المحلي في المشروع, كما وتسهم الجمعية في تسديد إيجار مكتبها المؤقت ونفقات خدماته ورواتب موظفيها المحليين.

ومن بين مساعي تعاونية عناقيد الخير وجهودها برز إلى حيز الوجود مشروع إنتاج وبيع العسل. واستثمارا لما بذله برنامج بحث وتطوير البادية, على مدى عقد من الزمان, من جهود في مجال بحث إمكانية تربية النحل والممارسات الكفيلة بنجاح ذلك, وما توصل إليه من نتائج مفادها أن هذه الكائنات, المتميزة بحركتها الدؤوبة, تجمع غبار الطلع من المنطقة الصحراوية على الحدود الأردنية السورية, فقد أقام برنامج تنمية التجمعات الريفية شراكة مع برنامج بحث وتطوير البادية ضمن هذا التجمع, وعملا على تطبيق ما توصلت إليه بحوثها على ارض الواقع, وقاما بتوزيع خلايا النحل على أعضاء تعاونية عناقيد الخير وتدريبهم على أساليب تربية النحل. وأثمرت الجهود المشتركة عسلا عضويا (أي طبيعيا خالصا) يتميز بصفات فريدة مقرونة بقابلية عالية للتسويق, ويحقق دخلا للتعاونية والمزارعين. يتحدث عضو في التعاونية يشارك كمقاول من

الباطن للمزرعة المتكاملة- عن تجربته التي اكتسبها من البرنامج من خلال عمليات التدريب وطرح وإحالة العطاءات وبناء المشروع, فيقول أنه لم يكن يعرف طريقة التنافس في العطاءات. ولكنه بفضل تأسيس المشروع, تعلم المتطلبات الأساسية للدخول في العطاءات, ولا سيما تلك التي تصدرها الحكومة".

**تجمع جنوب مادبا:**

يشكل هذا التجمع منطقة في جنوب مادبا تعاني من مستويات عالية من الفقر, ومن ندرة الأراضي الزراعية وشح المياه. ومع أن المنطقة تتميز بمناخ رائع وتراث تقليدي عريق في زراعة أشجار اللوز, إلا أن إنتاج هذه الثمار فيها شهد تراجعا في السنوات الأخيرة, الأمر الذي حدا ببرنامج تنمية التجمعات الريفية إلى مشاركة المجتمع المحلي في العمل من أجل تصميم واستصلاح ١٨٧دونما من الأراضي الصخرية التي لا تكاد تكون صالحة للاستعمال , لزراعة بستان من أشجار اللوز يحتوي على ٦٠٠٠ شجرة. إضافة إلى إقامة مشتل للغراس, و١٠بيوت زراعية بلاستيكية يهدفان إلى إيجاد مصدر للدخل إثناء نمو أشجار اللوز وبلوغها مرحلة النضج وإنتاج الثمار.

إن إدخال زراعة أشجار اللوز المثمرة من جديد إلى منطقة هذا التجمع, استجابة لطلب محلي قوي, يعتبر شاهدا على قصص النجاح التي حققها التجمع, وان تحويل أراض مهملة غير صالحة للزراعة إلى مزرعة متكاملة ومنتجة, أدى إلى إيجاد فرص عمل لسكان المجتمع المحلي والى تمكينهم اقتصاديا لمدة طويلة.

**تجمع وادي عربة:**

تعاني هذه المنطقة, من فقر متقع مصحوب بموارد وفرص اقتصادية محدودة, ويسكنها البدو منذ أمد بعيد. وكان من أهم المنجزات التي حققها برنامج تنمية التجمعات الريفية, نزع بذور الفرقة والانقسام, وفض النزاعات التي كانت دائرة بين عشائر المنطقة وبين الحكومة المحلية في وادي عربة, الأمر الذي مكن تعاونيي قاع السعيدين, في نهاية المطاف, من إنشاء مزارع وإدارة مياه السد الذي يتم إنشاؤه حاليا لحصاد مياه الأمطار, بسعة١٥٠،٠٠٠الى ٢٥٠،٠٠٠متر مكعب, ومن بئر صغير أعيد تأهيله.

عمل هذا المشروع على تعزيز المبادرات الفري للمجتمع المحلي, حيث قام رئيس جمعية قاع السعيدين بإنشاء مشروع لإنتاج الطوب الإسمنتي. والذي يزود المشاريع قيد التنفيذ بالطوب اللازم لعمليات البناء والإنشاء. وقد استثمر هذا التجمع أيضا في القيمة التي يضفيها هذا المجتمع المحلي إلى ما يملكه من الإبل, التي كانت تعود بمنفعة ضئيلة قياسا على ما تستهلكه من كميات كبيرة من موارد هذا المجتمع قبل الشروع في تنفيذ البرنامج. فمن خلال إنتاج حليب النوق وصناعة الجبنة البيضاء, يستطيع أهالي وادي عربة زيادة دخولهم من هذا المورد, ومن إدخال تكنولوجيا (تقنية) جديدة إلى الأردن. كما يعمل المشروع على توفير وحدات آلية لإنتاج الأعلاف الخضراء, التي تزرع في الماء, إضافة إلى توفير نظام للري بالتنقيط وبيوت زراعية بلاستيكية, لتحقيق الاستفادة القصوى من موارد المياه الشحيحة في التجمع.

## مشروع خزما الريادي المتكامل:

نتيجة للأداء العالي الجودة لمؤسسة نهر الأردن في برنامج تنمية التجمعات الريفية, قامت وزارة التخطيط والتعاون الدولي بتمويل برنامج تمكين المجتمعات لتنفيذ مشروع ريادي للتمكين الاقتصادي في قرية خزمة بقضاء دير علا في محافظة البلقاء.

تقع قرية خزما في وادي الأردن (الغور الأوسط), ويعاني سكان القرية من البطالة والفقر والتحديات الاجتماعية والاقتصادية المختلفة. ويأتي هذا المشروع ضمن سياق مبدأ الشراكة مع المجتمع المحلي, حيث سيشارك المشروع جمعية سيدات خزما التعاونية في تنفيذ مبادرة مثمرة تخدم مصالح المجتمع المحلي. فهذه الجمعية تشغل معملا صغيرا لتصنيع منتجات الألبان يعود بأثر اجتماعي اقتصادي ايجابي على حياة أعضائه البالغ عددهم زهاء خمسين عضوا. وقد تم تصميم هذا المشروع الريادي, الذي بدأ تنفيذه في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤, بهدف تقوية وتوسيع أنشطة ونطاق عمل الجمعية, وزيادة الفرص الاقتصادية التي يقودها المجتمع المحلي في المنطقة.

## مشروع تطوير السياحة البيئية في عجلون:

تنفذ المؤسسة هذا المشروع بالتنسيق مع الجمعية الملكية لحماية الطبيعة, بتمويل من الوكالة الاسبانية للتنمية الدولية. ويعمل المشروع على توحيد الجهود المبذولة في سبيل الحماية البيئية كوسيلة لتعزيز التنمية

المستدامة للمجتمعات المحلية في الأردن. ويهدف بصورة رئيسة إلى إقامة أعمال ومشاريع إنتاجية مدرة للدخل حول محمية عجلون الطبيعية.

ومع أن منطقة عجلون تمتلك إمكانات وطاقات سياحية كبيرة, إلا أن الخدمات اللازمة لإقامة مثل تلك الأعمال والمشاريع الإنتاجية تكاد تكون معدومة فيها, الأمر الذي حفز مؤسسة نهر الأردن لتنفيذ مجموعة متنوعة من المبادرات الإنتاجية المدرة للدخل كعنصر مكمل لبيئة المحمية, في الوقت الذي تكفل فيه المؤسسة عدم مساس الأنشطة السياحية سلبا بمقومات هذا المورد الطبيعي. لقد تم انجاز مرحلة البنية التحتية من المشروع-الذي يستغرق تنفيذه ١٨ شهرا-في كانون الأول/ديسمبر٢٠٠٣. تلتها مرحلة التدريب حتى حزيران /يونيو ٢٠٠٤. ويشمل مشروع تطوير السياحة البيئية في عجلون إقامة مركز للإنتاج الحرفي يتخصص في صنع منتجات تمثل صورة واقعية لمنطقة عجلون, ومركزا للمعلومات والبحوث يعنى بخدمة الزوار, ومطاعم وشاليهات.

**الخطة الشاملة لتطوير منطقة عجلون سياحيا:**

تشارك المؤسسة ضمن فريق دولي في تنفيذ هذا المشروع, الذي يموله البنك الدولي من خلال وزارة السياحة والآثار الأردنية على اثر عملية تنافسية عالمية. وفي هذا المشروع, انضمت مؤسسة نهر الأردن إلى ائتلاف عالمي يتكون من شركات القطاع الخاص المحلي والعالمي بهدف تطوير خطة رئيسة تعالج قضايا أساسية تتعلق بالبيئة والتطوير الحضري في منطقة عجلون. وسيعمل المشروع على بلورة وصياغة رؤية للتنمية

المستدامة وللترويج للسياحة في مدينة عجلون, وعنجرة وقلعة عجلون (الربض) والمناطق المجاورة, ثم يعمل على وضع برنامج استثماري عام لوضع تلك الرؤية موضع التنفيذ.

ويعمل الائتلاف على تحديد المناطق الطبيعية المحمية, وتحديد المناطق التي تتوافر فيها طاقات وإمكانات سياحية والتي تحتاج إلى تطوير من اجل استثمارها في إنشاء البنية التحتية الترفيهية والسياحية البيئية, وتحديث وتحسين خطط التنظيم العمراني للأحياء السكنية الحضرية, إضافة إلى تشخيص الفرص الهادفة إلى الإنعاش الاقتصادي للمناطق الحضرية. وتعمل مؤسسة نهر الأردن –بصفتها الجهة الاستشارية في تنفيذ المشروع– على توفير الدعم الإداري والمشورة المتعلقة بالتدخلات الاجتماعية في المجتمعات المحلية التي يستهدفها المشروع, إلى جانب قيامها بإجراء دراسة مسحية ارصد المعلومات الأساسية عن منطقة المشروع, وإقامة الأعمال والمشاريع الإنتاجية المدرة للدخل فيها.

تقوم مؤسسة نهر الأردن بمهمة التنسيق والارتباط بين فروع الدوائر الحكومية المحلية والائتلاف المنفذ للمشروع, وذلك إضافة إلى توليها مسؤولية التدخلات الاجتماعية الاقتصادية في المجتمع المحلي من خلال حشد وتعبئة الجهات المعنية في هذا المجتمع, من اجل ضمان أن تعمل الخطة الرئيسة للمشروع على تلبية حاجات وأولويات المجتمع المحلي.

**مشروع الجفر:**

بتمويل من وزارة التخطيط والتعاون الدولي, أقامت جمعية بشرى التعاونية المحلية مزرعة للنعام تستفيد منها قرية الجفر النائية التابعة لمحافظة معان, حيث يربى النعام في هذا المشروع من اجل الاستفادة من ريشه الثمين ولحومه وجلوده وبيضه. أما دور مؤسسة نهر الأردن فيتمثل في توفير وبناء القدرات التي تحتاج إليها جمعية بشرى التعاونية, وفي العمل كجهة مشرفة على المشروع, وبناء على ذلك , فقد قامت المؤسسة بدعم المشروع عن طريق تقوية إجراءات طرح وتقديم العطاءات وتقييمها وإحالتها والإشراف على التنفيذ وإبرام الاتفاقيات مع المستشارين المحليين.

**مشروع بني حميدة:**

إن هذه المنطقة من مناطق محافظة مادبا النائية الفقيرة في المملكة, التي تعاني من مستويات مرتفعة من الفقر والبطالة, ويهاجر منها أهلها طلبا للرزق, وتفتقر إلى الخدمات العامة والمبادرات التنموية الخاصة.عمل مشروع نساء بني حميدة للنسيج-الذي أوجدته أصلا مؤسسة إنقاذ الطفل- على إحياء حرفة النسيج التقليدية مما ساعد على صون النسيج الاجتماعي وإدامته لمنطقة المكاور, بالاعتماد على النساء الأكبر سنا في المجتمع المحلي لنقل خبراتهن في نسج البسط إلى الأجيال الشابة. فغدت اليوم النساء في ١٣ قرية من قرى الأردن يحافظن على التقاليد التراثية للبلاد نابضة بالحياة, في الوقت الذي يسهمن في تحسين نوعية حياة أسرهن.

حققت البسط نجاحا باهرا فوريا عندما طرحت تجاريا في عام ١٩٨٥, وأوجدت صورة ذهنية فريدة لجبل بني حميدة ونسائه. تعمل مشرفة لمركز بني حميدة, وهي تمثل قصة نجاح امتدحتها الوكالات التنموية الأهلية والدولية, وظهرت في الكثير من البرامج الوثائقية المتلفزة والمقالات الصحفية.

## ٥-صندوق الملك عبد الله الثاني للتنمية

أنشئ هذا الصندوق عام ٢٠٠٢ ليعمل كمؤسسة غير حكومية تسعى إلى تحقيق التنمية في محافظات المملكة وتعمل على تحسين مستوى معيشة المواطنين وتنمية مواهبهم، بعيدا عن الإقراض المباشر، من خلال توفير فرص اقتصادية تستجيب لحاجاتهم وأولوياتهم وأوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية، حيث يسعى إلى المساهمة في تحقيق توزيع عادل لمكاسب التنمية المستديمة بين المحافظات، بإقامة مشاريع إنتاجية ريادية وتشجيع الإبداع والتميز عبر شراكة حقيقية مع القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني،و باستثمار قدرات المواطنين وإمكانياتهم الكامنة في المحافظات، وتمويل برامج تمكن المواطنين وتعزز إنتاجيتهم بهدف إشراكهم في الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية. لذا تهدف برامج ومشاريع الصندوق إلى خدمة الأفراد والمجموعات والشركات والمؤسسات العامة والخاصة، ضمن إطار عمل يحقق مبادئ الصندوق المتمثلة في: الشفافية،الإنتاجية الربحية، الاستدامة، التعاون المشترك والتمويل الفعال.

يتبنى صندوق الملك عبد الله الثاني للتنمية عددا من الاستراتيجيات هي:

- تأسيس مشاريع إنتاجية تنموية وتوفير وسائل الدعم والاستشارات الفنية المطلوبة لتطويرها .
- تأسيس شركات ومؤسسات، أو المساهمة في أخرى قائمة، وكذلك الدخول في شراكات مع أطراف أخرى ومع أفراد مهتمين بالاستفادة من مشاريع الصندوق .
- تأسيس ودعم البرامج والخطط الاجتماعية والثقافية والرياضية .
- المساهمة في عملية التدريب المهني والتعليم المبني على تكنولوجيا، ومن بين تلك المشروعات ما يلي:

**١. برنامج دعم مشاريع البحث:**

وذلك لتقديم تمويل لمشاريع البحث والتطوير المعدة من قبل طلبة الجامعات والتي يتم انتخابها والإشراف عليها من قبل دائرة البحث العلمي في مركز الملك عبد الله الثاني للتصميم والتطوير، كأحد وسائل .المبدعين والمتميزين من طلبة الجامعات من خلال تهيئة الظروف والبيئة الملائمة ومنحهم الإمكانيات والوسائل التي تمكنهم من إبراز إبداعاتهم الفكرية والفنية.وذلك على الأسس التالية:

– الانسجام مع توصيات ملتقى شباب الأردن التي أكدت على أهمية دعم الإبداع والتميز لدى طلبة الجامعات والتركيز على تخصيص ساعات معتمدة ضمن الخطة الدراسية لموضوع التدريب التطبيقي.

– توجيه الطلبة نحو تطوير أنماطهم الفكرية والدراسية التي تنحصر في الغالب في التحصيل الأكاديمي إلى آفاق جديدة من خلال السعي إلى الابتكار والتفكير الخلاق.

أما شروط التمويل فهي أن يكون المشروع البحثي هو مشروع تخرج في الجامعة وذا طبيعة إبداعية ويحبذ أن يكون موجه لحل مشكلة للقطاع الصناعي في المملكة وأن يحقق إضافة معقولة في مجال البحث.

يقوم صندوق الملك عبد الله الثاني للتنمية بتقديم التمويل اللازم لمشاريع البحث والتطوير في الجامعات الأردنية من خلال النافذة التمويلية لدعم الإبداع والتميز، بينما يتولى مركز الملك عبد الله الثاني للتصميم والتطوير مهمة الاختيار والمتابعة للمشاريع البحثية، بموجب اتفاقية بين فريق البحث للمشاريع المختارة من جهة والصندوق والمركز من جهة أخرى تتضمن التزامات كل الأطراف مضمون الاتفاقية وآلية التطبيق والتمويل والمتابعة وفقا لنموذج طلب التمويل..

**برنامج النافذة التمويلية لدعم البحوث العلمية التطبيقية**

يهدف إلى تعزيز قدرات طلبة الماجستير المتميزين في مجال البحوث العلمية التطبيقية من خلال تمويل بعثات دراسية لهم في الجامعات الحكومية، وتقديم مكآفات شهرية وحوافز لهم تمكنهم من تنفيذ بحوث صناعية تطبيقية تخدم إحتياجات التنمية المستديمة في تمكين الأردن من الحصول على موقع متميز عالميا في مجال الأبحاث العلمية التطبيقية. - توفير قنوات اتصال وتعاون بين المؤسسات الأكاديمية ومؤسسات البحث

العلمي الوطنية والمؤسسات الصناعية. -تنمية الموارد والقدرات البشرية الأردنية في مجال البحوث التطبيقية. -الحصول على التكنولوجيا الحديثة بالتعاون مع المؤسسات الأكاديمية والعلمية العالمية بهدف تطوير الصناعات الهندسية عالية التقنية.

## ٥- الصندوق الهاشمي لتنمية البادية

تأسس الصندوق الهاشمي لتنمية البادية عام ١٩٩٢ومن بين مشاريعه المشروع التالي:

**مشروع تعزيز مشاركة المرأة في التنمية**

يسعى هذا المشروع إلى تنمية مهارات النساء وإكسابهن خبرات جديدة، من خلال ورشات عمل تطبيقية في العمل الزراعي بما فيه تربية النحل والأغنام والحصاد المائي، ومن خلال دورات تدريبية في الحاسوب وتصميم المشاريع الصغيرة، وإقامة مشاريع تنموية، مثل مشروع عناقيد الخير لمزارع الأغنام، ومشروع المزرعة النموذجية لتربية الأغنام والإبل، ومصنع الألبان، ومشروع تدريب المرشدين البيطريين، ومشروع الحصاد المائي. أما الآليات المعتمدة لتحقيق النجاح لهذه المشاريع فتتضمن تنمية وعي الرجال وزيادة قناعتهم بأن تنمية قدرات المرأة يحسن من نوعية الحياة، وتبني مشاريع تشغيل الفتيات ومشاركة المرأة في البادية في وضع البرامج التنموية وتوفير البيانات والإحصائيات اللازمة حول المرأة في البادية. يشرف على هذا المشروع مركز بحوث وتطوير البادية، متعاونا مع الصناديق التنموية والمؤسسات العاملة في المجال التنموي على مستوى المملكة .

## ٦- تجمع لجان المرأة الوطني الأردني

إن تجمع لجان المرأة الوطني الأردني منظمة نسائية غير حكومية وهو تجسيد واقعي لطموحات المرأة الأردنية وتطلعاتها وامتداد للحركة النسائية، انطلق بمبادرة من سمو الأميرة بسمة بنت طلال بعد الإعلان عن تأسيسه في المؤتمر الوطني الأول عام ١٩٩٥.وهو أكبر التجمعات النسائية الفاعلة على الساحة الوطنية الأردنية إذ تنتسب إليه آلاف النساء من جميع الأطياف الاقتصادية والثقافية والاجتماعية.وللتجمع فروع في محافظات المملكة في الأرياف والمدن والبادية وبخاصة في المناطق النائية حيث النساء المهمشات اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا وتكون الحاجة ملحة للتوعية والتدريب وتمكين النساء وإدماجهن في الحياة العامة.

يقوم التجمع بدور أساسي في مشروع النهوض بالمرأة الأردنية والمتمثل في محاور الإستراتيجية الوطنية للمرأة والمبادرة في الحضور الدائم في الفعاليات الرسمية والشعبية والعمل العام مع النساء وتوعيتهن بالقوانين والأنظمة وحقوقهن وواجباتهن وتدريبهن وإكسابهن المهارات اللازمة للمشاركة في العمل ومواجهة التحديات الراهنة والمستقبلية.وتمكن التجمع خلال العقد المنصرم ومنذ تأسيسه بقيادة سمو الأميرة بسمة بنت طلال من تحقيق انجازات معنوية ومادية للمرأة الأردنية على جميع الصعد التشريعية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

يسعى التجمع إلى تحقيق الأهداف التالية:

- توعية المرأة الأردنية بالإستراتيجية الوطنية لشؤون المرأة.
- توعية المرأة الأردنية بحقوقها وواجباتها كما نص عليها الدين الإسلامي والدستور والميثاق الوطني.
- السعي لوصول المرأة إلى مواقع صنع القرار.
- تشكيل جماعات ضاغطة للتأثير في عملية اتخاذ القرار.
- تمكين المرأة وتأهيلها من خلال برامج التوعية والتدريب.

وبعد أن أرسى التجمع قواعد العمل وانطلق في تنفيذ رسالته قام بوضع الخطط والبرامج التي تلبي احتياجات فئاته في كافة المحافظات.وحيث يؤمن التجمع بأهمية تأهيل وتدريب قيادات التجمع الواعدة بحيث يتوفر للتجمع مجموعة من القيادات القادرة على قيادة عضوات التجمع وتوجيه طاقاتهم وتطوير وتنفيذ برامج ومشاريع خاصة بالمرأة ومتجانسة مع الإستراتيجية الوطنية للمرأة وتحديات العصر.وقد جاءت خطط التجمع للبرامج التدريبية على عدد من المحاور, تركز بشكل خاص على برامج تدريب القيادات وبرامج التدريب المهني وبرامج تمكين المرأة, وبرامج التأهيل السياسي والتوعية في المجالات التشريعية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية والتعليمية.ويحاول التجمع تنفيذ هذه البرامج بدون أن تتحمل المتدربات أعباء مادية وذلك نظرا لمحدودية مواردهن.

## ٧-مركز الملكة رانيا للأسرة والطفل

يقع المركز في منطقة جبل النصر, في الجزء الشرقي من العاصمة الأردنية عمان حيث يقطن حوالي٢٠٠ ٠٠٠ نسمة أو ما يعادل ٣٣٠٠٠اسرة على أساس أن العائلة تتكون من ستة أشخاص وذلك حسب دائرة الإحصاءات العامة.و هو مركز مجتمعي, يهدف إلى تقديم خدمات شمولية تكاملية للحد من الإساءة إلى الطفل عن طريق تقوية الأسرة بالشراكة مع المجتمع المحلي والجهات المعنية.حيث ينطلق من المنطلقات التالية:

١. تبني برامج تستند إلى الاحتياجات والأولويات الوطنية لإرساء ثقافة حماية الطفل من الإساءة في المجتمع.

٢. تدريب أفراد من المجتمع وتوفير مدربين قادرين على نشر الوعي والمعرفة لتحقيق الانتشار الفكري العلمي الأسرع الذي يوجد أرضية مشتركة لمفاهيم الحماية والوقاية من الإساءة.

٣. التنسيق والشراكة مع المجتمع المحلي ممثلة بالهيئات الرسمية والأهلية لتمكين الأفراد والأسر والمجتمعات المحلية.

لا يقتصر عمل المركز على منطقة النصر فحسب وإنما يمتد إلى جميع مناطق المملكة ويشمل جميع المجتمعات المحلية فيها. تتسم منطقة النصر بعوامل تزيد من احتمال وقوع حالات الإساءة إلى الأطفال, ومن هذا المنطق تم إنشاء المركز فيها. هذه العوامل تشمل:

- ارتفاع نسبة البطالة.

- الفقر وانخفاض المستوى التعليمي والثقافي.
- الاكتظاظ السكاني.
- الحاجة إلى المراكز التثقيفية والترويحية.
- ارتفاع مستويات التغيب عن المدرسة والتسرب منها, ويعود ذلك جزئيا إلى عمل الأطفال.

وذلك وفقا للمبادئ التالية:

- المحافظة على التماسك الأسري.
- الشراكة والتشبيك مع الآخرين.
- العمل بانسجام مع خصوصية المجتمع.
- تقديم برامج فعالة ومؤثرة.
- التعلم من التجارب والبناء عليها.
- الشمولية والتكاملية في العمل.
- الثبات في الطرح.
- الوصول إلى مختلف فئات المجتمع بعدالة.

هادفا إلى تحقيق ما يلي:

- نشر الوعي وزيادة المعرفة في حماية الطفل من الإساءة.
- تأسيس قاعدة معلوماتية للبيانات والدراسات المتعلقة بمواضيع الحماية والوقاية وتعميمها.

- تفعيل ادوار أفراد ومؤسسات المجتمع الأردني في وقاية الأطفال من الإساءة.
- تعميم البرامج والبنى التحتية المعدة والمطبقة في مجال حماية الطفل من الإساءة.
- تعريف وتمكين أفراد المجتمع بالممارسات النمائية الصحيحة وتزويدهم بالمهارات اللازمة في تربية الأطفال من اجل توفير بيئة أسرية سليمة.
- تمكين الأطفال من حماية أنفسهم من الإساءة عن طريق تزويدهم بالمعارف والمهارات اللازمة.

صمم المركز من حيث المبنى والخدمات, ليتناسب مع احتياجات الفئات التي ترتاده, وتم مراعاة أن يحوي في بيئته ما يحفز على التفاعل والاكتشاف والتعلم لكل المستفيدين, من أطفال وفتيات وأمهات ومختصين, من الخدمات والبرامج المتوفرة. تم تصميم مناطق اللعب الخارجية لتتناسب مع الاحتياجات النمائية ضمن الفئات العمرية للأطفال, مع الأخذ بعين الاعتبار قواعد السلامة العامة. كما تضفي الساحات الداخلية للمركز جوا من الدفء العائلي حيث تتيح الفرصة للأطفال وذويهم اللعب والاجتماع ضمن بيئة تتمتع بالأمن والسلامة. يقوم مركز الملكة رانيا للأسرة والطفل بتقديم خدمات وقائية توعوية متنوعة في مجال حماية الطفل من الإساءة تتلاءم مع السياقات الثقافية والمجتمعية الأسرية والفردية وذلك من خلال برامج التوعية والتدريب التالية:

**١.برامج التوعية**

تشمل محاضرات ومواد توعوية عامة, تهدف إلى نشر المفاهيم الأساسية المتعلقة بحماية الأطفال من الإساءة. تؤدي إلى التأسيس لأرضية مشتركة تجمع شرائح المجتمع المحلي المختلفة ومؤسسات المجتمع المدني العاملة في مجال رعاية الأطفال. سعيا إلى تحقيق الحماية والوقاية للطفل من الإساءة.

**٢.برامج التدريب**

تسعى إلى رفع كفاءة فئات مختلفة وتشمل ما يلي:

**١. مانحو الرعاية الأساسيون والعاملون مع الأطفال من مختلف القطاعات في الأمور التالية:**

- التعريف بمفاهيم حماية الطفل من الإساءة وكيفية الوقاية منها, حيث يتعرف المتدرب على أنواع الإساءة ونتائجها السلبية على الطفل وعوامل الخطورة, وعلى البدائل السليمة في تربية الطفل.
- توضيح مستويات العمل في مجال حماية الطفل من الإساءة والتعريف بقنوات التبليغ للجهات المختصة في حال وقوعها إضافة إلى التعريف بالتشريعات والقوانين الأردنية المتعلقة بالإساءة.
- تقديم برنامج تدريبي للمتدربين حول" تقدير الحالة" لجميع الفئات المستفيدة من الخدمات وللكشف عن احتياجاتها وعوامل الخطورة المحيطة بها.

- توفير برامج تدريبية حول الممارسات النمائية الصحيحة والرعاية الوالدية تستهدف المقبلين على الزواج وحديثي الزواج, والعاملين مع الأطفال من عمر الولادة إلى عمر الأربع سنوات. تهدف إلى إرشاد هذه الفئات إلى كيفية التعامل مع سن الطفولة المبكرة بالطرق المثلى والى تعريفهم باحتياجات الطفل في هذه السن, حيث أنه غاية في الأهمية للحد من الممارسات الخاطئة التي تؤدي إلى الإساءة للطفل.
- تقديم برنامج"تدريب المدربين" على البرامج السابق ذكرها وذلك لتمكين المدربين الذين يشكلون نوى لفرق وطنية تعمل جنبا إلى جنب في نشر المعرفة على المستوى الوطني لكسب تأييد المجتمعات المحلية لمفاهيم الحماية والوقاية من الإساءة.

**٢.الفتيات اليافعات**

إدراكا لمحدودية الفرص المتوفرة للفتيات في بعض المجتمعات المحلية والتي تضمن لهن الفرصة للدمج المجتمعي والتعلم غير الرسمي, فلقد خصصت برامج تدريبية لهذه الفئة تسعى إلى توفير فرص متنوعة لتمكين الفتيات من خلال أنشطة اجتماعية ووظيفية تعمل على تطوير شخصية الفتاة، وتساعد على زيادة فاعلية الفتاة في المجتمع وزيادة إنتاجيتها وثقتها بنفسها لتصبح قادرة على أن تقوم بدور رئيسي في حماية نفسها وحماية أطفالها في المستقبل.

يوفر المركز برامج تدريبية خاصة بالفتيات مثل برنامج (المراهقة, كيف نعيشها؟) وهو يهدف إلى التعريف بخصائص مرحلة المراهقة وما

يرافقها من تغيرات فسيولوجية وسيكولوجية، وحرصا على إعطاء الفتيات فرصة اكبر للاستفسار والتفاعل وعرض ما يواجههن من مشكلات واضطرابات انفعالية خلال هذه المرحلة من العمر, تقدم هذه البرامج لهن على انفراد ومن قبل مدربات متخصصات قادرات على توصيل المعلومة بأسلوب علمي مشوق.

**٣.الأطفال**

تعتبر البرامج المصممة مكملة للتعليم الرسمي وتهدف إلى سد الثغرات التي قد تعاني منها المناهج التعليمية التي يتلقاها الطفل في المدرسة كونها أكاديمية لا تعنى بالجانب الاجتماعي الإبداعي. وتصمم بطريقة تضمن مخاطبة الأطفال على اختلاف أنماطهم التعلمية وفي جو صحي من التفاعل المباشر معهم, وتراعى أثناء ذلك عدم إصدار الأحكام على الأطفال وترك مساحات واسعة من التعبير أمامهم بحيث تشعرهم بأنهم مقبولون مهما تفاوتت إمكاناتهم وان رأي كل منهم هو ذو أهمية ووزن ويؤخذ بعين الاعتبار. تعتمد على أسلوب التعلم من خلال المشاركة ودمج حواس الأطفال المختلفة في العملية التعلمية. من غير تلقين الأطفال بل تعليمهم كيف بإمكان كل منهم أن يصبح قادرا على أن يخلص للمعرفة بنفسه من خلال التعامل مع التجارب والمواقف الحياتية اليومية.و من هذه البرامج ما يلي:

**١. برنامج تطوير المهارات والقدرات الإبداعية:**

وينفذ من خلال الأجهزة التالية:

- المكتبة التفاعلية

تقدم خدمات للأطفال ضمن الفئة العمرية(٦-١٤) وتتميز عن غيرها بانعدام لوحات (ممنوع الكلام)و(الرجاء التزام الصمت). بل على العكس من ذلك نحن نشجع الأطفال على حرية الحركة والتكلم وإظهار الانفعالات ومشاركتها مع الآخرين من خلال الأنشطة التي تصب في اتجاه القدرة على الكتابة الإبداعية وتطوير القصص البسيطة المصورة التي تعكس مواقف من حياة الأطفال اليومية ضمن محيط تفاعلهم مع الوالدين والأخوة والمعلم والصديق والجار. تعتبر المكتبة وسط ديناميكي يتضمن العديد من البرامج والأنشطة المتجددة التي تعمل على تطوير قدرات الأطفال التفاعلية والاجتماعية وتقوية مهارات الاتصال والتواصل لديهم عن طريق استثارة فكرهم ومشاعرهم وحواسهم وإبراز إمكانيتهم وطاقاتهم من خلال أنشطة ترفيهية وتثقيفية وتوجيهية وتعبيرية مما يمكن الأطفال من حماية أنفسهم من الإساءة.

يروي الأطفال مشاهداتهم ضمن بيئتهم ويتبادلون الرأي حول ردود الأفعال المناسبة للمواقف التي قد يكونوا مروا بها أو من المحتمل أن يمروا بها. كما يساعد الأطفال في المكتبة أن يتصوروا المواقف وان يطوروا الحلول ويتسلحوا بأساليب افتراضية لما يمكن أن يمروا به حتى يكونوا اقدر على التعامل مع الموقف المفاجئ, فمثلا يتخيل الرجل الغريب وتناقش الطرق الأمثل في التعامل معه وأساليب حماية الذات وتوكيدها وكيفية إدارة

الموقف الضاغط والتعبير عما يشعر الطفل به بالأسلوب المناسب. وبعد ذلك نحدد مع الأطفال دوائر الثقة التي تصف علاقاته بالآخرين وتضع الأطر لما هو مسموح مع الشخص الآخر من حيث اللمس وتبادل الأسرار وطلب المساعدة.

- ورشة الفن

وتهدف إلى تمكين الأطفال ضمن الفئة العمرية (٦-١٤), من لغة تعبيرية جديدة يستطيع الطفل من خلالها الإفصاح عما في مخيلته من أفكار وما يختلجه من مشاعر متضاربة كالفرح والحزن, الغضب، الهدوء والانفعال, وما هنالك من مشاعر أخرى قد تنتابه. كما تمكن الطفل من خلال امتلاكه لأدوات وتقنيات فنية كالرسم بمختلف الألوان والطباعة والكولاج وتشكيل الصلصال والخط العربي من أن يحول الورقة البيضاء لمساحة غير محدودة يطلق فيها العنان لمخيلته لتعكس ما بداخله. كما تؤكد للطفل انه قادر على الرسم واستعماله كلغة تعبيرية لا مجال فيها للخطأ وان كل ما تخطه الريشة هو ذو قيمة فنية, مما يعزز ثقته بذاته ويشعره بأنه يمتلك مهارة يستطيع من خلالها التواصل مع الآخرين دون حدود. يتعلم الطفل أيضا أن الرسم والتقنيات لغة عالمية يفهمها الجميع على اختلاف لغاتهم المحكية، فمشاركتهم في مسابقات محلية وعربية وعالمية، مما يعزز لديهم الشعور بان أعمالهم تلاقي استحسانا ليس فقط منا كعاملين في المركز بل وعلى نطاق محلي وإقليمي وعالمي.

- مختبر الحاسوب

يتميز المختبر بتقديم الخدمة لشريحة واسعة ضمن برامج متنوعة تهدف إلى حماية الطفل من الإساءة, وإتاحة الفرصة أمام الطفل ليكون نوعا من الألفة مع هذا الجهاز الذي قد يراه بعض الأطفال معقدا كما يعلمهم مهارات تساعدهم على مواكبة التكنولوجيا في سن مبكرة.كما صممت برامج خصيصا لتخاطب الفتيات اللواتي لم تتح لهن الفرصة لتعلم مهارات الحاسوب ومهارات جديدة لم تتح أمامهن في السابق وذلك لتعزيز شعورهن بالقدرة على الانجاز والقيام بعمل متميز ضمن بيئة اجتماعية مضبوطة وآمنة تشعر فيها الفتاة بقدرتها على التواصل مع غيرها من الفتيات بحرية وتشجعها على المشاركة في النشاطات الأخرى التي تصب في مجال حماية الطفل.

**٢. برنامج الفنون في حماية الطفل:**

ويقدم من خلال الفعاليتين التاليتين:

- ورشة الدراما والفنون التعبيرية

تقدم خدمات ورشة الدراما والفنون التعبيرية للأطفال ضمن الفئة العمرية (٦-١٤) وترتكز على تعليم الأطفال لغة الجسد والوجه لما لهذه التعابير من أهمية في إعطاء الكلمات المحكية معناها الحقيقي. كما تسعى هذه الورشة إلى تعريف الأطفال بخصوصية الجسد وتؤكد على مستويات الثقة والأسرار الضارة والنافعة، وعلى تمكين الأطفال من التعبير عن طريق الحركات الإيمائية وتذوق الموسيقى ولعب الأدوار والتمثيل ومتابعة الإيقاع وقراءة المثيرات البصرية والتأمل بهدف عكس الموقف الذاتي على

ما يشاهدونه أو يسمعونه من مثيرات في البيئة. ويساعد الأطفال في التعبير عن حاجاتهم من التواصل والارتباط العاطفي مع ذويهم وأفراد أسرتهم, وتأكيد أهمية إيمانهم بمشاعرهم والثقة بها. كما وتعلمهم الرفض في حال شعر احدهم باستياء إزاء شعور ما وامتلاك مفاتيح التعبير عن الرفض. يمر الأطفال في هذه الورشة بجلسات متخصصة, تعتمد على منهجية مشروع الفنون في حماية الطفل والذي تم تطويره بالتعاون مع وزارة التربية والتعليم, لتأكيد مفاهيم هي غاية في الأهمية لحماية الذات من الإساءة, كمفهوم استطيع, لا استطيع, ارغب, لا ارغب, أحب ,لا أحب, أريد, لا أريد, حيث يتعلم الطفل أن كل المشاعر مشروعة وان له الحق في التعبير عن أي منها.

- سلسلة حكايات سلحوف

وهي عبارة عن مسرح للدمى تم تطويره مع الأطفال استنادا إلى فلسفة الفنون في حماية الطفل على شكل مجموعة من العروض التي تقدم بأسلوب فني, وعلمي حول أنواع وأشكال الإساءة المختلفة (جسدية, عاطفية, جنسية, لفظية وغيرها) والتي قد يتعرض لها الطفل في محيطه. يميز العرض انه يتبع بجلسة نقاش تتيح الفرصة أمام الأطفال لمناقشة ما خلصوا إليه من العرض من قبل اختصاصيين يقومون بدورهم بالتأكيد على رسائل الحماية وأساليب وقاية الذات من الإساءة في حال تعرض الطفل لمواقف مشابهة لتلك التي تسردها حكايات سلحوف. يخاطب هذا البرنامج الأطفال ضمن الفئة العمرية (٦-١٤) حيث يتم تغيير مستوى الخطاب في

جلسة النقاش ليتناسب مع احتياجات الفئة المستهدفة، كما يتم عرض سلسلة حكايات سلحوف لأمهات الأطفال لتأسيس لغة مشتركة بين الطفل وذويه.

### ٣. حافلة أجيالنا

تجاوزا للحيز المكاني المحلي فقد تم إطلاق حافلة أجيالنا والتي بواسطتها تحمل البرامج والتوجه بها إلى الأطفال أينما كانوا في مختلف أنحاء المملكة. صممت هذه الحافلة لتجول القرى والمدن والبادية حاملة رسائل الحماية والوقاية من الإساءة للطفل أينما كان ضمن التجمعات السكنية المختلفة.

### مشروع المدارس الآمنة

تعتبر المدرسة احد أركان رعاية وتنشئة الطفل الأساسية إذ يعتمد تطور الطفل الفكري والاجتماعي والجسدي بشكل أساسي على وجود بيئة محفزة وايجابية توفرها المدرسة.ولقد أثبتت الدراسات واللقاءات التي نفذها مركز الملكة رانيا للأسرة والطفل على مجموعة من المدارس في مختلف المناطق أن النظام التعليمي في المملكة يواجه العديد من التحديات من ضمنها ارتفاع نسبة وقوع حالات العقاب البدني على الأطفال إضافة إلى ارتفاع العنف بين الأقران في المدرسة، علما بان وزارة التربية والتعليم كانت قد منعت العقاب في المدارس بهدف تعديل السلوك. وقد ثبت للمركز أن كثيرا من حالات عقاب الطلبة من قبل معلمي المدارس تأتي نتيجة ظروف اجتماعية واقتصادية يتعرض لها المعلم أو كثرة الطلاب في الصف

الواحد، إضافة إلى نقص المهارات الأساسية والضرورية حول كيفية التعامل مع الطلاب.

لذلك بادرت مؤسسة نهر الأردن وبتوجيه مباشر من جلالة الملكة رانيا العبدالله بالعمل من خلال مركز الملكة رانيا للأسرة والطفل التابع للمؤسسة على مشروع"المدارس الآمنة" بالشراكة مع وزارة التربية والتعليم لخلق بيئة آمنة ضمن أسوار المدرسة من خلال العمل مع الكادر الإداري والتعليمي إضافة إلى الطلاب أنفسهم وذويهم. وتتمثل رؤية المركز في تطبيق المشروع في مختلف مناطق المملكة حيث بدا المشروع في منطقتي جبل النصر والبلدة القديمة في العقبة، ويعمل فريق المركز على تقييم وضع المدارس وتحديد احتياجاتها للخروج خطة عمل وبرامج توعوية مناسبة لكل مدرسة.

أما الهدف العام للمشروع فهو خلق بيئة آمنة في المدرسة, مستجيبة لاحتياجات الأطفال ومعززة لحقوقهم, وذلك من خلال أنشطة تدخل لوقف العنف داخل المدرسة وأنشطة الوقاية لمنع وقوعها في المستقبل.

أما الأهداف الفرعية للمشروع فهي:

- رفع وعي العاملين في المدارس ووعي الأطفال وذويهم بمختلف أشكال الإساءة التي من الممكن أن تقع في المدرسة أو أن يتم التعرف عليها ضمن إطار المدرسة.
- رفع وعي العاملين في المدارس والأهل بحقوق الطفل مع التركيز على حق الطفل في المشاركة والحماية.

- تطوير كفاءات العاملين في المدرسة(إداريين,معلمين,مرشدين) ليصبحوا أكثر قدرة على نبذ ثقافة العنف واستخدام أساليب تعليمية وتربوية في التعامل مع الأطفال بما يتلاءم مع احتياجات الأطفال العمرية.
- تطوير قدرات المعلمين المهنية في التعامل مع الغضب, والتواصل الفعال, والتفاعل الايجابي مع الأطفال ضمن أنشطة منهجية.
- تطوير سياسات وقوانين المدرسة لتتلاءم مع مبادئ اتفاقية حقوق الطفل.
- تحفيز مشاركة الأطفال الفعالة وعملية تعلم الأطفال النشط.
- تشجيع الشراكات بين المدرسة والمنزل والمجتمع المحلي.

وتقوم منهجية العمل على الخطوات التالية:

١. دراسة الاحتياجات

أ- يقوم فريق متخصص بتحضير أدوات تخص الاحتياجات الأولية والمستمرة.

ب- العمل مع مجموعات مكونة من الإدارة المدرسية والهيئة التدريسية والأهالي والطلاب وتطبيق أداة مطورة تمكنه من فحص الاحتياجات مع المجموعة والخروج بخطة عمل إستراتيجية تحسين البيئة المدرسية وجعلها بيئة أكثر تحضيرا وأمانا لطلابها في يوم واحد.

ج- تشكيل لجنة توجيهيه من خلال يوم العمل مع المجموعات في كل مدرسة. تمثل الهيئة الإدارية والهيئة التدريسية والأهالي والطلاب ومركز الملكة رانيا للأسرة والطفل.

٢. مرحلة التنفيذ

يتم في هذه المرحلة العمل على مستويين, الأول يشمل أنشطة التدخل التي من شانها الحد من العنف في المدرسة، والمستوى الثاني يشمل أنشطة الوقاية والتي تتضمن رفع كفاءة العاملين, زيادة وعي الأطفال وذويهم, وتقوية العلاقة بين المدرسة والمنزل والمجتمع المحلي.

٣. مرحلة التقييم والقياس

يتم في هذه المرحلة تقييم كل من أنشطة التدخل والوقاية التي تم تنفيذها في المرحلة السابقة للوقوف على الانجازات والثغرات إضافة إلى تقييم الأثر على المستفيدين من المشروع.

٤. مرحلة التعميم

يتم وضع خطة لتعميم المشروع بالتعاون مع وزارة التربية والتعليم

## ٨- صندوق التنمية والتشغيل

باشر الصندوق خدماته التمويلية عام ١٩٩١ كمؤسسة حكومية ذات استقلال مالي وإداري تعنى بتنمية وتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر للمساهمة في محاربة الفقر والبطالة من خلال نشر ثقافة العمل الحر والاعتماد على الذات لتعزيز مفهوم التشغيل الذاتي.

وتنطلق رؤيته من الريادة في تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة للفقراء والعاطلين عن العمل لتكون المؤسسة الأقدر على تحقيق أعلى نسبة مشاركة في الحد من ظاهرتي البطالة والفقر وتعزيز التنمية المستدامة على المستوى الوطني والاستمرار في تقديم الخدمات بتميز لهذه الفئات.

تتضمن رسالته جعل العمل الحر من أهم الوسائل المتاحة للتخفيف من إعداد الفئات الفقيرة والعاطلة عن العمل, من خلال تقديم القروض الميسرة والدعم الفني والإداري, لتمكينهم من إقامة مشاريع صغيرة ومتوسطة توفر لهم ولغيرهم فرص عمل مناسبة والمساهمة في برامج تنمية المجتمع المحلي بما يفضي إلى توطيد متطلبات التنمية المستدامة والرفاه الاجتماعي.

يهدف الصندوق إلى تحقيق ما يلي:

تمكين الأفراد والأسر والجماعات الفقيرة أو المتدنية الدخل أو تلك العاطلة عن العمل من ممارسة العمل والإنتاج وذلك من اجل المساهمة في محاربة الفقر والبطالة", ولتحقيق هذه الغاية من خلال ما يلي:

أ. توفير التمويل اللازم بصورة مباشرة أو غير مباشرة للأفراد والأسر والجماعات من الفئات المنتفعة بشروط ميسرة.

ب. التأهيل وإعادة التأهيل لاحتراف مهن لم يسبق الإعداد لها أو صقل المهارات وتحسين الأداء في المهن التي ينتسب المنتفع إليها.

ج. مساعدة الأفراد والجمعيات والمؤسسات الأهلية والتطوعية المحلية على تطوير قدرتها لتحديد وتحضير المشاريع الصغيرة الموجهة للفئات المنتفعة من الصندوق.

د.إجراء البحوث العلمية والدراسات الميدانية للتعرف على المشاريع التي تمكن المنتفع من تحقيق الأهداف المتعلقة بالصندوق وأوجه نشاطه.

ه. تنسيق الجهود مع المؤسسات العاملة في ميادين العمل الاجتماعي الإنتاجي بما يؤدي إلى منع الازدواجية في التمويل وإقامة المشاريع.

**ومن خدمات الصندوق المالية ما يلي:**

برامج الإقراض المباشر للمشاريع الصغيرة:

- **إنشاء المشاريع الجديدة:**

تميل لإنشاء مشاريع مرخصة ومسجلة لاستحداث فرص عمل جديدة(٢-١٥ ألف دينار).

- **تمويل المشاريع الريادية:**

بالتعاون مع وزارة التخطيط والتعاون الدولي تمويل المشاريع الريادية والتي توفر سلعة (خدمة) جديدة وتوفر أربع فرص عمل فأكثر (٥٠الف دينار).

- **تمويل الأقساط الجامعية:**

تغطية كلفة التعليم الجامعي للطلبة المحتاجين والفقراء(بسقف ١٥ ألف دينار).

- **تمكين متقاعدي الضمان الاجتماعي:**

بالتعاون مع المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي تمويل مشاريع إنتاجية تهدف إلى تحسين المستوى المعيشي لهم وذويهم من خلال زيادة دخلهم(٢-١٥ ألف دينار).

- **تمويل تطوير المشاريع القائمة:**

لتعزيز المشاريع القائمة للمحافظة على ديمومتها وفرص عملها واستحداث فرص عمل جديدة(١٥-٢الف دينار).

- **تمويل المشاريع الجماعية:**

تمويل لمجموعة من الشركاء لإقامة مشروع صغير أو متوسط (١٠٠الف دينار).

- **تمكين المرأة الريفية:**

من خلال تمويل مشاريعهن في مناطق الأرياف والبادية والمخيمات بسقف(ألفي دينار).

- **تمكين سكان المخيمات:**

بالتعاون مع دائرة الشؤون الفلسطينية: تمويل مشاريع لتحسين مستوى دخل السكان وتوفير فرص عمل(٥٠٠-٢٠٠٠دينار).

- **تمكين سكان مناطق جيوب القفر:**

بالتعاون مع وزارة التخطيط والتعاون الدولي: تمويل إنشاء مشاريع إنتاجية جديدة والمشاريع المنزلية للسيدات, والتي تساهم في التشغيل الذاتي وتحسن من مستوى معيشة السكان بسقف يتراوح بين (٢-١٠ ألاف دينار).

## ١٠- وزارة التخطيط والتعاون الدولي

**أولا:مراكز تعزيز الإنتاجية**

بادرت وزارة التخطيط والتعاون الدولي إلى استحداث برنامج وطني طموح لتعزيز الإنتاجية الاقتصادية والاجتماعية بهدف تحسين الظروف المعيشية للمواطنين من خلال تقديم الاستشارات الإدارية والفنية للراغبين منهم في تأسيس مشاريع استثمارية صغيرة ومتوسطة توفر فرص العمل وتساعد على تحسين مستوى الدخل في مختلف مناطق المملكة.

يهدف برنامج"إرادة" إلى تنمية الروح الريادية لدى المواطنين ومساعدتهم على الاعتماد على الذات من خلال المبادرة بإنشاء المشاريع الإنتاجية والخدمية الخاصة بهم وإدارتها بكفاءة لتحسين مستوى معيشتهم وتوفير فرص عمل جديدة لأبناء المجتمع المحلي, يستفيد من البرنامج الأردني الطموح الذي يرغب في تأسيس مشروع جديد أو تطوير مشروعه القائم.

**الخدمات الاستشارية:**

يعمل برنامج "إرادة" على تقديم الخدمات الاستشارية لمساعدة المستثمرين على اتخاذ القرار الاستثماري الصحيح والذي من شانه زيادة فرص نجاح المشروع وذلك من خلال ٢٢ مركزا موزعة في مختلف أنحاء المملكة.

وتشمل الخدمات الاستشارية على:

- تطوير الأفكار الاستثمارية
- دراسات السوق
- دراسات الجدوى الاقتصادية
- تقييم الاحتياجات المالية للمشاريع
- تقديم المشورة للحصول على التمويل
- المساعدة خلال فترة تأسيس المشاريع الاستثمارية
- تقديم الاستشارات الإدارية والدعم الفني اللازم للمشاريع المنفذة لضمان نجاح وديمومة المشروع

**الخدمات التدريبية:**

يوفر البرنامج التدريب المناسب لأفراد المجتمع المحلي ولأصحاب المشاريع وموظفيهم وذلك لتنمية مهاراتهم في إدارة وتنفيذ المشاريع بنجاح ويشمل البرنامج التدريبي على:

- دورات تدريبية لأبناء المجتمع المحلي في مختلف المدن والقرى لزيادة الوعي الاستثماري لديهم وتشجيعهم لتأسيس مشاريع صغيرة ومتوسطة بما يتوافق واحتياجات المنطقة.
- الجلسات التدريبية لتطوير مهارات وقدرات المستثمرين بنجاح.
- برامج تدريب متخصصة للمستثمرين من أصحاب المشاريع وموظفيهم المشاريع لضمان نجاح المشاريع واستمراريتها.
- برنامج"الزمالة" لتدريب الخريجين الجدد من الشباب بهدف تعزيز فرصهم في إيجاد عمل مناسب.

**برامج "التدريب"**

**التدريب المتخصص لأصحاب المشاريع:**

يتيح البرنامج للمستثمرين وموظفيهم حضور دورات تدريبية تتناسب وطبيعة عمل المشروع لدى إحدى الجهات التدريبية المتخصصة, لمساعدتهم على تطوير معارفهم ومهاراتهم في مجالات فنية متخصصة أو إدارية أو تسويقية أو مالية لضمان نجاح المشاريع واستمراريتها.

**الجلسات التدريبية:**

تعقد هذه الجلسات بشكل شهري لدى "إرادة" في المجتمعات المحلية من مدن وقرى، تهدف هذه الجلسات إلى تطوير مهارات وقدرات المستثمرين لإدارة مشاريعهم بنجاح، وتطرح مواضيع مختلفة لتعزيز مفاهيم الإدارة الكفؤة وتتضمن موضوعات إدارية,تسويقية,مالية,فنية,

وتقنية، وتساعد هذه الجلسات على تطوير الآفاق الاستثمارية لدى أفراد المجتمع المحلي لحثهم على إقامة أو تطوير المشاريع الخاصة بهم.

**المحاضرات والندوات:**

تعقد هذه المحاضرات بشكل دوري لدى "إرادة" في المجتمعات المحلية من مدن وقرى. يتم دعوة أصحاب الاختصاص من أفراد المجتمع المحلي بهدف تطوير الفكر الاستثماري لديهم وتشجيعهم على إقامة أو تطوير المشاريع الخاصة بهم.

**برنامج الزمالة:**

- هو احد عناصر مشروع"إرادة", يتيح الفرصة للخريجين الجدد للتدريب النظري والعملي لدى إحدى مؤسسات القطاع الخاص.
- يساعد الخريجين الجدد على الحصول على فرصة للتدريب من خلال عمل مؤقت وقد يؤهلهم للحصول على عمل دائم مستقبلا.
- يوجه للشباب من الجنسين, من خريجين الجامعات وكليات المجتمع والثانوية العامة–من التخصصات المهنية فقط.
- مدة التدريب ٦شهور.

**برنامج "الزمالة"**

برنامج الزمالة احد عناصر مشروع "إرادة"،أول برنامج حكومي تدريبي من هذا النوع.**و هو** منتشر في جميع محافظات المملكة،يتيح الفرصة للخريجين الجدد للتدريب العملي لدى إحدى مؤسسات القطاع الخاص.

يهدف البرنامج الى ما يلي:

- مساعدة الخريجين الجدد على الحصول على فرصة للتدريب من خلال عمل مؤقت قد يساعدهم في الحصول على عمل دائم مستقبلا.
- تحسين مهارات وكفاءات الأفراد لمساعدتهم على الانخراط في سوق العمل.
- مساعدة ورفد المؤسسات الأردنية بكفاءات قادرة على أن تباشر العمل من خلال تزويدها بتدريب كاف يتلاءم مع احتياجات الوظيفة التي سيشغلها المتدرب "الزميل".

يستطيع أن يتقدم إلى برنامج الزمالة كل من حديثي التخرج من الراغبين في تعزيز قدراتهم العملية من الجامعيين وخريجي الكليات والمعاهد، وحاملي الثانوية العامة–التخصصات المهنية فقط.

**ثانيا- على مستوى البلديات:**

**١-برنامج "إرادة" للمبادرات الفردية:**

يعمل هذا البرنامج على تقوية الإرادة وزيادة الخبرة لدى الأفراد للقيام بمشاريع مدرة للدخل ورافعة لمستوى المعيشة، حيث يدرب المشاركين في البرنامج على الجدوى الاقتصادية وأسلوب التمويل وتسويق المشروع والتشبيك مع خدمات وأفراد آخرين وتقديم خدمة استشارية لأصحاب لمشاريع.

**٢- العمل مع المجموعات المؤطرة:**

وذلك بالتعاون من قبل وزارة التخطيط والتعاون الدولي مع مجموعات مؤطرة كالمجلس البلدي والمجلس الاستشاري والجمعيات الخبرية ومنظمات المجتمع المدني.

**٣- برنامج التنمية المحلية:**

يهدف هذا البرنامج إلى تطوير البلديات وبناء القدرات وبناء المنظمات وتعزيز المشاركة الشعبية عن طريق التدريب وإدراك أسس المشاركة من خلال المجلس البلدي واللجان،و تحديد الأولويات التنموية للبلدية، وإعداد الخطط،وتقديم الخدمات. يتضمن البرنامج مكافحة الفقر من خلال التنمية المحلية، وفقا لنهج محلي باعتبار سكان المنطقة أدرى باحتياجاتهم وذلك من خلال البلديات ووحدات التنمية في المحافظات.و هناك اللجنة التوجيهية التي تضم ممثلين عن وزارة التخطيط ووزارة الشؤون البلدية ووزارة التنمية الاجتماعية وبنك تنمية المدن والقرى، وتبدي البلديات الملاحظات بحكم عضويتها باللجنة، أما مديرية التنمية المحلية

فمعنية بالتنسيق والمالية. وضمن اهتمامات هذا البرنامج تعزيز اللامركزية من خلال دعم التنمية الإقليمية والمحلية،و تطوير التخطيط الإقليمي والاستثمار، وتشجيع البلديات على المشاريع المشتركة.

**ثالثا: على مستوى المحافظات:**

يهدف هذا البرنامج إلى تفعيل الدور التنموي للمحافظين ومأسسة النهوض بالتنمية على مستوى المحافظة والتأطير لذلك من خلال وحدة التنمية في ديوان المحافظة والمجلس التنفيذي للمحافظة،و تقديم تقرير الانجاز الشهري إلى الوزراء المعنيين.و كذلك إتباع نظام متابعة الكتروني.و يعنى هذا البرنامج بإكساب الخبرات الخاصة بإعداد التقارير التنموية وتنمية قدرات الموظفين وبناء القدرات المؤسسية للحكام الإداريين العاملين في وحدات التنمية في المحافظات، وتهيئة الإطار التنظيمي والإطار القانوني وإجراء المنافسة بين انجازات المحافظات، بإشراف لجنة توجيهية برئاسة الأمين العام لوزارة التخطيط وأعضاء من وزارتي التخطيط والداخلية، يعاونها فريق فني يتابع برنامج القدرات المؤسسية

## ١١- المجلس الأعلى للشباب

**الإستراتيجية الوطنية للشباب:**

وضع المجلس الأعلى للشباب الإستراتيجية الوطنية للشباب من ٢٠٠٥ إلى ٢٠٠٩ لصياغة شخصية شبابية أردنية متوازنة ناشطة في الحياة العامة، ضمن إطار عمل منظم لجهود المعنيين برعاية الشباب في

الأردن وتنميتهم، وتوحيد الجهود وتحديد الأولويات وصولا إلى رؤية مشتركة نحو القطاع الشبابي، وفقا لخصوصية الأردن، وتطلعاته، وذلك من خلال خطط المؤسسات العاملة في هذا المجال. لذا فقد تحددت تسعة محاور للإستراتيجية يشتمل كل منها على السياسات والأهداف والنشاطات التي تضمنتها الوثيقة الكاملة وهي محاور:المشاركة، الحقوق المدنية والمواطنة،الأنشطة الترويحية ووقت الفراغ، الثقافة والإعلام،تكنولوجيا المعلومات والعولمة، التعليم والتدريب،العمل، الصحة، البيئة.

فمحور الشباب والمشاركة هدف الى تعزيز المشاركة السياسية للشباب وفي السياسات الاقتصادية والإنتاجية الاجتماعية لمختلف فئات الشباب، ودعم المشاركة الكاملة للشباب في الحياة الثقافية، وذلك بأهداف إجرائية تسعى إلى ما يلي:

١-زيادة مشاركة الشباب في العمل الحزبي .

٢-تعزيز مشاركة الشباب في الانتخابات النيابية .

٣-تفعيل دور الشباب في المجالس المنتخبة لمؤسسات المجتمع المدني .

٤-تشجيع الشباب على المشاركة في برامج التدريب المهني .

٥-تفعيل دور الشباب في حماية حقوقهم العمالية .

٦-تمكين الشباب من اختيار مهنة المستقبل (التوجيه المهني).

٧-تفعيل مشاركة الشباب في البرامج والأنشطة الاجتماعية .

٨-تفعيل البنى التشاركية في المؤسسات التعليمية .

٩-تفعيل البنى التشاركية في الأنشطة الثقافية والترويحية .

أما محور الشباب والحقوق المدنية والمواطنة، فأهداف الإستراتيجية تنشئة جيل من الشباب المعتز بولائه وانتمائه لوطنه المدرك لحقوقه وواجباته ومسؤولياته والمشارك في تعزيز المسيرة الديمقراطية في الأردن، وكذلك تعزيز الحقوق المدنية والسياسية للشباب

وذلك بأهداف إجرائية تسعى إلى ما يلي:

١-توظيف وسائل الاتصال والمنابر الإعلامية والدينية للتوعية والتثقيف وتوضيح المفاهيم وصياغة الرأي العام ونشر ثقافة والمساواة في التعريف بالحقوق والواجبات والمسؤوليات الخاصة بالشباب

٢-تعزيز قدرات العاملين في المؤسسات التعليمية والشبابية والاجتماعية والإعلامية والرعائية لتمكينهم من دمج مفاهيم المواطنة والديمقراطية ومنظومة القيم الإنسانية في الممارسات والأنشطة والتفاعلات اليومية

٣-تفعيل الحوار الوطني مع الشباب وبين الشباب أنفسهم وحوار الأجيال وتعزيز المبادرات الشبابية في هذا المجال

٤-تعزيز المهارات الحياتية والشخصية والقيادية للشباب لتمكينهم من المشاركة المجتمعية والوطنية الفاعلة

٥-توعية الشباب باتفاقيات حقوق الإنسان والحقوق المدنية والسياسية ووضع الأردن بالنسبة لهذه الاتفاقيات

٦-تعزيز فرص مشاركة الشباب والشابات على مستوى صنع واتخاذ القرار في المؤسسات التشريعية والتنفيذية ومؤسسات المجتمع المدني. أما على محور الثقافة والإعلام، فتهدف الإستراتيجية إلى تعميق مفهوم الثقافة الوطنية بمعناها الشامل لدى الشباب، تعزيز دور

الشباب في الإعلام الأردني، تمكين الشباب من المشاركة في صياغة إعلام الدولة. وذلك بأهداف إجرائية تسعى إلى ما يلي:

١-إيجاد مفاهيم ثقافة وطنية واضحة تؤدي إلى تعميق مفهوم الانتماء لدى الشباب

٢-تنمية ثقافة وطنية سلوكية ايجابية لدى الشباب الأردني

٣-ضمان مشاركة فئات الشباب المختلفة في نشر الثقافة الوطنية وتعميقها

٤-إيجاد دور فاعل للشباب في الإعلام على مختلف مستويات المشاركة

٥-تعزيز فرص مشاركة فئات الشباب المختلفة في نشر الثقافة الوطنية وتعميقها

٦-تنمية مفاهيم واضحة للوطن والإعلام الوطني في أذهان الشباب

٧-تزويد الشباب بالمهارات اللازمة لضمان مشاركتهم الفاعلة في عملية صياغة إعلام وطني.

أما الهدف الاستراتيجي لمحور تكنولوجيا المعلومات فهو التوعية بأهمية تكنولوجيا المعلومات واستخدامها كأداة لتمكين الشباب الأردني من العيش في حياة ممتعة ومفيدة، وذلك بأهداف إجرائية تسعى إلى ما يلي:

١-تعريف الشباب بأهمية التكنولوجيا وفائدتها باستخدامها كأداة في الحياة اليومية

٢-توسيع وتعميق مدارك الشباب بمفهوم العولمة وتحدياتها

٣-فتح المختبرات وشبكات الانترنت لمدارس وزارة التربية والتعليم والجامعات ومراكز الشباب بعد انتهاء فترة الدوام الرسمي وأثناء العطل للاستخدام الموجه والمفيد

٤-ربط الصحف والمجلات مع الشباب من خلال مختبرات الحاسوب المدرسية وشبكات الانترنت ومراكز المعرفة.

٥-توفير المزيد من فرص العلم في قطاع تكنولوجيا المعلومات

٦- نشر فرص العمل في القطاع العام على شبكة الانترنت حسب المؤسسات والكفاءة المطلوبة ا

٧-تشجيع فرص التعلم مدى الحياة من خلال تطوير بوابة الكترونية عامة وأخرى تربوية

٨-استخدام الألعاب الالكترونية كأداة للتعلم الاستكشافي

٩-الاستمرار في تطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من خلال الإنفاق الحكومي المركزي وتوجيه الكفاءة والقدرة في هذا المجال نحو زيادة حجم المحتوى الالكتروني

أما في محور التعليم فان الأهداف الإستراتيجية هي:

-تعميق العلاقة المجتمعية بين المنظومة التعليمية والتدريبية والمؤسسات الاجتماعية والاقتصادية في المجتمع على المستوى المحلي والوطني

-تحسين نوعية التعليم وربطه بالبرامج التدريبية المستمرة

-تطوير الرأسمال الاجتماعي للشباب من خلال تطوير المؤسسات والأطر الاجتماعية القائمة على علاقات وأسس ومبادئ ومفاهيم اجتماعية واقتصادية

لكي يتم الوصول اليها عن طريق الأهداف الإجرائية التالية:

١-تعزيز دور الشباب في برامج ونشاطات مؤسسات المجتمع المدني

٢-توفير بيئة داعمة لتعميق علاقة المؤسسات التعليمية والتربوية مع المجتمعات المحلية

٣-تعزيز القيم والاتجاهات الاجتماعية والدينية التي تدعم دور الشباب في تنمية المجتمع المدني

٤-تعزيز دور مؤسسات المجتمع المدني في بناء شخصية متوازنة ومتكاملة للشباب

٥-تشجيع القطاع الخاص على تبني برامج تعليمية وتدريبية للشباب

٦-توفير آليات فاعلة لدمج الشباب بالمؤسسات الرعائية للفئة العمرية (١٢- ١٨) في البرامج التعليمية والتدريبية

٧-توفير آليات فاعلة لدمج ذوي الاحتياجات الخاصة في المنظومة التعليمية والتدريبية

٨-توفير آليات لربط الطلبة الدارسين في الخارج بالوطن

٩-تعزيز المهارات الحياتية في النشاطات المنهجية واللامنهجية

١٠-تشجيع المعلمين على تبني الأساليب التدريبية والتفاعلية في العملية التعليمية والتعلمية

١١–توفير آليات لربط المواد التعليمية بالفرص التدريبية المتاحة

١٢–تعزيز مفهوم المدرسة الإنتاجية في المجتمع المحلي

١٣–تشجيع الفتيات للانخراط في البرامج التدريبية لمؤسسات المجتمع المدني

١٤–تعزيز القيم والاتجاهات الاجتماعية والدينية التي تدعم قيمة العمل المهني

١٥–تعزيز برامج مجتمعية تربط الشباب بالواقع العملي لمجتمعهم

١٦–تشجيع القطاع الخاص على تبني مبادرات اقتصادية للفتيات في الجامعات

١٧–تمليك المؤسسات التعليمية والتدريبية رأسمال اجتماعي ايجابي مما ينعكس إيجابا على الشباب والعاملين معهم

١٨–إيجاد الأطر الاجتماعية التي تساعد على إنتاجية أفضل من خلال الرأسمال الاجتماعي للشباب

## ١٢– هيئة شباب كلنا الأردن

تسعى هيئة شباب كلنا الأردن الى المشاركة في رفع درجة الوعي لدى الشباب الأردني بمختلف القضايا والتحديات الوطنية، وتفعيل دورهم كشريك حقيقي ومؤثر في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، بوصفهم الفئة الأكبر والأكثر تأثيرا في المجتمع الأردني، والمساهمة في بلورة خطاب شبابي متوازن ومنفتح قادر على خلق جيل واع ومنتج ومنتم،

ورفع المستوى الفكري والإبداعي وتنمية روح المبادرة لدى الشباب، وتفعيل قنوات الاتصال مع الشباب لمعرفة آرائهم ومواقفهم من القضايا الوطنية المختلفة، وتشجيع مصداقيتهم أمام صانع القرار والمجتمعات المحلية.

لذا تضع الهيئة وتنفذ برامج وأنشطة متنوعة في جميع محافظات المملكة تسعى الى رفع القدرات المؤسسية للشباب، والتواصل مع مؤسسات الدولة ومنظمات المجتمع المدني، وتعزيز دور الشباب في معالجة التحديات التي تواجه المجتمعات المحلية، إضافة إلى صندوق تمويل المشاريع الريادية وجائزة فرسان التغيير ونادي الحوار الشبابي والأعمال التطوعية.فقد عقدت الهيئة مجموعة من الدورات في مختلف المجالات مثل اللغة الانجليزية، الحاسوب، دراسة المشاريع، تحديد الاحتياجات التنموية، واستفاد من هذه الدورات ما يزيد على ٢٥ ألف شاب وشابة من مختلف المحافظات. إضافة إلى التواصل مع الشباب وإشراكهم في نشاطات الهيئة حيث تم تنفيذ ٣٩٠٠ نشاط شارك فيها ٢٣٠ ألف شاب وشابة، وتنوعت تلك الأنشطة ما بين ورشات العمل، وحلقات النقاش، وفعاليات التواصل مع المجتمعات المحلية، وحملات التوعية، والأعمال التطوعية، والشراكة مع المؤسسات المختلفة، والنشاطات الميدانية.

تعتمد الهيئة في مجال العمل التطوعي على الشباب المتطوع في خدمة وطنه، ويعتبر تعزيز فكر العمل التطوعي لدى الشباب من أهم أهداف الهيئة، فتعمل على غرسه في نفوس الشباب لخدمة مجتمعاتهم المحلية والنهوض بها وإشراكهم في العملية التنموية الشاملة للأردن.وقد شاركت الهيئة في العديد من الأعمال التطوعية التي كان لها أثر في نفوس

المواطنين، وذلك بالتعاون مع المحافظات والبلديات ومنظمات المجتمع المدني، مثل المشاركة في خدمة المجتمعات المحلية من خلال تحسين مظهر المدن والقرى، وحملات النظافة، وصيانة المساجد والمدارس، وتوزيع طرود الخير، وتنظيم المهرجانات الوطنية، حيث عقدت الهيئة أكثر من ٥٠٠ برنامج عمل تطوعي شارك فيه أكثر من ٥٥ ألف شاب وشابة.

قامت الهيئة بالتواصل مع مؤسسات الدولة ومنظمات المجتمع المدني؛ من خلال توقيع عدد من مذكرات التفاهم مع عدد من مؤسسات الدولة ومؤسسات المجتمع المدني بهدف رفع القدرات المؤسسية للشباب وتعزيز مشاركتهم في الحياة العامة، مثل: مجلسي النواب والأعيان، ادارة مكافحة المخدرات ادارة حماية الأسرة، المجلس القضائي، مركز تكنولوجيا المعلومات الوطني / محطات المعرفة، الجمعية الملكية للتوعية الصحية، مؤسسة نهر الأردن، المركز الأردني لدراسات التربية المدنية، شبكة الأردن، مؤسسة آفاق المعرفة، شركة أمنية، صندوق الأمان لمستقبل الأيتام.

كما قامت الهيئة بتدريب وتأهيل مجموعة من الشباب على آلية إعداد دراسات المسح الميداني حول الواقع الاقتصادي والاجتماعي للمجتمعات المحلية، لتعزيز دورهم في معالجة التحديات التي تواجه المجتمعات المحلية، حيث تمكنت فرق العمل التابعة للهيئة من إعداد (٧٥) دراسة لمجموعة كبيرة من ألوية ومناطق المملكة، ونفذت بالتعاون مع الحكام الإداريين والدوائر الحكومية في المحافظات.

إضافة إلى ما تقدم سعت الهيئة إلى رفع القدرات الإعلامية للشباب الأردني في مختلف المحافظات، من خلال فتح المجال للشباب لإبراز

مواهبهم الإعلامية من خلال الموقع الالكتروني للهيئة، والمشاركة في التعليق على الأخبار المختلفة، كما عقدت الهيئة العديد من الدورات التدريبية والتأهيل الإعلامي بالتعاون مع المؤسسات الإعلامية، حيث قامت الهيئة بتدريب أكثر من (١٥٠) شابا وشابة في مجال مهارات الصحافة المكتوبة والمرئية، كما قامت الهيئة بتدريب مجموعة من الشباب على مهارات تقديم البرامج التلفزيونية بالتعاون مع البرنامج الشبابي "ألحكي إلنا"، كما قامت الهيئة بتشكيل فرق إعلامية في المحافظات لتغطية الأخبار والتواصل مع المؤسسات الإعلامية المحلية، كما قامت الهيئة بإطلاق عدد من المبادرات التي توافق عليها الشباب الأردني في المؤتمر الذي عقد في البحر الميت في نيسان عام ٢٠٠٧، ومن أبرزها المبادرات التالية:

**صندوق تمويل المشاريع الريادية:**

أتت هذه المبادرة بالتعاون مع البنك الوطني لتمويل المشاريع الصغيرة لتقديم التمويل للمبادرات والأفكار والمشاريع الشبابية الريادية للمساهمة في كسب دخل مناسب لهم. ودربت الهيئة ما يقارب ٢٦٠٠ شاب وشابة على إدارة المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وتم تمويل (٧٢) مشروعا بكلفة (٢٦٧) ألف دينار، وفرت ما يزيد على ١٠٠ فرصة عمل للشباب، وتسعى الهيئة إلى رفع عدد المستفيدين من مبادرة صندوق تمويل المشاريع الريادية للشباب الى (٢٠٠) قرض سنويا.

**جائزة فرسان التغيير:**

تهدف هذه الجائزة إلى مكافأة روح المبادرة، وتعزيز السعي نحو التغيير الايجابي لدى الشباب في العديد من المجالات، مثل البحث العلمي الايجابي لدى الشباب في العديد من المجالات، مثل البحث العلمي والعمل التطوعي والمشاريع الصغيرة الريادية، حيث أنهت الهيئة الدورة الأولى من هذه الجائزة بالتعاون مع مركز الملك عبد الله الثاني للتمييز، وتم تحديد محاور الدورة الثانية والمتمثلة في ثلاثة مجالات، هي المشاريع العلمية التطبيقية، والعمل التطوعي، والمشاريع الشبابية الإنتاجية الصغيرة.

**نادي الحوار الشبابي:**

تهدف هذه المبادرة إلى تشجيع ثقافة الحوار وتنميته لدى الشباب الأردني من خلال المشاركة في مختلف النشاطات الحوارية،وتقوم الهيئة بتدريب الشباب على إدارة الحوار وفن الخطاب،و قامت الهيئة بتأسيس ٧٥ ناديا للحوار في مختلف مدارس المملكة تتبعها بأندية للحوار في الجامعات الأردنية.

## ١٣- وزارة الثقافة

**مشروع تنمية ثقافة الأسرة:**

يهدف هذا المشروع إلى زيادة المعرفة بتوفير الكتاب ليكون في متناول مختلف شرائح المجتمع بأسعار رمزية وبمواصفات فنية ممتازة. وتتنوع إصدارات السلسلة لتغطي الحاجة المعرفية لدى أعضاء الأسرة في

المجتمع الأردني بمختلف مكوناته الثقافية وبيئاته المحلية.طبع في هذا المشروع نصف مليون كتاب ومائة عنوان عام ٢٠٠٩، وقد بيعت بأثمان زهيدة بما لا يرهق ميزانية الأسرة، من منطلق أن المعرفة حق للجميع.كما اهتم المشروع بمن حرموا من نعمة البصر فطبع خمسة عناوين للصغار والكبار بطريقة بريل رغم كلفتها المرتفعة، كما أطلقت وزارة الثقافة"مهرجان القراءة للجميع السنوي" وشعارها " مكتبة في كل بيت"

## ١٤- وزارة الداخلية

**التنمية المحلية:**

بدأ المشروع بايلاء المحافظين دورا تنمويا ٢٠٠٢ من أجل تحقيق ما يلي:

١- الاستغلال الأمثل للموارد المالية المتاحة لتحسين معيشة المواطن

٢-رفع مستوى الخدمات الاقتصادية والاجتماعية في المحافظات .

٣-تعزيز مبدأ اللامركزية وخلق الإطار المؤسسي الناجح لمشاركة فئات المجتمع في العملية التنموية ز

٤-خلق البيئة الاستثمارية المناسبة لإدامة عملية التنمية وتحقيق العدالة في توزيع مكاسبها .

وذلك نظرا للاعتبارات التالية:

١-إعادة النظر في مفهوم الأمن الذي اكتسى معنى أوسع وأكثر شمولية

٢-أن مصادر عدم الاستقرار في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئة أصبحت تشكل تهديدا متزايدا للسلم والأمن.

٣-الاعتراف الدولي المتزايد بأهمية العلاقة الوثيقة بين أمن الدولة ورفاهية مواطنيها .

٤-أهمية تحقيق الأمن الاقتصادي الذي يحتاج توفيره إلى تعاون وتنسيق دائم في العلاقة بين الإدارة المحلية والسلطة المركزية.

لهذا تسعى وزارة الداخلية إلى ما يلي:

١-تطيق خطة وطنية لتنمية الوطن والإنسان في بيئة آمنة ومستقرة، ومن خلال وحدات التنمية في المحافظات.

٢-مأسسة آلية تنفيذ المشاريع التنموية في المحافظات وعبر إيجاد آلية واضحة ومحددة لمتابعة تنفيذ المشاريع.

وذلك عن طريق الآليات التالية:

١-خلق الشراكة المؤسسية مع الوزارات والمؤسسات والدوائر الحكومية والمؤسسات الأهلية.

٢-حصر المشاريع التنموية في المحافظات وإعداد الوثيقة المرجعية الخاصة بها.

٣-التنسيق والمتابعة مع الجهات الدولية والمحلية ومؤسسات المجتمع المدني المشاركة في عملية التنمية.

٤-المشاركة بأعداد الموازنات الرأسمالية للمحافظات ومناقشتها مع المجالس الاستشارية والتنفيذية في المحافظات ومع دائرة الموازنة العامة.

## ١٥- مديرية الأمن العام

### الشرطة المجتمعية

تنبهت مديرية الأمن العام إلى ضرورة دعم مشاركة المواطنين في أداء المديرية لرسالتها وتقديمها لخدماتها، لتكون نابعة من شعور المواطن بالمسؤولية ومتوافقة مع حرصه على المحافظة على الأمن بمختلف شروطه وأسبابه. وتبعا لذلك فقد عملت مديريات الشرطة في جميع المحافظات والألوية على إيجاد صيغة للمشاركة الفعالة والتعاون الحثيث بين أجهزتها ومختلف فئات المواطنين وشرائح المجتمع.

وهكذا انبثقت فكرة "الشرطة المجتمعية" التي ما تزال تتعمق وتجربتها تتوسع في مختلف أنحاء المملكة.

يستشعر الإنسان منذ ولادته حاجته إلى الاستقرار بصورة غريزية، ولا تهدأ أحواله، إلا إذا شعر بالأمان والاطمئنان، ولا يتحقق الأمن إلا في الحالة التي يكون العقل الفردي فيها والحس الجماعي أيضا خاليا من أي شعور بالتهديد للسلامة والاستقرار،فالأمن حاجة أساسية للأفراد، وضرورة من ضرورات بناء المجتمع، كما أنه مرتكز أساسي من مرتكزات تشييد الحضارة، فلا أمن بلا استقرار ولا حضارة بلا أمن. لذا حرصت مختلف المجتمعات على رعاية قواعد السلوك العام عندها،وبذل الجهود للقيام

بمسئولياتها تجاه مواطنيها لتحقيق الأمن والاستقرار، وذلك في إطار الحفاظ على مسيرة الحياة البشرية بصورة آمنة، وتمثل المؤسسات الأمنية عماد سلطة المجتمع، لأنها تجسد سلطة المجتمع عند قيامها بواجباتها الأمنية من أجل حفظ الأمن والاستقرار.

ازداد تقدير المجتمع مؤسسات وأفرادا لما يقوم به رجال الأمن من أعمال وتضحيات قدموا من خلالها أرواحهم دفاعا عن أمن وطنهم ومواطنيهم، ومع تطور الوعي بأهمية الدور الاجتماعي لأجهزة الأمن. وظهرت أهمية دور المؤسسات الاجتماعية بتثقيف وتعليم ومناشدة أفرادها بدعم المؤسسات الأمنية، باعتباره مطلبا شرعيا وواجبا وطنيا. وذلك مع تزايد دور الأجهزة الأمنية وتزايد المهام الموكلة إليها، وخاصة ما يأخذ أبعادا أكثر خطورة واتساعا، وفي الوقت الذي يلاحظ فيه ارتفاع نسبة الجريمة والانحراف، وظهور جرائم جديدة ومعقدة وذات خطورة.

اقتضى هذا الوضع أن تخرج المؤسسات الأمنية عن نطاقها التقليدي وأن تنخرط مع المجتمع وتقديم خدمات اجتماعية له حتى يكتسب الجهاز الأمني حب وتقدير أعضاء المجتمع، ومن هنا انبثق مفهوم الشرطة المجتمعية كمفهوم بديل للعمل الشرطي التقليدي، الذي يسبق الحدث الأمني ويقوم على المعلومات الدقيقة النابعة من مصادرها الحقيقية في المجتمع المستفيد من خدمات الشرطة والأمن،هذا المفهوم الذي يقوم على فلسفة تنظيمية وإستراتيجية قوامها انفتاح الشرطة التقليدية على مختلف عناصر المجتمع، وتحقيق مشاركة حقيقية بين الشرطة والمجتمع في تحمل المسؤوليات الأمنية بمفهوم شامل وجهد تطوعي،و التعامل مع احتياجات ومشكلات المجتمع المحلي بمشاركة المواطنين والمقيمين مع الشرطة في

مواجهة مشكلاته وتفعيل دوره في مواجهة الجريمة ومكافحتها والوقاية منها، من خلال التنسيق مع الأجهزة الأخرى المدنية والشخصيات المختلفة، ذات المواقع الاجتماعية المؤثرة في المجتمع المحلي، بالاعتماد علي الاتصال والتواصل الدائم مع مختلف فئات المجتمع،فالأمن مسؤولية الجميع.

أما المشكلات التي يواجهها الأفراد والمجتمع في الوقت الحاضر فقد تعددت وتعقدت نتيجة للتطور الحضري والتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية الحاصلة، ونتيجة لبروز احتياجات لم تكن موجودة في السابق، بشكل انعكس على الجانب الأمني في المجتمع، فزاد معدل الجريمة وتعددت أشكالها وأساليبها وتقنياتها وبرز التطرف والإرهاب، مما جعل من الصعب على الجهاز الأمني وحده مواجهة تلك المشكلات وتلبية الاحتياجات والقيام بجميع الأدوار والمهام الأمنية العديدة من توعية ووقاية ومكافحة ومراقبة وضبط وحفظ للأمن وحماية المجتمع، ونظر في هذ الحالة الى مؤسسات المجتمع المدني والأفراد في القيام بمسؤولياتهم في المساهمة في خدمة المجتمع وتعزيز الأمن والوقاية من الجريمة جنبا إلى جنب مع الأجهزة الأمنية.

انبثقت الفكرة من ظروف تطور مفهوم الأمن في العقود القريبة الماضية من مفهومه التقليدي إلى المفهوم الحديث،الذي يرتكز على المشاركة المجتمعية في تحقيق الأمن تعين الأجهزة الأمنية في تحقيق رسالتها وأهدافها. في الوقت الذي يكون المجتمع بأسره بحاجة ماسة إلى الأمن تفرض عليه التعاون مع المؤسسات الأمنية التي تبادر إلى خلق علاقة تبادلية إيجابية مع المجتمع ومؤسساته لتحقق الهدف الأمني

المرغوب.لأن المؤسسات الأمنية هي المؤسسة الرسمية المسؤولة عن أداء واجب منع الجريمة، ومكافحتها، وحفظ الأمن والنظام والاستقرار في المجتمع، مهما أوتيت من قوة وسخرت لها الدولة من إمكانيات بشرية وآلية ومادية لا يمكن أن تؤدي واجبها على أكمل وجه بدون تفاعل أفراد المجتمع، أما إذا وجدت علاقة قوية بين المواطن والمؤسسات الأمنية فإنه بالتأكيد سوف يكون هناك نجاح ملحوظ في مكافحة الجريمة وانخفاض نسبتها، وتعود الطمأنينة والاستقرار الأمني للمجتمع من خلال ما تقدمه المؤسسات الأمنية من خدمات اجتماعية.

من هنا نشأت الشرطة المجتمعية، لتوظف أكبر قدر ممكن من الطاقات الاجتماعية والمجتمعية لأعمال الشرطة بغية تحقيق أهدافها، من خلال عمليات التنسيق مع الأجهزة الأخرى المدنية والشخصيات المؤثرة في المجتمع المحلي،ولتكون قوة نظامية ضمن قوات الأمن العام هدفها أن تعمل على تنسيق جهود وموارد الشرطة في المحافظات مع أعضاء المجتمع المحلي من أجل خفض نسبة الجريمة، والتقليل من الخوف منها وتحسين البيئة الأمنية في المجتمع، وتعزيز الثقة بين أجهزة الشرطة وأهل المجتمع، والتأكيد على اندماج الشرطة في المجتمع، وأهالي المجتمع المحلي ورجال الشرطة شركاء في مكافحة الجريمة والوقاية منها، وعلى المجتمع مسؤولية في التصدي الاجتماعي للجريمة من منطلق أن الامن مسؤولية كل مواطن، والمسؤولية هنا ليست قاصرة على رجال الشرطة وحدهم بل على أعضاء المجتمع كافة.

إن الهدف البعيد الذي تسعى إليه الشرطة المجتمعية هو أن يصبح المواطن رقيبا على ذاته وتصرفاته دون الحاجة لمراقبة احد في أفعاله

وسلوكياته، والاعتماد على حماية نفسه بنفسه من خلال اتخاذ سلسلة من الإجراءات لمكافحة الجريمة والوقاية منها ما يلي:

- زيادة التقارب بين رجال الشرطة وأهالي المجتمع.
- تطوير مستوى الأداء المهني لرجل الشرطة.
- زيادة فعالية ومسؤولية رجال الشرطة.
- زيادة مستوى الرضا عن الخدمات التي تقدمها الشرطة للمجتمع.
- زيادة مستوى الرضا عن الوظيفة بين رجال الشرطة.
- مشاركة وتعاون المجتمع المحلي والشرطة في ضبط الجريمة والوقاية منها

وذلك عن طريق تعميم الثقافة الأمنية بين المجتمع وتكريسها لخدمة استقرار المجتمع وتحصينه من مخاطر الجهل المؤدي للجريمة.ان الثقافة الأمنية تسعى الى تعريف المواطن بالواجبات الأمنية، التي تتمثل في مواجهة أسباب الجريمة، بقصد التقليل من فرص ارتكابها وإشاعة الاطمئنان والأمان بين أفراد المجتمع، عبر تأسيس علاقة مع المواطنين من خلال المشاركة لمعرفة احتياجاتهم ومتطلباتهم الأمنية، والتقييم الأمني للمنشآت والمؤسسات والمساكن وخاصة المواقع التي تتركز الجريمة فيها،. وكذلك رفع تقارير عن حالات العنف الأسري مع مراعاة وضع الحلول المناسبة لمعالجة ذلك التعامل مع الأحداث عند قيامهم بالتسبب في الإزعاج وذلك من خلال النصح والإرشاد واتخاذ الإجراءات القانونية المناسبة بحق من لا يلتزم،والتعامل مع الخلافات البسيطة وحلها.

وكذلك تعميم هذه الثقافة بالتعريف بالواجبات الوقائية والمتمثلة في توعية المواطنين بأساليب الحماية الذاتية للتقليل من فرص الجريمة تقديم النصح إلى الجمهور في كيفية اتخاذ الإجراءات المناسبة لمنع ارتكاب المخالفات والجرائم البسيطة وتقديم النصح إلى أفراد المجتمع للحد من السلوك المنحرف. والقيام بمسح أمني لرصد القصور الأمني بالممتلكات العامة والخاصة ورفع تقارير دورية بذلك لمخاطبة أصحاب تلك الممتلكات لاتخاذ الاحتياطات اللازمة حيال ذلك وتقديم الاحتياجات الأمنية للمنطقة، إلى جانب رصد الظواهر والسلوكيات السيئة في المنطقة المستهدفة،والبحث عن مصادر تزويد المخدرات والكحول والممنوعات.

لذا تقوم مكاتب شرطة المجتمع في مديريات الشرطة بالمهام التالية:

١- **المعاينة والتقييم الأمني**،و ذلك من خلال:

- حصر المحلات والورش والمصانع والمؤسسات ذات الانشطة التجارية المختلفة، والتفاهم مع أصحابها حول إجراءات الامن والسلامة.
- معاينة المواقع العامة وتقييم إجراءات الامن والسلامة وتقديم الاستشارة الأمنية.
- المسح الأمني الشامل لمواقع ازدياد معدل الجريمة.
- حصر المنازل المهجورة، البيوت قيد الإنشاء، السيارات غير المستخدمة، الشوارع والممرات التي تحتاج لإنارة.

٢- **الدوريات الأمنية**، للتأكد مما يلي:

- تنظيم المرور في حالات عرقلة الحركة المرورية.
- الإرشاد حول السلامة الشخصية والوقاية من الجريمة.
- ملاحظة ما يؤدي إلى تسهيل ارتكاب الجريمة.
- الإبلاغ عن ما يسيء للآداب العامة والتعامل مع المشكلات البسيطة.

٣- **التوعية والإرشاد الأمني**،عن طريق ما يلي:

- أعداد النشرات حول الظواهر الأمنية وتوزيعها على المواطنين.
- تنظيم المحاضرات والندوات التي تتناول الشؤون الأمنية المحلية.
- التنسيق مع الجهات ذات العلاقة لتوفير بيئة أفضل أمنيا.

٤- **التحليل والإحصاء الأمني، بالقيام بما يلي:**

- إحصاء وتحليل البلاغات والجرائم الواقعة ضمن المنطقة.
- تزويد الأجهزة المعنية بالبيانات المتعلقة بعملها.

**دور المؤسسات في تحقيق الشراكة بين المجتمع والأجهزة الأمنية:**

**١- دور المدارس والجامعات:**

تعمل المدارس والجامعات على إيجاد ثقافة أمنية لدى الطلاب وتبصيرهم ببعض أنماط السلوك التي يمكن أن تؤدي إلى انحرافهم، وذلك عن طريق المحاضرات ذات العلاقة بالثقافة الأمنية وعلاقة الفرد مع

المؤسسات الأمنية، وتدريس مواد أمنية في الوحدات الدراسية، وعقد ندوات يتحدث بها رجال الأمن مع الطلاب تشجع على احترام القوانين والأنظمة، وعلى ادراك أن الوقاية من الجريمة مسئولية المجتمع بكامله، والا يبقى معرضا مع أسرته ومجتمعه لأخطار الجريمة.

**٢- دور الأسرة:**

تعمل الأسرة على غرس القيم والمعايير الاجتماعية السليمة، التي تشكل ضوابط اجتماعية للحد من السلوك ألانحرافي، بينما يزداد الانحراف في حالات التفكك الأسري،كما أن الأبوين لهما دور كبير في توعية أبنائهما وتنمية أفكارهم وتشجيعهم منذ صغرهم على التعاون مع رجل الأمن.ولكي تقوم الأسرة بالتوعية وبالدور الوقائي من الانحراف فلابد لها أن تنجح في أن تكون القدوة الحسنة لأبنائها في السلوك وفي الانسجام مع القيم والقوانين.

**٣- دور المساجد وخطبائها في إيضاح مسئولية المجتمع الأمنية:**

يعتبر المسجد من المؤسسات التي يعتمد عليها في توعية وإرشاد الناس حيث يمكن الاستفادة من حضور المصلين في التحدث إليهم لمساندة رجال الأمن وتبصيرهم بأن ذلك يعتبر واجبا دينيا ملزمين به. مما يقتضي المبادرة إلى المشاركة مع رجال الأمن حتى يعم الاستقرار الأمني الذين هم بحاجة إليه في حياتهم العامة والخاصة.

**٤- دور المؤسسات الإعلامية:**

إذ تقوم وسائل الإعلام (إذاعة، تلفزيون، صحافة) بتقديم برامج تعمل على كراهية الناشئين للجريمة وحفزهم على مقاومتها، وتعاونهم مع رجال الأمن للكشف عن الجرائم في وقت مبكر. كما يمكن للتلفزيون تقديم برامج توعي المواطنين بالأساليب التي يمكن أن يلجأ إليها المجرمون لتنفيذ جرائمهم.

قامت مديرية الأمن العام بعدد من الإجراءات والخطوات للوصول إلى الجمهور بدافع من إدراكها أهمية التواصل مع الجمهور والتحاور معه للوصول إلى مجتمع آمن تنخفض فيه معدلات الجريمة من خلال تعاون المواطنين مع رجال ا لأمن العام في حفظ الأمن والنظام العام. وتمثلت هذه الإجراءات بما يلي:

أ- تشكيل مجلس محلي في كل مركز أمني (مخفر شرطة الحي) من أهالي الحي، يجتمع شهريا لبحث الوضع الأمني واستعراض أبرز الجرائم التي وقعت في حدود الحي، وما المطلوب من المجلس المحلي لنقله إلى السكان للحد من أسباب الجريمة، واستقبال الملاحظات حول أداء المركز الأمني وتعامل أفراده مع أهالي المجتمع المحلي.

**ب-** عقد دورات أمنية متخصصة تسمى " دورات أصدقاء الشرطة" ينظمها قسم الشرطة تركز على الموضوعات الأمنية وتوعية المواطنين فيها، يشارك فيها مختلف شرائح المجتمع كطلاب المدارس وربات بيوت والموظفين.

ج- تسجيل "جمعية أصدقاء الشرطة" التي يفتح الانتساب إليها لجميع المواطنين، وتنظم برامج متعددة، ويمنح كل عضو فيها شهادة تقدير صادرة عن مديرية الأمن العام الأردني.

د- مشاركة رئيس وأفراد المركز الأمني أبناء الحي أفراحهم وتوزيع بطاقة أمنية إرشادية حول التقيد بقواعد المرور، وعدم إطلاق العيارات النارية وغيرها من الممارسات الخاطئة.

هـ- تنظيم لقاءات بين المسئولين في الأجهزة الأمنية ورجال الإعلام واستعراض حول آخر المستجدات الأمنية والاستماع إلى الآراء والاقتراحات التي يستفاد منها في تطوير العمليات الأمنية.

و- إشراك رجال الإعلام والصحافة بوضع الخطط الاستراتيجية الأمنية في مجال المرور وفي اللجان الأمنية الأخرى.

ز- تكريم المواطنين ورجال الإعلام والصحافة ممن أسهموا في القبض على مجرمين أو إحباط جريمة أو تناولوا موضوعات أمنية في الإعلام والصحافة.

ح- الاستجابة لدعوة الجمعيات والمنتديات والأندية أو أي تجمع بشري آخر لإلقاء محاضرات أو المشاركة في ندوات من قبل مسئولي الأمن العام الأردني.

ط- تزويد ا لإعلاميين والصحفيين بأية معلومات أمنية جنائية، مرورية إرشادية توجيهيه لتوعية المواطنين.

**ي-** فتح "مكتب الشكاوي وحقوق الإنسان" في كل محافظة، وذلك بمقر مديرية الشرطة لاستقبال الشكاوي ضد أفراد رجال الشرطة والتحقيق فيها.

**ك-** تخصيص هواتف مباشرة يستطيع المواطن الاتصال بها بمدير الأمن العام وإخباره بأية معلومة أمنية أو تقديم شكوى على أحد رجال الأمن العام.

**ل-** فتح إذاعة خاصة بجهاز الأمن العام بالتعاون مع الإذاعة الأردنية تقوم ببث برامجها مباشرة بواسطة أستوديو خاص في مديرية الأمن العام يعمل فيه عدد من ضباط الأمن العام المتخصصون إعلاميا، وتبث الإذاعة المعلومة الأمنية مباشرة وفورا للمواطنين،كما تقوم باستقبال ملاحظاتهم وشكاواهم على الهواتف الموجودة في الأستوديو، مع استضافة عدد من الضيوف سواء من جهاز الأمن العام أو من خارجه للحديث عن العملية الأمنية، كما تبث على الهواء مباشرة أهم المواضيع التي تهم المواطنين، كحركة المرور وأماكن الازدحام وما هي المخالفات المرورية التي سيتم التركيز عليها كل يوم من قبل المرور، بالإضافة إلى توعية المواطنين بالجوانب الجنائية الأخرى.

**م-** قيام مدير الأمن العام ومساعدوه ومدراء شرطة المحافظات ورؤساء المراكز الأمنية، بشرح وتوضيح إستراتيجية المشاركة المجتمعية لقادة المجتمع والوجهاء، وتوضيح آراء الجهاز، وما المطلوب من المواطنين، أيا كان موقعهم حيال العملية الأمنية، وذلك وفق برنامج زمني مخطط.

**ن-** التعاون مع "الجمعية الأردنية للوقاية من حوادث الطرق"، وهي جمعية تطوعيه تتعاون مع جهاز الأمن العام للحد من حوادث الطرق.

س- استحداث نظام "عون المرور" الذي يتكون من أبناء المجتمع ليشاركوا في ضبط حوادث المرور ويصدرون مخالفات قانونية لتحقيق مشاركة المواطنين في العملية الأمنية حيث يشعر المواطن بأنه يؤدي دورا يماثل دور رجل المرور في ضبط المخالفين لأنظمة السير.

## ١٦- بنك الأغذية الأردني

يعمل هذا البنك باتجاه ثلاثة محاور رئيسية:

١. توفير الغذاء بشكل مباشر.

٢. الإطار المؤسسي.

٣. إنتاج الغذاء على المدى البعيد من خلال المشاريع الممولة من الجهات الدولية مثل مصنع ألبان منطقة محارب الممول من رالي غوي الشرق.

**توفير الغذاء:**

يتم توفير الغذاء حاليا من خلال المنظمات والمؤسسات التالية:

**المصادر المادية:**

- التبرعات.
- المساعدات الدولية.

- النشاطات المدرة للدخل مثل:(رالي آل غوي, سلسلة العاب تيلي ماتش).

**نشاطات بنك الأغذية:**

قام بنك الأغذية بأنشطة متعددة تخدم أهدافه، منها ما يلي:

- مسح للأسر المستفيدة.
- توزيع كوبونات شهرية على الأسر المحتاجة بالتعاون مع المؤسسة الاستهلاكية المدنية.
- توزيع مواد غذائية مباشرة على الأسر المحتاجة في مناطق المملكة.
- المساهمة في تغطية بعض من المدارس بالتعاون مع القوات المسلحة ووزارة التربية والتعليم ببرامج التغذية المدرسية.

## ١٧- الجامعة الأردنية

**مشروع السلوك الأخضر**

يهدف مشروع السلوك الأخضر إلى تحفيز النشاط الاجتماعي في مجال المياه والطاقة والبيئة وإلى تحفيز المواطنين وتوعيتهم للاتجاه نحو السلوك الأخضر، وهي السلوكيات الصديقة بالبيئة، بالإضافة لبناء قدراتهم الذاتية بما يساعد على تحقيق بيئة آمنة وصحية. يتخذ المشروع مسار التوعية والتثقيف باتجاه قضايا المياه والطاقة _ تحديدا في مجال النفايات الصلبة _ والبيئة لإحداث تغييرات سلوكية في المجتمع نحو سلوكيات خضراء أكثر استدامة وعلى المستوى الفردي والمؤسسات.

يعتمد المشروع على دعائم تحديد السلوكيات ذات الأولوية في القطاعات الثلاث، واستحداث سلوكيات جديدة وتطوير نظم منهجية متكاملة، إضافة لتطوير قاعدة المعرفة والمعلومات من خلال أدوات القياس والتركيز على ابتكارات جديدة وتعميمها، مثل مجلس المباني الخضراء.ومن ضمن المشروع تطوير المناهج الدراسية فيما يتعلق بمعلومات الطاقة والبيئة والمياه، ووفق خارطة مدروسة تسعى إلى تحقيق السلوكيات الخضراء، بناء على مراحل: أولاها جمع البيانات وتقييمها، فيما ستشهد المرحلة الثانية التخطيط الاستراتيجي للمشروع مع كافة الأطراف في المياه والبيئة والطاقة، ليصار إلى مرحلة التنفيذ التي تستمر نحو ٤ سنوات.

والمعروف أن التحفيز الاجتماعي سلوك يستخدمه الأشخاص للحصول على أفضل النتائج في السلوك المرغوب فيه وتجنب السلوك غير المرغوب فيه، ويلجأ إلى التحفيز الاجتماعي في قضايا معينة يكون بهدف توعية المجتمع أو الفرد بتعزيز السلوكيات الايجابية التي نحتاج للوصول إليها وحثهم على إدارة أكثر فاعلية تجاه تلك القضية أو القضايا، والتخلص من سلوكيات غير مرغوب فيها. وذلك عن طريق وسائل عدة، من أهمها الإعلام المقروء والمسموع والمرئي والمحاضرات وورشات العمل والحملات إضافة إلى نظام القدوة خاصة في المؤسسات الرسمية، حيث أن نظام القدوة في المؤسسات الرسمية أمر هام، فمشاركة المدير في عملية تغيير السلوكيات، تشجع الموظفين على إتباعه والاقتداء به.

ويأتي تنفيذ مشاريع التحفيز الاجتماعي في قضايا المياه والطاقة والبيئة، في ظل شح المياه بالمملكة واستيرادنا للطاقة، وارتفاع كميات النفايات الصلبة،إذ لابد من إجراء تغييرات على بعض سلوكيات المجتمع،و

أن من الأهم أن يبدأ التحفيز من المنزل وينتقل إلى المدرسة، والى المجتمع ككل، لتخفيض كميات الاستهلاك في المياه والطاقة والنفايات الصلبة

## ١٨- جامعة فيلادلفيا

**برنامج دراسات التنمية:**

استحدثت جامعة فيلادلفيا في العام الدراسي ٢٠٠٩/٢٠١٠و مسؤولية الإشراف عليه والتدريس فيه مشتركة بين كلية الآداب والفنون في الجامعة ومكتب بناء القدرات في الأمم المتحدة للمنطقة العربية، وهو يشكل استجابة لاحتياجات سوق العمل العربي.فقد أظهرت دراسات عديدة حول الأنشطة والمنظمات المرتبطة بالتنمية شح الموارد البشرية المتخصصة بالتنمية وحاجة هذه المنظمات والمؤسسات إلى العمل على تدريب موظفيها تدريبا مكثفا لتغطية الاحتياجات الحقيقية لها من متخصصين وباحثين يعملون في هذه المؤسسات والمنظمات التنموية على مستوى الأردن والعالم العربي

يؤهل هذا البرنامج خريجيه تأهيلا نظريا عمليا من خلال ورش العمل والبحث الميداني، ليكونوا قادرين على العمل في وزارات التخطيط والصناعة والتجارة والتنمية الاجتماعية والتنمية السياسية ووسائل الإعلام المختلفة ومنظمات المجتمع المدني والمنظمات الدولية، بالإضافة لمراكز البحث العلمي والدراسات والاستشارات المتخصصة في موضوع التنمية بمختلف جوانبها

لذا يهدف البرنامج إلى تأهيل الطلبة ليكونوا قادرين على تلبية حاجات المجتمع الأردني والعربي في مشروعات وبرامج التنمية عن طريق ما يلي:

- تنمية قدراتهم على الفهم والتحليل لموضوعات التنمية ومفاهيمها وعناصرها

-تقوية مهاراتهم على تشخيص المشكلات المجتمعية وتحديد الأولويات وطرق العلاج

-تمكينهم من تقييم الخطط التنموية ومراجعتها وتحسين أدائها

-تدريبهم على محاكاة نماذج تنموية عالمية ناجحة وتحديد أوجه القوة والقصور في المشاريع غير الناجحة

-تطوير ثقافة البحث العلمي في مجال الدراسات التنموية

-نشر الوعي لمشكلات التنمية في المجتمعات العربية، وتشكيل ثقافة خاصة لمفاهيم التنمية فيها

-تقديم البرامج العملية الكفيلة بتدريب الطلبة على ممارسة العمل الميداني في المؤسسات المعنية بموضوعات التنمية، وطرائق تنفيذها

ويمنح شهادة البكالوريوس في دراسات التنمية بعد أن يتم الطالب دراسة (١٢٣) ساعة معتمدة من الخطة الدراسية، وذلك تماشيا مع خطة القسم المختص التي أعدت لتلبية متطلبات القسم والكلية والجامعة، وبموافقة وزارة التعليم العالي.

## ١٩- منظمات المجتمع المدني

### مركز الحياة لتنمية المجتمع المدني

يسعى مركز الحياة الذي قام بتأسيسه نخبة من الشباب الأردني في ٢٥ أيار ٢٠٠٦ إلى إدماج الشباب في العملية التنموية في الأردن، على أساس أن التفاعل والتكامل بين عناصر الحياة تشكلان الخطوة المركزية للوصول إلى التنمية المستدامة، وأن الشباب إذا امتلك الإرادة القوية لصنع التغيير، والعمل الجاد لصنع مجتمع أفضل وفهم أعمق لاحتياجاته ومخاوفه، سيكون على استعداد أفضل لمواجهة المستقبل. لذلك فان المركز يعمل على إكساب المجتمع المحلي مهارات شخصية وتخطيطية، وتحفيز وتيسير المشاركة في عملية اتخاذ القرار، وكذلك إنشاء شبكة تنموية من مؤسسات محلية ووطنية ودولية، حكومية وغير حكومية،تشاركه في تحقيق أهدافه، الى جانب تيسير تبادل الخبرات والثقافات وتحسين الحوار بين الشباب الأردني والشباب العربي أو الغربي،لتعزيز الهوية الوطنية والثقافة العربية الأردنية.

فنفذ المركز العديد من النشاطات التي تخدم هذه الأهداف، فبدأ بمشروع محلي لتعزيز مفهومي الحاكمية الرشيدة وتطبيق مبادئ سيادة القانون بين الشباب الأردني في المرحلتين المدرسية والجامعية، كما نفذ المركز نشاطات دولية داخل الأردن، وتمثل ذلك بالتبادل الشبابي الأردني _ الدنماركي، والتبادل الشبابي الأردني _الأمريكي، كما درب المشروع ما يزيد عن ٧٠٠ شاب وفتاة في جميع محافظات المملكة في جولته الأولى، على مهارات الحوار وكسب التأييد، وتفعيل دورهم في العملية الانتخابية،

ثم نفذ ٢٥ جلسة حوارية بين الشباب والمرشحين للانتخابات البرلمانية ٢٠٠٧ في جولته على المحافظات، ضمت ما يزيد على ٢٣٠٠ شاب و١٨٠ مرشحا.و كذلك حث الشباب على المشاركة في الانتخابات المقبلة، والمساهمة في صنع التغيير في قرارات الشباب لاختيار مرشحيهم، حيث أصبح لديهم قناعات جديدة بخياراتهم، كما ضم مشروع الراصد الذي وضعه المركز ١٦٣٠ شابا وفتاه، يؤمنون بأهمية إبراز صورة وطنهم بأنه الأكثر ديمقراطية والأكثر شفافية من خلال انتخابات نزيهة حرة وشفافة.

**مشروع بوابة البرلمان:**

وضع مركز الحياة لتنمية المجتمع المحلي"مشروع بوابة البرلمان" لرصد أداء البرلمان الأردني، وينفذه بالتعاون مع مجموعة من مؤسسات المجتمع المدني كمركز شركاء – الأردن ومركز البديل للدراسات والأبحاث، ومنتدى الوحدات الثقافي، والمنتدى الوطني للشباب والثقافة، ومركز حياة الكرك، ومركز حياة العقبة، ومنتدى الوسطية للفكر والثقافة – جرش، وبدعم من مفوضية الاتحاد الأوروبي في عمان، ويستمر المشروع حتى العام ٢٠١١، حيث ينفذ مجموعة من النشاطات في جميع محافظات المملكة وبمشاركة مختلف فئات المجتمع المحلي وقطاعاته

ينطلق في ذلك من أهمية العمل البرلماني في الأجندة الوطنية، حيث تشكل العلاقة بين النائب والمجتمع المحلي، والنهوض بدورهما حجر الأساس في تنمية وتطوير المسيرة البرلمانية، ولذلك لا بد من تطوير الفهم السائد لأداء النائب المتمثل بالرقابة والتشريع، ومتابعة احتياجات قاعدته الانتخابية على وجه الخصوص وهموم الوطن على وجه العموم، فمجلس

النواب هو الذي تناط به سلطة التشريع من إقرار للقوانين أو اقتراح مشاريع قوانين تقدم إلى الحكومة، وهو الذي يراقب أداء السلطة التنفيذية، وهو صاحب الحق في منحها الثقة أو حجبها.وقي الوقت ذاته يتطلع المواطن إلى النائب من زوايا مختلفة قد تختلط فيها الهموم والاحتياجات المحلية بالهموم الوطنية والسياسات الخارجية.

يسعى المشروع إلى ما يلي:

*رصد أداء البرلمان الأردني وفقا المؤشرات التي تم إعدادها بناء على نتائج مشروعي (الراصد) لرصد الانتخابات البرلمانية الأردنية لمجلس النواب

*رصد ردود وتفاعل الحكومة وتوجهاتها نحو البرلمان الأردني وذلك لقياس التأثير السياسي للبرلمان في القرارات الصادرة عن الحكومة .

*تعزيز التواصل بين أعضاء البرلمان والمجتمع المحلي لتعزيز العملية الديمقراطية وزيادة فاعليتها إضافة إلى تعزيز دور النواب في المساءلة والرقابة والتشريح .

*تعزيز التواصل بين أعضاء البرلمان ومجموعات ذات اهتمامات خاصة مثل مؤسسات المجتمع المدني والأحزاب السياسية والمؤسسات التي تعنى بالمرأة والمؤسسات التي تعنى بالشباب .

*رصد تأثير المجتمع المحلي والمجموعات ذات الاهتمامات الخاصة على أداء أعضاء البرلمان .

*رصد التغطية الإعلامية للمبادرات والأنشطة والانجازات المتعلقة بالبرلمان الأردني، يتم من خلالها بناء أرشيف وطني لأداء وأنشطة

البرلمان انطلاقا من أهمية الإعلام في تشكيل صورة البرلمان في الرأي العام .

*تقديم مجموعة من التوصيات حول قانون الانتخاب الحالي،تعكس تطلعات مختلف شرائح المجتمع الذين قد يختلفون في الاهتمامات والآراء .

*تعزيز مشاركة المواطن الأردني في الانتخابات النيابية القادمة ٢٠١١ وزيادة عدد الناخبين .

*تعزيز دور مؤسسات المجتمع المدني في رصد البرلمان من خلال شبكة رصد محلية،و لتعمل هذه الشبكة على رصد الانتخابات النيابية القادمة نهاية العام ٢٠١٠.

**مؤسسة الأرض والإنسان:**

أعدت مؤسسة الأرض والإنسان لدعم التنمية دليلا يهدف لتدريب (٣٧٥) منظمة من منظمات المجتمع المدني حول تفعيل المشاركة في تطوير السياسات الحكومية في الأردن.وعقدت هذه المؤسسة، بالشراكة مع أكاديمية التغيير للدراسات التنموية ومركز الشرق والغرب لتطوير الموارد البشرية، حلقة دراسية لاستعراض ومناقشة مشروع دليل خارطة طريق لمنظمات المجتمع المدني للمشاركة في تطوير السياسات الحكومية.وتم في الحلقة تحديد منظمة منسقة في كل محافظة لتدريب اثنين من كوادرها على الدليل ثم تتولى المنظمة المنسقة بالشراكة مع الأرض والإنسان لدعم التنمية بالاستعانة بالمنظمات المنسقة على مستوى المحافظة التي تم تأهيلها لتدريب ٣٠ منظمة مجتمع مدني من كل محافظة على الدليل يلي ذلك قيام كل

جمعية منسقة بالشراكة مع كل ٣٠ منظمة على مستوى المحافظة باختيار قضية إصلاحية أو سياسة حكومية لتطبيق ما تم تعلمه للتدخل والمشاركة في التعديل والتغيير بما يخدم ديمقراطية النهج في التنمية.وتتولى جميع المنظمات المنخرطة في المشروع والمقدر عددها ب ٣٧٥ منظمة إصدار مجلة الكترونية دورية أثناء فترة المشروع البالغة ١٨ شهر، بالإضافة إلى تمكين كل منظمة منسقة على مستوى المحافظة تقنيا عن طريق تزويدها بجهاز كمبيوتر وكاميرا رقمية وخدمة انترنت للتواصل مع المركز ومع المنظمات التي سيتم تأهيلها وتصبح شريكا في العمل.

يهدف المشروع إلى تمكين المنظمات وتزويدها بأدوات الإسهام والمشاركة في صياغة السياسات وفي عملية الإصلاح بالتدريب والتأهيل لمعرفة أهمية ومكانه الدستور السياسية والتشريعية للدولة الأردنية وكيفية صياغة مشاريع القوانين وإعداد الموازنة ووصف لمراحل مسير إقرارها وآليات العمل الحكومي ومنافذ إستراتجية تتيح لمنظمات المجتمع المدني المشاركة والإسهام بتطوير السياسات الحكومية وفي صياغتها وتعديلها وتطبيقها.

## ٢٠- منشات القطاع الخاص

**البنك العربي**

**برنامج معا نحو الافضل،**

يستهدف هذا البرنامج جوانب متعددة من خدمة المجتمع، بالتعاون مع مؤسسات مختلفة غير ربحية تتنوع نشاطاتها من التعليم إلى حماية البيئة، يسعى البنك العربي عبر هذا الجهد إلى تعزيز التعاون وروح العمل التطوعي كجزء من مسؤوليته الاجتماعية.

بموجب اتفاقية بين مؤسسات غير الربحية والبنك العربي، هي: مركز الحسين للسرطان وصندوق الأمان لمستقبل الأيتام والجمعية الملكية لحماية الطبيعة وإدارة مبادرة مدرستي وتكية أم علي.

تمكن الاتفاقية عملاء البنك من الإسهام بشكل مباشر وعبر قنوات مصرفية متعددة من دعم الجهود الخيرية التي تقوم بها هذه المؤسسات في مجالات التعليم ورعاية الأيتام ومكافحة الفقر والرعاية الصحية وحماية البيئة، أو مساعدة هذه المؤسسات جميعا من خلال بطاقة "معا" البلاتينية الصادرة عن البنك العربي. وتشتمل القنوات المفتوحة للتبرع فروع البنك وأجهزة الصراف الآلي والخدمة المصرفية عبر الهاتف (هلا عربي) وعبر الانترنت (عربي اون لاين)، حيث سيكون بإمكان العملاء التبرع بأموالهم لدى فروع وأجهزة الصراف الآلي ومن خلال الأوامر الثابتة وعبر موقع عربي اون لاين لأي من هذه المؤسسات غير الربحية الخمس، وتتوفر لموظفي البنك الفرصة للمشاركة بأعمال تطوعية مختلفة لصالح هذه المؤسسات، وسوف يعفى المتبرعون من أية رسوم تحويل عندما

يستخدمون القنوات المذكورة للتبرع بالمال ويتم تحويل التبرعات بشكل مباشر إلى حسابات هذه المؤسسات غير الربحية.

وصمم برنامج معا ليستهدف كلا من عملاء البنك العربي وموظفيه بالإضافة إلى التبرعات النقدية، يشجع البنك العربي روح التطوع بين موظفيه وعملائه، وذلك من منطلق أنه في الأوقات التي تعاني فيها جهود المسؤولية الاجتماعية والشركات والمؤسسات غير الربحية من صعوبات اقتصادية، يكون من مسؤولية القطاع الخاص أن يحاول إيجاد وسائل مستدامة لدعم هذه المبادرات المهمة. ومن باب الالتزام بالقيم الأساسية للبنك ومسؤوليات الأطراف المشاركة بالبرنامج كمواطنين فاعلين أفرادا ومنظمات، فإنهم يسعون إلى تحقيق نمو وتقدم المجتمع. وإحدى وسائل تطبيق ذلك على ارض الواقع هي توفير طرق بسيطة للعمل التطوعي والمساهمة. وقد أطلق برنامج معا مؤخرا، وشارك موظفون البنك في عدة نشاطات تطوعية مثل ماراتون عمان الدولي، حيث شارك ٧٠٠ من الموظفين وأفراد عائلاتهم وأصدقائهم في الحدث. وكذلك قام موظفون من البنك العربي بتغليف طرود الطعام وتوزيعها على العائلات المحتاجة، ويقوم الموظفون بالتطوع بأوقاتهم لتدريس الأطفال من مدارس مختلفة في المملكة.

كما ينبثق عن البنك العربي منتدى عبد الحميد شومان(مؤسس البنك) الذي يهتم بالشأن الثقافي على الصعيدين المحلي الأردني والقومي العربي، وينفذ برامج تتمثل بالمحاضرات والندوات والأفلام والمعارض والمؤتمرات والحلقات الدراسية والمطبوعات ودعم طباعة ونشر الكتب، ويفتح أبواب مكتبة عامة للمرتادين من المواطنين تغنى باستمرار بالكتب الحديثة والمجلات العلمية والمنوعة والصحف المختلفة

## ٢١ – وثيقة السلط الشعبية٢٠٠٨

اتفق أبناء المدينة على صياغة وثيقة السلط الشعبية لعام ٢٠٠٨ وقد هدفوا من خلالها إلى ما يلي-:

العودة بالعادات الاجتماعية إلى صورها النقية الأولى.

إعادة النقاء والصدق للعلاقات التي تشد أواصر الأردنيين.

جسر الهوة الاجتماعية التي تشكلت بين الطبقات الموسرة والطبقات الأقل حظا.

وقف الهدر المروع والنزيف الكبير الذي أصاب موارد الأردن.

توفير الوقت والجهد المبذولين بدون هدف ولا جدوى لممارسة طقوس عبثية.

إزالة الحواجز أمام الشباب الراغبين بإقامة بنائهم الأسري، الحد من زيارة المرضى في المستشفيات واقتصارها على الاتصال بالهاتف.

عدم إطلاق الأعيرة النارية والمفرقعات لما ذلك من خطورة على حياة المواطنين.

ترشيد استعمال السيارات في مواكب الأفراح والأتراح وعدم إطلاق الزوامير ومكبرات الصوت.

تنظيم إجراءات إصلاح ذات البين وحمايتها من المبالغة والتعسف بالإضافة إلى صيانة وحماية السلم الأهلي من ردود الفعل التي تولدها الخلافات والمنازعات.

العودة بالناس إلى القواعد الدينية السليمة بعيدا عن البدع التي تراكمت في حياتهم

هذه الأهداف الرئيسة للوثيقة،ولكن اليوم وبعد ربع قرن على إطلاقهاالأول مرة تثار أسئلة كثيرة وملحة يأتي في طليعتها السؤال الأهم الذي يقول:إلى أين وصلت هذه الوثيقة من حيث تطبيق بنودها ؟ وهل هذه البنود ما زالت صالحة لتحقيق أهدافها. وأمام هذه الأسئلة الملحة تداعي عدد كبير أبناء المدينة يمثلون شريحة واسعة من مؤسسات المجتمع المحلي توصل المجتمعون الى ما يلي:

**أولا:** بالرغم من أن إنجازا ملحوظا قد تحقق منذ إطلاق الوثيقة في عام ١٩٨١إلا أن حجم الإنجاز هذا لم يرق حتى الان الى المستوى المطلوب.

**ثانيا:** منذ المؤتمر الشعبي الأول الذي أطلقت فيه الوثيقة لم تجر أية متابعة أو مراجعة أو تقييم أو إعادة صياغة لبنودها في ظل التحولات الاجتماعية والاقتصادية التي طرأت على بنية المجتمع الأردني.

**ثالثا:** لم تبذل أية جهود إعلامية أو تربوية لتعميم بنود الوثيقة والترويج لها باستثناء جهود جمعية السلط الخيرية عند إطلاقها.

وبناء على ذلك قام المجتمعون بتأليف لجنة انبثق عنها فرق عمل أنجزت ما يلي-:

*مراجعة بنود الوثيقة وتكييفها مع المستجدات الحياتية

*إضافة بنود جديدة لم تكن واردة في الصيغة التي صدرت عام١٩٨١

هذا بالإضافة إلى الإجراءات التالية:

أ–وضع جدول زمني مفصل يفضي في النهاية إلى إقرار الوثيقة وإطلاقها.

ب–وضع آلية دائمة لمتابعة الوثيقة ومراجعتها والترويج لها عبر المنـــابر المتاحة بما في ذلك وسائل الإعلام المختلفة والجامعـــات والمـــدارس، ودور العبادة ومؤسسات المجتمع المدني والدواوين والمضافات.

ج–إعطاء دور كبير للمرأة للمشاركة في مراجعة ومتابعة الوثيقة والترويج لها

د–أن تصدر الصيغة الجديدة تحت عنوان,"وثيقة السلط الشعبية"_المراجعة الأولى ٢٠٠٨."

ه– أن تقرن الوثيقة بصيغة ميثاق شرف يوقع عليه أبناء المدينة المشاركون في المؤتمر الشعبي الذي سيقر بنودها

**مناسبات الأفراح:**

١– مراسيم الخطبة:

١–تبدأ الخطبة بإرسال جاهة رمزية ,لا يزيد عدد أفرادها عن الثلاثـــين شخصا في أي حالة من الأحوال وبأقل عدد ممكن من السيارات وأن يقتصر استقبال الجاهة على أهل المخطوبة وأقربائها الأدنين.

٢– إذا أراد ذوو الشأن إقامة حفل للمخطوبة أو مايسمى (التلبيسة)فيفضل أن يكون في بيت والدها ,وأن تعذر ذلك فيمكن أن يكـــون فـــي أي

مكان آخر شريطة أن يقتصر علـــى قريبـــات الخاطـــب وقريبـــات المخطوبة وصديقاتها المقربات.

٣- للمخطوبة الحق في:

متأخر معقول وزفاف لحمايتها من أي تعسف مستقبلي

لبسة من الذهب لا تزيد عن ألفي دينار ,ويعتبر هذا الذهب هـــو الشبكة وهو المهر.

جهاز شخصي (جهاز العرس) لا يتعدى الف دينار ,

أثاث بيت يتناسب مع قدرة الخاطب وكفاءته الماليـــة وظروفـــه الاجتماعية

توصي الوثيقة أن يبادر أهل العروس لتحمل جزء من مستلزمات بيت الزوجية أو لتغطية بعض النفقات الإضافية المترتبة على الخاطب,

٢- مراسيم الزواج:

إحياء عادات ومراسيم كالصحجة والدبكة والزفة كسمة تربطنا بتراثنا الاجتماعي وبحيث لا تزيد سهرة العرس عن ليلة واحدة تسبق يوم الزفاف, وأن يدعى إليها الأدنون من الأقرباء والأصدقاء والجيران وفـــي أضـــيق الحدود الممكنة ,وإلغاء عادة استعمال مكبرات الصوت

الابقاء على عادة حمام العريس كجزء من التراث الشعبي والعادات الموروثة على أن يتم الحمام في بيت والده وبأقل عدد من الأقرباء والأصدقاء

إخراج عنصر السيارات تماما من زفة العريس داخل المدينة إذا كـــان بيت العروس قريبا من بيت العريس وإذا كان بعيدا يكتفى بعدد محدود من السيارات وعدم إطلاق أي زامور يمكن أن يزعج الناس وأن يكون هنالك التزام تام بقواعد المرور

الحد من إقامة وجبات الطعام الجماعية وإذا كان لا بد مـــن ذلـــك أن تقتصر الدعوة على الأقرباء والأصدقاء وبحد أعلى لا يتجاوز المئة شخص على أن لا يتجاوز عدد المناسف العشرة ,تقدم من خلال الأطباق الفردية

يستمر المواطنون في إلغاء عادة تقديم السجائر وإلغاء عـــادة إطـــلاق الأعيرة النارية أو المفرقعات بما في ذلك الصوتية والضوئية بكل أنواعها

العمل على تشجيع حفلات الأعـــراس الجماعيـــة واختـــصار عـــدد المشاركين فيها على الأهل والأصدقاء

الحد بقدر الإمكان من اللجوء الى الفنادق لإقامة حفلات العـــرس لمـــا فيها من تكاليف باهظة

في حالة إستعمال الصالات المخصصة لمناسبات الأفراح يصار الـــى اختصار الدعوة وإقتصارها على أقل عدد من الأقرباء والأصدقاء المقربين سواء كان المدعوون رجالا أو نساءا

أن تقتصر الدعوات الموجهة لحضور حفلات وداع العروس على أقل عدد ممكن من المدعوات

الغاء عادة النقوط النقدي والعيني إلغاءا تاما مع إبقاء البـــاب مفتوحـــا أمام كل من يرغب بسداد نقوط سابق

٣- مراسيم الطهور والعماد والتخرج

ينطبق على مراسيم الطهور والعماد والتخرج بكل أنواعه ما ينطبــق على مراسيم الزواج من حيث الحد من الولائم والتوقف نهائيا عن النقــوط وإطلاق الأعيرة النارية ومكبرات الصوت والتوقف نهائيا عن تسيير أرتال السيارات واستعراضات الشوارع

٤- مراسيم الحج

التأكيد على كل ما يتعلق بأغاني الحج وتطويرها

يكون توديع الحاج في بيته

إلغاء النقوط إلا إذا كان سدادا لنقوط سابق

إلغاء الولائم الجماعية التي يقيمها الحاج نفسه أو تلك التي يقيمها له الآخرون

إلغاء ما يسمى بالهدايا التي يقدمها الحاج بعد عودته

٥- عيادة المرضى وتهنئتهم بسلامة الشفاء:

التوقف عن زيارة المرضى في المستشفيات، ويكتفـــى بالاطمئنـــان عليهم هاتفيا من ذويهم، وتأجيل الزيارة إلى أن يعودوا إلى بيوتهم، لضمان الراحة اللازمة لهم، وإعطاء الفرصة للأطباء والممرضين للعناية المستمرة بهم

## مناسبات الأحزان

الحرص الكامل على عادة تقديم التعازي لذوي المتوفى، باعتبارها من أكرم وأنبل العادات التي تعكس مدى تعاطف الأردنيين وتضامنهم مع بعضهم, ولما لها أثر إيجابي كبير في إدامة التواصل الاجتماعي والإنساني في المجتمع الأردني.

العمل على اختصار عدد المتلقين للعزاء عند الدفن واقتصار ذلك على أهل المتوفى

الحرص بقدر الإمكان على عدم التأخر والوقوف لتلقي العزاء من قبل ذوي المتوفي، بحيث يتولى بعضهم عملية الدفن ويتفرغ الآخرون لتلقي العزاء، وذلك توفيرا للوقت والجهد مع مراعاة الجانب الشرعي بهذا الشأن

تلغى عادة تقبيل المجبور من قبل المعزين إلغاء نهائيا، لما لذلك من أثر صحي سلبي، ويكتفى بالمصافحة فقط

تكون التعازي لمدة ثلاثة أيام تبدأ من يوم الدفن

لأهل المتوفى الخيار في أن يكون العزاء طيلة النهار أو يقتصرون على فترة المساء التي تبدأ من الثالثة بعد الظهر وتستمر حتى التاسعة مساء.

الاستمرار في الامتناع عن تقديم السجائر في بيت العزاء في ضوء الأثر الإيجابي الكبير الذي حققته عملية التوقف عن هذه العادة السيئة والتوقف نهائيا عن التدخين في بيوت العزاء تجنبا للآثار السلبية المترتبة عن التدخين في الأماكن المزدحمة بالناس ,كما يتم التوقف عن عادة التقديم لما لها من أثر بيئي سلبي بالإضافة الى زيادة العبء على أهل المتوفى

اقتصار الطعام على ذوي المتوفى وأن يقدم في يوم الدفن فقط مع الحرص على تناوله في الصحون

تشجيع إنشاء صناديق في نطاق كل عائلة أو عشيرة لتغطية نفقـــات الوفاة,ويضع ذوو العلاقة النظام الداخلي لصندوقهم ومقدار المبلغ الـــشهري اللازم لتغطية الاشتراك الشهري أو السنوي والمبلغ الـــذي يـــدفع لـــذوي المتوفى الذين يتولون كامل المسؤولية عن تنفيذ إجراءات عميلة الدفن بمـــا في ذلك تغطية نفقات العزاء

لا أسبوعيات ولا سبتيات ولا أربعينيات , ويكتفـــى بالـــصلاة عنـــد المسيحيين في اليوم الثالث ولا حاجة للدعوات وإقامة الولائم بأي حالة من الأحوال ,ويترك الخيار لذوي العلاقة لتقديم الصدقات عـــن روح المتـــوفى بالطريقة التي يرونها مناسبة بمعزل عن أي إلتزام إجتماعي مهمـــا كـــان نوعه.

الحرص على أن تكون أيام الأعياد أيام فرح وبهجة وليست أيام حزن وبكاء ,ولذلك يصار الى التوقف عن تلقي العزاء فيها

إلغاء الحداد بجميع أنواعه إلا في الحدود التي يـــسمح فيهـــا الـــشرع الإسلامي أو المسيحي

عدم المبالغة من حيث الكم والكيف في نشر التعازي فـــي الـــصحف المحلية

تثمن الوثيقة التزام المعزبين بإحترامهم الدائم لمشاعر ذوي المتـــوفى من حيث التزام الهدوء وعدم تجاهل جو الحزن في بيوت العزاء

تثمن الوثيقة احترام مشاعر أهل المتوفى من قبل الجيران المحتفلـين بأفراحهم لما لهذه العادة الطيبة من ترسيخ لمبدأ الأخوة والتضامن بين أهل الحي الواحد .

**مراسيم إصلاح ذات البين**

التأكيد على مبدأ الممارسات الشعبيةالتطوعية في إصلاح ذات البـين واعتبارها عادة وطنية حميدة ومظهرا اجتماعيا طبيا

تكون العطوات في حالات القتل أو الاعتداء على العرض أو إيـذاء الأعضاء بشكل يؤدي إلى تعطيلها جزئيا أو كليا بالإضافة إلى تقطيع الوجه ,ولا تؤخذ الجيرة بحد ذاتها إلا في حالات القتل والاعتداء على العرض فقط

تكون الجيرة والعطوة على الجاني وذويه في نطاق لا يتعـدى الجـد الأول للجاني نزولا الى أبناء هذا الجد وأحفـاده ,ولا يجـوز أن تتـضمن العطوة أو الجيرة شروطا تتنافى مع القوانين العشائرية المترتبة عليـه إزاء قبوله والتزامه بهذه المهمة النبيلة

إلغاء الجلوة إلغاءا تاما ما لم يتعلق الأمر بـإجراءات قـد تتخـذها الحكومة لحماية أهل الجاني حسب تقديرها

بمعزل عن قرارات المحاكم التي لا يجوز التدخل فيها,يكـون مبـدأ الصلح العشائري هو الغاية التي لا بديل عنها في أي حال مـن الأحـوال وذلك لضمان الأمن والسلم الاجتماعي ,وتبقى الدية من حيث المبـدأ حقـا مشروعا لأهل المجني عليه مهما كان نوع الجنايه المقترفه ما لم يتنـازلوا طواعية عن هذا الحق.

توعية الأبناء بالعواقب الوخيمة المترتبة على جرائم العرض

ضرورة عدم تهور الأهل وانجرافهم العاطفي الذي يقود إلى اقتراف جريمة القتل بسبب أية شبهة أو وشاية قد تكون كاذبة أو مغرضة يمكن معها إزهاق روح لفتاة بريئة وفي بعض الأحيان لشاب بريء من غير ذنب، مع ضرورة أن يضع الجميع ثقتهم بالقضاء الأردني ,وأن يترك للقضاء وحده إحقاق الحق من خلال تبرئة البريء وإيقاع العقاب المناسب بكل من يستحقه

ضرورة توعية الأبناء بخطورة الزواج العرفي لما يترتب عليه من تبعات اجتماعية وقانونية تهدد زواج أي شاب وفتاة يمكن أن يختارا هذا الأسلوب من الزواج كما تهدد أبوتهما لأبنائهما المحتملين

توصي الوثيقة أهل المدينة أن يبادروا لإنشاء صندوق يعهد به إلى إحدى مؤسسات المجتمع المدني ذات الاختصاص كمؤسسة أعمارالسلط، أو جمعية السلط الخيرية, أو أي جهة يتم الاتفاق عليها تكون غايته استقطاب نفقات الأفراح والأتراح, للحيلولة دون هدرها في المظاهر الشكلية والمباهاة,على أن يتم وضع نظام لهذا الصندوق حسب الأصول, يتضمن أهدافه وغاياته التي يجب أن تتمركز على احتجاجات المدينة ذات الأولوية المطلقة التي يتم الاتفاق عليها

# تعقيب عام على
# التجربة الأردنية في مضمار التنمية الاجتماعية

شعرت الأوساط الرسمية والشعبية أن المرحلة الراهنة من حياة الأردن ونتيجة لتداعيات الأحداث والمستجدات على المستويين العربي والعالمي، بما فيها من صعوبات على مستوى الخطوات الواجبة أو على مستوى الآثار المترتبة، أنه لابد من الالتفات إلى قطاع العمل الاجتماعي ليكون الرديف القوي المتماسك للقطاعين الاقتصادي والسياسي. ولكن هذا القطاع (قطاع العمل الاجتماعي) ما يزال بتجاربه المتعددة ومحاولاته المتواصلة ليشع منها ذلك الأمن الاجتماعي وتؤسس عليه قواعد الازدهار الوطني، ما يزال يطالب بالمزيد، ويحتاج الى التجاوب على الصعيدين المجتمعيين الرسمي والشعبي..

إذ ما يزال المواطن يطالب هذا القطاع بالمزيد، أن يحارب الفقر والبطالة ويعيد المنحرفين والمتشردين إلى حضيرة الحياة الاعتيادية، وان يؤهل المعوقين لممارسة أعمال مهنية كالآخرين، وأن لايقف عند هذا الحد، بل أن يصل إلى كل المواطنين في مختلف مناطق سكناهم ليتفقد أحوالهم، ويرفع من مستوى حياتهم، ويحررهم من القلق على المستقبل، ومن الشعور بالحيف ومن ضنك العيش، وينهي حالات السخط على الظروف والشكوى الدائمة من الأحوال المعيشية، ومن بعد ذلك ليتفاعل المواطن ويتفاعل ويشعر بالسعادة، ويطمئن على مستقبله ومستقبل أبنائه، في ظل عدالة تكافؤ الفرص بين المواطنين.

هذا لا سيما وأن قطاع العمل الاجتماعي الذي يطلق عليه اسم (التنمية الاجتماعية) وتسمى الوزارة التي ترعاه وتوجهه اسم (وزارة التنمية الاجتماعية)، منذ أن حلت كبديل لدائرة الشؤون الاجتماعية تحت

مبرر الانتقال بالعمل الاجتماعي من إطار الرعاية إلى إطار التنمية، ومن برامج المساعدات وتخفيف المعاناة إلى برامج التطوير والانماء، وفي حقيقة الأمر أن التنمية الاجتماعية بمعناها الحقيقي والواسع تشتمل التعليم والصحة والثقافة والإعلام والتدريب والترويح والعمل الاجتماعي. ولكن رغم أن الطموحات كانت كبيرة في بداية الأمر أي بداية الثمانينات، وكانت الأطروحات كثيرة، والمحاولات مبذولة، ولكن الحصيلة التي نراها بعد أكثر من عشرين عاما على انطلاق تلك الأطروحات والمحاولات لم تصل إلى الطموحات، ولم تغير من طبيعة إنتاج قطاع العمل الاجتماعي كثيرا، إلا إذا اعتبرنا تلك الإضافة الجديدة التي تتمثل بمشاريع الأسر المنتجة والمشاريع الصغيرة، ودفع الفتيات للمشاركة في دورات مهنية صغيرة عبر مراكز التنمية المحلية المنتشرة في أنحاء مختلفة من المملكة، وما يرافقها من برامج تثقيف اجتماعي.

لقد ظلت برامج الرعاية الاجتماعية التقليدية للفئات المحتاجة وذات الاحتياجات الخاصة هي الطاغية، ورغم أن الدعوة أو الترويج للمشروعات الإنتاجية ودعمها هو الذي يتردد في الأحاديث والتقارير والخطابات، إلا انه من الحاصل كذلك أن هناك تضخما في موازنات المساعدات النقدية المتكررة، لا بل وهناك افتخارا بازدياد قوائم الفقراء الذين يتلقون هذا النوع من المساعدات، من صناديق العون التي تعددت بدورها، وتضخمت في موازناتها، وتوسعت في الحالات التي تقدم لها إعاناتها.

بمعنى آخر، أن عدد المعانين أو المعالين أو المعتمدين على المعونة النقدية من موازنة الحكومة وغيرها من مصادر التمويل تتزايد بسرعة فائقة، مقابل التوسع البطيء والمحدود بتزايد أعداد الذين انخرطوا في

مشاريع إنتاجية، يعتمدون فيها على أنفسهم، ويرفعون من خلالها مستويات دخولهم هم وأسرهم، كما تظهر ذلك تقارير الأجهزة والمؤسسات المعنية.

هذا، عدا عن دور هذا القطاع في تغيير الاتجاهات لدى الناس، وتعديل مواقفهم تجاه قضايا الحياة، وتوثيق العلاقات الاجتماعية، على صعيد الجيرة والمجتمعات المحلية، لا يزال غير ظاهر وغير ملموس، بالنسبة للمواطن العادي، فهناك الانعزالية الفردية تبرز كظاهرة تزداد وضوحا، وهناك عزوف عن العمل التطوعي، وابتعاد عن خدمة البيئة المحلية، ونفور من اللقاءات الجماعية، كما يعبر الناس عن ذلك ويبررونه بانشغالهم بلقمة العيش والكد في الحصول عليها، بأعمال إضافية توصل الليل بالنهار، عدا عن انشغالهم بمتابعة أبنائهم الذين زاد تمردهم على النظام الأسري، وزادت محاولاتهم على الانعتاق من الرابطة الأسرية، في ما هو طارئ على مجتمعنا وأخفه تعاطي الفتيات والفتيان الشيشة في المقاهي العامة، وأبلغه تعاطي المكيفات والمخدرات، والحوادث كثيرة والمشاهدات أكثر في هذا المجال. ناهيك عن تشغيل الأطفال وأشكال العنف ضدهم.

ويتساءل الكثيرون: أين دور العمل الاجتماعي (أو التنمية الاجتماعية مجازا) في هذه الأمور، إذ ينبغي أن يكون له (أو لها) دور فيه... لا بل أن يكون لها دور رئيس فيه، ولكن طبيعة الأمور ليست كذلك، كما أن نتاج البرامج والمشروعات ليس من هذا القبيل.ما عدا ما يلفت الانتباه مما ثبت نجاحه وتحققت جدواه على النحو الوارد في النماذج المتعرضة في هذا الفصل، والتي يراد لها أصلا أن تكون نماذج تحتذى ودروسا يستفاد منها.

وبحكم متابعتي لهذا القطاع ومشاركتي في الكثير من مفاصله، وبالاستفادة من التجربة، وانسجاما مع ما يطرح على المسارين: التنمية السياسية والتصحيح الاقتصادي، فأنني أرى أن مسار العمل الاجتماعي الأردني يجب أن يعدل لخدمة المسارين الأولين في نهاية الأمر، بحيث يكون أقدر على الوصول إلى ما يلي:

١- تحقيق أقصى قدر من المشاركة الأهلية في التنمية.
٢- خفض الاعتماد على المعونات النقدية المتكررة.
٣- زيادة الاعتماد على المشاريع الصغيرة المنتجة.
٤- تقليص الدور الحكومي في التنمية المحلية المتكاملة.
٥- زيادة الاعتماد على الاختصاصيين الاجتماعيين.
٦- إتاحة الدور للقيادات الشابة للعمل الاجتماعي.
٧- زيادة فاعلية شبكة الأمان الاجتماعي.
٨- ترشيد الإنفاق على الفقراء وتوجيهه.
٩- الاعتماد على المجتمعات المحلية في جهود التنمية
١٠-تكثيف البحث والتوعية في القضايا والمشكلات الاجتماعية.

وعلى هذا الأساس، فأنني أقترح الخطوات التالية لتطوير أهداف قطاع العمل الاجتماعي وبرامجه واحداث التعديلات اللازمة في أجهزته وآلياته، بما يتناسب مع الظروف المستجدة اقتصاديا واجتماعيا ويعين على مواجهة التحديات الداخلية والخارجية، والتي يبرز من بينها: الفقر، البطالة، المشاركة الشعبية، والشفافية والمحاسبية، المعلوماتية، الهوية الثقافية.

حيث تركز هذه الخطوات على الأهلنة والتجديد واللامركزية والتوحيد والمهنية والتي سأتناولها بشيء من التفصيل على النحو التالي:

١-**أهلنه العمل الاجتماعي:** ففي غمار تخلي الدولة عن دورها الواسع في تقديم الخدمات العامة، وترك هذا الدور للقطاع الخاص (في العمل الاقتصادي) في إطار (الخصخصة)، تبرز بالمقابل (أهلنه) العمل الاجتماعي، أي ترك هذا الدور للقطاع الأهلي. مما يستوجب تخلي وزارة التنمية الاجتماعية عن دورها التقليدي في تقديم الخدمات للفئات التي ما تزال ترى أنها يجب أن تخدمها، وترك مهمة تقديم هذه الخدمات إلى القطاع الأهلي التطوعي.وليس هذا دعوة إلى إلغاء الدور الحكومي في قطاع التنمية الاجتماعية، وإنما دعوة إلى تركز دوره على وضع السياسات الاجتماعية بمشاركة القطاع الأهلي وفعاليات المجتمع المدني وتقديم المشورة الفنية في وضع برامجه والرقابة الإدارية والمالية على أدانه ومصروفاته.الأمر الذي يترتب عليه أن تتفق الوزارة مع الهيئات التطوعية الأهلية على تسليم الهيئات إدارة المؤسسات الاجتماعية الموجودة في مناطق نشاطها، وبما يتفق مع طبيعة أهداف وبرامج هذه الهيئات.

٢-**تجديد شباب الهيئات الأهلية:** يستتبع الخطوة السابقة إعادة النظر بقيادات الهيئات الأهلية، تكريما للذين بذلوا وضحوا بوقتهم وجهدهم وتفكيرهم ومنهم من أمضى أكثر من ربع قرن في موقعه، وربما أصابه الوهن أو التعب أو ربما قد سد الطريق على ظهور قيادات

شابة ما تزال تنتظر دورها لتترجم أفكارها المتجددة وآفاقها المعاصرة، أو ربما أن تلك القيادات التي كرست نفسها لتلك الهيئات، قد أقصت أو حجبت أو أبعدت العديد من الخبرات والمؤهلات لدى الشباب المتحمس للعمل الاجتماعي التطوعي، لا طمعا بمال أو جاه أو نفوذ بل رغبة في تقديم خدمة لمجتمعه أو بناء بلده.

٣-**توحيد أجهزة شبكة الأمان الاجتماعي:** ما تزال هذه الدعوة لتوحيد أجهزة شبكة الأمان الاجتماعي، تراوح مكانها، رغم أن الجميع يدعو إليها، إلا أن اللغة المشتركة بين هذه الأجهزة لم توجد بعد، في حين أن أهدافها واحدة وخدماتها للمجتمع متشابهة. أن الغرض من التوحيد أن تصبح هذه الأجهزة قوية ماديا، ومنتشرة جغرافيا، وقادرة إداريا، ومتقنة لعملها فنيا، عدا عن أن التوحيد يمنع حالات تكرار الحصول على المعونات من قبل المتطفلين، ولمن يجد من يتوسط لديها، ويضغط من أجله لدى هذه الأجهزة. فلماذا لا تتوحد لتعمل على زيادة توزيع الاختصاصات لكل واحد منها،ولماذا لا تتوحد لتعمل على زيادة حجم المشروعات التنموية الاستثمارية للأسر والأفراد والجماعات، وتقلل بالمقابل حالات المساعدات النقدية المتكررة لتقلل بالتالي عدد الفقراء وتزيد عدد المنتجين؟.

٤-**لامركزية العمل الاجتماعي:** الدعوة إلى اللامركزية دعوة قديمة، تظهر أحيانا وما تلبث أن تختفي، وهناك رغبة معلنة فيها، وعدم رغبة فيها غير معلنة، ليس في العمل الاجتماعي فقط، ولكن في جميع الفعاليات

والأجهزة الرسمية العاملة على مستوى المملكة. علما بأن نظام التقسيمات الإدارية للمملكة والخطط الخمسية للتنمية تؤكد على اللامركزية من أجل تعميم فوائد التنمية، وزيادة فرص العمل، والتخفيف من حدة الروتين، وتبسيط الإجراءات والسرعة في الانجاز، وبالتالي التخفيف من معاناة المواطن.إذا لم تتوفر الرغبة في تحقيق اللامركزية في عموم الأجهزة فإنها يجب أن تتوفر في أجهزة العمل الاجتماعي، وذلك لأن أنشطة العمل الاجتماعي وبرامجها من المفترض أن تكون نابعة من المواطنين أنفسهم من أعضاء المجتمع المحلي نفسه، يشعرون بالحاجة إليها، ويخططون لها، ويضعونها، ويعملون على تنفيذها، ويؤمنون التمويل لها، ويتابعونها ويقيمونها بأنفسهم.

٥-**الاعتماد على الأخصائيين الاجتماعيين:** لقد أصبح العلم الاجتماعي مهنة متخصصة لها قاعدتها العلمية وأصولها الأدائية الفنية،وتدرس في المعاهد والكليات داخل الجامعات أو خارجها، على مستوى الدبلوم المتوسط والبكالوريوس والماجستير والدكتوراه، ورغم ذلك فان الكثير من الأجهزة الحكومية والأهلية، ما تزال تعين بوظيفة الأخصائي الاجتماعي موظفين أو موظفات ليسوا من ذوي الاختصاص بالعمل الاجتماعي، إذ ما يزال المسؤولون ينظرون إلى وظيفة الأخصائي الاجتماعي أنها وظيفة إدارية بسيطة يمكن أن يقوم بها أي متخصص في أي مجال، مادام قادرا على المتابعة، أو لديه شيء من الدراية

بشكل عام، متجاهلين الشروط المهنية لوظيفة الأخصائي الاجتماعي وأثرها في تحقيق أهداف العمل الاجتماعي.

٦-**الرقابة المالية والإدارية على العمل الاجتماعي:** قد يكون هناك رقابة مالية وإدارية على إنفاق مؤسسات العمل الاجتماعي وخاصة الحكومية عبر الوزارة المختصة وديوان المحاسبة ونظام الخدمة المدنية، ولكن طرق النفاذ من الرقابة ومخارج عدم التقيد بأحكام النظام لها أساليبها، كما أن هناك مؤسسات وهيئات تأخذ شكل المنظمات غير الحكومية، لا تخضع لمثل هذا اللون من الرقابة. كما أنه ليس المقصود من النفاذ من الرقابة أو التخلص منها أن هناك استيلاء على المال العام أو التبرعات الخيرية في كل الحالات، وإنما قد تكون أوجه صرف متعددة لا تنفق في الأوجه الصحيحة، وكثير منها يذهب في الإنفاق على أثاث المكاتب والسيارات والاحتفالات والمؤتمرات والمشاركات الخارجية لكبار المهيمنين على هذا المال، مما يستوجب ترشيده وتقليصه إلى أبعد الحدود، وإبقاء معظمه لتمويل مشاريع إنتاجيه للفقراء والعاطلين عن العمل.

هذا الأمر يستدعي إعادة النظر في أنظمة الرقابة المالية والإدارية في مؤسسات العمل الاجتماعي، وخاصة إذا تحولت جميعها إلى إدارة القطاع الأهلي التطوعي، لاسيما وأن العديد منها قد يكون قليل الخبرة أو حديث الخبرة ويحتاج إلى مثل هذه الرقابة والتوجيه، سواء من قبل ديوان المحاسبة نفسه أو من أي جهاز يستحدث للقيام بمثل هذا العمل.

أرجو أن لا أكون قد أعطيت صورة قاتمة متشائمة عن أوضاع أجهزة العمل الاجتماعي وبرامجها، أو أن أكون قد ساهمت في شيء من عدم التفاؤل في قدرة هذا القطاع على المساهمة في تنمية القدرات البشرية ورفع مستوى الحياة في المجتمع. ولكن هناك حقائق يجب أن تذكر، إضافة إلى أن المجتمع والدولة تنتظر من العمل الاجتماعي الشيء الكثير،وها هو يعمل وينشط وينتج، ولكنه يواجه بكثير من التحديات والصعوبات والمعوقات والاحباطات ومطلوب من المجتمع والدولة أن يعيناه على تخطيها وتذليلها.

# خاتمة

إن من الأمور الأساسية التي تشغل بال المعنيين بالتنمية، أن يقوم الناس بنشاط معين في مشروعات التنمية، حتى أن نجاح أي مشروع من هذه المشروعات يتوقف إلى حد كبير جدا على درجة اشتراك الأهالي فيه.ألا أنه كثيرا ما يستبعد السكان وخاصة في الأرياف حتى اليوم من التفكير في سياسات التنمية ووضع المخططات في ضوئها واتخاذ القرارات بشأنها، أن هذا القطاع من الناس هو الذي يبقى عاجزا عن تأمين الغذاء لنفسه بشكل كاف فضلا عن الكساء المناسب والسكن الملائم، وهو يكون جيوب الفقر في المجتمع، والتي تؤثر على الانسجام والوئام الاقتصادي والاجتماعي بين مختلف فئات السكان.

لقد علمت التجارب التنموية في العالم مختلف الدول في هذا الكون أن المشروعات الصغيرة التي يمكن أن تنبثق بإرادة هؤلاء السكان وبقناعتهم، هي خير المشروعات التي توفر أجواء مناسبة وميادين فسيحة، لاكتساب الناس للخبرات وقدرات الإنتاج وفي إدارة الإنتاج، بل وفي تولي مسؤوليات متقدمة وواسعة في تنفيذ ومتابعة المشروعات القائمة في مجتمعهم المحلي.

ولكن هذا النهج الذي يركز على المشاركة الأهلية على المستوى المحلي في عمليات التنمية لا يعفي الدولة من دورها في إقامة ما يوصل

بين هذه المجتمعات من ضرورات تتمثل بالمشاريع الكبيرة التي تتطلب موارد مادية وفنية أكبر وقدرات وصلاحيات أوسع، فالطرق التي توصل المدن بالقرى وتوفر الصلة بين مختلف الأنحاء – مثلا – تقضي على عزلة القرى عن المدن، وكذلك شبكة الهاتف والمذياع والتلفاز وتبقي أهالي القرى القريبة وحتى النائية على صلة بالمستجدات وبالثقافة وبأسباب الوعي التي تأتي بها وسائل الصلة والاتصال، وكذلك القول بالنسبة للمدارس وخاصة الثانوية ومراكز التدريب المهني والمستشفيات.

وعلى هذا النحو تتوفر شروط النجاح لبرامج التنمية، فهي تبدأ من الوحدة الصغيرة.. من القرية.. وبجهود أهلها تفكيرا وتخطيطا وتنفيذا وبالتالي جنيا لثمار التنمية الملبية للحاجات والمعبرة عن الرغبات والقائمة على القناعات، وبعكس ذلك تبقى قوالب جامدة معزولة غريبة لا تستهوي الناس من حولها ولا يقبلون على التعامل معها بود وحماس وتفاعل. وما على الجهود الحكومية ألا أن تصل بين هذه الوحدات الصغيرة المنتشرة المتقاربة أو المتباعدة وتوثق الصلة فيما بينها بالمشروعات الكبرى التي يشارك أهالي تلك الوحدات الصغيرة بالاستفادة منها، وبما يكمل لديهم السلسلة المتصلة في تلبية الحاجات الأساسية.

عندما نطرح مثل هذا النسق من التنمية الذي يقوم على بدء الجهود من القرية وبالاعتماد الرئيسي على أهالي القرية، قد تقفز إلى الأذهان أفكار شتى مثل الشك في قدرة الأهالي على انجاز تنمية حقيقية، أو مثل عدم الارتياح إلى الدعوة إلى التخلي عن الدور الكامل للجهود الحكومية في إتمام عمليات التنمية، ويبدو أصحاب الأذهان التي تقفز إليها مثل هذه

الأفكار على حق أن الفلاح البسيط بمهاراته و الفقير بإمكاناته بحاجة إلى من يعينه، لا أن ينهض هو لتقديم العون في تنمية قريته وتطوير محيطه. ولكن أيماننا بأن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم، واعتقادنا بأن تعلم الإنسان للصيد هو أفضل من أن نقدم لهم طبقا من السمك الجاهز للأكل، وإذ علمتنا التجارب بأن نضيء شمعة خير ألف مرة من أن نلعن الظلام، يجعلنا نتمسك بما تعلمناه في مدارس الخدمة الاجتماعية ومراكز تنمية المجتمع بأن خير مساعدة للناس هي مساعدتهم على أن يساعدوا أنفسهم.

وهي تدعونا إلى تجديد هذه الدعوة القديمة، والتي ما تزال محدودة الانتشار بسبب تعود الناس على أن يطرقوا المجالات التي يرون فيها كل شيء جاهز، بدون جهد بدني أو عناء فكري، وكأنهم بذلك قد أنساقوا إلى الترف، رغم أن إمكانياتهم كأفراد وكشعوب لا تمكنهم من أن يكونوا من المترفين، علاوة على أن حقيقة الكرامة الإنسانية لا تقبل من الإنسان أن يتخلى عن تحقيق ذاته بممارسة العمل المنتج، أو أن يهمل نفسه بالخمول والكسل مكتفيا بالأخذ من دون عطاء، وبعد ذلك نعجب كيف أن أبن القرية أصبح معتادا أن يخرج في الصباح إلى المدينة أو البلدة القريبة أو على الأقل إلى الأسواق المصطنعة في وسط القرية ليبتاع حاجياته من بيض ولحم ولبن وحتى الخبز، بعد أن بدل الصورة الطبيعية لابن القرية الذي كان يحمل سلال الغلال وأكياس الخيرات ليبيعها في المدينة.

فهل حقا جف ضرع العطاء الإنساني إلى هذا الحد، حتى عجز الفلاح أن يستنبت الأرض ويربي الدواجن ؟ وهل حقا قد ضمرت سواعد الإنتاج

إلى هذا البعد حتى تقاعس ابن القرية إلى حد عدم قدرته على أن يوفر مستلزماته من صنع يده ؟

قد يقول قائل أن هذا كلام ابن المدينة الذي يريد أن يحضر له الفلاح حاجاته الغذائية الطازجة من المزرعة والحقل إلى المدينة كل صباح، ويعود إلى القرية في المساء ليواصل الكد والتعب في حياة التقشف، محروما من مكتسبات الحضارة ومباهج المدينة، ولكنني أقول عكس ذلك تماما.

أقول أن من الأكرم للإنسان أن يعتمد على نفسه، ومن الأنبل للشعوب أن تأكل ما تزرع وأن تلبس مما تنسج، وبهذا يقاس رقى الشعوب وتعين درجة ابتعادها واقترابها من نقطة التحرر والاستقلال وتحقيق الذات، وبعكس ذلك تظل أسيرة لغيرها حتى برغيف خبزها وكأس حليبها وسطل مائها ناهيك عن قماش ردائها واسمنت بيتها.

فأين أهل الخير والعمل الطوعي من أعضاء الجمعيات الخيرية والتعاونية؟ وأين شبابنا وفتياتنا من أعضاء الأندية والمراكز والمعسكرات؟ وأين أصحاب الكلمة الصادقة من إعلاميين ومثقفين وأساتذة ومعلمين ووعاظ؟، وأين أهل الخبرة والتقنية من أطباء ومهندسين مدنيين وزراعين؟ لماذا لا يحشدون جهودهم في أصغر وحدات نشاطاتهم.. هناك في القرية الصغيرة وفي الحي المتواضع وفي الحارة المحدودة التي يثبت فيها كل هؤلاء متكافلين متضامنين بأنهم قادرون على تحديد حاجاتهم ووضع تصوراتهم، لتلبيتها وحشد مواردهم واستكمالها من خارج حدود منطقتهم،

سواء كانت من مصادر حكومية أو شعبية، وتنفيذ مشروعاتهم وإخراجها إلى حيز الوجود مشاهد خير وقمة عطاء، تتاح الاستفادة منها للجميع .

ثم أين هم الآباء والأمهات الذين يربون أبناءهم وبناتهم على حب قريتهم فيلتصقون بها قلبا وفكرا ويعملون فيها ساعدا وجهدا؟، وأين هي الأسرة، التي تعود أبناءها وبناتها على أن يشبوا ويكبروا وهمهم تطوير قريتهم وتطوير أنفسهم من أجل مستقبل ريفهم ؟

والآن ما تزال الحقيقة تؤكد نفسها و مسيرة الإصلاح و التنمية والتقدم تلح على ترجمة تلك الحقيقة. واقعا معاشا و تصميما أكيدا أن الإصلاح يبدأ بالنفس و أهل مكة أدرى بشعابها. و أرجو أن يجد المعنيون بالتنمية الاجتماعية على امتداد الوطن العربي في ثنايا هذا الكتاب، في المضامين العملية للنماذج التي تم عرضها و في الأطر الفكرية التي سبقتها، ما يرشد إلى الإجابات الوافية عن التساؤلات المطروحة. و سدد الله الخطى وهو الموفق.

# ملحقات

# أسس التخطيط وتصميم الخطط السنوية والفرعية

**أسس عامة للخطة:**

١-معرفة الإمكانيات الموجودة أو المرتقبة في النطاق الذي توضع له الخطة: البشرية – المالية – المادية

٢-التقدير السليم لهذه الإمكانيات:

عدم تقدير الإمكانيات بأكثر مما هي في الواقع.

٣-حسن الاستخدام والاستغلال لهذه الإمكانيات

٤-النظرة الشاملة لكل ما في البيئة على مستوى الخطة، لرسم حركة التنفيذ واتجاهاتها بصورة سليمة وقانونية

٥-النظرة التنسيقية:

- ربط الجهود والإمكانيات بعضها ببعض
- تفادي التكرار والازدواج في برامج الخدمات التي تضمنتها الخطة
- الارتفاع بمستوى الكفاءة بالبرامج

٦-الاهتمام بما يلي:

- الوسائل الوقائية
- الخدمات الاجتماعية كعامل للتنمية الاقتصادية
- تماسك الأسرة واستقرارها

-التركيز على المشكلات الكبرى التي تؤثر أكثر على عوامل التنمية الاجتماعية

٧-الخدمات الاجتماعية التي تهدف إلى تنبيه الفرد والجماعة ذاتيا، مثل:

أ-التربية الدينية والاجتماعية وتنمية الشعور الايجابي بالمسؤولية الأسرية والجماعية والوطنية والقومبة والتخلي عن السلبية والانعزالية

ب-رفع المستوى التعليمي والثقافي الهادف وتعليم الكبار.

ج-تشجيع قيام الهيئات الاجتماعية

**٢- تحديد الأولويات:**

مصادر تحديد الأولويات:

أ-عناصر سياسة التخطيط الاجتماعي

ب-مجموعات المنتفعين من الخدمات

ج-نوع الخدمات

أ-عناصر سياسة التخطيط الاجتماعي:

الاهتمام:

(أ) العمل (ب) الصحة (ج) التربية والتعليم

ب-مجموعات المنتفعين من الخدمات:

١- درجة الاحتياج

٢--فئات السن: طفولة، وشباب، المنتجون، العاملون، المسنون،

ج-نوع الخدمات:

١-طبيعة الخدمة والمشاكل والاحتياجات التي تتطلبها ودرجة أهميتها

٢-العوامل والظروف الاجتماعية والثقافية السائدة وعلاقتها بالخدمة وكيفية أدائها

٣-الموارد والإمكانيات القائمة ومدى الاستفادة منها في أداء الخدمة

**٣- مقومات التخطيط:**

١-مركزية التخطيط:

-استغلال الجهود في صورة مترابطة

-نظرة شاملة للجهود والموارد

-التوازن والتعامل

-العدالة في التنفيذ والبرامج

٢-لا مركزية التنفيذ

٣-التنسيق العام بين الخطط

٤-أجهزة التخطيط والتنفيذ

٥-المشاركة من جانب الأهالي

٦-البحوث والدراسات

٧-البيانات الإحصائية

٨-المرونة والتوقيت

٩-التمويل

١٠-المتابعة والتقويم

**٤- دليل تصميم المشروع:**

١-أسم المشروع.

٢-ما هي أغراض المشروع، الأهداف العامة والجزئية، والبعيدة، والقريبة، الأغراض المادية والاجتماعية.

٣-هل يعالج المشروع مشكلة معينة تحديد المشكلة وعناصرها مدى قيمة المشروع في معالجة المشكلة معالجة المشروع لمشكلة معترف بها، أو المشكلة غير معترف بها من الأهالي

٤-ما هي الحقائق والمعلومات اللازمة للمشروع المعلومات الفنية ومصادرها من كتب ونشرات الدراسات السابقة حول المشروع المعلومات الخاصة بأفكار الناس من المشكلة تصور الأهالي للحلول الملائمة لمعالجة المشكلة

٥-ما هي مراحل إعداد المشروع، العرض على الجهات الرسمية والأهلية، آراء الناس حول الخطة اشتراك الأهالي عن طريق المجالس واللجان والجمعيات

٦-ما هي مصادر التمويل تمويل من الحكومة المساهمة الحرة أو المحدودة من الأهالي، التمويل النقدي والعيني بالعمل والجهد، التكاليف التفصيلية للمشروع

٧–من الذين يشركون في تنفيذ المشروع، اختيار القادة المحليين وتوزيع المسئوليات، تدريب المشتركين والأساليب المناسبة، طرق الاستشارة والحماسة للعمل

٨–ما هو نوع التنظيم المطلوب ؟ لجنه مؤقتة من الأهالي. إشراف مؤسسة قائمة على المشروع

٩–ما هي المعدات اللازمة لتنفيذ المشروع، حصر الأجهزة والمعدات ووسائل الحصول عليها، المعدات والخامات المحلية، المعدات الجديدة ووسائل الحصول عليها

١٠–ما هي الوسائل التعليمية اللازمة كتب ونشرات وملصقات، ندوات واجتماعات ومحاضرات

١١–ما هي مراحل تنفيذ المشروع

تقسيم المشروع على مراحل زمنية ملائمة

المراحل لطبيعة المشروع نفسه

العوامل المحيطة بقيام المشروع المراحلة التمهيدية للمشروع (الدعوة) المرحلة الفعلية في العمل

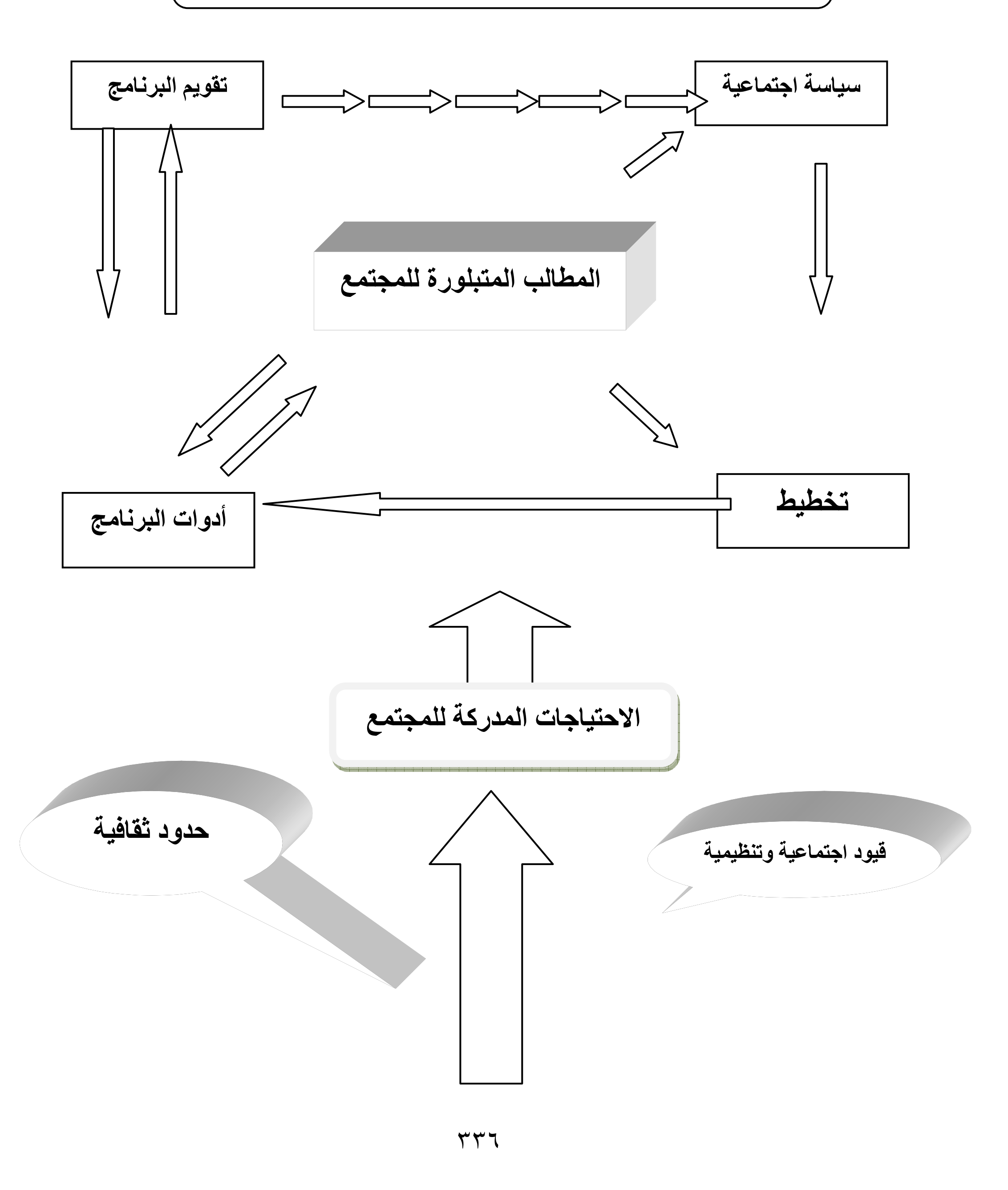
١٢–ما هي الصعوبات المنتظرة لتحقيق المشروع

الصعوبات المادية والبشرية

دوافع العمل

الأساليب المرسومة للتغلب على الصعوبات

## ٥- حركة التخطيط الاجتماعي:



## تحديد مؤشرات المشاركة

نطرح عدد من الأسئلة التي تساعد الإجابة عليها في تحديد مؤشرات المشاركة بما يتلاءم والأوضاع النوعية لكل مشروع،و بالأهداف التنموية المحددة:

**السؤال الأول:** يعنى أساسا **بعدد المستفيدين من المشروع المعين وأنماطهم الاجتماعية،** أي ما هو العدد الذي أفاده المشروع ممن قام من أجلهم ؟ يتضمن ذلك:

– عدد فرص العمل التي وفرها المشروع كنوع من أنواع المشاركة في العملية الإنتاجية

– مدى تأثير المشروع في دخول العاملين فيه والتحسن النسبي لكل فترة في هذا الدخل

–علاقة نصيبهم من الدخل بمتوسط الدخل على مستوى المجتمع المحلي.

**السؤال الثاني:** يعنى **بقدرة التنظيم أو المشروع على توفير وتيسير فرص مشاركة أعضائه في اتخاذ قراراته.**

ويساعد في الإجابة على هذا السؤال:

تحديد عدد فرص أو مواقف المشاركة داخل المشروع أو التنظيم ومستويات هذه المشاركة، كأن تكون مباشرة أو غير مباشرة عن طريق

تمثيل شخص أو أشخاص لأعداد أو مجموعات من الأعضاء وفرص تعديل بعض القرارات التي تبين أنها لم تكن دقيقة،

هذا إلى جانب:

-جدية الرقابة والمتابعة من الأعضاء ووجود فرص لها

- تكرار الجهود الطوعية داخل المشروع

- سهولة ويسر الاتصال بين وحدات المشروع ومستوياته،

- كمية المعلومات والبيانات التي يوفرها المشروع لأعضائه وكيفيتها،

إن من المؤشرات المهمة في هذا الجانب:

*فحص وتقييم القيادات التي أفرزتها المشاركة:

- من حيث وعيها ومدى تمثلها لصالح المجموع

- مدى قدرتها على الدفاع عن هذه المصالح في المواقف التنظيمية المختلفة.

**السؤال الثالث:** يهتم **بفاعلية المشاركين أنفسهم**

ويساعد في هذا رصد سلوكهم أثناء الاجتماعات، مثل حضور الاجتماعات، وعدد مرات المشاركة في الحوار والمناقشة والتأثير في اتجاهاتها، والوقت الذي يعطيه العضو للعمل الرسمي والطوعي، وبجانب هذا يمكن اعتبار التغيرات التي تطرأ على وعي المشاركين كأفراد

وجماعات مؤشرا على فاعلية المشاركة، ويمكن أن تستخدم في هذا الجانب بعض المؤشرات الفرعية مثل: إدراك المشاركين للواقع وتفسيرهم له، وترتيبهم لمشكلاتهم وأولويات حاجاتهم بمشكلات وحاجات الجماعات التي ينتمون إليها، وحاجات ومشكلات المجتمع المحلي.

**السؤال الرابع:** ويسعى هذا السؤال إلى **قياس تأثير المشروع على أنماط وفرص المشاركة بالمشروعات الأخرى وعلى مستوى المجتمع المحلي.**

يساعد في الإجابة على هذا السؤال:

- قياس مدى تنسيق المشروع مع المشروعات الأخرى
- مدى تبادل الخبرات بين المشروع وهذه المشروعات
- مدى فهم واستيعاب وتبني المشروعات الأخرى لبعض أفكار وتجارب المشروع.

هذا بالإضافة إلى:

قياس فاعلية القائمين على المشروع على مستوى المجتمع المحلي، من حيث ما يقدمونه من أفكار ومبادرات لحل مشكلات هذا المجتمع وتطوير أوضاعه.

يمكن إضافة مؤشرات أخرى حول:

- تأثيرات المشروعات على القرى المجاورة وعلى المنطقة أو المحافظة، وعلى التنمية على المستوى الوطني.

**من الأهمية بمكان إدراك:**

* أن هذا النمط من المؤشرات يجب ألا يكون جامدا أو ساكنا أو مطلقا

*من الضروري تطوير المؤشرات وبلورتها كلما تطورت وتبلورت المشاركة الفردية والجماعية، أي مشاركة الأفراد ومشاركة المجموعات والتنظيمات الفرعية كالنقابات والتعاونيات والجمعيات.

*ان هذا النمط من المؤشرات يحتاج إلى معلومات وبيانات حول المشاركين وعمليات المشاركة.

***من المصادر والوسائل التي تساعد في توفير بعض البيانات والمعلومات:**

- إجراء دراسات قبلية بعدية حول أوضاع المشاركين المادية والثقافية وأوضاع وعيهم الفردي ووعيهم بمشروعهم ووعيهم بقضايا مجتمعهم

- إجراء دراسات تقييمية حول جدوى المشروعات من زاوية دورها في المشاركة.

يعني هذا أن تتضمن دراسات جدوى المشروعات ودراسات تقييمها مؤشرات حول المشاركة مثل:

- توفير البيانات الكمية والكيفية الضرورية حول:

٠٠إنتاجية المشروع وتمويله وسرعة انجازه لأهدافه،

٠٠التعامل مع المواد الخام

٠٠تنظيم العمل

٠٠فرص تثقيف أعضاء

٠٠الاهتمام بدقة تسجيل الاجتماعات بما يوفر مادة شاملة ودقيقة تساعد على تحليل مضمون محاضر الاجتماعات لمعرفة توجهات اتخاذ القرارات لمصلحة من ولماذا ؟ ومعرفة أكثر الأعضاء تأثيرا في اتخاذ القرارات.

# مصطلحات التنمية الاجتماعية

| | |
|---|---|
| Social direction | اتجاه اجتماعي |
| approach | اتجاه فكري |
| atitude | اتجاه نفسي |
| rhythm | اتزان |
| consistency | اتساق |
| Social consensus | اتساق اجتماعي |
| Communication ,social | اتصال اجتماعي |
| Social contact | اتصال اجتماعي |
| Mass communication | اتصال جماهيري |
| Vital statistics | إحصاءات حيوية |
| Social disequilibrium | اختلال التوازن الاجتماعي |
| Agent , change | أخصائي تنمية المجتمع |
| Group worker | أخصائي خدمة الجماعة |

| | |
|---|---|
| Reconstruction , social | إصلاح اجتماعي |
| Social fermentation | اضطراب اجتماعي |
| familiarity | ألفة |
| Social order | نظام اجتماعي |
| isolationism | انعزالية |
| Population explosion | انفجار سكاني |
| Social goals | أهداف اجتماعية |
| dependency | تبعية |
| Social distance | تباعد اجتماعي |
| Planning, social | تخطيط اجتماعي |
| Planning , local | تخطيط محلي |
| Social approval | تحبيذ اجتماعي |
| Social , ossification | تحجر اجتماعي |
| Social mobility | تحرك اجتماعي |
| Social provisions | تدابير اجتماعية |

| | |
|---|---|
| Social stratification | تدرج اجتماعي |
| decadence | تدهور |
| Social legislation | تشريع اجتماعي |
| group | جماعة |
| Minority group | جماعة أقلية |
| Mobility , social | حراك اجتماعي |
| Social needs | حاجات اجتماعية |
| Social barrier | حاجز اجتماعي |
| Mass culture | ثقافة جماهيرية |
| Social inertia | جمود اجتماعي |
| Social sanction | جزاء اجتماعي |
| Social life | حياة اجتماعية |
| Medical social work | خدمة اجتماعية طبية |
| Social work | خدمة اجتماعية |
| Rural social work | خدمة اجتماعية ريفية |

| | |
|---|---|
| Biosocial characteristics | خصائص حيوية اجتماعية |
| Social stimilus | حافز اجتماعي |
| degradation | حط من المنزلة الاجتماعية |
| Social reality | حقيقة اجتماعية |
| Social movement | حركة اجتماعية |
| Reformation , the | حركة إصلاح |
| Mass movement | حركة جماهيرية |
| Geography , social | جغرافيا اجتماعية |
| Sociological determinism | حتمية سوسيولوجية |
| Social needs | حاجات اجتماعية |
| Social barrier | حاجز اجتماعي |
| Social dynamics | ديناميات اجتماعية |
| Group dynamics | ديناميات الجماعة |
| Social defence | دفاع اجتماعي |
| Sociogenic motives | دوافع اجتماعية النشأة |

| | |
|---|---|
| Social role | دور اجتماعي |
| Social entity | ذاتية اجتماعية |
| Social self | ذات اجتماعية |
| infrastructure | رأس مال اجتماعي |
| Social symbol | رمز اجتماعي |
| Social welfare | رفاهية اجتماعية |
| Social statics | سكون اجتماعي |
| Social maladjustment | سوء التوافق الاجتماعي |
| Social policy | سياسة اجتماعية |
| behaviour | سلوك اجتماعي |
| Social behaviourism | سلوكية اجتماعية |
| Social trait | سمة اجتماعية |
| Social abnormality | شذوذ اجتماعي |
| Social hygiene | صحة اجتماعية |
| Social conflict | صراع اجتماعي |

| | |
|---|---|
| Social security | ضمان اجتماعي |
| Security , collective | ضمان جماعي |
| Social discipline | ضبط السلوك الاجتماعي |
| Social class | طبقة اجتماعية |
| Abstract social class | طبقة اجتماعية مجردة |
| Concrete social class | طبقة اجتماعية واقعية |
| Energy , social | طاقة اجتماعية |
| Social phenomena | ظواهر اجتماعية |
| Social instability | عدم الاستقرار الاجتماعي |
| Social disintegration | عدم التكامل الاجتماعي |
| Social immobility | عدم المرونة الاجتماعية |
| Social inequality | عدم المساواة الاجتماعية |
| Social contagion | عدوى اجتماعية |
| Social justice | عدالة اجتماعية |
| Social mind | عقل اجتماعي |

| | |
|---|---|
| Group mind | عقل جماعي |
| Collective mind | عقل جمعي |
| Social treatment | علاج اجتماعي |
| Treatment in case work | علاج اجتماعي |
| Social action | عمل اجتماعي |
| Social teleology (Telesis) | غائبة اجتماعية |
| Social object | غرض اجتماعي |
| Social deterioration | فساد اجتماعي |
| Social thought | فكر اجتماعي |
| Social , philosophy | فلسفة اجتماعية |
| Social category | فئة اجتماعية |
| Age –set or age -grade | فئة العمر الاجتماعية |
| Social ability | قدرة اجتماعية |
| Social issues | قضايا اجتماعية |

| | |
|---|---|
| Social unrest | قلق اجتماعي |
| Social repression | قمع اجتماعي |
| Social force | قوة اجتماعية |
| Sociometry | قياس اجتماعي |
| Social being | كائن اجتماعي |
| Social repression | كبح اجتماعي |
| Social organism | كيان اجتماعي |
| socioculture | كيان ثقافي اجتماعي |
| Social field | مجال اجتماعي |
| Social space | مجال اجتماعي |
| society | مجتمع |
| folk | مجتمع صغير متجانس |
| community | مجتمع محلي |
| gemeinschaft | مجتمع محلي |
| Community , multi – group | مجتمع مركب |

| | |
|---|---|
| Social risks | مخاطر اجتماعية |
| Social realism | مذهب الواقع الاجتماعي |
| probation | مراقبة اجتماعية |
| Social rank | مرتبة اجتماعية |
| Status , social | مركز اجتماعي |
| settlement | مركز اجتماعي |
| Distance , social | مسافة اجتماعية |
| Social issues | مسائل اجتماعية |
| Norm , social | مستوى اجتماعي |
| Social standard | مستوى اجتماعي |
| Survey , social | مسح اجتماعي |
| Social survey | مسح اجتماعي |
| Social responsibility | مسئولية اجتماعية |
| Social problems | مشكلات اجتماعية |
| Norm , social | معيار اجتماعي |

| | |
|---|---|
| Bargaining , collective | مفاوضة جماعية |
| Discussions , group | مناقشة جماعية |
| methodology | مناهج البحث |
| Social field | منبر اجتماعي |
| morphology | مورفولوجيا |
| Social morphology | موروفولوجيا اجتماعية |
| Social agency | مؤسسة اجتماعية |
| Social foundation | مؤسسة اجتماعية |
| Social object | موضوع اجتماعي |
| Social situation | موقف اجتماعي |
| Social heritage | ميراث اجتماعي |
| gregariousness | ميل الى التجمع |
| sociologism | نزعة سوسيولوجية |
| Unsocial trend | نزعة غير اجتماعية |
| Social system | نسق اجتماعي |

| | |
|---|---|
| Social activity | نشاط اجتماعي |
| Social genesis | نشوء اجتماعي |
| Social maturity | نضح اجتماعي |
| Action theort , social | نظرية الفعل الاجتماعي |
| Sociological theory | نظرية سوسيولوجية |
| institutions | نظم اجتماعية |
| Social institutions | نظم اجتماعية |
| Dysphoria , social | نفور اجتماعي |
| Social pattern | نمط اجتماعي |
| Social growth | نمو اجتماعي |
| Social type | نموذج اجتماعي |
| Social nucleus | نواة اجتماعية |
| Social katabolism | هدم اجتماعي |
| Social engineering | هندسة اجتماعية |
| Social fact | واقعية اجتماعية |

| | |
|---|---|
| Social unity | وحدة اجتماعية |
| Sociological singularism | وحدة سوسيولوجية |
| Social heredity | وراثة اجتماعية |
| Harmonic mean | وسط توافقي |
| Social position | وضع اجتماعي |
| Social consciousness | وعي اجتماعي |

# قائمة المصادر والمراجع

## المصادر والمراجع العربية:


١. إبراهيم عبدالهادي المليجي, محمد محمود مهدلي: **التخطيط للتنمية**, المكتب الجامعي الحديث،الإسكندرية,2004.

٢. أبو النجا محمد العمري, **تنظيم المجتمع والمشاركة الشعبية: منظمات وإستراتيجيات**، المكتبة الجامعية الاسكندرية، ٢٠٠٠.

٣. إحسان محمد الحسن, **موسوعة علم الاجتماع**, الدار العربية للموسوعات, الطبعة الأولى,بيروت١٩٩٩.

٤. احمد رأفت عبدالجواد, **المشاركة الاجتماعية ودورها في تنمية المجتمع المحلي**، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، القاهرة ١٩٩٩.

٥. احمد مصطفى خاطر, **التنمية الاجتماعية(الأطر النظرية ونموذج المشاركة)**، المكتب الجامعي الحديث, الإسكندرية, ١٩٩٥.

٦. احمد مصطفى خاطر, **طريقة تنظيم المجتمع (مدخل تنمية المجتمع المحلي, استراتيجيات وادوار المنظم الاجتماعي)**, المكتب الجامعي الحديث, الإسكندرية, ١٩٩٥.

٧. أحمد مصطفى خاطر: **تنمية المجتمع المحلي,(الاتجاهات المعاصرة الاستراتيجيات نماذج ممارسة)**, المكتبة الجامعية, الإسكندرية, ٢٠٠٠.

٨. احمد مصطفى خاطر: **التنمية الاجتماعية: الأطر النظرية ونموذج المشاركة,** المعهد العالي للخدمة الاجتماعية، الإسكندرية، ١٩٩٥.

٩. إقبال أمير السمالوطي, **التنمية الاجتماعية (أساسات واتجاهات حديثة)**، جامعة حلوان, القاهرة, ١٩٩٨.

١٠. أمين السيد لطفي_**المراجعة البيئية**، الدار الجامعية، الاسكندرية، ٢٠٠٥، ص٩٠-٩١.

١١. البكري ثامر ياسر: **التسويق والمسؤولية الاجتماعية**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان ٢٠٠٨
١٢. حمدي عبد الحارس البخشونجي، عمر عبد العزيز محمود, **التخطيط الاجتماعي**, المكتبة الجامعية, الإسكندرية، ٢٠٠١.
١٣. رشاد احمد عبداللطيف, **أساليب التخطيط للتنمية**, المكتبة الجامعية, الازاريطة الإسكندرية، ٢٠٠٢.
١٤. رشاد عبداللطيف: **أساسيات طريقة تنظيم المجتمع في الخدمة الاجتماعية**، كلية الخدمة الاجتماعية، ٢٠٠١.
١٥. رياض أمين حمزاوي: **الأسس النظرية للتنمية الاجتماعية**، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، القاهرة، ١٩٩٥.
١٦. سامية محمد فهمي: **مدخل في التنمية الاجتماعية**, المكتب الجامعي الحديث,الإسكندرية, ١٩٨٦.
١٧. سبأ: مركز دراسات وبحوث السوق والمستهلك، صنعاء، اليمن ٢٠٠٩.
١٨. سمية كامل, **التنمية الاجتماعية(مفهومات أساسية)**, الكتب الجامعي الحديث, الإسكندرية, ١٩٨٤.
١٩. السيد الحسيني: **دراسات في التنمية الاجتماعية**، دار المعارف، القاهرة ١٩٧٧.
٢٠. صالح مهدي محسن العامري وطاهر محسن منصور الغالبي: **الادارة والأعمال**، الطبعة ٢، دار وائل للنشر، عمان ٢٠٠٨.
٢١. عبد الباسط عبد المعطي وعادل الهواري: **علم الاجتماع والتنمية**، دراسات وقضايا، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية .
٢٢. عبد الباسط محمد حسن: **التنمية الاجتماعية**، مكتبة وهبة، ط٤ القاهرة ١٩٨٢.
٢٣. عبد الباسط محمد حسن: **التنمية الاجتماعية**, مكتبة وهبة, القاهرة, الطبعة الخامسة, ١٩٨٨.
٢٤. عبد الهادي والي:**التنمية الاجتماعية، مدخل لدراسة المفهومات الأساسية**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٨٢.
٢٥. عبدالهادي الجوهري:**دراسات في التنمية الاجتماعية, مكتبة الطليعة**, أسيوط, ١٩٧٨.

٢٦. عدلي علي أبو طاحون: **إدارة وتنمية الموارد البشرية والطبيعية**, المكتب الجامعي الحديث, الإسكندرية, ٢٠٠٦.
٢٧. فعاليات المنتدي الأول لمنظمات المجتمع المدني والذي نظمه برنامج تنمية المشاركة بدعم من الهيئة الكندية ٢٠٠٩ في:الملتقى العربي الأول للمسؤولية الاجتماعية لمؤسسات الأعمال"، **المسؤوليةالاجتماعية.. والإستثمار الأخلاقي** "تنظيم: المنظمة العربية للتنمية الإدارية جامعة الدول العربية بالتعاون مع: غرفة تجارة وصناعة الشارقة – الإمارات العربية المتحدة ١٣ – ١٥ ابريل، ٢٠٠٩
٢٨. فيصل محمود غرايبه: **المدخل إلى الخدمة الاجتماعية من المنظور التنموي**، مكتبة الشرق، عمان، ١٩٩٤
**٢٩.** محمد رفعت قاسم ,**تنظيم المجتمع,أسس وأجهزة**, القاهرة, مطبعة المهندس, ٢٠٠٥ .
٣٠. محمد عاطف غيث ومحمد علي محمد: **دراسات في التنمية والتخطيط الاجتماعي**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية ١٩٩٠.
**٣١.** محمد عبد الفتاح: **الاتجاهات التنموية في ممارسة الخدمة الاجتماعية,أسس نظرية ونماذج تطبيقية**, المكتب الجامعي الحديث, الإسكندرية، ٢٠٠٢.
٣٢. محمد عبدالفتاح محمد, **الاتجاهات التنموية في ممارسة الخدمة الاجتماعية(أسس نظرية ونماذج تطبيقية)**,المكتب الجامعي الحديث,الإسكندرية, ٢٠٠٢.
٣٣. محمد عبدالفتاح محمد, **تنمية المجتمعات المحلية من منظور الخدمة الاجتماعية**, ٢٠٠٥.
٣٤. محمد عبدالفتاح محمد,**الأسس النظرية للتنمية الاجتماعية في إطار الخدمة الاجتماعية**, ٢٠٠٥.
٣٥. محمود مصطفى كمال,علي عبدالرزاق, **المنظور التنموي في الخدمة الاجتماعية**,المكتب الجامعي الحديث,الإسكندرية, ١٩٩٩.
٣٦. منصور أحمد منصور:**قراءات في تنمية الموارد البشرية**,وكالة المطبوعات,الكويت, ١٩٧٦.

٣٧. منى عويس,عبلة الأفندي, **التخطيط الاجتماعي والسياسة الاجتماعية(بين النظرية والتطبيق)**,دار الفكر العربي, ١٩٩٤.
٣٨. نبيل السمالوطي: **علم اجتماع التنمية**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٧٨
٣٩. نور الدين حمودة: **نحو نظرية للمحاسبة البيئية والاجتماعية**، الدار الأكاديمية للطباعة والتأليف والترجمة والنشر، طرابلس، ليبيا ٢٠٠٧.
٤٠. هناء حافظ بدوي,**التخطيط الاجتماعي والسياسة الاجتماعية في مهنة الخدمة الاجتماعية**, المكتب الجامعي الحديث, الازاريطةالإسكندرية, ٢٠٠٣.
٤١. هناء حافظ بدوي, **التنمية الاجتماعية (رؤية واقعية من منظور الخدمة الاجتماعية)**, دار المعرفة الجامعية, الإسكندرية, ٢٠٠٠.
٤٢. يعقوب احمد الشراح: **التنمية وأزمة التنمية البشرية**,مكتب التربية العربي لدول الخليج,الكويت, ٢٠٠٢.

## المصادر والمراجع الأجنبية والمواقع الإلكترونية:

43. Davs.Keith & Blomstrom Robert L. **Business And Strategies**,2nd ed. Houghton Mifflin Co.Inc.1990
44. Dominelli,lena,Social Work;**Professional Practice in a Changing Societt**.UK,Polity Press,2002.
45. http://www.aawsat.com/leader.asp?section=3&article=195398&issue=9072
46. http://www.alriyadh.com/2005/12/29/article119003.html
47. http://www.shbabmisr.com/print.asp?EgyxpID=10932
48. Mc Carthy,E.Jerame & Perrault, William, D. Basic Marketing: A **Global Management Approch**, Eleventh Edition, IRWIN,Inc,1993.
49. Mondy,Wayne R., Neo Robert M., and Premeaaux Shane R., **Human Resouces Managgment** N.y., Prantice Hall,2002
50. Qatar CSRشبكة إلكترونية،صحيفة إلكترونية يومية
51. Truell,Rory and Leonie Nowland,eds,**Reflections on Current Practice in Social Work**, New Zealand,Dunmore Press,2002.
52. www.gsse.org\gssefieldcont.htm45k

# كتب صدرت للمؤلف:

## (أ) فكرية:

١- **الشباب.. الواقع و المستقبل**( محكم)، سلسلة كتاب الرياض، مؤسسة اليمامة، الرياض، ٢٠١٠

٢- **الشباب و رؤى المستقبل:** ( محكم) ،( بالمشاركة)، سلسلة كتب المستقبل العربي (٤٨)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت٢٠٠٦

٣- **الثقافة العربية و تحديات العصر**(محكم)، أمانة عمان الكبرى،عمان، الأردن ٢٠٠٥

٤- **مسائل تهم الوطن**:مكتبة الشرق، عمان، الأردن ١٩٩٤

٥- **قراءات في المجتمع الأردني**(بالمشاركة)، مكتبة الشرق، عمان، الأردن ١٩٩٢

## (ب) أكاديمية:

٦- **المدخل إلى الخدمة الاجتماعية من المنظور التنموي**:مكتبة الشرق، عمان ١٩٩١

٧- **الخدمة الاجتماعية في المجتمع العربي المعاصر**:دار وائل للنشر،عمان، الأردن ٢٠٠٤

٨- **الخدمة الاجتماعية الطبية:** دار وائل للنشر، عمان،الأردن ٢٠٠٨

١٠- **مهارات العمل الاجتماعي**:دار وائل للنشر،عمان، الأردن ٢٠٠٨

١١- **مجالات العمل الاجتماعي**:(بالمشاركة)،دار وائل للنشر،عمان،الأردن٢٠٠٨

١٢- **العمل الاجتماعي مع الأسرة و الطفولة** وائل للنشر، عمان، الأردن(تحت الإعداد للنشر)

## (ج) تعليم عن بعد:

١٤- **الخدمات المحلية للأسرة:** برنامج التنمية الاجتماعية و الأسرية،جامعة القدس المفتوحة، عمان الأردن ١٩٩٦

١٥- **طرق الخدمة الاجتماعية (٢):** برنامج التنمية الاجتماعية و الأسرية، جامعة القدس المفتوحة،عمان١٩٩٨

**(د) تدريبية:**

١٦- **دليل العمل الاجتماعي:** ( تحرير): وزارة التنمية الاجتماعية عمان، الأردن،١٩٩٤

**(هـ) كتيبات:**

١٧- **أربعون عاما من العمل الاجتماعي الأردني:** وزارة الشباب_ عمان١٩٩٤

## دراسات للمؤلف منشورة في مجلات علمية محكمة و تتصل بموضوع هذا الكتاب:

١. **السياسات التعليمية و دور التعليم الجامعي في تهيئة الإنسان لمواجهة مستجدات العصر**, مجلة العلوم التربوية و النفسية, كلية التربية ، جامعة البحرين, المجلد الثاني العدد الأول الصفحات (٥٠-٨٧), مارس ٢٠٠١.

٢. **الخصائص الأساسية بين المتعطلين الأردنيين و العاملين الوافدين كمقدمة لسياسة إحلال واقعية**, مجلة البلقاء للبحوث و الدراسات ، جامعة عمان-الأردن, المجلد التاسع العدد الأول الصفحات (٢٦٥-٣٩٠), ابريل ٢٠٠٢.

٣. **العمالة الوافدة و البطالة في سوق العمل الأردني خلال عقد التسعينات**, مجلة الأستاذ ،كلية التربية (ابن رشد), جامعة بغداد- العراق, المجلد الأول العدد السادس و الأربعون الصفحات (١١٣-١٣٨), ٢٠٠٢.

٤. **معوقات البحث العلمي في علم الاجتماع بالجامعات العربية ، دراسة نظرية وصفية نقدية** ، مجلة حوليات آداب عين شمس, المجلد الحادي والثلاثون العدد الأول الصفحات (٢٠٣- ٢٤١), مارس ٢٠٠٣.

٥. **متغيرات التنشئة الاجتماعية في المجتمع العربي للتكيف مع العولمة**, مجلة الإنسانيات، كلية الآداب، جامعة الإسكندرية- مصر المجلد الأول العدد السابع عشر, الصفحات(٣٢١- ٣٥٢), ٢٠٠٣.

٦. **الكشف عن العوامل الاجتماعية المؤدية إلى انحراف الأحداث و التدابير المتخذة نحوها في مراكز الأحداث المنحرفة في الأردن**, مجلة جامعة عدن للعلوم الاجتماعية و الإنسانية- اليمن, المجلد السادس العدد الحادي عشر الصفحات (١٠٥- ١٢٨), يناير – يونيو ٢٠٠٣.

٧. **دراسة اثر التزايد السكاني في لبعض الخدمات الاجتماعية و المــوارد الطبيعيــة في الأردن خلال الفتــرة ٢٠٠٢ – ٢٠١٠ م**, مجلة جرش للبحوث و الدراسات ، جامعة جرش الأهلية–الأردن, المجلد الثامن العــدد الأول الــصفحات(٣٥– ٦٤), ديسمبر ٢٠٠٣.

٨. **دافعية التعلم لدى الطلبة و علاقتها ببعض العوامل الأسرية**, مجلة العلوم التربوية ، جامعة قطر– قطر, المجلد الأول العدد السابع الصفحات (١٧٧– ١٩٣), ينــاير ٢٠٠٥.

٩. **الخصائص الاجتماعية للأحداث الجانحين, المجلة العربية للدراســات الأمنيــة و التدريب**، جامعة نايف، الرياض– السعودية, المجلد الثاني والعشرون العدد الثالث والأربعون الصفحات (١٢٧–١٥٨), فبراير ٢٠٠٧.

١٠.**موقف الشباب العربي نحو ظاهرة الارهاب الإرهاب**, المجلة العربيــة للدراســات الأمنية و التدريب،جامعة نايف للعلوم الأمنية، الرياض– المجلــد ٢٣ العــدد٤٥ محرم ١٤٢٩ .

١١.**السلوك الاجتماعي بين الممارسة و المثالية**, مجلــة الندوة،جامعــة آل البيــت– الأردن, تحت النشر.

١٢., **المعوقات التي تواجه المرأة العاملة في تولي المناصب القيادية**, مجلة العلــوم الاجتماعية،جامعة محمد الخامس، الرباط – المغرب, تحت النشر

13. , **Towards General Theory of Development and Modernization with Special Reference to History of Development and Modernization – Theories : a Critical and Analytical Study in Sociology**, Journal of Social Studies, the University of Science & Technology in Yemen , vol. (7), issue (13) Jan. – June 2002 p.p9-30.
14. . **Collectivism and Individualism in Bahrain and United Arab Emirates**. Journal of Human Sciences, University of Bahrain- Bahrain, Issue No. 10, summer 2005, p.p 218-235.
15. , **Gender Differences in Progressive Matrices Standard and G.P.A. in a Gulf Country : Discussion by Participants**, Journal of Social Sciences and Humanities, University of Aden - Yemen, vol. 5, June – 2002 .p.p 5-18.

**أبحاث للمؤلف قدمت في مؤتمرات علمية محكمة تتصل بموضوع الكتاب:**

١٦. المسنون داخل منظومة العلاقات الأسرية في **المجتمع العربي الخليجي**, مؤتمر قضايا المسنين بين متطلبات العصر و مسؤوليات المجتمع, تنظيم المكتب التنفيذي لمجلس وزراء العمل و الشؤون الاجتماعية لمجلس التعاون لدول الخليج العربية- الكويت, ١٣- ٢٧/١٠/١٩٩٩.

١٧. **رؤية تحديثية لأبعاد تعليم الخدمة الاجتماعية في دول الخليج العربية**, ندوة إشكالية المنهج و طرق التدريس في كليات العلوم الإنسانية و الاجتماعية بدول مجلس التعاون, تنظيم كلية الآداب - جامعة البحرين- البحرين, ٦-٨ نوفمبر ١٩٩٩.

١٨. **الثقافة العربية في عصر الاتصالات و العولمة**, ندوة إستراتيجية الثقافية و التنمية و دور كليات الآداب و العلوم الإنسانية و الاجتماعية في دول مجلس التعاون الخليجي, تنظيم كلية الآداب, جامعة الكويت- الكويت, ٢٧ - ٢٩ مارس ٢٠٠٠.

١٩. **إشكالية العلاقة بين المثقف العربي و الواقع..قراءة سوسيولوجية في ضوء المنهج الخلدوني**, مؤتمر ابن خلدون " الفكر الخلدوني و خطاب الإصلاح" , تنظيم كلية الآداب, جامعة البحرين- البحرين, مايو ٢٠٠٦.

٢٠. **اتجاهات الشباب نحو الإرهاب**, المؤتمر الدولي الثالث لكلية العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت- الكويت, ديسمبر٢٠٠٦.

٢١. **دور الشباب في مجتمع المعرفة**, المؤتمر الدولي العالمي الأول, تنظيم كلية الآداب- جامعة السلطان قابوس - مسقط- سلطنة عمان, ديسمبر٢٠٠٧.

٢٢. **صعوبات ما بعد التقاعد**، مؤتمر المسنين، جامعة عمان الأهلية، عمان ، مارس ٢٠٠٩

٢٣. **المعوقات التي تواجه المرأة الأردنية في الوصول الى المناصب القيادية:** مؤتمر الثقافةالوطنية، الجامعة الأردنية، ابريل ٢٠٠٩


**للاتصال بالمؤلف:**

ص.ب:٦٨٧ أم السماق-عمان-الأردن

تلفاكس البيت ٠٠٩٦٢٦٥٥٢٢٥٥٥

موبايل ٠٠٩٦٢٧٧٦٢٤٦٠٠

٧ شارع محمد الصالح،خلدا، عمان، الأردن

dfaisal77@hotmail.com